



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
الجامعة العراقية - بغداد  
كلية العلوم الإسلامية  
قسم الحديث وعلومه  
الدراسات العليا

**تعقبات الحافظ ابن حجر في كتابه الإصابة في تمييز الصحابة**

**على الحافظ ابن منده في كتابه معرفة الصحابة**

**(من حرف الألف إلى حرف العين)**

**- دراسة نقدية -**

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في أصول الدين

تخصص (حديث نبوي)

الطالب

علاء محمد عبد الكربولي

بإشراف

أ.م.د. قاسم محمد أحمد الخزرجي

٢٠١٨م

١٤٤٠هـ

# بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

ط ٲ

أخ لم لی لی مج مح مخ مم می می نج نح نخ نم نی  
نی هج هم هی هی یح یخ یم یی

سورة التوبة / الآیة ١٠٠

# إِهْدَاء

إلى من أخرج الله به الناس من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد . . . .

نبينا وقرّة عيوننا محمد صلى الله عليه واله وسلم

إلى الذي يسبق دمع قلمي حين أذكره . . . .

والذي الغاب رحمة الله عليه

إلى القلب الرحوم ومنبع الطهر وعبق الورد وشذاه

والدتي الغالية حفظها الباري

إلى شقيق الروح ومن ترك في القلب ناراً لا تنطفئ إلا بقلبياه

أخي الغاب رحمة الله عليه

إلى سكي ومسكي ومن تعلق القلب بها . . . .

زوجتي الحبيبة أم يوسف

إلى أشقائي في الدين والدم والدراسة . . . .

حفظكم ربي أينما كنتم

إلى كل من له فضل علي بعد الله ورسوله صلى الله عليه وسلم . . .

أساتذتي ومن قدم لي يد العون . . .

وهدي غمرة عملي المتواضع فزلاً . . . .

## إقرار المشرف

أؤيد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (تعقبات الحافظ ابن حجر في كتابه الإصابة في تمييز الصحابة على الحافظ ابن منده في كتابه معرفة الصحابة) من حرف الألف إلى حرف العين - دراسة نقدية - لطالب الماجستير (علاء محمد عبد الكربولي) قد جرت بإشرافي في كلية العلوم الإسلامية - الجامعة العراقية، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الحديث النبوي وعلومه.

توقيع المشرف

أ. م . د : قاسم محمد أحمد الخزرجي

٢٠١٨ / /

## شكر وعرفان

الحمد لله الذي أوجدنا من العدم، والصلاة والسلام على خليفه وصفيه من خلقه صاحب الفضل والكرم، وعلى آل بيته خير بيوت العرب والعجم، وعلى أصحابه أولي العزائم والهمم، ومن تبعهم واقتفى أثرهم إلى يوم الدين، وبعد:

فلا يسعني بعد إتمام رسالتي هذه إلا أن أشكر الله تعالى أن وفق وهدي، وأعان ويسر، وأسأله أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم.

ثم إنني أتوجه بالشكر إلى الأستاذ الناقد صاحب الخلق الرفيع (الأستاذ الدكتور قاسم محمد أحمد الخرجي)، على تفضله بالإشراف على رسالتي هذه، وتقديم ما جادت به قريحته من العلم والنصح، فجزاه الله عني خير الجزاء.

ثم أتوجه بالشكر والعرفان إلى أساتذتي الفضلاء أعضاء لجنة المناقشة، الذين سيتفضلون بمناقشة هذه الرسالة، وعلى ما سيبدونه من ملاحظات وتوجيهات علمية، ترفع من شأن الرسالة، فجزاكم الله عني خيرا.

وأخيرا لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والثناء إلى جامعتنا الحبيبة، وأخص منها كلية العلوم الإسلامية، التي طالما نهلنا من معينها الصافي السمح النبوي، أسأل الله أن يقيم صلاحها، ويجعلها دوما منارا يهتدى به.

وختاماً أسأل الله تعالى القبول، ويرزقني الإخلاص في القول والعمل، وصلى الله وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الباحث

## المحتويات

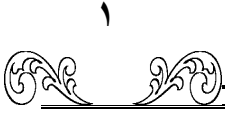
ت	الموضوع	الصفحة
١.	آية	أ
٢.	الإهداء	ب
٣.	الشكر والعرقان	ج
٤.	المحتويات	د-هـ
٥.	المقدمة	١-٨
٦.	الفصل الأول: التعريف بالتعقب، وبالحافظين ابن منده وابن حجر وكتائبيهما.	٩-٣٧
٧.	المبحث الأول: تعريف التعقب لغة واصطلاحاً، وبيان الألفاظ التي استخدمها الحافظ ابن حجر في التعقبات.	٩-١٣
٨.	المطلب الأول: تعريف التعقب لغة واصطلاحاً.	٩-١٢
٩.	المطلب الثاني: الألفاظ التي استخدمها الحافظ ابن حجر في التعقبات.	١٢-١٣
١٠.	المبحث الثاني: التعريف بالحافظ ابن حجر وكتابه الإصابة وتمييز الصحابة.	١٤-٢٨
١١.	المطلب الأول: التعريف بالحافظ ابن حجر.	١٤-٢٠
١٢.	المطلب الثاني: التعريف بكتاب الإصابة وتمييز الصحابة.	٢١-٢٨
١٣.	المبحث الثالث: التعريف بالحافظ ابن منده وكتابه معرفة الصحابة.	٢٩-٣٧
١٤.	المطلب الأول: التعريف بالحافظ ابن منده.	٢٩-٣٣
١٥.	المطلب الثاني: التعريف بكتاب معرفة الصحابة.	٣٤-٣٧

١٢٣-٣٨	الفصل الثاني: تعقبات الحافظ ابن حجر على ابن منده المتصلة بالصحة.	. ١٦
١٠٩-٣٨	المبحث الأول: التعقبات في نفي صحة أثبتها ابن منده.	. ١٧
١٢٣-١١٠	المبحث الثاني: التعقبات وإثبات صحة نفاها ابن منده أو توقف وإثباتها.	. ١٨
٢٣٦-١٢٤	الفصل الثالث: تعقبات الحافظ ابن حجر على ابن منده في أسماء الصحابة وكناهم وألقابهم وأنسابهم وأعمارهم.	. ١٩
١٧٠-١٢٤	المبحث الأول: التعقبات في ضبط اسم الصحابي	. ٢٠
٢٠٣-١٧١	المبحث الثاني: التعقبات في كنية الصحابي ولقبه ونسبته.	. ٢١
٢٣٠-٢٠٤	المبحث الثالث: التعقبات في عمود النسب.	. ٢٢
٢٣٦-٢٣١	المبحث الرابع: التعقبات في الولادة والوفاة.	. ٢٣
٣٣٠-٢٣٧	الفصل الرابع: التعقبات المتصلة بعلوم الرواية.	. ٢٤
٣١١-٢٣٧	المبحث الأول: تعقبات في نقد الأسانيد.	. ٢٥
٣١٨-٣١٢	المبحث الثاني: تعقبات في نقد المتن	. ٢٦
٣٢٨-٣١٩	المبحث الثالث: التعقبات في النقل من الكتب.	. ٢٧
٣٣٤-٣٣١	الخاتمة وأهم نتائج البحث.	. ٢٨
٣٣٥	فهرس الآيات القرآنية.	. ٢٩
٣٤٤-٣٣٦	فهرس الأحاديث النبوية والآثار.	. ٣٠
٣٤٩-٣٤٥	فهرس بأسماء الرواة المتعقب عليهم.	. ٣١
٣٧٠-٣٥٠	المصادر والمراجع.	. ٣٢
A	ملخص البحث باللغة الإنكليزية.	. ٣٣

A decorative border with intricate floral and scrollwork patterns in shades of blue, green, and grey, framing the central text.

# المقدمة





## بسم الله الرحمن الرحيم

### المقدمة

الحمد لله بارئ النعم، وخالق الخلق جميعاً من العدم، أرسى الأرض على ماء جمد، ورفع السماء بلا عمد، أحمده سبحانه على جميل عطائه، وجزيل ثوابه الذي لا يوافيه عدد، والصلاة والسلام على الرحمة المهداة، والمنة المسداة، والنسمة المنتقاة، نبينا محمد، صلاة لا يبلغها عدد، وعلى آل بيته الأطهار، وعلى صحابته الأبرار، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد: إن الله شرف هذه الأمة وأكرمها بنبيها محمد صلى الله عليه وسلم، ورفع شأن أهلها بالعلم، فأمر نبينا صلى الله عليه وسلم بالقراءة فقال جل شأنه: **الملى لي مامم**<sup>(١)</sup>، فقرأ وأقرأ الناس، وقال صلى الله عليه وسلم: **(من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة)**<sup>(٢)</sup>، فصار العلم شغلهم، وأصبح تعلمه وتعليمه همهم، فلا يستلذون بلذة أطيب عندهم من التعلم ساعة، يحمله من كل خلف عدوله وفحوله، فأعزهم الله وخذل ذكرهم إلى يوم الدين، ومن بين هؤلاء الكوكبة النيرة أناس اختارهم الله، واصطفاهم لعلمه بخلص نياتهم وفهمهم الثاقب، وهم أهل الحديث والأثر، الذين اقتصوا بنقل كلام النبي محمد صلى الله عليه وسلم وروايته، وتعليمه للناس كي ينهلوا من معينه الصافي، ومن بين هؤلاء إنبرت فئة من الجهابذة والنقاد، فصاروا يميزون الحديث عن غيره، ويزيلون غبار الكذب عنه، لا يداهنون ولا يدارون أحداً على حساب حديث نبيهم صلى الله عليه وسلم، فألفوا فيه الكتب

(١) سورة العلق، آية (١).

(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، من طريق أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة...به، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، برقم ٢٦٩٩، ج ٤، ص ٢٠٧٤.





### أولاً: أهمية الموضوع والبواعث على اختياره:

أما أهميته وأسباب اختياري له فتكمن في عدة أمور من أهمها:

١. أهمية هذا العلم، فأني لم أجد عالماً وكاتباً، إلا وجاء بعده متعقب عليه، فكبار الأئمة سلكوا مسلك التعقب والتوضيح والاستدراك، من أجل التوصل إلى حقيقة القول ومدى مطابقته لحال المقول فيه.
٢. رغبتني في خوض غمار النقد، وشغفني في الاطلاع على كلام الأئمة النقاد، وكيفية نقدهم للروايات، من خلال السند والمتن.
٣. الرغبة في معرفة سعة اطلاع الحافظين ابن منده الأصبهاني وابن حجر العسقلاني، وبأخص الحافظ ابن حجر كونه يتعقب على إمام متقدم ومطلع بأحوال الرواة، وكيفية توجيه الأقوال، وتفسيرها بشكل ينم عن علمه الواسع بأحوال الرواة.
٤. مشورة أساتذتي في الدراسة في هذا الموضوع، وتشجيعهم لي، لما فيه من الفائدة وكثرة الاطلاع.

### ثانياً: ومما سبق يمكننا القول أن هذه الدراسة ستحاول الإجابة على عدة أسئلة

هي:

١. ما الفائدة من التعقبات التي قالها الحافظ ابن حجر؟ وما أنواعها؟
٢. ما مدى دقة وسعة اطلاع الحافظ ابن حجر من خلال التعقبات التي قالها؟
٣. ما مدى اعتماد الحافظ ابن حجر على العلماء المتقدمين في النقد؟

### ثالثاً: أهداف الدراسة:

يهدف الموضوع إلى تحقيق عدة أمور هي:

١. جمع تعقبات الحافظ ابن حجر في كتابه الإصابة على الحافظ ابن منده في كتابة معرفة الصحابة، من حرف الألف إلى نهاية حرف الظاء.



٢. بيان الاختلاف بين منهج الحافظ ابن حجر والحافظ ابن منده في إثبات الصحبة أو نفيها.
٣. الخروج بنتيجة من خلال النظر في التعقبات التي قالها الحافظ ابن حجر على كلام الحافظ ابن منده.
٤. بيان أهمية التعقبات، وضرورة دراستها ونقدها على أساس علمي.

#### رابعاً: منهج الدراسة:

١. اتبعت في هذه الدراسة المنهج النقدي، وذلك بعد قيامي بجمع التعقبات، ثم عرض الروايات وأحوال الرواة وأقوال العلماء فيهم، ثم مناقشة الأقوال والخروج بنتيجة، يتوضح من خلالها حال المتكلم عنه.
٢. صدرت الكلام باسم الصحابي، ثم كلام ابن منده الذي نقله الحافظ ابن حجر، ثم تبعته بقول الحافظ ابن حجر، ثم بيان التعقب ثم مناقشة الأقوال السابقة من خلال كلام العلماء، ونقدها على أساس علمي.
٣. خرجت الأحاديث من مصادرها الأصلية التي أخرجتها بالإسناد، فإن لم أستطع الوصول إليها، أحلت على المصادر الفرعية الناقلة عنها، فإن كان في الصحيحين اكتفيت بهما دون الإشارة إلى غيرهما، إلا إذا كانت هناك حاجة علمية لتوسع في التخريج، وأما إن أخرجته في غيرهما توسعت قدر المستطاع، مستوعبا الطرق.
٤. أثناء دراستي للحديث أعطي حكماً أحياناً على بعض رجال الإسناد، وبالأخص المشتهر حاله لجميع العلماء، وذلك من خلال مناقشة أقوال الأئمة المتقدمين فيه، ثم كشف العلل الواردة في الإسناد والمتن.
٥. حاولت قدر المستطاع التعريف في الهامش بالعلماء ممن نقلت كلامهم.
٦. اقتصر في الهامش على ذكر اسم الكتاب، والمؤلف، والجزء، والصفحة، أما بطاقة الكتاب فذكرتها في قائمة المصادر والمراجع بالتفصيل، وذلك خشية الإطالة.



٧. إلتزمت الدقة في النقل من الكتب سواء المطبوعة أو المصورة عنها أو المحملة في برامج الحاسوب، والرجوع إلى النسخ المعتمدة قدر المستطاع، من أجل التثبيت في النقل.

٨. خرجت بمجموعة من النتائج المستسقاة من الدراسة.

٩. قمت بعمل فهرس في آخر الرسالة، فهرس للآيات القرآنية، وفهرس للأحاديث النبوية والآثار، وفهرس لأسماء الرواة المتعقب عليهم.

### خامسا: الصعوبات التي واجهتها في الدراسة:

#### ومن أهمها هي:

١. النقص الكبير الواقع في كتاب الحافظ ابن منده، مما منعي من الوصول إلى كثير من التراجم، وهو أمر مهم للتأكد من وجود التعقب من عدمه، أو للتأكد من دقته، وعلى هذا فإن كان المترجم له موجودا ضمن التراجم أشرت إلى ذلك، أما إن كان غير موجود فأحاول حينها التثبيت من ترجمته ممن نقلها عن الحافظ ابن منده من الأئمة الذين جاءوا بعده كأبي نعيم، وابن عبد البر، وابن الأثير وغيرهم.

٢. خطورة الموضوع وما يبني على النتيجة الصادرة عن الدراسة، من إثبات صحبة، أو نفيها - وهي أشد - أو تصويب اسم، أو تخطئته، أو إعلال سند، أو متن، وغيرها.

٣. التشابه الكبير في كثير من الصحابة، وكثرة كناههم وألقابهم، فقد يكون الخلاف في اسمه واسم أبيه وجده وعمود نسبه وكنيته ولقبه وكذلك نسبه، على أقوال كثيرة وهو واحد.



### سادسا: الدراسات السابقة:

من خلال النظر والبحث وجدت دراسات ورسائل حول تعقبات الحافظ ابن حجر على غيره من العلماء، أما في كتابه الإصابة خاصة فلم أجد غير رسائل جامعية، وقد سبقني إلى إحصائها بعض الدارسين<sup>(١)</sup> في هذا الشأن وهي:

١. تعقبات الحافظ ابن حجر في كتابه الإصابة على الحافظ ابن عبد البر في كتابه الاستيعاب من بداية الكتاب إلى حرف العين، وهي رسالة نوقشت في الجامعة الأردنية- كلية الشريعة، للطالب: عبد الرحمن محمد مشاقبة / إشراف الدكتور: عبدالكريم وريكات، عام (٢٠٠٦م).

٢. تعقبات الحافظ ابن حجر في كتابه الإصابة على الحافظ ابن عبد البر في كتابه الاستيعاب من حرف الغين إلى آخر الكتاب، وهي رسالة نوقشت في الجامعة الأردنية- كلية الشريعة، للطالب: عيسى البواريد / إشراف الدكتور: باسم الجوابرة، عام (٢٠٠٧م).

٣. تعقبات الحافظ ابن حجر في كتابه الإصابة على الحافظ ابن الأثير في كتابه أسد الغابة، وهي رسالة نوقشت في الجامعة الأردنية- كلية الشريعة، للطالب: حمزة محمد البكري/ إشراف الدكتور: ياسر الشمالي، عام (٢٠٠٧م).

٤. تعقبات الحافظ ابن حجر في كتابه الإصابة على الحافظ أبي نعيم الأصبهاني في كتابه معرفة الصحابة من بداية الكتاب إلى نهاية حرف الظاء، وهي رسالة نوقشت في الجامعة الإسلامية- غزة- كلية أصول الدين/ قسم الحديث وعلومه، للطالبة: دعاء محمد العفيفي/ إشراف الأستاذ الدكتور: نافذ حسين حماد، عام (٢٠١٥م).

(١) ينظر: تعقبات الحافظ ابن حجر في كتابه الإصابة على الحافظ أبي نعيم الأصبهاني في كتابه معرفة الصحابة، للطالبة: دعاء محمد العفيفي، ص ٤.



### سابعا: خطة الدراسة:

جاءت خطة البحث في مقدمة وأربعة فصول وخاتمة وفهارس، وبيانها على النحو التالي:

الفصل الأول: مفهوم التعقب لغة واصطلاحا، والألفاظ التي استعملها الحافظ ابن حجر فيه، والتعريف بالحافظ ابن حجر، وبيان منهجه في كتابه الإصابة في تمييز الصحابة، والتعريف بالحافظ ابن منده، وبيان منهجه في كتابه معرفة الصحابة.

### وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم التعقب لغة واصطلاحا، والألفاظ التي استعملها الحافظ ابن حجر فيه.

المبحث الثاني: التعريف بالحافظ ابن حجر وبيان منهجه في كتابه الإصابة في تمييز الصحابة.

المبحث الثالث: التعريف بالحافظ ابن منده وبيان منهجه في كتابه معرفة الصحابة.

الفصل الثاني: تعقبات الحافظ ابن حجر على ابن منده في إثبات الصحبة أو نفيها، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعقبات في نفي صحبة أثبتها ابن منده.

المبحث الثاني: التعقبات في إثبات صحبة نفاها ابن منده، أو توقف في إثباتها.

الفصل الثالث: تعقبات الحافظ ابن حجر على ابن منده في أسماء الصحابة وكناهم وألقابهم وأنسابهم وأعمارهم.

### وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: التعقبات في ضبط اسم الصحابي.

المبحث الثاني: التعقبات في كنية الصحابي ولقبه ونسبه.

المبحث الثالث: التعقبات في عمود النسب.

المبحث الرابع: التعقبات في الولادة والوفاة.



الفصل الرابع: التعقبات المتصلة بعلوم الرواية.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعقبات في نقد الأسانيد.

المبحث الثاني: التعقبات في نقد المتن.

المبحث الثالث: تعقبات في النقل من الكتب.

ثم ذكرت خاتمة بينت فيها أهم نتائج البحث وبعض التوصيات، ثم فهرسا بالآيات القرآنية، وفهرسا بالأحاديث النبوية والآثار، وفهرسا بأسماء الرواة المتعقب عليهم، ثم ذكرت المصادر والمراجع المستعملة في الرسالة.

وأخيرا أحمد الله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل، الذي بذلت فيه ما أستطيعه من جهد و وقت، ووجهت فيه ما أقدر عليه من جمع، وتأويل، وترجيح كل بدليله، فما كان فيه من صواب فمن الله تعالى وحده، وما كان من خطأ فمن نفسي والشيطان، والله ورسوله منه براء، والله من وراء القصد.



## الفصل الأول

مفهوم التعقب لغة واصطلاحاً، والألفاظ التي استعملها الحافظ ابن حجر فيه، والتعريف بالحافظ ابن حجر، وبيان منهجه في كتابه الإصابة في تمييز الصحابة، والتعريف بالحافظ ابن منده، وبيان منهجه في كتابه معرفة الصحابة.

### وفيه ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول:** مفهوم التعقب لغة واصطلاحاً، والألفاظ التي استعملها الحافظ ابن حجر فيه.

**المبحث الثاني:** التعريف بالحافظ ابن حجر وبيان منهجه في كتابه الإصابة في تمييز الصحابة.

**المبحث الثالث:** التعريف بالحافظ ابن منده وبيان منهجه في كتابه معرفة الصحابة.



## المبحث الأول

**تعريف التعقب لغة واصطلاحاً، والألفاظ التي استعملها الحافظ ابن حجر فيه**

### المطلب الأول

#### تعريف التعقب لغة واصطلاحاً

أولاً: التعقب لغة:

قال أبو منصور الأزهري: (يقال تعقبت الخبر، إذا سألت غير من كنت سألته أول مرة، ويقال أعقب عز فلان ذلاً، أي أبدل...، قال: العقاب: حجر يستنتل على الطي في البئر، أي يفضل...، قال: والرجل الذي ينزل في البئر فيرفعها يقال له المعقب)<sup>(١)</sup>.

وقال ابن فارس: (العين والقاف والباء، أصلان صحيحان:

أحدهما: يدل على تأخير شيء وإتيانه بعد غيره.

والأصل الآخر: يدل على ارتفاع وشدة وصعوبة.

فالأول قال الخليل: كل شيء يعقب شيئاً فهو عقبيه، كقولك خلف ي خلف، بمنزلة الليل والنهار إذا مضى أحدهما عقب الآخر، وذكر أهل التفسير في قوله تعالى: **أَنْ يَرِيْزِيْمَ بِنِ يِي يِي نَجْدٍ نَجْدٍ ثَمْنِهِ**..<sup>(٢)</sup>، قال: يعني ملائكة الليل والنهار، لأنهم يتعاقبون...، ويقال: استعقب فلان من فعله خيراً أو شراً، واستعقب من أمره ندماً، وتعقب أيضاً، وتعقبت ما صنع فلان، أي تتبعت أثره... قال الخليل: عقببت الرجل، أي صرت عقبه أعقبه عقبا، ومنه سمي رسول الله صلى الله عليه وسلم: (العاقب)<sup>(٣)</sup>، وذلك لأنه عقب من كان قبله من الأنبياء عليهم السلام)<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر: تهذيب اللغة، للأزهري، ج ١، ص ١٨٢.

(٢) سورة الرعد، الآية (١١).

(٣) أخرجه البخاري بلفظ ( أنا محمد، وأحمد وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر، وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي، وأنا العاقب)، كتاب المناقب، باب ما جاء في أسماء



وقال ابن منظور: (تعقبت الخبر إذا سألت غير من كنت سألته أول مرة، ويقال: أتى فلان إلي خيرا فعقب بخير منه، وأنشد: فعقبتم بذنوب غير مر...، ويقال: وتعقب الخبر: تتبعه. ويقال: تعقبت الأمر إذا تدبرته. والتعقب: التدبر، والنظر ثانية)<sup>(٢)</sup>.

وثم إن للتعقب معاني كثيرة منها:

١. الجزاء والمكافأة.
٢. مؤخر الشيء، وعقب الشيء خاتمه.
٣. ضرب العقب.
٤. التعقب الانصراف من أمر أراده، وهو أيضا الانتظار.
٥. الرجوع إلى الشيء.
٦. عقب هذا إذا جاء بعده.
٧. المعقب الذي يتبع عقب الإنسان في حق ، وهو أيضا الغريم المماطل.
٨. التردد في طلب الشيء مع الجد في ذلك.
٩. المعاونة، يتعاقبان عليه أي يتعاونان.
١٠. أخذ البديل عما فات.
١١. التتبع.
١٢. التدبر.
١٣. النظر ثانية.
١٤. الشك.
١٥. الحبس والمنع.
١٦. شد الشيء بعد انكساره<sup>(٣)</sup>.

رسول الله صلى الله عليه وسلم، برقم (٣٥٣٢)، ج٤، ص١٨٥. وأخرجه مسلم أيضا في كتاب

الفضائل، باب في أسمائه صلى الله عليه وسلم ، برقم(٦٢٥١)، ج٤، ص١٨٢٨.

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، ج٤، ص٧٩.

(٢) ينظر: لسان العرب، لابن منظور، ج١، ص٦١٧-٦١٩.

(٣) ينظر: لسان العرب، لابن منظور، ج١، ص٦١١-٦٢٤.



وغيرها من المعاني الكثيرة، والتي لها تعلق بموضوع الدراسة هنا هي (النتبع، والتدبر، وإعادة النظر)، كونها تمكن المتعقب الخروج بنتائج صحيحة ومبنية على علم، هو أمر ليس بهين بل فيه شدة وصعوبة.

### ثانياً: التعقب اصطلاحاً:

لم أجد من الأئمة المتقدمين من وضع للتعقب تعريفاً خاصاً به، وقد يكون سبب ذلك هو استقرار مدلول هذا المصطلح في أذهانهم، وعدم الحاجة إلى بيانه. أما اليوم فصار لزاماً بيان معناه وذلك لكثرة استخدامه في الدراسات الأكاديمية، وقد وجدت له تعاريف كثيرة منها ما أثبتته الدكتور سعد محمود عجاج في رسالة الدكتوراه فقال: (هي اعتراضات ومخالفات في الرأي بين العلماء ناشئة من اختلاف في وجهات النظر وعدم الإتفاق في بعض المسائل سواء كانت حديثة أم تاريخية أم ما نقل من كتب المتقدمين وغيرها بحسب ما يقف عليه من مصادر، وهي ظاهرة قديمة موجودة في كتب المتقدمين والمتأخرين من أهل العلم)<sup>(١)</sup> وهناك تعريف آخر أقرب أن يكون جامعاً لمعناه وهو: (نظر العالم استقلالاً في كلام غيره، تخطئة أو استدراكاً)<sup>(٢)</sup>.

### شرح التعريف: (٣)

(١) هذا التعريف اتفقت عليه لجنة مناقشة رسالة الدكتوراه للباحث سعد محمود عجاج التي كانت بعنوان (تعقبات الحافظ مغلطاي بن قليج على الحافظ المزني من خلال كتابه اكمال تهذيب الكمال) بإشراف الدكتور: مصطفى اسماعيل مصطفى، الجامعة العراقية، كلية العلوم الإسلامية، عام ٢٠١٢، ص ٢٢.

(٢) هذا التعريف اتفقت عليه لجنة مناقشة رسالة الباحث منصور سلمان نصار التي كانت بعنوان (تعقبات الحافظ ابن حجر على غيره من العلماء من خلال كتابه تهذيب التهذيب)، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، عام ٢٠٠٥، ص ٢٢.

(٣) ينظر: تعقبات الحافظ ابن حجر في كتابه الإصابة على الحافظ أبي نعيم في كتابه معرفة الصحابة، للباحثة: دعاء محمد عفيفي، أشرف الدكتور: نافذ حسين حماد، الجامعة الإسلامية - غزة، كلية أصول الدين، عام ١٤٣٦-٢٠١٥.



١. المقصود بقولنا (استقلالاً)، أن يكون العالم أول من أشار إلى التعقب، لا أن يكون قد أخذه من غيره، فإذا صرح العالم أنه نقل التعقب فلا يعد التعقب استقلالاً منه.

٢. المقصود بقولنا (تخطئة)، أي مخالفة لقول العالم المتقدم، أما إن كان الكلام على سبيل التوضيح والبيان فهذا لا يسمى تعقبا، بل توضيحا وشرحاً.

٣. المقصود بقولنا (استدراكاً)، وهو الاستدراك والتتبع لشرط عالم ما في كتابه، فلعله غفل وفاته شيء من شرطه في كتابه.

ومن هنا يتبين أن الحكم على التعقب يحتاج إلى إمعان النظر، وإلى اطلاع واسع، والتعقب لا يصح أن يسمى تعقبا إلا إذا صح نقله عن المتعقب عليه، كأن ينقله عنه بالسند أو يذكره هو في كتابه أو يأتي على هيئة سؤال فيجيب عليه أو غير ذلك، أما أن ينسب إليه ولم يثبت، فلا يصح التعقب عند ذلك، ولا يسمى التعقب تعقبا إلا إذا كان حقيقيا، ومعنى قولنا - حقيقيا - أن يكون داخلا في معنى التعريف الذي أوردناه للتعقب، أما أن يكون فرضيا كأن يقول العالم، فإن قيل كذا أجبتا عليه بكذا، فهذا لا يصح أن يسمى تعقبا، بل هي توضيحات يذكرها العالم لإتمام الفائدة، والله تعالى أعلم.

## المطلب الثاني

### الألفاظ التي استعملها الحافظ ابن حجر في التعقبات

استعمل الحافظ ابن حجر رحمه الله ألفاظا كثيرة للدلالة على ما عددها تعقبا على الحافظ ابن منده ويمكن ذكرها هنا إجمالا وهي:



(خطأ، أخطأ، أظنه أخطأ، الصواب خلافه، الصواب كذا، لا يصح، زعم، غلط، خبط، فيه نظر، وهم، وقع له وهم، أورده وهو غيره، ظن، على الاحتمال، مستند من قال، هذه عادته فيمن لا يعرف، دخلت عليه ترجمة في ترجمة، شذ، غير هذا السياق، يصنع ذلك كثيرا، لم أره في كتاب كذا، أرسل حديثا فذكره، فرق بينهما وهما واحد، ظنه آخر، يظهر أنه آخر، وهو هو، تصحيف، صحفه، إسناده ضعيف، إسناده ضعيف جدا، الإسناد مجهول، مجهول، في إسناده كذا، مجهولون، فيه انقطاع، أخشى أن يكون مرسلا، بل الواهم فيه كذا، إسناده مرسل، إسناده حسن، في الإسناد من لا يعرف).

## المبحث الثاني

التعريف بالحافظ ابن حجر وبيان منهجه في كتابه الإصابة في تمييز الصحابة

### المطلب الأول



## التعريف بالحافظ ابن حجر العسقلاني

أولاً: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ومذهبه:

هو شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الكنايني النسب<sup>(١)</sup>، العسقلاني<sup>(٢)</sup> الأصل، المصري مولداً ومنشأً، نزيل القاهرة<sup>(٣)</sup>، شافعي المذهب<sup>(٤)</sup>.

ثانياً: شهرته:

اشتهر الحافظ أحمد بن علي بابن حجر- بفتح الحاء المهملة والجيم بعدها راء - واختلف هل هو اسم أو لقب؟ فقيل: هو لقب لأحمد الأعلى في نسبه، وقيل: بل هو اسم لوالد أحمد<sup>(٥)</sup>.

ثالثاً: مولده ونشأته وطلبه للعلم:

ولد في الثاني عشر من شعبان سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة، ومات أبوه في رجب سنة سبع وسبعين وسبعمائة، وماتت أمه قبل ذلك وهو طفل، فنشأ يتيماً<sup>(٦)</sup>، فكفله زكي الدين الخروبي (وهو من كبار التجار)، وما إن بلغ التاسعة حتى كان قد حفظ القرآن، وسرعان ما أجاد بسائط الفقه والنحو، ودرس مدة طويلة من الزمن على أعظم علماء عصره، من أمثال البلقيني، وابن الملقن، والعراقي، وعز الدين بن جماعة، والتتوخي، ومحب الدين بن هشام، والفيروزآبادي، وغيرهم.

(١) الأنساب، للسمعاني، ج ١١، ص ١٥٠.

(٢) عسقلان: (وهي مدينة بالشام من أعمال فلسطين على ساحل البحر بين غزة وبيت جبرين ويقال لها عروس الشام)، معجم البلدان، للحموي، ج ١، ص ٢٧٤.

(٣) رفع الإصر عن قضاة مصر، للحافظ ابن حجر العسقلاني، ج ١، ص ٣٩٢.

(٤) الضوء اللامع، للسخاوي، ج ٢، ص ٣٦.

(٥) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، للسخاوي، ج ١، ص ١٠٥.

(٦) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٩٢.



وقد رحل إلى عدد من البلاد في سبيل تحصيل العلم والسماع من العلماء المذكورين وسواهم من مشايخه، وأقبل على الاشتغال بالعلم والتصنيف، وبرع في الفقه والعربية، وصار حافظ الإسلام في عصره، وانتهت إليه معرفة الرجال واستحضارهم، ومعرفة العالي والنازل، وعلل الحديث، وغير ذلك...، وحضر دروسه وقرأ عليه غالب علماء مصر، ورحل الناس إليه من الأقطار، وولي القضاء، ودرس في عدد من المدارس الشهيرة في مصر، وصنف تصانيف كثيرة نافعة في بابها<sup>(١)</sup>.

#### رابعاً: شيوخه:

اجتمع للحافظ ابن حجر من الشيوخ العدد الكثير، وذكر الحافظ السخاوي أنهم على ثلاثة أقسام هي:

**القسم الأول:** فيمن سمع منه الحديث، ولو حديثاً تاماً.

**القسم الثاني:** فيمن أجاز له ولو في استدعاءات بنيه، وإن كان فيهما مع الثالث من هو في السند مثله أو يليه.

**القسم الثالث:** فيمن أخذ عنه مذاكرة أو إنشادا، أو سمع خطبته أو تصنيفه، أو شهد له ميعادا، وربما يكون في كل منهما من تتلمذ له، وعنه استفاد، على جاري العادة بين الحفاظ والنقاد، إذ في إيراد كل من كتب عنه من الشيوخ والتلامذة والأقران، دلالة على محبته للعلم، وعلو مرتبته في هذا الشأن...

وقال فجملة الأقسام الثلاثة ستمائة نفس وأربعة وأربعون نفساً، بما فيها من الحوالات، وجملتها في الأقسام كلها أربعة عشر نفساً، فالخالص حينئذ ستمائة وثلاثون<sup>(٢)</sup>.

وأنا هنا اذكر بعضهم، وذلك لضيق المقام، وعدم الإطالة، فمن أشهرهم:

١. الإمام أبو أسحاق برهان الدين بن إبراهيم بن أحمد التنوخي (٨٠٠هـ).
٢. الإمام أبو محمد برهان الدين بن إبراهيم بن موسى الابناسي (٨٠٢هـ).

(١) ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، المؤلف: عبد الحي بن أحمد العكبري، ج١، ص٧٤.

(٢) ينظر: الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، للسخاوي، ج١، ص٢٠٠.





٣. الإمام أبو حفص عمر بن علي بن الأنصاري الأندلسي المعروف بابن الملقن (٨٠٤هـ).
٤. الإمام أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير الكناني المعروف بالبلقيني (٨٠٥هـ).
٥. الإمام أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ).

#### خامساً: تلاميذه:

- اجتمع للحافظ ابن حجر من التلاميذ الكثير، وذلك بسبب علمه الواسع وصيته الذي وصل إلى أفاق الدنيا، فانهاج الطلاب من كل البقاع لطلب العلوم الشرعية على يده، وبرز منهم الكثير، ومن أشهر هؤلاء.
١. محمد بن عبد الواحد، العلامة المحقق الكمال ابن الهمام، السيواسي الأصل، نزيل القاهرة، الحنفي، توفي (٨٦١هـ)<sup>(١)</sup>.
  ٢. أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري بردي الحنفي، توفي (٨٧٤هـ).
  ٣. إبراهيم بن عمر بن حسن الخرباوي البقاعي، برهان الدين، أبو الحسن، توفي (٨٨٥هـ)<sup>(٢)</sup>.
  ٤. محمد بن أحمد بن محمد، الشيخ الإمام شمس الدين أبو الوفاء الغزي الشافعي، عرف بابن الحمصي<sup>(٣)</sup>.
  ٥. محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان السخاوي القاهري الشافعي، توفي (٩٠٢هـ)<sup>(٤)</sup>.
  ٦. أبو يحيى زين الدين زكريا بن محمد الأنصاري، توفي (٩٢٦هـ)<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، للسخاوي، ج٣، ص١١٤٩.

(٢) المصدر نفسه، ج٣، ص١٠٦٧.

(٣) المصدر نفسه، ج٣، ص١١٣٤.

(٤) المصدر نفسه، ج٣، ص١١٤٦.

(٥) ينظر: الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، للسخاوي، ج٣، ص١٠٩٢.



وغير هؤلاء الذين ذكرتهم كثير، وقد ذكرهم الحافظ السخاوي في كتابه الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، وأوصلهم إلى أكثر من ستمائة وستة وعشرين، فقال: (هذا آخر ما أردنا ذكره من تجريد أسماء من أخذ عنه رواية أو دراية، وهم نحو الستمائة، من غير التزام لاستيفاء ما علمته من ذلك، فضلا عن الجميع الذي لا يمكن الإحاطة به...)<sup>(١)</sup>.

#### سادسا: ثناء العلماء عليه:

قال الحافظ ابن حجر في ترجمة شيخه الحافظ سراج الدين البلقيني: (قرأت عليه دلائل النبوة للبيهقي، وجرت لي معه في حال قراءتها نوادر وذلك أنه كان يستكثر ما يقع من النكت الحديثية في المجلس ويقول: هذا لا يصدر إلا عن تبييت مطالعة ومراجعة فكنت أتصل من ذلك فلا يقبل إلى أن أمرني بترك الجزء الذي يقرأ فيه عنده تلك الليلة وكان يعرف أن لا نسخة لي به فتركته عنده فلما أصبحنا وشرعت في القراءة مر إسناد فيه: حدثنا تمام فقطع علي القراءة وقال: من تمام هذا؟ فإنني راجعت الأسماء فلم أجده وظننته تصحيفا. فقلت له: بل هو لقب واسمه محمد بن غالب بن حرب حافظ مشهور قال: من ذكره؟ قلت: الخطيب في تاريخ بغداد، وله ترجمة عندكم في الميزان الذهبي، لأن بعض الناس تكلم فيه. فسكت الشيخ وقاله له ولده جلال الدين وأنا أسمع: هذا حافظ فلا تمتحنه بعدها)<sup>(٢)</sup>.

وقال الحافظ تقي الدين الدجوي<sup>(٣)</sup> عن الحافظ ابن حجر: (لقد أوتي هذا بسطة في العلم واللسن، وكيف لا؟ وهو الإمام ابن الإمام أبو الفضل بن أبي الحسن. لقد بهر ابن حجر بفضل العقول والأفكار، كما فاق حجره الياقوت بل غيره من الحجار (يم بن يي يي نج نج نخ)<sup>(٤)</sup>، فإنه جمع فأوعى، وأوعب جمعا، وأبدع لفظا

(١) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١١٧٩.

(٢) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، للحافظ ابن حجر العسقلاني، ج ٢، ص ٣٠٥.

(٣) هو الحافظ محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن حيدرة بن محمد، أبو بكر الدجوي ثم القاهري الشافعي، توفي سنة (٨٠٩هـ). ينظر: الضوء اللامع، للسخاوي، ج ٩، ص ٩١.

(٤) سورة البقرة، الآية (٧٤).



ومعنى، وجمع إحسانا وحسنا. فلو شاهد حسنه الجمال المزي، لأطنب في الثناء وأسهب، أو الذهبي، لذهب في الإعجاب كل مذهب، أو ابن عبدالهادي، لاهتدى به واقتفى أثره، أو ابن كثير، لكأثر ببعضه واستكثره. فشكرا لهذا الإمام شكرا، فلقد جمل مصره، وجدد لها في الحفاظ ذكرا، أوزعه الله شكر ما حملة، كما زين به عصره ومصره وجمله. وبلغه في الدارين سؤله وأمله. وختم بخير عملنا وعمله. إنه بالإجابة جدير، وهو على كل شيء قدير<sup>(١)</sup>. وغير ذلك كثير من ثناء الأئمة وشهادتهم له بالفضل والسابقة مما لا يسع مقام لذكره، كيف لا وقد لقب في زمانه ب( أمير المؤمنين في الحديث)، وهو شيخ الإسلام وإمامه في زمنه، رحمه الله رحمة واسعة.

#### سابعا: مصنفاته:

كان الحافظ ابن حجر رحمه الله راسخ العلم، واسع الاطلاع، وصاحب نظر ثاقب في غوامض الأمور، وزكاة هذا العلم كله هو تعليمه للناس، فبذل الجهد في إيصاله لكل طالب علم، فألف وصنف كثيرا، منها ما وصل إلينا، ومنها ما لم يصل، وإن في ضياع ذلك والله حرمان للعلم، وهنا سأقتصر على بعض مصنفاته، وذلك لكثرتها ولضيق المقام، فمنها:

١. **إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة**، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، بإشراف الدكتور: زهير بن ناصر الناصر، نشر بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية، عام ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م، عدد الأجزاء: ١٩. وهذا الكتاب عبارة عن موسوعة حديثية إسنادية ضمت أحد عشر مصنفا من كتب الحديث، على طريقة فن الأطراف.
٢. **الإصابة في تمييز الصحابة**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض، نشر بدار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م، عدد الأجزاء: ٨. وفيه موضوع الدراسة في هذه الرسالة، فقد ترجم فيه

(١) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، للسخاوي، ج ١، ص ٢٧٣.



الحافظ للصحابة، وتعقب على من سبقه من العلماء الذين ألفوا كتباً في ذكر الصحابة، فأصبح كتابه شاملاً ومستوعباً من سبقه.

٣. **تهذيب التهذيب**، نشر بمطبعة دار المعارف النظامية بالهند، الطبعة الأولى، عام ١٣٢٦هـ، عدد الأجزاء: ١٢. وهو كتاب هذب فيه الحافظ ابن حجر كتاب تهذيب الكمال للحافظ المزي، وحذف ما كان منه تطويل من الأسانيد التي ذكرها الحافظ المزي لنفسه، وزاد أحكاماً للعلماء في الجرح والتعديل، وانتقد كثيراً من الأقوال.

٤. **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوامة، نشر بدار الرشيد - سوريا، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م. وهو كتاب اختصر فيه الحافظ كتابه السابق تهذيب التهذيب، وزاد فيه أحكاماً في الرجال من اجتهاده، وهو كتاب اعتمد عليه كل من جاء بعد الحافظ ابن حجر، إلى يومنا هذا، لسهولة الوصول إلى الحكم في الراوي.

٥. **فتح الباري في شرح صحيح البخاري**، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة - بيروت، طبع عام ١٣٧٩هـ، عدد الأجزاء: ١٣. وهو كتاب شرح فيه الحافظ صحيح البخاري، فبين دقائق الأمور، سندا وامتناً، فمكث في شرحه تسع وعشرين سنة، وقال العلماء عنه: (لا هجرة بعد الفتح)<sup>(١)</sup>. أي أنه أجود شرح كتب في البخاري.

٦. **نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، تحقيق: عصام الصباطي و عماد السيد، نشر بدار الحديث - القاهرة، الطبعة الخامسة، عام ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ١. ذكر فيه أنواع علوم الحديث، وزاد على ما ذكر ابن الصلاح في مقدمته.

٧. **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، نشر بمطبعة الصباح - دمشق، الطبعة الثالثة، عام ١٤٢١هـ -

(١) هذا قول الشوكاني كما نقله عنه صديق خان في كتابه الحطة في ذكر الصحاح الستة،



٢٠٠٠م، عدد الأجزاء: ١. وهو كتاب شرح فيه كتابه السابق، وأكثر الكلام في علوم الحديث، وما يتصل بذلك من أنواع الحديث وطرق وصوله إلينا.

٨. **النكت على كتاب معرفة علوم الحديث لابن الصلاح**، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، نشر بعمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م، عدد المجلدات: ٢. وهو من أهم الكتب في علوم الحديث، حيث تعقب فيه الحافظ على ابن الصلاح والعراقي في التقييد والإيضاح، وفصل كثيرا من مسائل الحديث المهمة.

٩. **هدي الساري**، وهي مقدمة شرحه على صحيح البخاري، وقد تكلم الحافظ فيها عن مسائل مهمة في علوم الحديث، وكذلك عن رجال الصحيح، وذكر ما انتقد من رجال وأحاديث ورد على ذلك.

وهناك كثير من المصنفات القيمة والمهمة، ولا عجب أن تكثر مصنفاته وكتبه وذلك لسعة علمه واطلاعه رحمة الله عليه، فقد قال الحافظ السخاوي: (وزادت تصانيفه التي معظمها في فنون الحديث وفيها من فنون الأدب والفقه، والأصليين وغير ذلك على مائة وخمسين تصنيفا، رزق فيها من السعد والقبول خصوصا «فتح الباري بشرح البخاري» الذي لم يسبق نظيره أمرا عجا(١)).

### ثامنا: وفاته:

قال الحافظ السخاوي: (ولم يزل على جلالته وعظمته في النفوس ومداومته على أنواع الخيرات إلى أن توفي في أواخر ذي الحجة سنة اثنتين وخمسين وكان له مشهد لم ير من حضره من الشيوخ فضلا عن دونهم مثله وشهد أمير المؤمنين والسلطان فمن دونهما الصلاة عليه وقدم السلطان الخليفة للصلاة ودفن تجاه تربة الديلمي بالقرافة وتزاحم الأمراء والأكابر على حمل نعشه، ورثاه غير واحد(٢)).

## المطلب الثاني

(١) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي، ج ٢، ص ٣٨.

(٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٠.



## منهج الحافظ ابن حجر في كتابه الإصابة

لقد بدأ الحافظ ابن حجر تأليف كتابه الإصابة في سنة (٨٠٩هـ)، واستمر العمل فيه إلى ثالث ذي الحجة سنة (٨٤٧هـ)، حيث انتهى من كتابته مع ما فيه من الهوامش، فاستغرق تأليفه ما يقرب من أربعين عاما، وأوضح ابن حجر أن الكتابة فيه كانت بالتراخي، وكتبه في المسودات ثلاث مرات، بسبب ما كان يدور في ذهنه من النهوض بهذا اللون من التصنيف، وبسبب الترتيب الذي ابتكره، وحتى في المرة الثالثة خرجت النسخة وكأنها مسودة أيضا لكثرة الهوامش والإلحاقات التي كان يضيفها تباعا، فعمد دون كلل إلى إلحاق أسماء أخرى وإجراء التصحيح أو التنقيح، ويحكي ابن حجر قصة تأليف الإصابة على مدى أربعين عاما بقوله: (وقد قيدت بالحمرة أولا، ثم بالصفرة ثم بصورة ما يخالطهما)<sup>(١)</sup>.

ولهذا كان كتابه الإصابة شاملا لما سبقه من الكتب، بل فيه ما لم يتطرقوا إليه من الأسماء، وهذا يدل على علمه الواسع رحمه الله، لكنه مع هذا لم يبلغ الكمال، لأن العصمة ثابتة لكتاب الله فقط، فقد فاته الكثير، ونبه هو على كثير من الأسماء ولم يبينها، فقد قال محقق الكتاب: (على الرغم من المدة الزمنية الطويلة التي استغرقها تأليف كتاب الإصابة، ورغم عناية مصنفه به، ومتابعته له، فإنه لم يكمل بشكله النهائي، لأنه خصص بابا للمبهمات وقد قيد منها كثيرا. فلقد ورد في نهاية نسخة دار الكتب المصرية ذات الرقم (٢٢٨) طلعت قول الناسخ «... وقد بقي عليه المبهمات، وقيد منها كثيرا، ولكن لم أظفر به إن شاء الله تعالى»، وهناك إحالات في الإصابة على المبهمات كقوله مثلا «يأتي في المبهمات ويأتي في الكنى»، أو كقوله: «وسياتي ذكر قصتها في المبهمات إن شاء الله» كما وردت

(١) ينظر: مقدمة تحقيق كتاب الإصابة في تمييز الصحابة، لعادل أحمد عبد الموجود وعلي



ترجمة أبي بجيلة وآخرين في القسم الرابع، وقال تقدموا في الأول وحقهم أن يذكروا في المبهمات، ولكن لا نجد باب المبهمات في المطبوع من الإصابة<sup>(١)</sup>.

وهنا لابد من السؤال لماذا يخرج الحافظ ابن حجر كتابه للناس وهو ناقص لاسيما وإن طلبه العلم يتحرونه يوم بعد يوم، فمثل هذا التعجل لا يمكن أن يصدر من الحافظ ابن حجر، وكذلك يناقض تأنيه في مدة تأليفه كما سبق، فاعتذر له العلماء بأن سبب ذلك هو خوف قرب المنية وحرمان الناس من هذا العلم، وقيل سبب ذلك الإلحاح من طلبه العلم على إخراجهم لهم.

قال محقق الكتاب: (ويبدو أن كثرة السؤال في تبييضه هي التي دفعت ابن حجر إلى نشره قبل أن يكمل باب المبهمات، فقد ألح الكثيرون على ابن حجر في نشر كتابه «الإصابة»، فاستخار الله في ذلك ورتبه على أربعة أقسام في كل حرف، وهذا يعني أنه قسم التراجم المبدوءة في حرف الألف مثلا إلى أربعة أقسام، وكذلك الباء والتاء وهلم جرا حتى آخر الحروف)<sup>(٢)</sup>، وعلى هذا يتضح أن الحافظ ابن حجر قد راعى الترتيب الهجائي في ذكره أسماء الصحابة، أي أنه حين قسم كل حرف على أربعة أقسام، فإنه أعاد في كل قسم الترتيب الهجائي للأحرف وهكذا في بقية الأحرف، من دون إخلال أو نقص.

ويؤيد ذلك الكلام ما نص عليه محقق الكتاب، فقال: (قسم ابن حجر «الإصابة» على أربعة أقسام في كل حرف من حروف المعجم، فحرف الألف مثلا أربعة أقسام وكذلك الباء والتاء وهلم جرا إلى الياء آخر الحروف، وتظهر الأقسام الأربعة في أسماء وكنى الرجال وأسماء وكنى النساء مرتبة على حروف المعجم أيضا، وفي داخل القسم الواحد من كل حرف يظهر الترتيب الهجائي مراعى الحرف الأول والثاني والثالث والرابع في اسم المترجم، واسم أبيه واسم جده، ولم يشذ عن ذلك إلا

(١) ينظر: مقدمة تحقيق كتاب الإصابة في تمييز الصحابة، لعادل أحمد عبد الموجود وعلي

محمد معوض، ج ١، ص ١٢٤.

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٢٤.



في حالات نادرة جدا. وعند ما ذكر الأسماء المبدوءة بـ «نو» مثلا رتبهم على حروف المعجم بعد لفظ «نو».

وانتقد ابن حجر بعض من صنف في «الصحابة» لذكرهم جماعة من النساء في الكنى من غير أن يرد أن تلك الكنية موضوعة على تلك المرأة بل إذا ورد في خبر عنها أو عن غيرها أن لها ابنا اسمه «فلان» فيذكرونها بلفظ «أم فلان»، قال ابن حجر: ومن حق ما هذا سبيله أن يقال: والدة فلان، ولا يقال «أم فلان» إلا إذا ورد أنها كنيته به، وقد كنى ابن حجر أسماء هن تبعاً للمصنفين السابقين له، لكنه نبه على ذلك في كل ترجمة، ومن وضع أن لها اسما نبه عليه أيضا، ومن ورد أن لها كنية تختص بها أعاد ترجمتها في القسم الرابع، وهذا واحد من الأسباب التي أفضت إلى التكرار في التراجم<sup>(١)</sup>.

إن التعرف على منهج الحافظ ابن حجر في كتابه الإصابة في تمييز الصحابة، يكمن في النظر في مقدمته لكتاب الإصابة، حيث بين طريقته في تقسيم الكتاب، وبين منهجه في إثبات الصحبة لكثير من الصحابة ونفيها عن غيرهم، فقال الحافظ ابن حجر: ورتبته على أربعة أقسام في كل حرف منه:

**القسم الأول:** فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه، أو عن غيره، سواء كانت الطريق صحيحة، أو حسنة، أو ضعيفة، أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريق كان. وقد كنت أولا رتبت هذا القسم الواحد على ثلاثة أقسام، ثم بدا لي أن أجعله قسما واحدا، وأميز ذلك في كل ترجمة<sup>(٢)</sup>.

وهذا القسم هو مستند كل من أُلّف في الصحابة، لدلالاته الواضحة على صحبة من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، أو ذكروا أنه سمع من النبي صلى الله عليه وسلم ذلك الحديث، وهذا لا يختلف أحد فيه أنه معدود في الصحابة، لكن الإشكال هنا هو سلامة الحديث من العلل التي تخل بصحته، كالإرسال والتفرد

(١) ينظر: مقدمة تحقيق كتاب الإصابة في تمييز الصحابة، لعادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ج١، ص١٣٣.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج١، ص١٥٥ - ١٥٧.





وغيرها من العلل القادحة التي تمنع نسبة الصحبة إليه، وأظن أن الحافظ ابن حجر كان قد أراد تقسيمه إلى من لم تثبت صحبته لضعف الحديث، ومن تثبت صحبته لصحة الحديث، وما هو بين الصحة وعدمها، والله تعالى أعلم.

**القسم الثاني:** من ذكر في الصحابة من الأطفال الذين ولدوا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لبعض الصحابة من النساء والرجال، ممن مات صلى الله عليه وسلم وهو دون سن التمييز، إذ ذكر أولئك في الصحابة إنما هو على سبيل الإلحاق، لغلبة الظن على أنه صلى الله عليه وسلم رآهم لتوفر دواعي أصحابه على إحضارهم أولادهم عنده عند ولادتهم ليحنكهم ويسميهم ويبرك عليهم، والأخبار بذلك كثيرة شهيرة: فمنها حديث: (كان يؤتى بالصبيان فيبرك عليهم)<sup>(١)</sup>. وحديث عبد الرحمن بن عوف قال: (ما كان يولد لأحد مولود إلا أتى به النبي صلى الله عليه وسلم فدعا له..)<sup>(٢)</sup>. وقال ابن شاهين: (لما ولد محمد بن طلحة أتيت به النبي صلى الله عليه وسلم ليحنكه ويدعو له، وكذلك كان يفعل بالصبيان)<sup>(٣)</sup>، لكن أحاديث هؤلاء عنه من قبيل المراسيل عند المحققين من أهل العلم بالحديث، ولذلك أفردتهم عن أهل القسم الأول<sup>(٤)</sup>.

١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم... به، كتاب الأداب، باب: باب استحباب تحنيك المولود عند ولادته وحمله إلى صالح يحنكه، وجواز تسميته يوم ولادته، واستحباب التسمية بعبد الله وإبراهيم وسائر أسماء الأنبياء عليهم السلام، برقم: ٢١٤٧، ج ٣، ص ١٦٩١.

٢) أخرجه الحاكم في المستدرک، بسنده عن عبد الرزاق بن همام الإمام، قال: حدثني أبي، عن ميناء مولى عبد الرحمن بن عوف، عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، به، كتاب الفتن والملاحم، ج ٤، ص ٥٢٦.

٣) أخرجه ابن شاهين في كتاب الصحابة في ترجمة محمد بن طلحة بن عبد الله، كما نقل الحافظ ابن حجر عنه في الإصابة، ج ١، ص ١٥٧.

٤) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ١٥٥ - ١٥٧.



أما هذا القسم فكل من ألف قبل الحافظ ابن حجر ضمه مع القسم الأول، وجعلهم هم ومن صحب النبي صلى الله عليه وسلم بمنزلة واحدة، وسموهم صغار الصحابة، وقد يكون هذا غير دقيق، فمن رآه وهو صغير غير مدرك لكلامه صلى الله عليه وسلم لا يستوي هو ومن جالسه وسمع كلامه بأذنيه ووعاه بقلبه، وطبقه في حياته، وجاهد معه، وصلى، وصام، وحج معه، صلى الله عليه وسلم، فالفرق كبير، والاختلاف بينهما بين.

**القسم الثالث:** (فيمن ذكر في الكتب المذكورة من المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، ولم يرد في خبر قط أنهم اجتمعوا بالنبي صلى الله عليه وسلم، ولا رأوه، سواء أسلموا في حياته أم لا، وهؤلاء ليسوا أصحابه باتفاق من أهل العلم بالحديث، وإن كان بعضهم قد ذكر بعضهم في كتب معرفة الصحابة فقد أفصحوا بأنهم لم يذكروهم إلا بمقاربتهم لتلك الطبقة، لا أنهم من أهلها.....، وأحاديث هؤلاء عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسله بالاتفاق بين أهل العلم بالحديث، وقد صرح ابن عبد البر نفسه بذلك في التمهيد وغيره من كتبه)<sup>(١)</sup>.

أما هذا القسم فرد فيه الحافظ ابن حجر على كل من حكم بصحبة من عاش في زمنه صلى الله عليه وسلم وهو كبير في السن، وبين أنهم وإن كانوا قد عاصروا النبي صلى الله عليه وسلم، فهذا لا يجعلهم من الصحابة، وسبب ذلك عدم رؤيتهم له صلى الله عليه وسلم، وإن كانوا قد أسلموا في حياته، وكذلك العكس فمن رآه ولم يكن قد أسلم فهؤلاء أيضا لا يقال عنهم من الصحابة، كبحيرا الراهب وغيره، وهذا القسم من الأهمية بمكان، حيث إن أهله خالطوا كبار الصحابة وسمعوا منهم كلام النبي صلى الله عليه وسلم غضا طريا، فحين رووا أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم حدث اللبس على بعض من ألف أنهم سمعوها من النبي صلى الله عليه وسلم فنسبوا إليهم الصحبة، وهو غير صحيح.

(١) ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ١٥٥ - ١٥٧.



القسم الرابع: فيمن ذكر في الكتب المذكورة على سبيل الوهم والغلط، وبيان ذلك البيان الظاهر الذي يعول عليه على طرائق أهل الحديث، ولم أذكر فيه إلا ما كان الوهم فيه بينا. وأما مع احتمال عدم الوهم فلا، إلا أن كان ذلك الاحتمال يغلب على الظن بطلانه. وهذا القسم الرابع لا أعلم من سبقني إليه، ولا من حام طائر فكره عليه، وهو الضالة المطلوبة في هذا الباب الزاهر، وزبدة ما يمخضه من هذا الفن اللبيب الماهر. والله تعالى أسأل أن يعين على إكماله، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم، ويجازيني به خير الجزاء في دار إفضاله، إنه قريب مجيب<sup>(١)</sup>.

أما هذا القسم فهو الدرة المضيئة وخالصة الفن وعصارة علم الحافظ ابن حجر، وهو لم يسبقه إليه أحد كما قال، وذلك لصعوبة نواله، وبذل غاية الجهد من أجل تحصيله، ولهذا سمي أهله النقاد الجهابذة، فهو علم العلل الذي يتفاوت فيه الناس، ويتضح فيه فضل كبار الأئمة على غيرهم، لكن للأسف لم يكمله الحافظ ابن حجر، ويعود سبب ذلك لأمر كثيرة من إلحاح الطلبة على خروج الكتاب، وكذلك الخوف من قرب المنية وعدم انتفاع الناس من الكتاب، وغيرها من الأسباب الكثيرة الله هو العليم بها.

وقد ذكر العلماء أن لهذا القسم أهمية ومميزات كثيرة، بينها محقق الكتاب فقال: (يتمثل في هذا القسم جانب الأصالة والإبداع، كما تتجلى فيه قابلية ابن حجر النقدية وقراءاته الواسعة، وفيه صحح أوهاما، وحل معضلات فكرية، قد تكون صغيرة ولكنها مهمة، تواردت على ألسنة الحفاظ، وصفحات كتب المصنفين، أما أنواع الأخطاء التي صححها فهي كثيرة يمكن حصرها بالتالي:

١. الكشف عن التحريف والتصحيح في الأسماء، ولا يسع الباحث هنا إلا إعطاء نماذج منها فقط في ترجمة سديد مولى أبي بكر قال: (هكذا وقع في «التجريد» وإنما هو بالمعجمة. فترجم له ابن حجر في حرف الشين المعجمة).
٢. سقوط اسم من السند، أو سقوط أداة الكنية، أو حرف جر أو زيادة اسم في النسب، وفي كل هذه الحالات تظهر أسماء تؤدي إلى الوهم.

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج١، ص ١٥٥ - ١٥٧.



٣. توهم الرواة صحبة الرجل، لأنه أرسل حديثاً، وعدم التمييز بين المسند والمرسل.
٤. تعدد الأسماء أو الكنى، وعدم التمييز بينها، فيذكر الرجل المترجم له مرة بالكنية، ومرة بالاسم أو اللقب، فتتكرر ترجمة الصحابي على أنه اثنان وهو في الحقيقة واحد، وكذلك المغايرة بين اسمين أو كنييتين، أو الجهل بوجود لقبين للمترجم له مثل عامر بن مالك الكعبي هو القشيري، أو أن ينسب الراوي إلى جده أو اعتماد المصنفين السابقين على نسخ محرفة، فنشأ الخطأ عن تغيير في الاسم، فيتغير محمية إلى محمد، أو اسم رجل ذكروه في النساء، أو خطأ نشأ عن زيادة اسم، وتغيير آخر.
٥. منهم من مات قبل المبعث، وذكر في الكتب على أنه صحابي مثل « سيف بن ذي يزن».
٦. الأخطاء الناجمة عن سقط وقلب، كما في ترجمة «عمرو السعدي» الذي ذكره المصنفون السابقون، وأوردوا من طريق إسماعيل بن عبد الله بن أبي المهاجر عن عطية بن عمرو السعدي عن أبيه قال: ( قال رسول الله صلى الله عليه وسلم....) الحديث، وهذا هو عطية بن عمرو السعدي عن أبيه<sup>(١)</sup>.
٧. تشابه الأسماء أدى إلى الوهم أحيانا.
٨. أخطاء نشأت عند عدم تأمل أو سوء فهم أو أن حقه أن يذكر في «المبهمات» فذكر في المصنفات السابقة في الأسماء كما في حديث من طريق يزيد بن نمران قال: « رأيت بتبوك رجلا مقعدا» فأورده جعفر المستغفري في الأسماء باسم «المقعد» فرد عليه ابن حجر بقوله: هذا وهم، وإنما هي صفة، ومحلّه أن يذكر

(١) قال الحافظ ابن حجر في ترجمة ( عمرو السعدي): وهو خطأ نشأ عن سقط أو قلب، فإنهم أوردوا من طريق إسماعيل بن عبد الله بن أبي المهاجر، عن عطية بن عمرو السعدي، عن أبيه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تسأل الناس شيئا ومال الله مسئول ومنطى». وهذا هو عطية بن عمرو السعدي. والحديث معروف لإسماعيل، عن ابن عطية السعدي، عن أبيه. كتاب الاصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٥، ص ٢٣١.



في «المبهمات» أو هو اسم جنس فيظن أنه اسم رجل، وليس كذلك كما في ترجمة «هديل».

٩. اختلاف الأسماء من قبل بعض الكذابين مثل معمر، وعبد النور الجني، وأبو الحسن الراعي، ومكلبة الخوارزمي، وغيرهم.

١٠. وأشار ابن حجر في القسم الرابع إلى أخطاء تدل على انتباه شديد، ويلاحظ ذلك في ترجمة أبي اللحم الغفاري الذي توهم الترمذي وأبو عمر بجعل «أبي اللحم» كنية، وهي ليست كنية، لكنها صارت كالكنية، وقيل: إنما قيل له ذلك، لأنه كان لا يأكل اللحم ثم قال بعد أن ذكر الذين ترجموه أو ذكروه: «وكل ذلك خطأ وجعله في حرف الهمزة على تقدير أن يكون كنية خطأ آخر وإنما حقه أن يكون في اللام، لأن الألف والباء إن كانت أداة الكنية فالاعتبار في ترتيب الحروف بما بعدها»<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر: مقدمة تحقيق كتاب الإصابة، لعادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ج ١،



## المبحث الثالث

### التعريف بالحافظ ابن منده وبيان منهجه في كتابه معرفة الصحابة

#### المطلب الأول

#### التعريف بالحافظ ابن منده

أولاً: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه:

هو الحافظ الجوال صاحب التصانيف، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده<sup>(١)</sup>، العبدي مولا هم الأصبهاني<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: شهرته:

هي ابن منده، وضبط لفظ منده كما قال الحافظ ابن خلكان: (بفتح الميم والداد المهملة بينهما نون ساكنة وفي الآخر هاء ساكنة أيضاً)<sup>(٣)</sup>، (واسم منده: إبراهيم ابن الوليد بن سنده بن بطة بن أستندار بن جهار بخت، وقيل: إن اسم أستندار هذا: فيرزان، وهو الذي أسلم حين افتتح أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أصبهان، وولاه لعبد القيس، وكان مجوسياً فأسلم)<sup>(٤)</sup>.

ثالثاً: مولده ونشأته ورحلته:

قال الحافظ الذهبي: (مولده في سنة عشر وثلاث مائة، أو إحدى عشرة، وأول سماعه في سنة ثمان عشرة وثلاث مائة، سمع من: أبيه، وعم أبيه عبد الرحمن بن يحيى بن منده، وخلق بأصبهان، ورحل إلى مكة والمدينة وبيت المقدس ونيسابور،

(١) ينظر: لسان الميزان، للحافظ ابن حجر العسقلاني، ج٦، ص٥٥٥.

(٢) سير أعلام النبلاء، للحافظ الذهبي، ج١٤، ص١٨٨.

(٣) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، ج٤، ص٢٨٩.

(٤) المصدر السابق، ج١٧، ص٢٨.



ارتحل إليها أولاً وعمره تسع عشرة سنة، وسمع بها نحواً من خمس مائة ألف حديث، ورحل إلى بخارى وبغداد ومصر وسرخس ومرو ودمشق وطرابلس وحمص وتنبس وغزة وإلى مدن كثيرة<sup>(١)</sup>، وقال الحافظ ابن حجر: (طوف الأقاليم وكتب بيده عدة أحمال وبقي في الرحلة نحواً من أربعين سنة ثم عاد إلى وطنه شيخاً فتزوج ورزق الأولاد وحدث بالكثير وكان من دعاة السنة وحفاظ الأثر)<sup>(٢)</sup>، وقال الحافظ الذهبي: (بقي أبو عبد الله في الرحلة بضعا وثلاثين سنة، وأقام زماناً بما وراء النهر، وكان ربما عمل التجارة، ثم رجع إلى بلده وقد صار في عمر السبعين، فولد له أربعة بنين: عبد الرحمن، وعبيد الله، وعبد الرحيم، وعبد الوهاب، وقال الباطرقي<sup>(٣)</sup>: سمعت أبا عبد الله يقول: طفت الشرق والغرب مرتين)<sup>(٤)</sup>، وقال الحافظ الذهبي أيضاً: (النواحي التي لم يرحل إليها أبو عبد الله: هراة وسجستان وكرمان وجرجان والري وقزوين واليمن وغير ذلك والبصرة)<sup>(٥)</sup>.

#### رابعاً: شيوخه:

قال الحافظ الذهبي: (ولم أعلم أحداً كان أوسع رحلة منه، ولا أكثر حديثاً منه مع الحفظ والثقة، فبلغنا أن عدة شيوخه ألف وسبع مائة شيخ)<sup>(٦)</sup>، وهنا سأذكر بعض شيوخه الذين روى عنهم في كتابه معرفة الصحابة، كونه مدار البحث، وقد ذكرهم الذهبي في سير أعلام النبلاء، واقتصاري على أقدمهم لكثرتهم، منهم:

١) سير أعلام النبلاء، للحافظ الذهبي، ج ١٧، ص ٣٠.

٢) لسان الميزان، للحافظ بن حجر العسقلاني، ج ٦، ص ٥٥٥.

٣) هو أحمد بن الفضل بن محمد الأصبهاني الباطرقي، أبو بكر: شيخ القراء في عصره. له (طبقات القراء) و(الشواذ) في القراءات. نسبته إلى بلدته (باطرقان) من قرى أصبهان. كتاب الأعلام للزركلي، ج ١، ص ١٩٥.

٤) سير أعلام النبلاء، للحافظ الذهبي، ج ١٧، ص ٢٨.

٥) المصدر نفسه، ج ١٧، ص ٢٨.

٦) المصدر نفسه، ج ١٧، ص ٢٨.



١. الإمام عبد الرحمن بن يحيى بن منده، عم صاحب الكتاب، الأصبهاني، توفي (٣٢٠هـ).
٢. الإمام أحمد بن أسماعيل العسكري، المصري، المحدث، توفي سنة (٣٣٩هـ).
٣. الإمام عبد الله بن محمد بن يعقوب البخاري، الكلاباذي، الحنفي، توفي سنة (٣٤٠هـ).
٤. الإمام إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده، والد صاحب المصنف، توفي سنة (٣٤١هـ).
٥. الإمام إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الصفار، البغدادي، توفي سنة (٣٤١هـ).
٦. الإمام أحمد بن سليمان بن أيوب بن حذلم، القاضي، الدمشقي، الأوزاعي، توفي سنة (٣٤٧هـ).
٧. الإمام حسان بن محمد بن أحمد بن هارون، النيسابوري، توفي سنة (٣٤٩هـ).
٨. الإمام سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن، المصري، البغدادي، توفي سنة (٣٥٣هـ).
٩. الإمام الحسن بن رشيق، العسكري، المصري، توفي سنة (٣٧٠هـ).

#### خامسا: تلاميذه:

لقد نشأ على يده كثير من العلماء، وروى عنه خلق كثير، قال أبو عبد الله الخلال: (ولقد روى عنه مشايخه، ومن هو أقدم منه سنا، وأعلى إسنادا في حال حياته، ثم عامة أقرانه وأترابه بعد مماته، من أهل أصبهان وسائر البلدان من الحفاظ والأئمة)<sup>(١)</sup>، وهنا سأذكر أبرز تلامذته من العلماء، وقد ذكرهم محقق الكتاب في مقدمته، فمنهم:

١. الإمام أبو عمرو عبد الوهاب بن محمد بن إسحاق بن منده، الأصبهاني، ولد صاحب الكتاب، توفي سنة (٣٥٧هـ).

(١) الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، لأبي الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري، ج ٢، ص ٩٢٥.





٢. الإمام أبو منصور شجاع بن علي بن شجاع، الأصبهاني، توفي سنة (٣٦٥هـ).
٣. الإمام أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن، الرازي، توفي سنة (٤٥٤هـ).
٤. الإمام أبو بكر أحمد بن الفضل بن محمد الباطرقاني، الأصبهاني، توفي سنة (٤٦٠هـ).
٥. المحدثة أم الفتح عائشة بنت الحسن بن إبراهيم، الوركانية، توفيت سنة (٤٦٣هـ).

#### سادسا: مصنفاته:

ألف الحافظ ابن منده مصنفات كثيرة، في صنوف العلم وفنون الرواية، لكن لم يصل منها إلا القليل، وفي ذهابها حرمان كبير، وأما ما طبع منها اليوم فهي معدودة، وهي:

١. أسامي مشايخ الإمام البخاري، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر-الرياض، الطبعة: الأولى، عام ١٤١٢هـ - ١٩٩١م، عدد الأجزاء: ١.
٢. أمالي ابن منده - رواية البزاني، وهو مخطوط .
٣. الإيمان، تحقيق: الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٦هـ، عدد الأجزاء: ٢.
٤. التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد، تحقيق: د.علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، دار العلوم والحكم - سوريا، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، عدد الأجزاء: ١.
٥. الرد على الجهمية، تحقيق: الدكتور علي محمد ناصر الفقيهي، المكتبة الأثرية - باكستان، عدد الأجزاء: ١.
٦. رسالة في فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السنن، تحقيق: عبدالرحمن عبد الجبار الفريوائي، دار المسلم - الرياض، الطبعة الأولى، عام ١٤١٤هـ، عدد الأجزاء: ١.



٧. شروط الأئمة، رسالة في بيان فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السنن وتصحيح الروايات، تحقيق: الدكتور عبدالرحمن عبدالجبار الفريوائي، طبعة دار المسلم - الرياض، عام ١٤١٦هـ.
٨. فتح الباب في الكنى والألقاب، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، عدد الأجزاء: ١.
٩. الفوائد، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن - القاهرة، عدد الأجزاء: ١.
١٠. مجلس من أمالي ابن منده، رواية: ابنه أبي القاسم عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق ابن منده، وهو مخطوط.
١١. مسند إبراهيم بن أدهم الزاهد، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن - القاهرة، عدد الأجزاء: ١.
١٢. معرفة الصحابة، تحقيق: الأستاذ الدكتور عامر حسن صبري، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، عدد الأجزاء: ١. وهذا الكتاب هو المعني بالدراسة هنا.

#### سابعاً: وفاته:

قال الباطرقاني: (وكنت مع أبي عبد الله في الليلة التي توفي فيها، ففي آخر نفسه قال واحد منا: لا إله إلا الله - يريد تلقينه - فأشار بيده إليه دفعتين أو ثلاثة، أي: اسكت يقال لي مثل هذا!)<sup>(١)</sup>. وقال أبو نعيم وغيره: (مات ابن منده في سلخ ذي القعدة، سنة خمس وتسعين وثلاث مائة)<sup>(٢)</sup>.

(١) سير أعلام النبلاء، للحافظ الذهبي، ج١٧، ص٢٨.

(٢) المصدر نفسه، ج١٧، ص٢٨.



## المطلب الثاني

### منهج الحافظ ابن منده في كتابه معرفة الصحابة

إن كتاب الحافظ ابن منده من أهم الكتب وأنفسها في معرفة الصحابة، كونه من أول من صنف في هذا العلم المهم، وقد أولاه العلماء من بعده أهمية بالغة في النقل عنه، وقد انتقد عليه بعض من نقل، وردوا أموراً كثيرة ذكرها في كتابه، وسبب تقدم هذا الكتاب في الزمن، وتنقله من يد عالم إلى آخر، وكذلك ظهور كتب بعده والتي تفوقه في الأهمية والشمول، وهذا ما جعل الكتاب يصل إلينا ناقصاً، على نسخ أكبرها لا يبلغ نصفه الذي وضع عليه، مما جعل الدراسة تزداد صعوبة، لعدم وجود الأصل ويكون في أغلب التعقبات العهدة فيها على ما نقل الحافظ ابن حجر، وقد حدد المحققون من خلال النسخ الموجودة مواضع السقط في الكتاب وبناء على نقد العلماء له، فجعل العلماء أحياناً يفترضون منهجاً له من أجل فهم طريقته في كتابه، وهو مما جعلنا بين أمرين هما:

**الأول:** الحافظ ابن منده لم يضع مقدمة لكتابه ليبين فيها منهجه، وإنما بدأ بسرد أسماء الصحابة، واحتترز بذلك عن الطول.

**الثاني:** الحافظ ابن منده وضع مقدمة لكتابه، بين فيها منهجه وطريقته في وضع الكتاب، وأسلوبه في سرد أسماء الصحابة، ونقد الروايات، لكنها لم تصل إلينا.

وأظن أن الأمر الثاني هو أقرب القولين، وهو ما رجحه الدكتور عامر حسن صبري، محقق الكتاب، فقال: (إن هذا القسم الذي وصل إلينا يمثل أقل من نصف



الكتاب، وإن ضياع أول الكتاب حرمانا الوقوف على مقدمة المصنف، والتي يظن أنه بين فيها سبب تأليفه الكتاب، ثم منهجه في جمع أسماء الصحابة (١). ولمعرفة منهج المؤلف يجب تتبع طريقته في إيراد الأسماء وكيفية سرد الروايات ونقدها أحيانا وتوضيح مشكلها والتفريق بين الرواة وغير ذلك، وهذا لن يتم إلا من خلال قراءة الكتاب بشكل كامل، والوقوف على كلامه رحمة الله، ومن خلال ما سبق، نجد أن المؤلف بدأ كتابه بالعشرة المبشرين بالجنة، لشرفهم وعلو كعبهم بين الصحابة رضوان الله عليهم، ومما يدل على ذلك هو عدم ذكرهم في طيات الكتاب، وحسب حروفهم، ثم ثنى بمن اسمه محمد، ويدل على ذلك أنه يقول أحيانا تقدم فيمن اسمه محمد في بعض التراجم، وكذلك هو لم يذكرهم في حرف الميم، ثم رتب كتابه على حروف المعجم، ولكنه لم يراع الترتيب داخل الحرف، وقد أشار الدكتور عامر حسن صبري لذلك فقال: (ثم بقية الصحابة مرتبين على حروف المعجم، لكنه لم يراع الترتيب داخل الحرف) (٢).

أما إيراده للصحابة فهو ذكر في كتابه كل من له رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم، أو دلت الرواية أنه لقي النبي صلى الله عليه وسلم وتكلم معه، سواء صحت تلك الرواية أم لا، أو أن واحدا من الصحابة المشهورين نص على أنه لقي النبي صلى الله عليه وسلم، وإن لم يكن له رواية عنه صلى الله عليه وسلم، وأحيانا يستتبط هو بفهمه أنه أسلم في حياته صلى الله عليه وسلم فنذكره في الصحابة، ومثل ذلك في (أكيدر) (٣)، حيث عده ضمن الصحابة وترجم له، وعمدته في ذلك أنه قال في حديث (يا رسول الله..)، ورد عليه الحافظ ابن حجر في دعواه أنه أسلم، وأحيانا يغتر

١) مقدمة تحقيق كتاب معرفة الصحابة للحافظ ابن منده، تأليف: الدكتور عامر حسن صبري، ج ١، ص ١٢٣.

٢) مقدمة تحقيق كتاب معرفة الصحابة للحافظ ابن منده، تأليف: الدكتور عامر حسن صبري، ص ١٢٤.

٣) هذه الترجمة سقطت من الكتاب، لكن ذكرها الحافظ ابن حجر في الإصابة وقال: (صاحب دومة الجندل ذكره ابن منده في الصحابة)، ج ١، ص ٣٧٨.



بعمر الرجل فمن كان في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه رجلا ذكره في الصحابة، ظاننا أنه لقي النبي صلى الله عليه وسلم وإن لم يثبت ذلك، ولهذا الكلام أشار الحافظ ابن حجر في ترجمة عمرو بن مخزوم، فقال: (لو استوعب ابن منده جميع من كان في عهد عمر رجلا مثل هذا لكبر كتابه جدا، وقد فاته من هذا الجنس شيء كثير استدركنا منه ما أمكن أن يطلع عليه، والصحبة لغالب هؤلاء ممكنة بأن يكونوا حجوا حجة الوداع، ومن هذه الحيثية ينبغي استيعاب من يمكن منهم)<sup>(١)</sup>، وذكر من رأى النبي صلى الله عليه وسلم في الصحابة وإن كانت رؤيته قبل البعثة الشريفة، مثل ذكره (بحيرا الراهب)<sup>(٢)</sup>، الذي رأى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في طريقه للشام، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ لم يبعث للناس، وذكر كل من ولد في حياته صلى الله عليه وسلم، من أولاد المسلمين في الصحابة، ومعتده في ذلك أن الصحابة يأتون بمن يولد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم طلبا لبركته، كما ثبت في الحديث (عبد الله بن أبي طلحة)<sup>(٣)</sup>، وغيره من أطفال الصحابة، وذكر بعض المخضرمين الذين عاشوا في الجاهلية والإسلام في الصحابة، وحاول في كتابه استيعاب كل من ذكره قبله في الصحابة، وإن لم يثبت عنده أنه صحابي، وأشار إلى هذا أيضا محقق الكتاب، فقال: (ذكر في كتابه كل من ذكره من المصنفين في الصحابة، وإن ثبت عنده عدم صحبته، وكأنه يريد بذلك استيعاب من كان في القرن الأول)<sup>(٤)</sup>، وهذا الكلام يتجلى في كثير من التراجم، كما في ترجمة (دلجة بن قيس)<sup>(٥)</sup>، قال عنه: لا تصح له صحبة ولا رؤية.

١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٥، ص ١١٨.

٢) معرفة الصحابة، لابن منده، ص ٣١٤.

٣) حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: (غدوت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعبد الله بن أبي طلحة، ليحنكه..)، صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب: وسم الإمام إبل الصدقة بيده، برقم: ١٥٠٢، ج ٢، ص ١٣٠.

٤) مقدمة تحقيق كتاب معرفة الصحابة للحافظ ابن منده، تأليف: الدكتور عامر حسن صبري، ص ١٢٥.

٥) معرفة الصحابة، لابن منده، ص ٥٥٩.



وبهذا يتبين لنا أن غاية الحافظ ابن منده في كتابه هي استيعاب أكبر عدد ممكن ذكره في الصحابة، وترك على من يأتي بعده التمييز بينهم، وإثبات الصحبة لبعضهم ونفيها عن آخرين.

أما طريقته في سرد الروايات، فإنه يذكرها بأسانيد هـ، وأحيانا ينتقدها بحسب حال الحديث، نقدا موجزا، ويشير إلى طرق الحديث أحيانا، كما ذكر الدكتور عامر حسن صبري<sup>(١)</sup>، ويستدرك على من سبقه من المؤلفين، فيخطئ أو يصوب أو يتمم فائدة، وهذا يدل على سعة علمه رحمه الله تعالى.

(١) مقدمة تحقيق كتاب معرفة الصحابة للحافظ ابن منده، تأليف: الدكتور عامر حسن صبري،

## الفصل الثاني

تعقبات الحافظ ابن حجر على ابن منده في إثبات الصحبة أو نفيها.

وفيه مبحثان:

**المبحث الأول:** التعقبات في نفي صحبة أثبتها ابن منده.

**المبحث الثاني:** التعقبات في إثبات صحبة نفاها ابن منده أو

توقف في إثباتها.



## المبحث الأول

### التعقبات في نفي صحبة أثبتها ابن منده

#### ١. إبراهيم بن عبد الرحمن العذري:

التعقب: قال الحافظ ابن حجر: أرسل حديثاً فذكره ابن منده وغيره في الصحابة. قال الحافظ ابن حجر: روى ابن منده، عن الحسن بن عرفة، حدثنا إسماعيل بن عياش، عن معان بن رفاعه، قال: حدثني إبراهيم بن عبد الرحمن العذري، وكان من الصحابة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: (يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ... )<sup>(١)</sup>.

وقال ابن منده: ولم يتابع ابن عرفة على قوله وكان من الصحابة.

وقال الحافظ ابن حجر: قد روينا في كتاب (الغرر من الأخبار) لو كيع القاضي قال: حدثنا الحسن بن عرفة. فذكره ولم يقل فيه: وكان من الصحابة ثم أخرجه ابن منده من طريق بقية عن معان عن إبراهيم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم...به<sup>(٢)</sup>.

#### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (إبراهيم بن عبد الرحمن العذري) في القسم الرابع من الإصابة، ثم نقل أن الحافظ ابن منده ذكره في الصحابة، مستدلاً بحديث رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا، وفيه زيادة شاذة دلت على صحبته، لكن الحافظ ابن حجر أعل الحديث بالإرسال وبين نكارة تلك الزيادة.

١) أخرجه البيهقي في سنن الكبرى، كتاب الشهادات، باب: الرجل من أهل الفقه يسأل عن الرجل من أهل الحديث، من طريق معان بن رفاعه عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري عن النبي صلى الله عليه وسلم .... به مرسلًا، ج ١٠، ص ٣٥٣.

٢) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٣٦٣.





### كلام العلماء عن ثبوت صحبته وعدمها:

#### القائلون بصحبته:

ذكره أبو نعيم<sup>(١)</sup>، وابن الأثير<sup>(٢)</sup> في الصحابة.

#### القائلون بعدم ثبوت صحبته:

ذكره ابن حبان في التابعين وقال: (يروى المراسيل)<sup>(٣)</sup>، وقال ابن نقطة<sup>(٤)</sup>: (ليست له صحبة)<sup>(٥)</sup>، وقال الذهبي: (تابعي)<sup>(٦)</sup>.

### مناقشة الأقوال السابقة:

نقل الحافظ ابن حجر كلام الحافظ ابن منده السابق في (إبراهيم بن عبدالرحمن العذري) وساق حديثه بسند الحافظ ابن منده، وهذا مما لم أجده في كتاب الحافظ ابن منده، وذلك بسبب السقط الواقع من الكتاب، لكن الأئمة أثبتوا ذلك عن الحافظ ابن منده كابن الأثير<sup>(٧)</sup> وغيره، وهذا يدل على صحة ما نقل الحافظ ابن حجر. أما الحافظ ابن منده فذكر حديث (إبراهيم بن عبد الرحمن العذري) من طريقين كما سبق:

الطريق الأول: هو طريق (ابن عرفة)، وأعل زيادة (وكان من الصحابة) ونسبها إليه لأنه راوي الحديث.

١) معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، ج ١، ص ٢١١.

٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ١٥٧.

٣) الثقات، لابن حبان، ج ٤، ص ١٠.

٤) هو محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي: عالم بالأنساب، حافظ للحديث. من أهل بغداد. سئل عن (نقطة) التي ينسب إليها، فقال: هي جارية ربت جد أبي، توفي سنة (٦٢٩هـ). كتاب الأعلام، للزركلي، ج ٦، ص ٢١١.

٥) إكمال الإكمال، لابن نقطة، ج ٤، ص ٢٨٠.

٦) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ١، ص ٤٥.

٧) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ١٥٧.



**الطريق الثاني:** هو طريق (بقية) فهذا الطريق الذي به حكم الحافظ ابن منده بصحبة (إبراهيم بن عبدالرحمن العذري) لأنه رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة، ولم يذكر بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم أحداً، وعلى هذا نسب إليه الصحبة، لكن هذا غير صحيح، لأن (إبراهيم بن عبدالرحمن العذري) لم يدرك زمان النبي صلى الله عليه وسلم لصغر سنه، فكيف يروي عنه؟، ولهذا أعل أئمة الحديث هذه الرواية وحكموا بإرسالها، كما سيأتي بيان ذلك بالتفصيل:

أما من ذكر (إبراهيم العذري) في الصحابة من الأئمة ك(أبي نعيم وابن الأثير)، فإنهم تمسكوا بالحديث السابق، مع أنهم ذكروا أن طرقه كلها مضطربة، وغير مستقيمة<sup>(١)</sup>، وعليه فإن قولهم بصحبته لا يصح، ولم يقم الدليل الصحيح الثابت بذلك، وأظن أنهم قالوا ذلك تأسياً بالحافظ ابن منده، ومما يدل على صحة ذلك أنهم قالوا في ترجمته كما قال عنه ابن منده فيما نقله عن ابن عرفة، فقال الحافظ ابن منده بعد ذكره لطريق ابن عرفة: (ولم يتابع عليه) أي لم يتابع ابن عرفة في قوله إنه من الصحابة، فنقلها (أبو نعيم وابن الأثير) عن الحافظ ابن منده ولم يزيدوا على كلامه شيئاً، وعلى هذا يرد قولهم إنه من الصحابة، لعدم ثبوت الدليل الصحيح بذلك، والله تعالى أعلم.

أما من نفى عنه الصحبة من الأئمة ك(ابن حبان، وابن نقطة، والذهبي) فهؤلاء نظروا إلى حديث الرجل وعرفوا علته وهي الإرسال، فنفوا عنه الصحبة وعدوه في التابعين وهو الصحيح، وذلك أن إبراهيم لم يدرك زمان النبي صلى الله عليه وسلم فكيف يروي عنه، لا سيما وأن الحديث جاء من طرق أخرى يخبر فيه إبراهيم أن الذي حدثه بهذا الحديث غير النبي صلى الله عليه وسلم وسماه الثقة، ولم يصرح باسمه كما عند البيهقي كما سيأتي، بل جزم الذهبي أنه من التابعين من غير الخوض في صحة حديثه وضعفه.

(١) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج١، ص٢١١. وأسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير،



**مروياته:** فأني لم أجد له رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذه، وقد ذكرها الحافظ ابن منده في كتابه معرفة الصحابة، وهي مشهورة بين العلماء لما فيها من الحض على طلب العلم وشرف حامله، لكنها مع شهرتها حكم العلماء بضعفها، بسبب الإرسال الواقع فيها من (إبراهيم بن عبدالرحمن العذري) الذي وصفه ابن حبان أنه يروي المراسيل<sup>(١)</sup>، ومما يدل على صحة القول بإرسالها، أنها جاءت في بعض الطرق موصولة، كما عند البيهقي من طريق (الوليد بن مسلم، حدثنا إبراهيم بن عبد الرحمن، حدثنا الثقة من أشياخنا قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.... به)<sup>(٢)</sup>، وقد رويت عن بعض الصحابة مسندة كأبي هريرة، وعبدالله بن عمرو، كما في مسند البزار من طريق (خالد بن عمرو)، فقال البزار بعد ذكره لهذا الطريق: (وخالد بن عمرو هذا منكر الحديث قد حدث بأحاديث عن الثوري وغيره لم يتابع عليها، وهذا مما لم يتابع عليه وإنما ذكرناه لنبين العلة فيه)<sup>(٣)</sup>، ورويت عن أبي الدرداء<sup>(٤)</sup>، وابن عمر<sup>(٥)</sup>، لكن العلماء أعلوا جميع الطرق التي جاءت بها مسندة، فالمشهور عند الأئمة في روايتها هي من طريق (إبراهيم بن عبدالرحمن العذري) مرسله، وتناقلها الأئمة في كتبهم، فكثير ممن صنف منهم ذكرها في مقدمة كتابه، أو بين طياته لما فيها من الحض على حمل العلم وتعلمه.

أما الكلام حول معنى الحديث فإن بعض العلماء رد معناه، وذلك لمخالفة واقع بعض من يحمل العلم، وبعض العلماء أثبتته، وجعله منهجا في بيان عدالة الناس،

١) الثقات، لابن حبان، ج ٤، ص ١٠.

٢) أخرجه البيهقي في سنن الكبرى، كتاب الشهادات، باب: الرجل من أهل الفقه يسأل عن الرجل من أهل الحديث، ج ١٠، ص ٣٥٣.

٣) مسند البزار المسمى بالبحر الزخار، للبزار، من طريق صالح بن معاذ حدثنا خالد بن عمرو القرشي حدثنا الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي قبيل عن أبي هريرة رضي الله عنه، وعبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.... به، برقم ٩٤٢٣، ج ١٦، ص ٢٤٧.

٤) مشكل الآثار، للطحاوي، باب: بيان مشكل ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ج ١٠، ص ١٧.

٥) الفوائد، لأبي القاسم تمام بن محمد الرازي، برقم: ٨٩٩، ج ١، ص ٣٥٠.

كما فعل الحافظ ابن عبد البر، فعد هذا الحديث مستند مذهبه في ثبوت العدالة لحملة العلم، فقال: (كل حامل علم معروف العناية به، فهو عدل، محمول في أمره أبداً على العدالة، حتى يتبين جرحه؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله)<sup>(١)</sup>، لكن العلماء ردوا ذلك، فقال ابن الصلاح تعقيباً على قول الحافظ ابن عبد البر: (وفيما قاله اتساع غير مرضي، والله أعلم)<sup>(٢)</sup>، أي توسع في معنى العدالة حتى وسم كل حامل علم بها، وهذا بلا شك غير صحيح. ورد الحافظ العراقي على ابن عبد البر قوله السابق، فقال: (أما استدلاله بهذا الحديث، فلا يصح من وجهين:

**أحدهما:** إرساله وضعفه.

**والثاني:** أنه إنما يصح الاستدلال به، أن لو كان خبراً، ولا يصح حمله على الخبر لوجود من يحمل العلم، وهو غير عدل، وغير ثقة، فلم يبق له محمل إلا على الأمر. ومعناه أنه أمر الثقات بحمل العلم، لأن العلم إنما يقبل عن الثقات. والدليل على أنه للأمر، أن في بعض طرق أبي حاتم: (ليحمل هذا العلم)، بلام للأمر<sup>(٣)</sup>، ونقل الحافظ السخاوي كلام الحافظ العراقي في الرد على ابن عبد البر وزاد عليه، فقال: (وعلى كل حال من صلاحيته للحجة أو ضعفه، فإنما يصح الاستدلال به أن لو كان خبراً، لا يصح حمله على الخبر لوجود من يحمل العلم، وهو غير عدل وغير ثقة، وكيف يكون خبراً وابن عبد البر نفسه يقول: فهو عدل محمول في أمره على العدالة حتى يتبين جرحه، فلم يبق له محمل إلا على الأمر، ومعناه أنه أمر الثقات بحمل العلم؛ لأن العلم إنما يقبل عن الثقات، ويتأيد بأنه في بعض طرقه: ((ليحمل)) بلام الأمر، على أنه لا مانع من إرادة الأمر أن يكون بلفظ الخبر، وحينئذ سواء روي بالرفع على الخبرية، أو بالجزم على إرادة لام الأمر، فمعناها واحد، بل لا مانع

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، ج ١، ص ٢٨.

(٢) معرفة أنواع علوم الحديث، ويعرف بمقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح، ص ١٠٦.

(٣) شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي، للعراقي، ج ١، ص ٣٣٥.



أيضا من كونه خيرا على ظاهره، ويحمل على الغالب، والقصد أنه مظنة لذلك<sup>(١)</sup>. وقد أوصل بعض العلماء هذا الحديث إلى مرتبة الحسن، وذلك بمجموع الطرق كابن القيم، فقال: (يروى عنه من وجوه سند بعضها بعضا)<sup>(٢)</sup>، وكذا قال القسطلاني<sup>(٣)</sup> وغيرهم.

وخلاصة ما في الأمر هو أن هذا الحديث ضعيف ولا يصح الاستدلال به، كما حكم بذلك الأئمة كابن القطان<sup>(٤)</sup>، وابن كثير فقال: (في صحته نظر قوي، والأغلب عدم صحته والله أعلم)<sup>(٥)</sup> وغيرهم.

ثم إن في الحديث علة أخرى غير الإرسال وهي وجود (معان بن رفاعه)، في سنده، ومعان هذا تكلم العلماء فيه بالجرح، قال الإمام علي بن المديني عنه: (كان شيخا ضعيفا)<sup>(٦)</sup>، ولم يقبلوا ما روى من الحديث، قال ابن عدي: (عامه ما يرويه لا يتابع عليه)<sup>(٧)</sup>، وقال ابن حبان: (منكر الحديث يروي مراسيل كثيرة ويحدث عن أقوام مجاهيل لا يشبه حديثه حديث الإثبات فلما صار الغالب على روايته ما تنكر القلوب استحق ترك الاحتجاج)<sup>(٨)</sup>، والحديث الذي ذكره الحافظ ابن منده لا يعرف إلا من طريق معان، كما صرح بذلك العجلي في ترجمة (معان بن رفاعه) بعد أن هذا ذكر الحديث فقال: (ولا يعرف إلا به، وقد رواه قوم مرفوعا من جهة لا تثبت)<sup>(٩)</sup>، وبهذا يندفع عن (إبراهيم بن عبدالرحمن العذري) أمر الصحبة لعدم ثبوت الحديث.

١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، للسخاوي، ج ٢، ص ١٨.

٢) طريق الهجرتين وباب السعادتين، لابن القيم، ص ٣٥٤.

٣) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، للقسطلاني، ج ١، ص ٤.

٤) التقييد والإيضاح، للحافظ العراقي، ص ١٣٩.

٥) الباعث الحثيث، لابن كثير، ص ٩٤.

٦) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، للإمام علي بن المديني، ص ١٥٨.

٧) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٨، ص ٣٨.

٨) المجروحين، لابن حبان، ج ٣، ص ٣٦.

٩) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٤، ص ٢٥٦.



### النتيجة:

عدم الجزم بصحبة (إبراهيم بن عبدالرحمن العذري) لعدم ثبوت دليل صحيح على ذلك، والحكم على الحديث الذي رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم بالإرسال، كونه لم يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم، وأن العلة فيه من ابن عرفة كما اشار إلى ذلك الحافظ ابن منده، وأشار الحافظ ابن حجر إلى كون الحديث لا يصح لشرطه صفة الإتصال، وعلى هذا هو أقرب إلى عدم ثبوت الصحبة عنه والله أعلم.

### ٢. أحزاب بن أسيد، أبو رهم السمعي:

قال الحافظ ابن حجر: روى ابن منده من طريق بقية، عن معاوية بن سعيد التجيبي، عن يزيد بن أبي حبيب، عن مرثد بن عبد الله اليزني، عن أبي رهم السمعي، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن من أعظم الخطايا من اقتطع مال امرئ بغير حق) (١).

التعقب: قال الحافظ ابن حجر: فإن كان أبو رهم هذا هو أحزاب فلا دليل على صحبته بهذا الخبر، لاحتمال أن يكون أرسله وإن كان غيره فيحتمل (٢).

### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (أحزاب بن أسيد) في القسم الثالث من الإصابة، ثم نقل كلام الحافظ ابن منده في ذكره له في الصحابة باسم (أبو رهم السمعي)، وبين الحافظ ابن حجر أن ابن منده استدل على صحبته بالحديث السابق، وتعقبه الحافظ بأن الحديث ليس فيه دليل يشير إلى إثبات صحبته، لأن (أبا رهم السمعي) معدود في التابعين، واحتمالية إرساله للحديث واردة.

### كلام العلماء عن ثبوت صحبته وعدمها:

### القائلون بصحبته:

(١) سيأتي تخرجه بالتفصيل في أثناء الشرح.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٣٣١.

قال أبو نعيم: ( ذكره محمد بن سعد كاتب الواقدي فيمن نزل الشام من الصحابة )<sup>(١)</sup>، وقال أيضا: ( مختلف في صحبته )<sup>(٢)</sup>، قال ابن الأثير: ( ذكره ابن أبي خيثمة في الصحابة )<sup>(٣)</sup>، وقال ابن نقطة: ( له صحبة )<sup>(٤)</sup>، وذكر الأزدي اسمه في الصحابة<sup>(٥)</sup>، وقال الذهبي: ( مختلف في صحبته )<sup>(٦)</sup>، قال ابن ناصر الدين<sup>(٧)</sup>: ( صحابي )<sup>(٨)</sup>.

#### القائلون بعدم ثبوت صحبته:

قال ابن معين: ( لا صحبة له )<sup>(٩)</sup>، وقال العجلي: ( تابعي شامي ثقة )<sup>(١٠)</sup>، وقال ابن أبي حاتم: ( سمعت أبي يقول أبو رهم السماعي ليست له صحبة وهو من أهل الشام )<sup>(١١)</sup>، وقال ابن يونس: ( أدرك الجاهلية، وعداده في التابعين )<sup>(١٢)</sup>، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين<sup>(١٣)</sup>، وقال أيضا: ( ممن أدرك الجاهلية ولا صحبة له )<sup>(١)</sup>،

- ١ ( ) معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، ج ١، ص ٣٦٥.
- ٢ ( ) المصدر نفسه، ج ٥، ص ٢٨٨٨.
- ٣ ( ) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٦، ص ١١١.
- ٤ ( ) إكمال الإكمال، لابن نقطة، ج ٤، ص ٨٠.
- ٥ ( ) كتاب ذكر اسم كل صحابي روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرا أو نهيا، للأزدي، ص ٢٤.
- ٦ ( ) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٢٢٩.
- ٧ ( ) هو محمد بن عبد الله أبي بكر بن محمد بن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين، حافظ للحديث، مؤرخ، أصله من حماة، ولد في دمشق (المتوفى: ٨٤٢هـ)، الأعلام، للزركلي، ج ٦، ص ٢٣٧.
- ٨ ( ) توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، لابن ناصر الدين، ج ٦، ص ٥٢.
- ٩ ( ) معرفة الرجال، لأبي زكريا يحيى بن معين، ج ١، ص ١٤١.
- ١٠ ( ) معرفة الثقات، للعجلي، ج ٢، ص ٤٠١.
- ١١ ( ) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص ١٥.
- ١٢ ( ) تاريخ ابن يونس المصري، لعبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصديقي، ج ١، ص ٥١٩.
- ١٣ ( ) الثقات، لابن حبان، ج ٤، ص ٦٠.



وقال ابن عبد البر: ( فلا يصح ذكره في الصحابة، لأنه لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم، ولكنه من كبار التابعين)<sup>(٢)</sup>، وقال ابن كثير: (تابعي)<sup>(٣)</sup>.

### مناقشة الأقوال السابقة:

قبل الشروع في بيان كلام الأئمة لابد من النظر في كلام الحافظ ابن حجر الذي نقله عن الحافظ ابن منده فهو يحتاج إلى تفصيل، فعند الرجوع إلى كتاب الحافظ ابن منده يتبين لنا أنه رواه بسنده فقال، أخبرنا الهيثم بن كليب، أخبرنا ابن أبي خيثمة، حدثنا عبد الوهاب الحوطي، عن بقية، عن خالد بن حميد المهري، حدثني عمر بن سعيد اللخمي، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي رهم صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ( من عصى إمامه ذهب أجره).

### وبالمقارنة بين ما نقله الحافظ ابن حجر وبين ما وقفت عليه من كتاب ابن

#### منده نجد بعض المخالفات وهي:

**أولاً:** أن الحافظ ابن حجر قال: قال ابن منده عن بقية عن معاوية بن سعيد التجيبي، عن يزيد بن أبي حبيب. والذي قاله ابن منده في كتابه إنما هو: عن بقية، عن خالد بن حميد المهري، حدثني عمر بن سعيد اللخمي.

**ثانياً:** أن الحافظ ابن حجر قال عن يزيد بن أبي حبيب، عن مرثد بن عبد الله اليزني، عن أبي رهم السمعي. أما الحافظ ابن منده فلم يذكر في سنده مرثد بن عبد الله اليزني.

**ثالثاً:** إن الحافظ ابن حجر ذكر متناً غير الذي ذكره الحافظ ابن منده في كتابه، فالحديث الذي ذكره الحافظ ابن حجر مخرج في معجم الطبراني بالإسناد والمتن التالي:

(١) مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، لابن حبان، ص ١٨١.

(٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٤، ص ١٦٥٩.

(٣) التكميل في الجرح والتعديل، لابن كثير، ج ٣، ص ١٩٢.





قال الطبراني، حدثنا أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة، وأبو زيد الحوطيان، قالوا: ثنا علي بن عياش الحمصي، ح وحدثنا أحمد بن المعلى الدمشقي، قال: ثنا هشام بن عمار، قالوا: ثنا معاوية بن يحيى الأذربلسي، عن معاوية بن سعيد التجيبي، عن يزيد بن أبي حبيب، قال: حدثني أبو الخير مرثد بن عبد الله اليزني، عن أبي رهم السمعي، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن من أسرق السراق من يسرق لسان الأمير، وإن من أعظم الخطايا من اقتطع مال امرئ مسلم بغير حق، وإن من الحسنات عيادة المريض، وإن من تمام عيادته أن تضع يدك عليه وتسأله كيف هو، وإن من أفضل الشفاعات أن تشفع بين اثنين في نكاح حتى تجمع بينهما، وإن من لبسة الأنبياء القميص قبل السراويل، وإن مما يستجاب به عند الدعاء العطاس)<sup>(١)</sup>، وكذا أخرجه أيضا ابن أبي عاصم بالسند ذاته<sup>(٢)</sup>.

أما ما نقله الحافظ ابن منده فلا يمكن تخطئته، ومما يدل على أن الحافظ ابن منده أخرجه على الوجه الصحيح، موافقة أبي نعيم لإخراجه الحديث بمثل السند الذي ذكره الحافظ ابن منده، فروى بسنده عن بقية بن الوليد، حدثني خالد بن حميد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي رهم، صاحب النبي صلى الله عليه وسلم، قال: (من عصى إمامه ذهب ربع أجره)<sup>(٣)</sup>، وكذا رواه البيهقي<sup>(٤)</sup> بالسند ذاته.

**مروياته:** فإني لم أجد له عند الأئمة سوى خمسة أحاديث هي:

**الأول:** يرويه عن أبي أيوب الأنصاري كما عند الإمام أحمد<sup>(٥)</sup>.

**الثاني:** يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا كما عند ابن ماجه<sup>(٦)</sup>.

١) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٢٢، ص ٣٣٦.

٢) الأحاد والمثاني، لأبي بكر بن أبي عاصم، ج ٥، ص ٩٥.

٣) معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٥، ص ٢٨٨٨.

٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، من طريق بقية..، كتاب السير، باب: تحريم قتل ما له

روح إلا بأن يذبح فيؤكل، برقم: ١٨١٣٥، ج ٩، ص ١٤٨.

٥) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده... عن خالد بن معدان، حدثنا أبو رهم السمعي، أن

أبا أيوب حدثه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (من جاء يعبد الله لا يشرك به شيئا،

ويقيم الصلاة...)، برقم: ٢٣٥٠٢، ج ٣٨، ص ٤٨٨.



الثالث: يرويه عن العرياض بن سارية كما عند أبي داود وابن حبان<sup>(٢)</sup>.

الرابع: أيضا عن العرياض بن سارية كما عند ابن حبان<sup>(٣)</sup>.

الخامس: هذا الحديث الذي ذكره الحافظ ابن منده.

وبالنظر فيما سبق من أقوال الأئمة يتبين أن الرجل ممن سكن الشام كما نص على ذلك (أبو حاتم وابن سعد والعجلي)، وأدرك كبار الصحابة، وروى عنه كبار التابعين، كما أثبت ذلك الإمام البخاري فقال: (سمع أبا أيوب، وسمع منه خالد بن معدان، روى عنه أبو الخير ومكحول، وروى عنه أهل الشام ومصر)<sup>(٤)</sup>. لكن بسبب كبر سنه، وما روى من المراسيل، ظن بعض العلماء أنه أدرك النبي صلى الله عليه وسلم، فنسبوا إليه الصحبة، منهم (الواقدي والأزدي وابن نقطة وابن ناصر الدين) كما تقدم النقل عنهم.

أما من بين ما أرسله من أحاديث، وحكم على ما روى بالضعف، فهؤلاء نفوا عنه الصحبة وعدوه في التابعين وهم (ابن معين، وأبو حاتم، والعجلي، وابن يونس، وابن حبان، وابن عبد البر) وغيرهم من العلماء، وقول هؤلاء أرجح وأقوى، ويدل على ذلك

١) أخرجه ابن ماجه في سننه، بسنده، من طريق يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن أبي رهم، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من أفضل الشفاعة، أن يشفع بين الاثنين في النكاح)، كتاب النكاح، باب: الشفاعة في التزويج، برقم: ١٩٧٥، ج ١، ص ٦٣٥.

٢) أخرجه أبو داود في سننه، بسنده، من طريق الحارث بن زياد، عن أبي رهم عن العرياض بن سارية، قال: (دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السحور في رمضان، فقال: هلم إلى الغداء المبارك)، كتاب الصوم، باب: من سمى السحور الغداء، برقم: ٢٣٤٤، ج ٤، ص ٣٠. وأخرجه ابن حبان في صحيحه بمثله، برقم: ٣٤٦٥، ج ٨، ص ٢٤٤.

٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه، بسنده، من طريق معاوية بن صالح عن يونس بن سيف عن الحارث بن زياد عن أبي رهم السمعاني عن العرياض بن سارية السلمي قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (اللهم علم معاوية الكتاب والحساب وقه العذاب)، برقم: ٧٢١٠، ج ١٦، ص ١٩١.

٤) التاريخ الكبير، للإمام البخاري، ج ٢، ص ٦٥.



جلالتهم في هذا الشأن، وتقدمهم على غيرهم في تمييز الرواة والمرويات، وكذلك اجتماعهم على هذا القول.

أما الإشكال الذي وقع عند الحافظ ابن حجر هو تفرقته بين (أحزاب بن أسيد) وبين (أبي رهم) وجعلهما اثنين، فقال: (أبو رهم السمعي وعندي أنه غير أحزاب)<sup>(١)</sup>، وهذا التفريق قد سبقه إليه الحافظ مغلطاي فقال بعد أن ساق حديثه السابق: (ويشبه أن يكون أبو رهم هذا هو أبو رهم بن قيس الأشعري)<sup>(٢)</sup>، وافقه الحافظ ابن حجر على ذلك، فترجم (لأبي رهم) ترجمة خاصة ثم ترجم (لأحزاب بن أسيد) ترجمة أخرى، وهذا لا يصح، وإنما الصحيح هو عدم التفرقة بينهما، كما نص على ذلك الأئمة كالبخاري<sup>(٣)</sup>، ومسلم<sup>(٤)</sup>، وأبي حاتم<sup>(٥)</sup>، وابن حبان<sup>(٦)</sup>، والدارقطني<sup>(٧)</sup>، وغيرهم من الأئمة.

#### النتيجة:

عدم ثبوت أمر الصحبة لـ (أبي رهم أحزاب بن أسيد) كما قال الحافظ ابن حجر، ويقوي كلامه في ذلك عن أبي رهم ما نقلته من كلام الأئمة في ذلك، فإن الأقوال الأقوى والأكثر تتفق على عدم ثبوت الصحبة (لأبي رهم أحزاب بن أسيد) والصحيح أنه معدود في كبار التابعين، وأنه كما قال الحافظ ابن حجر في وصفه: (مخضرم ثقة)<sup>(٨)</sup>، وحديثه هنا من قبيل المرسل.

١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج٧، ص١٢٠.

٢) الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة، للحافظ مغلطاي بن قليج، ج١، ص٥٠.

٣) التاريخ الكبير، للإمام البخاري، ج٢، ص٦٤.

٤) الكنى والأسماء، للإمام مسلم، ج١، ص٣٢٦.

٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٢، ص٣٤٨.

٦) مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، لابن حبان، ج١، ص١٨١.

٧) المؤتلف والمختلف، للدارقطني، ج٣، ص١٣٤٥.

٨) تقريب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني، ص٩٦.



### ٣. إساف بن أنمار السلمي:

قال الحافظ ابن حجر: روى ابن منده من طريق أيوب بن عتبة، عن أبي النجاشي، عن رافع بن خديج، قال: حدثني عمي ظهير بن رافع أنه قال: (يا ابن أخي، لقد نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نكري محاقلنا، قال: فسمعه رجل من بني سليم يقال له إساف بن أنمار فشمت بنا، فقال شعرا، فأجابه شاعرنا إساف بن نهيك أو نهيك بن إساف)<sup>(١)</sup>.

قال ابن منده: غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

التعقب: قال الحافظ ابن حجر: ليس في سياق الحديث ما يدل على صحبته<sup>(٢)</sup>.

#### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (إساف بن أنمار السلمي) في القسم الأول من الإصابة، ثم نقل الحافظ ابن حجر أن الحافظ ابن منده ذكر (إساف بن أنمار السلمي) في الصحابة، وبين أن الحافظ ابن منده استدل على صحبته بالحديث السابق مع وصف له بالغرابة، لكن الحافظ ابن حجر اعترض على ما استدل به الحافظ ابن منده، وبين أن الحديث السابق ليس في سياقه شيء يدل على صحبته.

#### كلام العلماء عن ثبوت صحبته وعدمها:

#### القائلون بصحبته:

قال ابن حبان: (له صحبة)<sup>(٣)</sup>، وذكره ابن الأثير في الصحابة<sup>(٤)</sup>.

#### القائلون بعدم ثبوت صحبته:

قال أبو نعيم: (الزيادة التي فيها ذكر يساف أو نهيك لا تدل على صحبته)<sup>(١)</sup>

١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده من غير ذكر إساف بن أنمار أو إساف بن نهيك، من مسند رافع بن خديج، برقم: ١٧٢٩٠، ج ٢٨، ص ٥٢٢. وأخرجه ابن قانع في معجم الصحابة، ج ٢، ص ٥٧، بمثله.

٢) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٢٠١.

٣) الثقات، لابن حبان، ج ٣، ص ١٦.

٤) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ١٩٣.



### مناقشة الأقوال السابقة:

نقل الحافظ ابن حجر أن الحافظ ابن منده ذكر ترجمة ( إساف بن أنمار ) في الصحابة، وساق حديثه بسنده، وهذا مما لم أجد في كتاب الحافظ ابن منده، وذلك بسبب السقط الواقع من الكتاب، لكن الأئمة أثبتوا ذلك عن الحافظ ابن منده كابن الأثير<sup>(٢)</sup> وغيره، وهو مما يدل على صحة ما نقل الحافظ ابن حجر.

أما من أثبت صحبة ( إساف بن أنمار ) أو نفاها عنه فإنه اعتمد على الحديث السابق، فلذا يجب التحقق أولاً من ثبوته، ثم بعد ذلك بيان كلام الأئمة في القول بصحته أو عدمها. وعند الرجوع إلى كتب السنة التي ذكرت الحديث بسنده، نجد أن الحديث ذكره الإمام أحمد بن حنبل<sup>(٣)</sup>، والبخاري<sup>(٤)</sup>، ومسلم<sup>(٥)</sup> وغيرهم، لكن لم يذكر أحد منهم الزيادة التي فيها ذكر ( إساف بن أنمار )، فروى الإمام أحمد بن حنبل قال: (حدثنا هاشم بن القاسم، حدثنا أيوب بن عتبة، حدثنا عطاء أبو النجاشي، قال: حدثنا رافع بن خديج قال: (لقيني عمي ظهير بن رافع، فقال: يا ابن أخي، قد نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نكري محاقنا)، ولم يذكر فيه الزيادة التي ذكرها الحافظ ابن منده في آخره وهي قوله: ( قال: فسمعه رجل من بني سليم يقال له إساف بن أنمار فشمت بنا، فقال شعرا، فأجابه شاعرنا إساف بن نهيك أو نهيك ابن إساف)، وكذلك باقي الأئمة، فدل على أن هذه الزيادة شاذة، وتقرئ بذكرها (عمر بن حفص) كما قال أبو نعيم: ( زاد عمر بن حفص السدوسي في حديثه: فسمعه رجل من بني

١) معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، ج ١، ص ٣٤٤.

٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٩٣.

٣) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده، برقم: ١٧٢٩٠، ج ٢٨، ص ٥٢٢.

٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المزارعة، باب: ما كان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يواسي بعضهم بعضا في الزراعة والثمرة، برقم: ٢٣٣٩، ج ٣، ص ١٠٧.

٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البيوع، باب: كراء الأرض بالطعام، برقم: ١٥٤٨، ج ٣، ص ١١٨٢.



سليم يقال: له إساف بن أنمار....<sup>(١)</sup>، وهذا يدل دلالة واضحة على أن الزيادة التي نقلها الحافظ ابن منده شاذة وليست ثابتة عند الأئمة.

ومما يدل على شذوذها أيضا أن أبا نعيم الأصبهاني بعد أن روى الحديث المذكور قال عن هذه الزيادة: ( وهذه الزيادة التي فيها ذكر إساف أو نهيك لا تدل على صحبته، لأن الحديث رواه عن أبي النجاشي الأوزاعي، وغيره، ولم يذكرها هذه الزيادة، وإنما هي استشهاد من بعض الرواة)<sup>(٢)</sup>، أما قوله: ( إساف بن نهيك) أو (نهيك بن إساف) فهو تردد من الراوي لهذه الزيادة، وإنما هما واحد.

**مروياته:** إنني لم أجد له أي رواية في كتب السنة المعتمدة، بل لم أجد له ذكرا في أثناء حديث خلا هذه الرواية التي ذكرها الحافظ ابن منده في معرفة الصحابة. ومن خلال ما سبق من كلام الأئمة يتبين لنا أن بعض الأئمة حكموا بصحبته (كابن حبان و ابن الأثير) وحكمهم هذا يحتاج إلى تفصيل:

فابن حبان حكم بصحبة ( إساف بن أنمار السلمي)، لكنه لم يذكر له رواية تدل على ذلك، بل لم يبين من روى عنه، وكأنه وجد غيره ذكره في الصحابة فقلده من غير النظر في حاله وحال روايته.

واكتفى ابن الأثير بذكره وعزا روايته إلى ابن منده وأبي نعيم من غير زيادة على كلامهما أو نقصان، وهذه الأقوال كلها لا تدل على التأكد من صحبته، إذا ليس فيها دليل صحيح يقوم بذلك، بل لم أجد كلاما للأئمة غير الذين ذكرتهم في نفي صحبته أو إثباتها، فهو غير معروف عندهم بالرواية، ولذلك لم يتكلموا فيه.

أما أبو نعيم فذكره في كتابه لكنه أعل الرواية التي ذكر فيها اسمه كما سبق، وقال أيضا ذكره بعض المتأخرين وقصد بذلك الحافظ ابن منده.

فحسم الأمر الحافظ ابن حجر فنفي عنه أمر الصحبة من خلال سياق الحديث، وهو الصحيح، فإن الكلام المذكور في الحديث يدل على أنه قيل بعد موت النبي

(١) معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، ج ١، ص ٣٤٤.

(٢) المصدر نفسه، ج ٥، ص ٢٦٩٢.



صلى الله عليه وسلم وهو قول الصحابي ( ظهير بن رافع عم رافع بن خديج ) حين قال (نهانا) أي كان ذلك في حياته صلى الله عليه وسلم.

#### النتيجة:

ظاهر الامر عدم ثبوت الصحبة لـ (إساف بن أنمار السلمي) إذا لم يأت دليل ثابت يدل على ذلك، ولكن مع ذلك لا يمكننا الجزم بهذا كون الحافظ ابن حجر ذكره في القسم الأول وهم ممن جزم بصحبتهم، وتبقى الزيادة التي ذكرها الحافظ ابن منده فهي غير صحيحة ولا يمكن إثباتها لا سيما وأن السياق يأبى ذلك كما قال الحافظ ابن حجر.

#### ٤. باقوم، مولى سعيد بن العاص:

قال الحافظ ابن حجر: روى ابن منده عن سعيد بن عبد الرحمن أخو أبي حرة عن ابن سيرين: ( أن باقوم الرومي أسلم، ثم مات فلم يدع وارثا، فدفن النبي صلى الله عليه وسلم ميراثه إلى سهيل بن عمرو)<sup>(١)</sup>.

التعقب: قال الحافظ ابن حجر: فهذا إن صح غير الذي قبله<sup>(٢)</sup>، لأن من يكون في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لا يلحق صالح مولى التوأمة السماع منه، فقد تقدم تصريح صالح بالسماع منه في طريق أبي نعيم<sup>(٣)</sup>.

#### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر ( باقوم ) في القسم الأول من الإصابة، ثم نقل كلام الحافظ ابن منده في ذكره له في الصحابة، وإيراده الحديث السابق للدلالة على صحبته، لكن الحافظ ابن حجر أعل الحديث من خلال متته، وبين أن سياق الحديث يدل على أن

(١) أخرجه ابن منده في معرفة الصحابة، ص ٣٠٧.

(٢) قصد بذلك باقوم النجار مولى بني أمية الذي ذكره قبل ترجمة باقوم هذا في الإصابة، ج ١، ص ٣٩٩.

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٤٠٠.



موت (باقوم) كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فكيف يصح سماع صالح مولى التوأمة منه وهو من التابعين؟

**كلام العلماء عن ثبوت صحبته وعدمها:**

**القائلون بصحبته:**

ذكره أبو نعيم في الصحابة<sup>(١)</sup>، وذكره ابن عبد البر في الصحابة<sup>(٢)</sup>، وذكره ابن الأثير في الصحابة<sup>(٣)</sup>، وقال الأزدي: (له صحبة)<sup>(٤)</sup>.

**القائلون بعدم ثبوت صحبته هم:**

لم أجد أحدا نفى عنه الصحبة.

**مناقشة الأقوال السابقة:**

إن الحافظ ابن منده ذكر ترجمة (باقوم) في كتابه معرفة الصحابة<sup>(٥)</sup>، وساق حديثه من طريق (سعيد بن عبد الرحمن) كما نقل الحافظ ابن حجر، وهذه الرواية التي ذكرها ابن منده هي من غرائب، حيث لم أجد أحدا ذكرها من الأئمة الذين سبقوه، وكل من ذكرها من بعده فهو ناقل لها من كتابه، وأظن أن الحافظ ابن حجر بنى على هذه الرواية ففرق بين (باقوم مولى بني أمية) وبين (باقوم الرومي) وترجم لكل واحد ترجمة خاصة، وهذا التفريق لا دليل عليه، ولم يقل بذلك أحد من العلماء، بل كل من ذكر باقوم لم يفرق بينه وبين باقوم الرومي.

**مرويته: فإني لم أجد له سوى روايتين:**

- ١) معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، ج ١، ص ٤٤٧.
- ٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ١، ص ١٩١.
- ٣) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٣٤٩.
- ٤) كتاب ذكر اسم كل صحابي روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأبي الفتح الأزدي، ص ٣٧.
- ٥) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ١١٤، ص ٣٠٦.





الأولى: رواها صالح مولى التوأمة<sup>(١)</sup> يخبر فيها عن صنعه المنبر لرسول الله صلى الله عليه وسلم.

الثانية: هذه الرواية التي رواها عنه (ابن سيرين) ونقلها الحافظ ابن حجر هنا. ومن خلال كلام الأئمة السابق يتضح لنا أن كل من صنف في الصحابة ذكر باقوم فيهم، ك(ابن منده وأبي نعيم وابن عبد البر وابن الأثير) وتبعهم الأزدي في ذلك، ولم يفرقوا بين باقوم الرومي ورجل آخر اسمه باقوم بل هو رجل واحد. أما الحافظ ابن حجر فضعف روايته، وعرض بعدم ثبوت الصحبة عنه رغم أنه ذكره في القسم الأول الخاص بمن ثبتت صحبته.

وسبب نفيه الصحبة عنه هي الرواية الشاذة التي ذكرها الحافظ ابن منده، ففرق الحافظ ابن حجر بين باقوم الذي صنع لرسول الله صلى الله عليه وسلم المنبر، وبين باقوم الرومي الذي مات ولم يدع وارثاً، ومعتمد الحافظ ابن حجر في هذا التفريق هو استحالة رواية صالح مولى التوأمة عن باقوم الرومي كونه مات على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وصالح مولى التوأمة من كبار التابعين ولم يدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم، لكنه روى عن أصحابه (كأبي هريرة وجابر وابن عباس وزيد بن خالد الجهني وأبي قتادة)، وهذا لا يصح لعدم صحة الدليل عليه، والله تعالى أعلم.

### النتيجة:

إثبات الصحبة لـ (باقوم)، والحكم بإعلال رواية الحافظ ابن منده في القول بموته في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وأنها شاذة ولم يذكرها أهل العلم، ثم إنه رجل واحد وليس اثنين كما قال الحافظ ابن حجر، والكشف عن اسمه وهو (إبراهيم) كما

(١) أخرجه ابن منده في معرفة الصحابة بسنده من طريق صالح مولى التوأمة، قال: حدثني باقوم مولى سعيد بن العاص، قال: (صنعت لرسول الله صلى الله عليه وسلم منبراً من طرفاء الغاية ثلاث درجات، القعدة ودرجته)، ص ٣٠٧. وأخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة بمثله، ج ١، ص ٤٤٧.



روى الطبراني<sup>(١)</sup>، ويحتمل أن يكون (باقوم) لقبه كما قال الحافظ ابن حجر في غير موضع<sup>(٢)</sup>، وأما ما جاء في بعض الروايات انه مولى لبني أمية أو لامرأة من الأنصار، فلا إشكال في ذلك كما قال الحافظ ابن حجر: (لا منافاة بين قولهم مولى بني أمية وبين قولهم غلام امرأة من الأنصار، لاحتمال أن يكون خدم المرأة بعد أن هاجر إلى المدينة فعرف بها)<sup>(٣)</sup>، وأما كونه الرومي فلا مانع كذلك كما قال السخاوي: (إنه لا مانع أن يكون هو الرومي باني الكعبة لقريش، بأن يكون عمل المنبر بعد ذلك)<sup>(٤)</sup>.

#### ٥. بديل . غير منسوب . :

قال الحافظ ابن حجر: قال ابن منده: خرج في الصحابة، وذكره أهل المعرفة في التابعين، ثم روى من طريق موسى بن سروان عن بديل، قال: (كان كم النبي صلى الله عليه وسلم إلى الرسغ)<sup>(٥)</sup>.

١) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط بسنده من طريق أبي نضرة، عن جابر بن عبد الله، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب إلى جذع نخلة، فيسند ظهره إليها، ف قيل له: يا رسول الله، إن الإسلام قد انتهى، وكثر الناس، وتأتيت الوفود من الآفاق، فلو أمرت بصنعة شيء لتشخص عليه، فقال لرجل: أتصنع المنبر؟ فقال: نعم. قال: ما اسمك؟ قال: فلان. قال: لست صاحبه، فدعا آخر، فقال: أتصنع المنبر؟ فقال: نعم. فقال مثل مقالة هذا، فقال: نعم، إن شاء الله. قال: ما اسمك؟ قال إبراهيم: قال: خذ في صنعته، ج ٥، ص ٢٤٤.

٢) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر العسقلاني، ج ١، ص ١٧٤.

٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٠٠.

٤) التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، للسخاوي، ج ١، ص ٢١٠.

٥) أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده من طريق محمد بن سواء، عن موسى بن ثروان المعلم، عن بديل بن ميسرة عن... به، برقم: ٢٢٨٥، ج ٥، ص ١٦٣. وبمثله أخرج النسائي في الكبرى، كتاب الزينة، باب: لبس القميص، برقم: ٩٥٨٨، ج ٨، ص ٤٢٤. وأخرجه أيضا إسحاق بن راهويه من طريق معاذ بن هشام، قال: حدثني أبي، عن بديل بن ميسرة، عن شهر بن



**التعقب:** قال الحافظ ابن حجر: بديل شيخ موسى هو ابن ميسرة العقيلي، وهو تابعي صغير، وجل روايته عن التابعين<sup>(١)</sup>.

#### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (بديل بن ميسرة) في القسم الرابع من الإصابة، ثم نقل كلام الحافظ ابن منده في ذكره له في الصحابة، واستدل على صحبته بالحديث السابق، ونقل أيضا أن أهل المعرفة ذكروه في التابعين، لكن الحافظ ابن حجر أعل سند الحديث، ثم بين أن (بديل بن ميسرة) من صغار التابعين، وإيراده في الصحابة خطأ، لذا ذكره في القسم الرابع.

#### كلام العلماء عن ثبوت صحبته وعدمها:

##### القائلون بصحبته:

ذكره ابن عبد البر في الصحابة، لكنه حرف نسبه<sup>(٢)</sup>، كما سيأتي.

##### القائلون بعدم ثبوت صحبته هم:

ذكره الإمام أحمد بن حنبل<sup>(٣)</sup>، وابن سعد<sup>(٤)</sup>، والعجلي<sup>(٥)</sup>، وابن حبان<sup>(٦)</sup>، في ثقات التابعين، وقال أبو حاتم: صدوق<sup>(١)</sup>، وقال الدارقطني: تابعي<sup>(٢)</sup>، وقال الذهبي: ثقة<sup>(٣)</sup>، ولم أجد أحدا منهم قال إنه صحابي.

---

حوشب، عن أسماء.. به، برقم: ٢٢٨٤، ج٥، ص٦٣. وكذا أخرجه أبو داوود في السنن، كتاب اللباس، باب: ما جاء في لبس القميص، برقم: ٤٠٢٧، ج٦، ص١٤٢.

١ (الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج١، ص٤٧٨.

٢ (الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج١، ص١٥١.

٣ (سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل، للإمام أحمد بن حنبل، ص٣٢٥.

٤ (الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج٧، ص١٧٨.

٥ (الثقات، للعجلي، ص٧٨.

٦ (الثقات، لابن حبان، ج٦، ص١١٧.



### مناقشة الأقوال السابقة:

إن الحافظ ابن منده ذكر ترجمة (بديل) في الصحابة<sup>(٤)</sup>، ولم ينسبه، ثم ساق حديثه بسنده، وذكر أن أهل المعرفة ذكروه في التابعين، ليبين لنا أن الرجل مختلف في صحبته، لكن الصحيح أن أمر الصحبة لا يثبت، فإن (بديل) هذا هو ابن (ميسرة) كما نص الحافظ ابن حجر، وعليه فمن المحال ذكره في الصحابة، وذلك لكونه معروف في التابعين، ونص على ذلك كثير من العلماء (كالإمام أحمد وأبي حاتم وابن سعد والعجلي وابن حبان والدارقطني والذهبي)، بل ووثقوه، ولو كان صحابيا لما جاز لأحد منهم أن يذكر أنه ثقة أو غير ذلك من ألفاظ الجرح والتعديل، كون الصحابة متفقا على صدقهم وعدالتهم إجماعا، وابن سعد بين أنه قليل الرواية حين قال: (له أحاديث)<sup>(٥)</sup>، إذن هو من المقلين في الحديث، ثم إنه يروي عن كبار التابعين كأبي الجوزاء، وعطاء بن أبي رباح، وعبدالله بن شقيق، وعبدالله بن عبيد بن عمير، وشهر بن حوشب وغيرهم، فكيف يكون صحابيا؟.

ولم يقل أحد بما قال به الحافظ ابن منده (أي عده في الصحابة)، ممن جاء بعده إلا ابن عبد البر، وأظن أن سبب قول الحافظ ابن عبد البر ذلك، هو لأمرين:  
**الأمر الأول:** هو تعلقه بما روي عنه في وصف كم النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه الرواية مرسله، كونه لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما هي لأبيه، فإن الصحبة ثابتة في حق أبيه كما قال البخاري: (ميسرة الفجر له صحبة)<sup>(٦)</sup>.

١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٤٢٨.

٢) ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، لأبي الحسن الدارقطني، ج ٢، ص ٣٨.

٣) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٢٦٤.

٤) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ٩٥، ص ٢٨٤.

٥) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٧، ص ١٧٨.

٦) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٧، ص ٣٧٤.



**الأمر الثاني:** حين أدخل ترجمته بترجمة غيره وهو (بديل بن سلمة الخزاعي) والذي يكنى (بديل بن أم أصرم)، فبديل بن سلمة، صحابي معروف، وبعثه النبي صلى الله عليه وسلم إلى بني كعب يستنفرهم لغزو مكة هو وبسر بن سفيان، كما نص على ذلك الدارقطني<sup>(١)</sup>، وابن ماكولا<sup>(٢)</sup>، وابن الأثير<sup>(٣)</sup>، والصفدي<sup>(٤)</sup>، والفاصي<sup>(٥)</sup>، وغيرهم من العلماء، بل لم أجد أحدا نسبه كما نسبه ابن عبد البر أو وافق ابن عبد البر في نسبه هذه، وبهذا يندفع قول الحافظ ابن عبد البر في إثبات الصحبة لـ (بديل بن ميسرة)، والله تعالى أعلم.

**مروياته:** فله أحاديث معدودة يروها عن أبيه، وما رواه دون ذكر أبيه فهو مرسل، ولم أجد له رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة، كونه لم يدرك عهد النبي صلى الله عليه وسلم.

### النتيجة:

عدم ثبوت صحبة (بديل بن ميسرة)، والصحيح أنه معدود في التابعين، وبين الحافظ ابن حجر أنه معدود في صغار التابعين، وعده ابن حبان من تبع التابعين، وعلى هذا فلا تصح روايته عن الصحابة، فضلا عن صحبته، كما قال الحافظ مغلطاي: (عدم صحة روايته عن الصحابة رضي الله عنهم)<sup>(٦)</sup>، وعلى هذا تقرر القول بعدم ثبوت صحبته من خلال الدلائل السابقة.

١) المؤلف والمختلف، للدارقطني، ج ٤، ص ٢١٦٧.

٢) الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لابن ماكولا، ج ٢، ص ٢٣.

٣) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٣٥٨.

٤) الوافي بالوفيات، للصفدي، ج ١٠، ص ٦٣.

٥) العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، لثقي الدين محمد بن أحمد الفاسي، ج ٣، ص ٢٢٧.

٦) إكمال تهذيب الكمال، للحافظ مغلطاي، ج ٢، ص ٣٩٥.



### ٦. بشير بن أبي مسعود الأنصاري البديري:

قال الحافظ ابن حجر: قال ابن منده: أخبرنا محمد بن عمر، حدثنا إسحاق بن إبراهيم، حدثنا أبو داود الطيالسي، عن أيوب بن عتبة عن ابن حزم الأنصاري أن عروة أخبره: (حدثني أبو مسعود أو بشير بن أبي مسعود، وكلاهما قد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم...) (١).

وقال الحافظ ابن حجر: وروى ابن منده أيضا، من طريق سعيد بن عبدالعزيز، عن ابن حلبس، عن بشير بن أبي مسعود، وكان من الصحابة، ومن طريق مسعر عن ثابت بن عبيد، قال: رأيت بشير بن أبي مسعود، وكانت له صحبة.

التعقب: قال الحافظ ابن حجر: والضمير في هذين الطريقتين يحتمل أن يعود على أبي مسعود، والحديث موقوف، فلو كان هذا محفوظا لكان بشير صحابيا لا محالة، لكن عندي أنه سقط منه قوله: عن أبيه، لأن هذا الكلام محفوظ من قول أبي مسعود، أخرجه الحاكم وغيره من طرق عنه، والله أعلم (٢).

#### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (بشير بن أبي مسعود الأنصاري) في القسم الثاني من الإصابة، ثم نقل كلام الحافظ ابن منده في القول بصحته، وبين أن ابن منده استدل على صحبته بالحديثين السابقين، لا سيما وإن أحدهما فيه نص على أنه من الصحابة، لكن الحافظ ابن حجر أعل كلاً الطريقتين وبين أن زيادة من الصحابة شاذة، وأن الحديث في نهاية الأمر موقوف.

#### كلام العلماء عن ثبوت صحبته وعدمها:

#### القائلون بصحبته:

(١) أخرجه الإمام مالك والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه والدارمي وغيرهم على ما سيأتي تفصيله.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٤٦٢.



قال أبو نعيم: ( له ولأبيه صحبة)<sup>(١)</sup>، وذكره ابن عبد البر في الصحابة وقال: ( رأى النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير)<sup>(٢)</sup>، وقال ابن الأثير: ( أدرك النبي صلى الله عليه وسلم صغيراً، وله ولأبيه صحبة)<sup>(٣)</sup>.

#### القائلون بعدم ثبوت صحبته:

ذكره البخاري في التابعين<sup>(٤)</sup>، وكذلك أبو حاتم<sup>(٥)</sup>، وقال العجلي: ( تابعي ثقة)<sup>(٦)</sup>، وقال ابن خلفون<sup>(٧)</sup> في كتابه الثقات: ( ولد بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بقليل)<sup>(٨)</sup>، وقال ابن حبان: ( مدني يروي عن أبيه)<sup>(٩)</sup>، وذكره الدارقطني في ( التابعين)<sup>(١٠)</sup>، وقال السخاوي: ( تابعي ثقة)<sup>(١١)</sup>.

#### مناقشة الأقوال السابقة:

- ١) معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، ج ١، ص ٤٠٩.
- ٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ١، ص ١٧٧.
- ٣) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٤٠١.
- ٤) التاريخ الكبير، للإمام البخاري، ج ٢، ص ١٠٤.
- ٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٣٧٦.
- ٦) الثقات، للعجلي، ص ٨٢.
- ٧) هو محمد بن إسماعيل بن محمد، ابن خلفون الأزدي الأونبي، أبو بكر: عالم برجال الحديث. أندلسي، من أهل أونية في غربي الأندلس مولده ووفاته فيها، سكن إشبيلية مدة، وولي القضاء في بعض النواحي وحمدت سيرته، وتوفي سنة (٦٣٦هـ). كتاب الأعلام، للزركلي، ج ٦، ص ٣٦.
- ٨) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ مغلطاي بن قليج، ج ٢، ص ٤٢١.
- ٩) الثقات، لابن حبان، ج ٤، ص ٧٠.
- ١٠) ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، للدارقطني، ج ١، ص ٨٣.
- ١١) التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، للسخاوي، ج ١، ص ٢١٧.



إن الحافظ ابن منده ذكر في كتابه ترجمة ( بشير بن أبي مسعود)<sup>(١)</sup>، وعده ممن صحب النبي صلى الله عليه وسلم هو وأباه، مستدلاً بالحديثين السابقين، وهذا القول من الحافظ ابن منده يحتاج إلى تفصيل:

أما الكلام حول ( بشير بن أبي مسعود) فإنه معروف عند العلماء، ومشهور بحديث مواقيت الصلاة التالي تخريجه في أثناء الكلام، الذي يرويه عن أبيه، أما صحبة أبيه فلا خلاف في أنه صحابي، ولم أجد أحداً من الأئمة تكلم في عدم ثبوت الصحبة عن أبيه، و إنما الكلام هنا في صحبة ابنه بشير.

فأما الذين أثبتوا الصحبة لبشير بن أبي مسعود من العلماء ك( أبي نعيم، وابن عبد البر، وابن الأثير)، فمعتمدتهم في ذلك ما أخرجه ابن منده، حيث إن أبا نعيم، وابن عبد البر استقوا ما في كتابيهما من تراجم من كتاب الحافظ ابن منده، وإن لم يصرح أبو نعيم بهذا الأمر، وسبب ذلك ما بينهما من تنافس الأقران، فكان إذا نقل منه يقول: ( ذكره بعض المتأخرين) فهذه عبارته المشهورة، ويقصد بها الحافظ ابن منده كما نص على هذا الحافظ ابن الأثير في كتابه أسد الغابة وكثير من العلماء، بخلاف الحافظ ابن الأثير فإنه اعتمد على الكل في إخراج كتابه، كونه متأخراً عنهم، وهنا أظن أن الكل قلد الحافظ ابن منده حين ذكره في الصحابة، من غير النظر في حال الروایتين، فالرواية التي ذكروها معروفة من رواية أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم، وابنه بشير هنا أرسلها عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر أباه، فلا تصح إضافة الصحبة لبشير، لكونه رواها عن النبي صلى الله عليه وسلم.

أما من نفى عنه الصحبة من العلماء ك( الإمام البخاري، وأبي حاتم، والعجلي، وابن خلفون، وابن حبان، والدارقطني)، فهؤلاء حكموا أولاً بالوهم على قول ( أبي بكر بن حزم) في الرواية الأولى التي ذكرها الحافظ ابن منده، فقال الدارقطني: ( قال أبو بكر بن حزم: عن عروة، حدثني أبو مسعود، أو بشير ابن أبي مسعود، وكلاهما قد صحب النبي صلى الله عليه وسلم، ووهم في هذا القول، والصواب قول الزهري، عن

(١) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ٧٣، ص ٢٥٩.





عروة، عن بشير بن أبي مسعود، عن أبيه<sup>(١)</sup>، وهو الصحيح، وكذا أخرجه الأئمة (ك) الإمام مالك<sup>(٢)</sup>، والإمام الشافعي<sup>(٣)</sup>، والحميدي<sup>(٤)</sup>، والإمام أحمد<sup>(٥)</sup>، والبخاري<sup>(٦)</sup>، ومسلم<sup>(٧)</sup>، والدارمي<sup>(٨)</sup>، وابن ماجه<sup>(٩)</sup>، وأبي داود<sup>(١٠)</sup>، النسائي<sup>(١١)</sup> وغيرهم. أما الرواية الأخرى، والتي فيها رؤية ثابت بن عبيد لبشير بن أبي مسعود، وتصريحه أنه كان من الصحابة، فهذا القول قد رده العلماء، والحافظ ابن حجر رجح أن الضمير في كلا الروايتين يعود على الأب، وليس الابن، والذي رجحه الحافظ ابن حجر هو الصحيح، ومما يدل على صحة ذلك أن الابن ولد بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بقليل، كما نقل الحافظ أبو عبدالله مغلطاي ذلك عن ابن خلفون، وهذا القول هو المعتمد عند أهل العلم.

ولابد هنا من التنبيه حول ما ذكره الحافظ ابن حجر في كتابه الإصابة من أن الحديث الذي روي عن بشير بن أبي مسعود وفيه أنه كان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه موقوف ولا يصح رفعه، وبهذا حكم الحافظ ابن حجر عليه، ومما

- 
- ١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني، ج ٦، ص ١٨٦.
  - ٢) الموطأ، للإمام مالك بن أنس، ج ٢، ص ٥.
  - ٣) مسند الإمام الشافعي، للإمام الشافعي، ج ١، برقم ١٤٤، ص ٤٩.
  - ٤) مسند الحميدي، لأبي بكر الحميدي، ج ١، برقم ٤٥٦، ص ٤١٤.
  - ٥) مسند الإمام أحمد بن حنبل، للإمام أحمد بن محمد بن حنبل، ج ٣٧، برقم ٢٢٣٥٣، ص ٣٩.
  - ٦) صحيح البخاري، للإمام البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب: مواقيت الصلاة وفضلها، برقم ٥٢١، ج ١، ص ١١٠.
  - ٧) صحيح مسلم، للإمام مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: أوقات الصلوات الخمس، برقم ٦١٠، ج ١، ص ٤٢٥.
  - ٨) سنن الدارمي، لأبي محمد الدارمي، برقم ١٢٢٣، ج ٢، ص ٧٥٧.
  - ٩) سنن ابن ماجه، للإمام أبي عبد الله ابن ماجه، كتاب الصلاة، باب: مواقيت الصلاة، برقم ٦٦٨، ج ١، ص ٢٢٠.
  - ١٠) سنن أبي داود، للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث، كتاب الصلاة، باب: في المواقيت، برقم ٣٩٤، ج ١، ص ١٠٧.
  - ١١) المجتبى من السنن، للإمام النسائي، كتاب المواقيت، برقم ٤٩٤، ج ١، ص ٢٤٥.



يدل على أنه موقوف أن الحاكم رواه في مستدركه عن أبي مسعود من كلامه موقوفاً عليه<sup>(١)</sup>، وعلى هذا يقال محال أن يروي بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو لم يلقه كما قال الحافظ ابن حجر.

**مروياته:** إن بشير بن أبي مسعود له أحاديث كثيرة، أخرجها الأئمة في مصنفاتهم ومن أشهرها حديث تحديد مواقيت الصلاة، وهذه الرواية مشهورة في تحديد مواقيت الصلاة وكل من روى عن بشير بن أبي مسعود حديث المواقيت إنما رواه عن بشير عن أبيه.

### النتيجة:

عدم ثبوت صحبة (بشير بن أبي مسعود الأنصاري)، وإنما الصحبة ثابتة لأبيه فقط، وإطلاق الحكم بإعلال الطريقتين الذين ذكرها الحافظ ابن منده ومن جاء بعده، وعليه فلا يصح ذكره في الصحابة، والصحيح أنه من كبار التابعين، وموافقة الحافظ ابن حجر فيما ذهب إليه.

### ٧. بلز، أبو العشاء الدارمي:

**التعقب:** قال الحافظ ابن حجر: ذكره ابن منده وغيره وهو خطأ، وإنما الصحبة لوالد أبي العشاء<sup>(٢)</sup>.

(١) قال الحاكم: حدثني أبو بكر بن بالويه، ثنا محمد بن أحمد بن النضر، ثنا معاوية بن عمرو، ثنا زائدة، ثنا أبو إسحاق الشيباني، أنبأ يسير بن عمرو، أنه قال لأبي مسعود: إنه كان لي صاحبان كان مفزعي إليهما، حذيفة وأبو موسى، وإني أنشدك الله إن كنت سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً في الفتن إلا حدثتني وإلا اجتهدت لي رأيك، قال: فحمد الله أبو مسعود وأثنى عليه ثم قال: (عليك بعظم أمة محمد صلى الله عليه وسلم فإن الله لم يجمع أمة محمد صلى الله عليه وسلم على ضلالة أبداً، واصبر حتى يستريح بر، ويستراح من فاجر). وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقد كتبناه بإسناد عجيب عال. كتاب المسدرك على الصحيحين، للحاكم، برقم (٨٦٦٤)، ج ٤، ص ٥٨٩.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٤٨٤.



### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (بلز أبو العشاء) في القسم الرابع من الإصابة، ثم بين أن الحافظ ابن منده توهم فنسب الصحبة لـ (بلز) وإنما الصحبة لأبيه، وأن هذا الخطأ لم ينفرد به الحافظ ابن منده بل شاركه غيره فيه، حين نسبوا الصحبة لابن دون أبيه.

### كلام العلماء عن ثبوت صحبته وعدمها:

#### القائلون بصحبته:

قال ابن حبان: (له صحبة)<sup>(١)</sup>، وقال ابن الأثير: (قال عبدان بن محمد المروري<sup>(٢)</sup>، إنه من الصحابة)<sup>(٣)</sup>، وذكره ابن شاهين في الصحابة<sup>(٤)</sup>.

#### القائلون بعدم ثبوت صحبته:

قال أبو حاتم: (روى عن أبيه، ولأبيه صحبة)<sup>(٥)</sup>، قال ابن سعد: (هو مجهول له حديث)<sup>(٦)</sup>، قال ابن الأثير: (ذكره بعضهم في الصحابة ولا يصح)<sup>(٧)</sup>، وقال النووي:

١) الثقات، لابن حبان، ج٥، ص١٨٩.

٢) هو عبدان بن محمد بن عيسى أبو محمد الفقيه المروري كان زاهدا نبيلاً ثقة صاحب حديث كان إليه المرجع بمرور في الفتيا تفقه للشافعي وبرع وكان يوصف بالحفظ والزهد، وتوفي سنة ثلاث وتسعين ومايتين وصنف الموطأ وغير ذلك. كتاب الوافي بالوفيات، للصفدي، ج١٩، ص٢٢٥.

٣) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج١، ص١٩٩.

٤) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج٦، ص٢٥٣.

٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٢، ص٢٨٣.

٦) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج٧، ص١٨٩.

٧) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج٦، ص٢١١.



(تابعي)<sup>(١)</sup>، وقال المزي: (مجهول)<sup>(٢)</sup>، وذكره الذهبي في الضعفاء<sup>(٣)</sup>، وقال الذهبي في موضع آخر: (ولا يدرى من هو ولا من أبوه)<sup>(٤)</sup>.

### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن منده ترجمة (بلز أبو العشاء) في كتابه<sup>(٥)</sup>، ونقل في ترجمته أسماء عديدة فقال: (قيل: برز، وقيل: رزن، وقيل: مالك بن قهطم)، وأظن أنه رجح أن اسمه (بلز) دون الأسماء الأخرى، ومما يدل على ذلك أنه صدر الترجمة باسم (بلز أبو العشاء)، وهذا خلاف ما قاله الأئمة، فإن أبا العشاء عندهم هو (أسامة بن مالك بن قهطم)، كما نص على ذلك الإمام أحمد بن حنبل ويحيى بن معين<sup>(٦)</sup>، والبخاري<sup>(٧)</sup>، ومسلم<sup>(٨)</sup>، وأبو حاتم، وأبو زرعة<sup>(٩)</sup>، والدولابي<sup>(١٠)</sup>، وابن حبان<sup>(١١)</sup>، وابن ماكولا<sup>(١٢)</sup>، وابن عساكر<sup>(١٣)</sup> وغيرهم.

وذكر الأئمة فيه أسماء أخرى فقالوا: (ويقال: عطارذ بن بلز، ويقال سيار بن بلز، ويقال: يسار بن بكر، ويقال: عطارذ بن بكر).

- ١) تهذيب الأسماء واللغات، لأبي زكريا النووي، ج ٢، ص ٢٦٠.
- ٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ المزي، ج ٣٤، ص ٨٥.
- ٣) المغني في الضعفاء، للذهبي، ج ٢، ص ٧٩٨.
- ٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، ج ٤، ص ٥٥١.
- ٥) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ١١٧، ص ٣٠٩.
- ٦) التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة، لابن أبي خيثمة، ج ١، ص ٥٤١.
- ٧) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٢، ص ٢٢.
- ٨) الكنى والأسماء، للإمام مسلم. ج ١، ص ٦٥٨.
- ٩) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٢٨٣.
- ١٠) الكنى والأسماء، للدولابي، ج ٢، ص ٧٣٦.
- ١١) مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، لابن حبان، ص ٧٣.
- ١٢) الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف، لابن ماكولا، ج ٦، ص ٢٠٨.
- ١٣) معجم الشيوخ، لابن عساكر، ج ١، ص ٤٨٧.



أما بعض الأئمة فجعل كنية أبي العشاء للأب (مالك بن قهطم) كابن أبي خيثمة<sup>(١)</sup>، وابن قانع<sup>(٢)</sup>، لكن الراجح هي لـ (أسامة بن مالك)، كما قال الحافظ ابن حجر: (فإن الراجح في اسم أبي العشاء أنه أسامة بن مالك بن قهطم)<sup>(٣)</sup>، وهو المتفق عليه عند الأئمة كما سبق.

**مروياته:** فأني لم أجد له سوى حديث واحد يرويه عن أبيه، قال: قلت: يا رسول الله، ما تكون الذكاة إلا في الحلق واللبة؟ فقال: (لو طعنت في فخذها لأجزأك)<sup>(٤)</sup>، وهذا الحديث مشهور عند العلماء عامة، والفقهاء منهم خاصة، وعليه عمل بعض المذاهب الفقهية، ورده البعض كالإمام أحمد بن حنبل، كما نقل أبو الحسن الميموني عنه، فقال: (سألت أبا عبد الله عن حديث أبي العشاء، قال: هو عندي غلط. قلت: فما تقول؟ قال: أما أنا فلا يعجبني ولا أذهب إليه إلا في موضع ضرورة كيف ما أمكنتك الذكاة ولا تكون إلا في الحلق أو اللبة فينبغي للذي يذبح أن يقطع الحلق أو اللبة)<sup>(٥)</sup>.

أما الكلام حول نقد الأئمة لهذا الحديث فإنهم أعلوا هذه الرواية بسبب التفرّد الواقع فيها، كما قال الإمام علي ابن المديني: (أبو العشاء الدارمي روى عنه حماد بن سلمة، لم يرو عنه غير حماد)<sup>(٦)</sup>، وقال الترمذي: (سألت محمدا - أي البخاري - عن حديث أبي العشاء، عن أبيه، فقلت: أعلمت أحدا روى هذا الحديث، غير حماد بن سلمة؟ قال: لا. قلت له: تعرف لأبي العشاء أشياء غير هذا؟ قال: لا)<sup>(٧)</sup>، وقال

١) التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة، لابن أبي خيثمة، ج ١، ص ٥٤٠.

٢) معجم الصحابة، لابن قانع، ج ٣، ص ٥٢.

٣) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٦، ص ٢٥٤.

٤) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، من طريق حماد بن سلمة عن أبي العشاء عن أبيه.. به، برقم: ١٨٩٤٧، ج ٣١، ص ٢٧٨. وابن أبي شيبة في مسنده بمثله، برقم: ٦٠٦، ج ٢، ص ١١٠. وعبد بن حميد في مسنده بمثله، برقم: ٤٧٤، ص ١٧٣.

٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ المزي، ج ٣٤، ص ٨٦.

٦) العلل، للإمام علي بن عبد الله المديني، ص ٨٧.

٧) علل الترمذي الكبير، للإمام محمد بن عيسى الترمذي، ص ٢٤٢.



الخليلي: ( لا يروي عنه إلا حماد بن سلمة)<sup>(١)</sup>، وتكلم العلماء في سماع أبي العشاء من أبيه، وبعضهم رد الحديث لعدم تحقق السماع عندهم، قال البخاري: ( في حديثه واسمه وسماعه من أبيه نظر)<sup>(٢)</sup>، وضعف بعض العلماء هذا الحديث كالهيثمي وغيره.

من أثبت له الصحبة من الأئمة ك( ابن حبان و عبدان وابن شاهين) فكل واحد منهم يحتاج كلامه إلى تفصيل:

فابن حبان فكأنه التبس عليه أمره، فمرة ذكر أن أبا العشاء هو( أسامة بن مالك بن قهطم)<sup>(٣)</sup>، ومرة ذكر أن أبا العشاء هو( عامر بن أسامة بن مالك بن قهطم)<sup>(٤)</sup>، ونسب إليه الصحبة، ومرة ذكر أن أبا العشاء هو( عبدالله بن أسامة بن مالك بن قهطم)<sup>(٥)</sup>، ونسب إلى أبيه الصحبة، وهذا إشكال واضح، وتردد في تحديد الاسم، وهو ينفي أمر الصحبة التي نسبها إليه، وذلك لأن مالك بن قهطم صحابي، لكن ابنه أسامة بن مالك لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم، فضلا عن أحفاده.

أما كلام عبدان في نسبة الصحبة لأبي العشاء، فرده الحافظ أبو موسى<sup>(٦)</sup> فقال: (وهم في ذلك، لأن اسم أبي العشاء قد قيل: إنه أسامة مع اختلاف كثير فيه، إلا

١ ( ) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليلي، ج ٢، ص ٥٠٤.

٢ ( ) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٢، ص ٢٢.

٣ ( ) الثقات، لابن حبان، ج ٣، ص ٣.

٤ ( ) المصدر نفسه، ج ٥، ص ١٨٩.

٥ ( ) المصدر نفسه، ج ٥، ص ٥٥.

٦ ( ) هو أبو موسى محمد بن أبي بكر عمر بن أبي عيسى أحمد بن عمر بن محمد بن أبي عيسى الأصبهاني المدني الحافظ المشهور؛ كان إمام عصره في الحفظ والمعرفة، وله في الحديث وعلومه تواليف مفيدة، رحل عن أصبهان في طلب الحديث ثم رجع إليها وأقام بها. وكانت ولادته في ذي القعدة سنة إحدى وخمسمائة، وتوفي ليلة الأربعاء تاسع جمادى الأولى سنة إحدى وثمانين وخمسمائة، وكانت وفاته ومولده بأصبهان. ينظر: وفيات الاعيان، لابن خلكان، ج ٤، ص ٢٨٦.



أن الصحبة لأبيه دونه، وعبدان وإن كان موصوفاً بالحفظ، إلا أن أحداً لم يسلم من الغلط والخطأ<sup>(١)</sup>.

وذكر ابن شاهين لأبي العشاء في الصحابة، فرده الحافظ ابن حجر فقال: (مالك بن قهظم ذكره ابن شاهين في الصحابة، وقال: هو أبو العشاء الدارمي، ووهم في ذلك، وإنما هو اسم والد أبي العشاء)<sup>(٢)</sup>، وبهذا تندفع الأقوال التي نسبت الصحبة لأبي العشاء، وإنما الصحبة لأبيه كما نص على ذلك أكثر العلماء.

أما من نفى عنه الصحبة من الأئمة كـ (ابن سعد والنووي والمزي والذهبي) فاختلقت أقوالهم فيه أيضاً، فالنووي عد أبا العشاء في التابعين، وهو الصحيح، وعده بعض العلماء في المجهولين كابن سعد والمزي والذهبي، وأظن أن سبب قولهم ذلك كونه لم يكن من المكثرين في الحديث فهو لم يرو إلا حديثاً واحداً.

#### النتيجة:

عدم ثبوت الصحبة عن أبي العشاء، وإثبات الصحبة لأبيه فقط (مالك بن قهظم)، وتمييز اسمه من اسم أبيه، وبيان أن الصحيح في تسميته هو (أسامة بن مالك بن قهظم)، كما قال الحافظ ابن حجر: (المعروف عند أهل الحديث أن أسامة اسم أبي العشاء لا اسم أبيه)<sup>(٣)</sup>، وهو الصحيح، بخلاف ما قال الحافظ ابن منده.

#### ٨. حبش بن شريح الحبشي، أبو حفصة:

قال الحافظ ابن حجر: قال ابن منده: ذكره إسحاق بن سويد الرملي في الصحابة، وذكره موسى بن سهل في التابعين، ثم ساق من طريق إسحاق بن سويد بسند له إلى

(١) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ١٩٩.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٦، ص ٢٥٤.

(٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٦٨.



حسان بن أبي معن، عن أبي حفصة الحبشي، واسمه حبيش، قال: (اجتمعت أنا وثلاثون رجلا من الصحابة فأذنوا وأقاموا الصلاة وصليت بهم...) (١).

**التعقب:** قال الحافظ ابن حجر: ليس في هذا ما يقتضي صحبته، وقد ذكره البخاري، وابن أبي حاتم وابن حبان وغيرهم في التابعين، وهو معروف يروي عن عبادة بن الصامت (٢).

#### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (حبيش بن شريح) في القسم الرابع من الإصابة، ثم نقل كلام الحافظ ابن منده في قول بعض الأئمة بصحبته واخرين بعدمها مشيراً إلى أنه مختلف في صحبته، وساق الحديث السابق في ترجمته، لكن الحافظ ابن حجر بين أن سياق الحديث ليس فيه ما يدل على صحبته، وأن الصحيح هو أنه معدود في التابعين، كما نص الأئمة على ذلك.

#### كلام العلماء عن ثبوت صحبته وعدمها:

##### القائلون بصحبته:

قال إسحاق بن سويد (٣): (له صحبة) (٤)، وقال الحافظ مغطاي: (ذكره الصغاني وابن الجوزي في المختلف في صحبتهم) (٥).

##### القائلون بعدم ثبوت صحبته:

١) أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة بسنده فقال: (عن محمد بن إسحاق الخزاعي، ثنا أبو بشر الدولابي، ثنا إسحاق بن سويد، عن حسان بن حنين، حدثني خالي أجلى بن أشعر، حدثني عمي حسان بن أبي معن، عن أبي حفصة الحبشي، واسمه حبيش قال: اجتمعت أنا... به)، برقم: ٢٢٦٧، ج ٢، ص ٨٧٤.

٢) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٢، ص ١٧٣.

٣) هو إسحاق بن سويد بن هبيرة التميمي البصري، روى عن ابن عمر وعبد الرحمن بن أبي بكر ومعاذة العدوية وأبي قتادة تميم بن زيد العدوي، وثقة أحمد ويحيى، وتوفي سنة إحدى وثلاثين ومائة. كتاب الوافي بالوفيات، للصفدي، ج ٨، ص ٢٦٩.

٤) معرفة الصحابة، لابن منده، ص ٤٠٥.

٥) إكمال تهذيب الكمال، للحافظ مغطاي، ج ٣، ص ٣٨٤.





ذكره البخاري<sup>(١)</sup>، وابن أبي حاتم<sup>(٢)</sup>، والعجلي<sup>(٣)</sup>، وابن حبان في التابعين<sup>(٤)</sup>، وذكره

ابن خلفون في (الثقات)<sup>(٥)</sup>، ورجح ابن الأثير<sup>(٦)</sup> وأبو نعيم<sup>(٧)</sup>، ذكره في التابعين، وقال ابن كثير: (تابعي)<sup>(٨)</sup>، وذكره الحافظ مغلطاي في التابعين<sup>(٩)</sup>.

### مناقشة الأقوال السابقة:

إن الحافظ ابن منده ذكر ترجمة (حبيش بن شريح) في كتابه<sup>(١٠)</sup>، وكناه بـ (أبي حفصة الحبشي)، ثم ذكر فيه قول إسحاق بن سويد إنه في الصحابة ممن نزل فلسطين وبيت جبرين، وذكر فيه أيضا قول موسى بن سهل حين عده في التابعين، لكنه كأنه رجح القول الأول فعده في الصحابة، وساق حديثه من طريق إسحاق بن سويد، وهو ما مال إليه الحافظ ابن حجر، ويدل ذلك أيضا على صحة نقله منه.

وقبل الشروع في القول بصحته أو عدمها لا بد من النظر في صحة الحديث الذي نقله الحافظ ابن منده عنه، إذ هو مستنده في ترجيح الصحبة له، والكلام عن ذلك على التفصيل التالي:

أما الأثر الذي ساقه الحافظ ابن منده فلا يصح، سندا وممتنا، أما المتن فغير صحيح وذلك لأن حبيشا لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم لصغر سنه حتى يروي

(١) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٣، ص ١٢٣.

(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ٣٠٠.

(٣) الثقات، للعجلي، ص ٤٩٦.

(٤) الثقات، لابن حبان، ج ٤، ص ١٩٠.

(٥) إكمال تهذيب الكمال، للحافظ مغلطاي، ج ٣، ص ٣٨٤.

(٦) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٦٨٧.

(٧) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٢، ص ٨٧٤.

(٨) التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات، لابن كثير، ج ٣، ص ١٥٢.

(٩) إكمال تهذيب الكمال، للحافظ مغلطاي، ج ٣، ص ٣٨٤.

(١٠) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ٢١٧، ص ٤٠٥.



عنه، فهو معدود في التابعين كما سيأتي، ولم يذكره من صنف في الصحابة من الأئمة غير الحافظ ابن منده، وما نقله من القول بصحبته عن إسحاق بن سويد، لم يوافقه على قوله ذلك إلا أبو نعيم، وطريقهما واحد فلا يمكن أن يتقوى الحديث بهذا، والذي يغلب على الظن أن أبا نعيم قد أخذه من ابن منده، ومما يؤيد ذلك أن أبا نعيم حين ذكر حبيشا لم يزد في ترجمة حرفا على ما قاله ابن منده. أما الإسناد فهو لا يصح أيضا وذلك لما فيه من المجاهلين والمتروكين كـ(حسان بن حنين وأجلح بن أشعر وحسان بن أبي معن) حيث لم يذكرهم الأئمة في كتبهم، ومن ذكرهم منهم فقد بين ضعفهم ورد حديثهم، وبهذا يتبين لنا ضعف الحديث وردة وعدم الإعتماد عليه في أثبات صحبة حبيش، والله تعالى أعلم.

#### مروياته: فأني لم أجد له غير ثلاثة أحاديث:

**الأول:** يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة وهو الذي ذكره ابن منده.  
**الثاني:** يرويه عن عبادة بن الصامت، كما أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup>، وقد اختلف في اسناده كما قال الحافظ المزي: (قد اختلف في إسناده فقليل: عن إبراهيم ابن أبي عبله، عن أبي حفصة، عن عبادة، وقيل: عن إبراهيم، عن أبي يزيد، عن عبادة، وقيل: عن إبراهيم، عن أبي عبد العزيز الأردني، عن عبادة)<sup>(٢)</sup>.  
**الثالث:** يرويه عن أبي رويحة الفرعي، كما أخرجه الدولابي<sup>(٣)</sup>.

١) أخرجه أبو داود في سننه، بسنده قال: حدثنا جعفر بن مسافر الهذلي، حدثنا يحيى بن حسان، حدثنا الوليد بن رباح، عن إبراهيم بن أبي عبله، عن أبي حفصة، قال: قال عبادة بن الصامت لابنه: يا بني إنك لن تجد طعم حقيقة الإيمان حتى تعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: إن أول ما خلق الله القلم...، كتاب السنة، باب في القدر، برقم: ٤٧٠٠، ج ٧، ص ٨٦.

٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ المزي، ج ٥، ص ٤١٥.

٣) أخرجه الدولابي في الكنى والأسماء، فقال: أخبرنا أبو يعقوب إسحاق بن سويد قال: حدثنا حسان بن جبير مولى الحبشة قال: حدثني خالي أجلح بن أشقر أنه حدثه عمه حسان بن أبي مطير أنه سمع حبيش بن شريح أبا حفصة الحبشي يحدث عن أبي رويحة الفرعي قال: أتيت



ولم يرو عنه غير (إبراهيم بن أبي عبلة، وعلي بن أبي حملة، وحسان بن أبي معن)، كما نص على ذلك العلماء كالبخاري<sup>(١)</sup>، وأبي حاتم<sup>(٢)</sup>، وابن حبان<sup>(٣)</sup>، وابن الاثير<sup>(٤)</sup> وغيرهم.

أما الكلام حول من أثبت له الصحبة ك(إسحاق بن سويد وغيره) فهو يحتاج إلى تفصيل:

أما قول (إسحاق بن سويد) فإنه يمكن أن يرد من خلال لأمرين:

**الأول:** مخالفته كلام الأئمة الذين سبقوه في القول بعدم ثبوت الصحبة له.

**الثاني:** عدم وجود دليل صحيح يثبت صحة ما قال.

وأما قول الصغاني<sup>(٥)</sup> وابن الجوزي، مع أنني لم أجده في كتابيهما، لكن العهدة في هذا على ما نقل الحافظ مغلطاي، لكن أظن أن سبب قول (إسحاق بن سويد وابن الجوزي) أن حبيشا معدود في الصحابة، هو أنهم التبس عليهم أمره، فظنوا أنه هو (أبو حفصة) مولى أمنا عائشة رضي الله عنها، الذي يروي عنها وعن بعض الصحابة، وسبب هذا اللبس هو اتفاقهما في الكنية فنسبوا إليه الصحبة، أما (الصغاني) فحرف اسمه ونسبه بما لا يعرف به، فرد الحافظ ابن حجر عليه، فقال:

النبى صلى الله عليه وسلم وهو يؤاخي بين الناس فأخى بينهم وبقيت فقدم رجل من الحبشة فأخى بيني وبينه وقال: أنت أخوه وهو أخوك)، برقم: ٨٦٢، ج ٢، ص ٤٧٦.

١) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٣، ص ١٢٣.

٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ٣٠٠.

٣) الثقات، لابن حبان، ج ٤، ص ١٩٠.

٤) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٦٨٧.

٥) هو الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي العمري الصاغاني الحنفي رضي الدين: أعلم أهل عصره في اللغة. وكان فقيها محدثا. ولد في لاهور (باليهند) ونشأ بغزنة (من بلاد السند) ودخل بغداد، ورحل إلى اليمن، وتوفي ودفن في بغداد سنة (٦٥٠هـ). ينظر: كتاب الاعلام، للزركلي، ج ٢، ص ٢١٤.



(وذكره الصغاني في المختلف فيهم، لكنه قال: حبيب بن شريح، وهو وهم)<sup>(١)</sup>، وعلى هذا يتبين لنا أن قول الأئمة كالبخاري وأبي حاتم والعجلي وابن حبان وابن خلفون، ومن تبعهم على ذلك كأبي نعيم وابن الأثير والحافظ ابن كثير والحافظ مغلطاي بن قليج وغيرهم، هو الصحيح.

### النتيجة:

عدم ثبوت صحبة (حبيش بن شريح)، وعده في التابعين، وبيان أن الحديث الذي ذكره الحافظ ابن منده لا يثبت صحبته، وذلك لعدم ثبوته أصلاً، ولو ثبت جدلاً فإنه ليس فيه دليل أنه أدرك النبي صلى الله عليه وسلم أو صحبه كما قال الحافظ ابن حجر، وقد أدرك بعض أصحابه، ولا يصح ذكره فيهم.

## ٩. حنش بن المعتمر، أبو المعتمر الكناني:

**التعقب:** قال الحافظ ابن حجر: تابعي من أهل الكوفة، جاءت عنه رواية مرسلة، فذكره بسببها ابن منده في الصحابة، ثم قال: لا تصح له صحبة<sup>(٢)</sup>.

### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (حنش بن المعتمر) في القسم الرابع من الإصابة، ثم بين أنه معدود في التابعين من أهل الكوفة، ولا يصح ذكره في الصحابة، ثم نقل عن الحافظ ابن منده ذكره له في الصحابة، وسبب قوله ذلك أنه روى حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم، لكن الحافظ ابن حجر بين أن هذا الحديث معلول بالإرسال.

## كلام العلماء عن ثبوت صحبته وعدمها:

### القائلون بصحبته:

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٢، ص ١٧٣.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٢، ص ١٨٤.



ذكره أبو نعيم في الصحابة<sup>(١)</sup>.

### القائلون بعدم ثبوت صحبته:

قال البخاري<sup>(٢)</sup>، والعقيلي<sup>(٣)</sup>: (كوفي يتكلمون في حديثه)، وذكره البخاري أيضا في الضعفاء<sup>(٤)</sup>، وذكره النسائي في الضعفاء<sup>(٥)</sup>، وقال العجلي: (تابعي ثقة)<sup>(٦)</sup>، وذكره ابن حبان في المجروحين<sup>(٧)</sup>، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين<sup>(٨)</sup>.

### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن منده في كتابه ترجمة (حنش أبو المعتمر)، وقال عنه: له ذكر في الصحابة ولا يصح، وأظن أن سبب ذكره له في الصحابة هو ما رواه عنه فقال: (أخبرنا محمد بن محمد بن يعقوب، قال: حدثنا محمد بن الحسين الخثعمي، قال: حدثنا عباد بن أحمد العرزمي، قال: حدثني عمي، عن أبيه، عن جابر، عن أبي الطفيل، قال: سمعت حنش أبا المعتمر، يقول: صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة فأبصر امرأة معها مجمر، فلم يزل يصيح بها حتى تغيبت في آجام المدينة، يعني قصورها)<sup>(٩)</sup>، وهذا الحديث ظاهره الإتصال، لكن أعل الأئمة مروياته اجمالا لمخلفتها لرواية الثقات وردوها بالجملة كما سيأتي.

١) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٥، ص ٢٦٥٠.

٢) التاريخ الأوسط (مطبوع خطأ باسم التاريخ الصغير)، للإمام البخاري، ص ٢٠٥.

٣) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ١، ص ٢٨٨.

٤) الضعفاء الصغير، للإمام البخاري، ص ٣٨.

٥) الضعفاء والمتروكون، للإمام النسائي، ص ٣٥.

٦) الثقات، للعجلي، ص ١٦٣.

٧) المجروحين، لابن حبان، ج ١، ص ٢٦٩.

٨) الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي، ج ١، ص ٢٤١.

٩) معرفة الصحابة، للحافظ ابن منده، رقم الترجمة: ٢٦٤، ص ٤٥٠.

وقبل الشروع في الكلام حول صحبته وعدمها، لابد من التنبية حول تفرقة بعض العلماء بين (حنش بن المعتمر) و (حنش بن ربيعة) لكن الصواب أنهما واحد كما نص على ذلك البخاري<sup>(١)</sup>، وأبو حاتم<sup>(٢)</sup>، وابن حبان<sup>(٣)</sup> وغيرهم، ولو فرضنا جدلا أنهما اثنان فإن أمر عدم ثبوت الصحبة لا يتأثر فكلاهما لم يدرك زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وعدادهم في التابعين.

وأظن أن (أبا نعيم) قد حكم أو قضى بصحبة (حنش أبو المعتمر) لسببين:

**الأول:** هو إرساله حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم.

**الثاني:** وجد غيره ذكره فظن أنه من الصحابة، ولم يأت بدليل صحيح يبين فيه أمر صحبته.

أما الأئمة النقاد ك( البخاري وأبي حاتم والنسائي والعجلي وابن حبان) فإنهم عدوه في التابعين، وليس هذا فقط بل هو عندهم متهم في روايته، وضعفوه، وتركه آخرون، وجعله ابن الجوزي ممن طرح العلماء روايته، وهذا كله يدل على عدم ثبوت الصحبة عنه، إذ لو كان مشكوكا في صحبته لم يتكلموا عليه بهذا كله، فضلا عن أن يكون صحابيا.

**مروياته:** روى عن سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه أحاديث، ونقل أقواله في القضاء واختص به، قال ابن حبان: ( يروي عن علي بن أبي طالب، كان كثير الوهم في الأخبار، ينفرد عن علي عليه السلام بأشياء لا تشبه حديث الثقات حتى صار ممن لا يحتج به)<sup>(٤)</sup>، وقال ابن عدي: ( وحنش عن علي أحاديث عداد، وهو معروف في أصحاب علي مشهور به، وما أظن أنه يروي عن غير علي)<sup>(٥)</sup>، بل روى عن غيره فقد روى عن أبي زر الغفاري، وعن أبيه، وعن وابصة بن معبد، وعن

(١) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٣، ص ٩٩.

(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٢٩١.

(٣) المجروحين، لابن حبان، ج ١، ص ٢٦٩.

(٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٦٩.

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٣، ص ٣٧٠.



عليم الكندي، كما ذكر المزي<sup>(١)</sup>، ولكن لم تخل رواياته من نقد العلماء، وردوا أكثرها، قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عن حنش بن المعتمر، قلت: يحتج بحديثه؟ قال: ليس أراهم يحتجون بحديثه)<sup>(٢)</sup>.

### النتيجة:

عدم ثبوت الصحبة عن (حنش بن المعتمر) لكونها لم تثبت بدليل صحيح، ثم أنه لا إشكال في أنه (ابن المعتمر) أو (ابن ربيعة) كما نص الأئمة على ذلك، فكلاهما لا صحبة له، ويحتمل أن يكون (المعتمر) جد حنش، على خلاف بين العلماء حول هذا، لكن يبقى أمر الصحبة لا يثبت له، وهو ما رجحه الحافظ بن حجر، وقد أشار الحافظ ابن منده إلى ذلك، لكن تعقبه الحافظ ابن حجر لأنه أورده مع الصحابة والله أعلم.

### ١٠. حنظلة بن علي الأسلمي:

قال الحافظ ابن حجر: روى ابن منده عن حسين المعلم، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه عن حنظلة بن علي الأسلمي، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول: (اللهم آمن روعتي، واستر عورتني واحفظ أمانتي، وأقض ديني)<sup>(٣)</sup>.

التعقب: قال الحافظ ابن حجر: تابعي أرسل حديثاً، فذكره ابن منده في الصحابة<sup>(١)</sup>.

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ المزي، ج٧، ص٤٣٢.

(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٣، ص٢٩١.

(٣) أخرجه الخرائطي في مكارم الأخلاق، بسنده من طريق حسين المعلم، عن عبد الله بن بريدة، عن حنظلة بن علي، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم.. به، باب: حفظ الأمانة وذم الخيانة، برقم: ١٧٠، ص٧١. وأخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة، بسنده قال: حدثنا أبو محمد بن حيان، ثنا محمد بن إبراهيم بن شبيب، ثنا سليمان بن داود، ثنا عبد الوارث، عن حسين المعلم، عن عبد الله بن بريدة، عن حنظلة بن علي، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم... به، برقم: ٢٢٣٨، ج٢، ص٨٦٠.



### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (حنظلة بن علي) في القسم الرابع من الإصابة، ثم نقل كلام الحافظ ابن منده في القول بصحبته، وبين أن الحافظ ابن منده استدل على صحبته بالحديث السابق، لكن الحافظ ابن حجر بين أن الحديث مرسل، ولا يدل على صحبته، وأن الصحيح في حاله هو أنه معدود في التابعين.

### كلام العلماء عن ثبوت صحبته وعدمها:

#### القائلون بصحبته:

ذكره أبو نعيم في الصحابة<sup>(٢)</sup>، وذكره ابن عبد البر في الصحابة<sup>(٣)</sup>.

#### القائلون بعدم ثبوت صحبته:

ذكره البخاري<sup>(٤)</sup>، وأبو حاتم<sup>(٥)</sup>، في التابعين، وقال العجلي: (تابعي ثقة)<sup>(٦)</sup>، وقال الدارقطني: (تابعي)<sup>(٧)</sup>، قال ابن الأثير: (تابعي)<sup>(٨)</sup>، وذكره ابن كثير في جملة الثقات<sup>(٩)</sup>، وقال السخاوي: (تابعي)<sup>(١٠)</sup>.

### مناقشة الأقوال السابقة:

إن الحافظ ابن منده ذكر ترجمة (حنظلة بن علي الأسلمي)<sup>(١)</sup> في كتابه، لكنه قال بعد ذكره (غير محفوظ) فهل قصد بقوله ذلك غير محفوظ في الصحابة أي ليس

١ ( ) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر العسقلاني، ج ٢، ص ١٨٤.

٢ ( ) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٢، ص ٨٦٠.

٣ ( ) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٢، ص ٨٧.

٤ ( ) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٣، ص ٣٨.

٥ ( ) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ٢٣٩.

٦ ( ) الثقات، للعجلي، ص ١٣٧.

٧ ( ) ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته، للدارقطني، ج ٢، ص ٦١.

٨ ( ) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٥٤٥.

٩ ( ) التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات، لابن كثير، ج ٤، ص ١٥٠.

١٠ ( ) التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، للسخاوي، ج ١، ص ٣١٠.



منهم، أم أن حديثه هذا غير محفوظ عند الائمة؟ فكلا الأمرين محتمل، لكن أقرب القولين هو عدم ذكره في الصحابة، ثم أورد في ترجمته الحديث السابق، لكن الحافظ ابن حجر عد الحديث مرسلًا، وهذا هو الصحيح كما سيأتي، وذلك أن المشهور عند الائمة هو أن (حنظلة بن علي الأسلمي) معدود في التابعين، ولم يذكر واحد منهم أنه أدرك النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما هو مشهور بالرواية عن أبيه وعن كبار الصحابة.

**مروياته:** فقد روى أحاديث كثيرة عن الصحابة، كأبي بكر الصديق، وعن أبي هريرة، وحمزة بن عمرو الأسلمي، وخفاف بن إيماء الغفاري، ومحن بن الأدرع، وربيع بن كعب الأسلمي، ورافع بن خديج رضي الله عنهم، وأخرج له أئمة الحديث أصحاب المصنفات كالإمام أحمد، ومسلم، وأبي داود، والنسائي، وابن ماجه وغيرهم، ولم أجد له رواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مباشرة خلا ما روى الحافظ ابن منده، ورواية الحافظ ابن عساكر في المسح على الخفين<sup>(٢)</sup>، لكن هذه الرواية جاءت مرسله هنا، وقد جاءت متصلة عن ربيعة بن كعب كما عند الطبراني<sup>(٣)</sup>.

أما من ذكر (حنظلة بن علي) في الصحابة من الائمة ك(أبي نعيم وابن عبد البر) فكلهم يحتاج إلى تفصيل وهو على النحو التالي:

أما سبب ذكر أبي نعيم له في الصحابة، فإنه قال ذلك مقلدا لابن منده، بل وأغرب أبو نعيم حين أخرج له رواية صرح فيها بصحبته<sup>(٤)</sup>، وهي رواية شاذة، وأسقط

(١) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ١٩٤، ص ٣٨٢.

(٢) أخرجه ابن عساكر في معجمه، بسنده من طريق عبد الله بن عامر الأسلمي عن يحيى بن هند الأسلمي عن حنظلة بن علي الأسلمي قال: (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسخ على الخفين)، برقم: ٤٨٨، ج ١، ص ٤٠٥.

(٣) أخرج الطبراني في المعجم الكبير، بسنده قال: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا محمد بن يحيى الأزدي، حدثنا محمد بن عمر الأسلمي، ثنا عبد الله بن عامر الأسلمي، عن يحيى بن بهز الأسلمي، عن حنظلة بن علي الأسلمي، عن ربيعة بن كعب الأسلمي قال: (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسخ على خفيه)، برقم: ٤٥٧٩، ج ٥، ص ٦٠.

(٤) أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة، قال: حدثنا أبو بكر بن مالك، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، ثنا عبد الرزاق، أنا ابن جريج، أخبرني زياد بن سعد، أن أبا الزناد أخبره:



منها ( حمزة بن عمرو)، الذي جاء مصرحا باسمه، كما في رواية الإمام أحمد بن حنبل في مسنده<sup>(١)</sup>، وبهذا يندفع أمر الصحبة عنه، لعدم قيام الدليل الصحيح بذلك. أما ابن عبد البر فنذكره في الصحابة، وقال كما قال ابن منده غير محفوظ دلالة عدم الجزم بصحبته، وهذا لا يقوي قول الحافظ ابن منده، وذلك لان مصدر القول واحد، وأظن أن سبب ذكرهم له في الصحابة، كونه من كبار التابعين، وقد أدرك كبار الصحابة كأبي بكر وعمر وغيرهم، فظنوا أن له إدراكا لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو غير صحيح.

أما بقية الأئمة ك( البخاري، وأبي حاتم، والعجلي، والدارقطني، وتبعهم في ذلك ابن الأثير، وابن كثير، والسخاوي) فهؤلاء حكموا بعدم صحبته، وعدوه في كبار التابعين، واعتبروا ما ذكر من روايته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبيل المرسل، ووثقوه، وهو الصحيح.

### النتيجة:

عدم ثبوت الصحبة عن ( حنظلة بن علي الأسلمي)، وذلك أن الحديث الذي رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم هو من قبيل المرسل، ثم لكونه معدودا في كبار التابعين، ووثقه الأئمة، ومن ذكره في الصحابة فقد أخطأ كما صرح بذلك الحافظ ابن حجر.

## ١١. خباب، والد عطاء:

أخبرني حنظلة بن علي الأسلمي، صاحب النبي صلى الله عليه وسلم أخبره ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه ورهطا معه سرية إلى رجل..)، برقم: ٢٢٤٢، ج ٢، ص ٨٦١. (١) أخرج الإمام أحمد في مسنده، قال: حدثنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا ابن جريج، قال: أخبرنا زياد، أن أبا الزناد أخبره، قال: أخبرني حنظلة بن علي الأسلمي، أن حمزة بن عمرو الأسلمي صاحب النبي صلى الله عليه وسلم حدثه: ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه ورهطا معه سرية إلى رجل..)، برقم: ١٦٠٣٦، ج ٢٥، ص ٤٢٢.



قال الحافظ ابن حجر: روى ابن منده من طريق عبد الله بن مسلم، عن محمد بن عبد الله بن عطاء بن خباب، عن أبيه، عن جده، قال: (كنت جالسا عند أبي بكر الصديق، فرأى طائرا، فقال: طوبى لهذا، فقلت: أتقول هذا وأنت صديق رسول الله صلى الله عليه وسلم؟...) (١).

التعقب: قال الحافظ ابن حجر: ليس فيه ما يدل على صحبته، نعم، فيه دلالة على إدراكه، ويحتمل أن يكون هو أحد من قبله (٢).

### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (خبابا، والد عطاء) في القسم الأول من الإصابة، ثم نقل كلام الحافظ ابن منده في ذكره خبابا في الصحابة، وبين أن ابن منده استدل على صحبته بالحديث السابق، لكن الحافظ ابن حجر بين أن سياق الحديث ليس فيه ما يدل على صحبته، بل يدل على أنه أدرك زمان النبي صلى الله عليه وسلم لكن لم يلقه، ثم ذكر الحافظ ابن حجر أن (خبابا) المذكور في الحديث قد يكون رجل آخر غير (خباب والد عطاء).

### كلام العلماء عن ثبوت صحبته وعدمها:

#### القائلون بصحبته:

لم أجد أحدا قال بصحبته غير الحافظ ابن منده.

#### القائلون بعدم ثبوت صحبته:

ذكره البخاري (٣)، وأبو حاتم (٤)، وابن حبان (١) في التابعين، وقال أبو نعيم: (لا تصح له صحبة) (٢).

١) أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة، بسنده من طريق محمد بن عطاء بن خباب، عن أبيه، عن جده، قال: (كنت جالسا عند أبي بكر الصديق رضي الله عنه... به)، برقم: ٢٣٥٦، ج ٢، ص ٩١٣.

٢) وقصد بقوله أحد قبله (خباب، مولى فاطمة بنت عتبة بن ربيعة، أبو مسلم صاحب المقصورة)، وليس هو كذلك. الإصابة، للحافظ ابن حجر، ج ٢، ص ٢٢٤.

٣) التاريخ الكبير، للإمام البخاري، ج ٣، ص ٢١٥.

٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ٣٩٥.



مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن منده ترجمة (خبايا والد عطاء) في كتابه<sup>(٣)</sup>، وساق حديثه بسنده، لكن عند الرجوع إلى كتاب الحافظ ابن منده نجد أن السند المذكور إنما هو (عن محمد بن عطاء بن خبايا، عن أبيه، عن جده)، وليس كما نقل الحافظ ابن حجر (عن محمد بن عبدالله بن عطاء بن خبايا، عن أبيه، عن جده)، فزاد رجلا في الإسناد وهو (عبدالله بن عطاء)، وإنما الذي يروي عن عطاء ابنه (محمد)، كما نص على ذلك الأئمة كالبخاري<sup>(٤)</sup>، وأبي حاتم<sup>(٥)</sup>، وابن حبان<sup>(٦)</sup>، وغيرهم، فلعلها زيادة من نساخ الكتاب.

مروياته: فإني لم أجد له رواية غير التي ذكرها الحافظ ابن منده، وذكرها أبو نعيم بإسناده هو أيضا، وكل من ذكرها بعدهما نسبها إليهما.

إن كل من ذكر (خبايا والد عطاء)، قال عنه روى عن أبي بكر، وروى عنه ابنه محمد، وهذا نص قول البخاري وأبي حاتم وابن حبان، ولم يذكر واحد منهم أنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة رواية واحدة، وأما الرواية التي ذكرها الحافظ ابن منده فليس فيها دلالة على أنه صحابي، بل قد تشير إلى كونه من كبار التابعين.

وجزم أبو نعيم بعدم صحبته ولم يتبع ابن منده في قوله، وبين أن القول بإدراكه النبي صلى الله عليه وسلم غير صحيح، فقال: ( قيل: إنه أدرك النبي صلى الله عليه وسلم فيما ذكره بعض المتأخرين، ولا يصح له صحبة)<sup>(٧)</sup>، وهو يقصد بقوله ( بعض المتأخرين)، الحافظ ابن منده، وذلك لأمرين:

١) الثقات، لابن حبان، ج ٤، ص ٢١٣.

٢) معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٢، ص ٩١٣.

٣) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ٢٩٧، ص ٤٨٧.

٤) التاريخ الكبير، للإمام البخاري، ج ١، ص ١٩٦.

٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٨، ص ٤٦.

٦) الثقات، لابن حبان، ج ٧، ص ٣٧٠.

٧) معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٢، ص ٩١٣.



**الأول:** أنه لم يذكر أحد من الأئمة أنه أدرك النبي صلى الله عليه وسلم غير ابن منده.

**الثاني:** وهو ما نص عليه كثير من العلماء، وسبب عدم تسميته باسمه هو ما بينهما من خلاف الأقران.

وأظن هنا أن الحافظ ابن منده رجح كونه صحابيا لكبره سنه، وكونه أدرك أبا بكر الصديق رضي الله عنه، وجالسه وكان يسأله كما في الرواية السابقة، فإن احتمالية أن يكون قد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم أو حصلت له رؤية له واردة، لكن هذا الشيء لا يمكن أن نثبتته من خلال سن الرجل، ولو حصل هذا لفتح الباب لكثير من الناس كالمخضرمين وكبار التابعين أن يدرجوا ضمن الصحابة، لا سيما الذين لم يثبت فيهم ما يمنع ذلك.

### النتيجة:

عدم ثبوت الصحبة عن (خباب والد عطاء) لعدم وجود دليل على ذلك، واحتمالية أن يكون قد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم لم تثبت بالنص، ولا بقول إمام من الأئمة، ثم إن خبابا المذكور في الحديث هو والد عطاء، وليس رجلا غيره أو أحدا قبله كما قال الحافظ ابن حجر.

### ١٢. دلجة بن قيس:

**التعقب:** قال الحافظ ابن حجر: تابعي مشهور، ذكره ابن منده، وهو خطأ نشأ عن تصحيف، فأورد من طريق المسيب بن واضح، عن ابن المبارك، عن سليمان التيمي، عن أبي تميمة، عن دلجة بن قيس، قال: قال لي الحكم بن عمرو الغفاري: (أتذكر يوم نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الدباء والمزفت؟ قال: قلت نعم. وأنا شاهد على ذلك)<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه ابن منده في كتابه معرفة الصحابة، ص ٥٦٠.

وقال ابن منده: رواه غير واحد عن ابن المبارك، فقالوا: عن دلجة أن رجلا قال للحكم، وهو الصواب<sup>(١)</sup>.

### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (دلجة بن قيس) في القسم الرابع من الإصابة، وقال عنه تابعي مشهور، ثم نقل أن الحافظ ابن منده ذكره مع الصحابة، وسبب ذكره هو حديثه السابق، لكن الحافظ ابن حجر بين أن الحديث قد وقع فيه تصحيف في ألفاظه، ثم بين أن الصحيح في حال دلجة أنه معدود في التابعين.

### كلام العلماء عن ثبوت صحبته وعدمها:

#### القائلون بصحبته:

ذكره أبو نعيم<sup>(٢)</sup>، وابن الأثير في الصحابة<sup>(٣)</sup>.

#### القائلون بعدم ثبوت صحبته:

ذكره البخاري<sup>(٤)</sup>، وأبو حاتم<sup>(٥)</sup>، وابن حبان<sup>(٦)</sup> في التابعين.

### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن منده ترجمة (دلجة بن قيس) في كتابه<sup>(٧)</sup>، وقال بعد ذكره: (لا تصح له صحبة ولا رؤية)، وهذا دليل صريح على عدم ثبوت الصحبة عنه من الحافظ ابن منده، وهو الصحيح كونه معدودا في التابعين، وهو يروي عن الحكم الغفاري هذا الحديث، وسبب ذكره مع الصحابة هو روايته للحديث السابق. وعند

١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر العسقلاني، ج ٢، ص ٣٣٣.

٢) معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٢، ص ١٠٢١.

٣) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٢، ص ٢٠٢.

٤) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٣، ص ٢٦٠.

٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ٤٤٢.

٦) الثقات، لابن حبان، ج ٤، ص ٢٢١.

٧) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ٣٤٨، ص ٥٥٩.



الرجوع إلى كتب الأئمة التي أخرجت الحديث نجده غير صحيح، ومخالف لما هو محفوظ عندهم، كما سيأتي تفصيله ذلك.

أما من نسب إليه الصحبة من الأئمة كـ( أبي نعيم وابن الأثير) فكلامهم يحتاج إلى تفصيل وهو على النحو التالي:

أبو نعيم فنذكر ( دلجة بن قيس) في الصحابة، وقال بعد أن ذكره: لا تصح له صحبة ولا رؤية، وعزا سبب ذكره له، أن بعض المتأخرين ذكره فهو هذا حذوه في ذلك، وهنا قصد بقوله الحافظ ابن منده، لكنه روى حديثه على الوجه الصحيح، وكذلك ابن الأثير فعل فعندما أورده قال لا تصح له صحبة، وعزا كلامه إليهما، وبهذا يندفع أمر الصحبة عنه، وكذلك لعدم وجود الدليل الصحيح على ذلك.

أما كبار الأئمة كـ( البخاري وأبي حاتم وابن حبان) وغيرهم فعده في التابعين، وهو الصحيح، بل وصفه بعض الأئمة النقاد بالجهالة كالإمام علي بن المديني كما نقل الحافظ الذهبي<sup>(١)</sup>، وأظن أن سبب ذلك كونه غير مشهور بالرواية عند العلماء.

**مروياته:** فإني لم أجد له سوى هذه الرواية، وهنا رواها الحافظ ابن منده على الخطأ، فكل من رواها ذكرها على الصواب وهو أن الحكم الغفاري قال لرجل بدون تسميته أو قال له رجل، وليس القول لدلجة بن قيس، كما بينت ذلك رواية الإمام أحمد بن حنبل التي أخرجها في مسنده، من طريق (أبي تميمه، عن دلجة بن قيس، أن الحكم الغفاري، قال لرجل: أو قال له رجل: أتذكر حين نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النكير، والمقير، أو أحدهما، وعن الدباء، والحنتم، قال: نعم، وأنا أشهد على ذلك)<sup>(٢)</sup>، وهكذا رواها البخاري في التاريخ الكبير<sup>(٣)</sup>،

١) لسان الميزان، للذهبي، ج ٢، ص ٤٣٢.

٢) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده، من مسند الحكم بن عمرو الغفاري، من طريق محمد بن أبي عدي، عن سليمان، عن أبي تميمه... به، برقم: ١٧٨٦٠، ج ٢٩، ص ٤٠٣. وأخرجه من طريق يحيى بن سعيد، عن التيمي عن أبي تميمه... به، برقم: ١٧٨٦٢، ج ٢٩، ص ٤٠٥. وأخرجه من طريق معتمر، قال: قال: أبي، حدثنا أبو تميمه... به، برقم: ١٧٨٦٤، ج ٢٩، ص ٤٠٧.

٣) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير، ج ٢، ص ٣٢٩.



والطبراني<sup>(١)</sup>، وابن قانع<sup>(٢)</sup>، وأبو نعيم<sup>(٣)</sup>، والبغوي<sup>(٤)</sup>، وغيرهم، وهو المحفوظ عند الأئمة ومن روى غير هذا فقد أخطأ، والله أعلم.

أما وجه التصحيف الذي قصده الحافظ ابن حجر في رواية الحافظ ابن منده فهو قول دلجة بن قيس في الحديث (قال لي...)، والصحيح هو (قال لرجل...)، ومما يدل على صحة ذلك أن هذه الرواية جاءت من طريق أخرى تدل على أن القول للحكم بن عمرو الغفاري وليس فيها ذكر لدلجة بن قيس، وهو ما روى الطبراني بسنده عن عاصم بن سليمان، عن سودة بن عاصم، عن الحكم الغفاري، وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، قال: (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدباء والحنتم والمزفت والنقير)<sup>(٥)</sup>، وبهذا يتبين الخطأ الواقع في رواية الحافظ ابن منده حين نسب القول لدلجة بن قيس.

#### النتيجة:

عدم الجزم بثبوت صحبة (دلجة بن قيس)، وذلك لعدم ثبوت الرواية التي ذكرها الحافظ ابن منده، حيث رواها الأئمة بخلاف ما روى الحافظ ابن منده، كالإمام أحمد والطبراني وغيرهم، والصحيح أنه معدود في التابعين، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر.

- 
- ١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، من طريق معاذ بن المثني، حدثنا مسدد، حدثنا يحيى، عن التيمي، عن أبي تميمه... به، برقم: ٣١٥٣، ج ٣، ص ٢٠٩.
- ٢) أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة من طريق محمد بن شاذان، عن محمد بن مقاتل، عن ابن المبارك، عن سليمان التيمي، عن أبي تميمه... به، ج ١، ص ٢١٠.
- ٣) أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة، برقم: ١٩٠٢، ج ٢، ص ٧١٠.
- ٤) أخرجه البغوي في معجم الصحابة، برقم: ٤٧٧، ج ٢، ص ٩٩.
- ٥) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، برقم: ٣١٥٢، ج ٣، ص ٢٠٩.





### ١٣. رومة الغفاري:

قال الحافظ ابن حجر: صاحب بئر رومة. أورده الحافظ ابن منده، فقال: يقال إنه أسلم، وروى حديثه عبد الله بن عمر بن أبان، عن المحاربي، عن أبي مسعود، عن أبي سلمة عن بشر بن بشير الأسلمي، عن أبيه قال: (لما قدم المهاجرون المدينة استنكروا الماء وكانت لرجل من بني غفار عين يقال لها رومة كان يبيع القرية منها بالمد، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: بعنيها بعين في الجنة. فقال: يا رسول الله، ليس لي ولا لعيالي غيرها، فبلغ ذلك عثمان، فاشتراها بخمسة وثلاثين ألف درهم، ثم أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يا رسول الله، أتجعل لي مثل الذي جعلت لرومة عينا في الجنة؟ قال: نعم، قال: قد اشتريتها وجعلتها للمسلمين<sup>(١)</sup>.

**التعقب:** قال الحافظ ابن حجر: تعلق ابن منده على قوله: أتجعل لي مثل الذي جعلت لرومة ظنا منه أن المراد به صاحب البئر، وليس كذلك، لأن في صدر الحديث أن رومة اسم البئر، وإنما المراد بقوله جعلت لرومة، أي لصاحب رومة أو نحو ذلك<sup>(٢)</sup>.

#### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (رومة الغفاري) في القسم الرابع من الإصابة، ثم نقل كلام الحافظ ابن منده في قوله إنه صاحب بئر رومة المشهورة، وأنه أسلم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، وبين أن ابن منده استدل على ذلك بالحديث السابق، لكن الحافظ ابن حجر بين أن الحافظ ابن منده تعلق بلفظة في سياق الحديث لإثبات صحبته، وأن هذا غير صحيح.

#### كلام العلماء عن ثبوت صحبته وعدمها:

#### القائلون بصحبته:

(١) أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة، ج ١، ص ٩٠. وأخرجه البغوي في معجم الصحابة، ج ١، ص ٢٩٤.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر العسقلاني، ج ٢، ص ٤٤٨.



ذكره ابن الأثير في الصحابة<sup>(١)</sup>.

**القائلون بعدم ثبوت صحبته:**

لم أجد من نص على نفي صحبة عنه غير الحافظ ابن حجر، وسيأتي الكلام على ذلك.

**مناقشة الأقوال السابقة:**

إن الحافظ ابن حجر نقل أن الحافظ ابن منده ذكر (رومة الغفاري) في كتابه، مستدلاً على صحبته بالحديث السابق، وهذا مما لم أجد في كتاب الحافظ ابن منده، وذلك بسبب السقط الواقع من الكتاب، لكن الأئمة أثبتوا ذلك عن الحافظ ابن منده كابن الأثير<sup>(٢)</sup>، وهذا يدل على صحة نقل الحافظ ابن حجر عنه.

أما سبب ذكر الحافظ ابن منده لـ (رومة الغفاري) في الصحابة فهو الحديث السابق، وهو حديث مشهور عند العلماء وخرجه في كتبهم، فقد روى الإمام أحمد من طريق الجريري، عن ثمامة بن حزن القشيري، قال: (شهدت الدار يوم أصيب عثمان، فاطلع عليهم اطلاعه، فقال: ادعوا لي صاحبيكم اللذين ألباكم علي. فدعيا له، .... قال: أنشدكم الله أتعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة لم يكن فيها بئر يستعذب منه إلا رومة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من يشتريها من خالص ماله، فيكون دلوه فيها كدلي المسلمين، وله خير منها في الجنة فاشتريتها من خالص مالي، فأنتم تمنعوني أن أشرب منها)<sup>(٣)</sup>، وكذا رواه الأئمة، ثم إن الحديث في كل طرقة ليس فيه ما يدل على صحبة رومة

١) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٢، ص ٢٩٧.

٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٢، ص ٢٩٧.

٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، برقم: ٥٥٥، ج ١، ص ٥٥٨. وأخرجه الترمذي في جامعه، باب: في مناقب عثمان بن عفان رضي الله عنه، وله كنيستان، يقال: أبو عمرو، وأبو عبد الله، برقم: ٣٧٠٣، ج ٥، ص ٦٢٧. وأخرجه النسائي في سننه، كتاب الإحباس، باب: وقف المساجد، برقم: ٦٤٠٢، ج ٦، ص ١٤٤.



صاحب البئر، بل الدلالة على عدم صحبته أقوى كونه رفض عرض النبي صلى الله عليه وسلم في استبدال البئر بعين في الجنة.

أما استتباط الحافظ ابن منده صحبته من قول سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه: (أتجعل لي مثل الذي جعلت لرومة)، فبعيد، فإن النبي صلى الله عليه وسلم جعل العين في الجنة شرطاً لقبوله وهذا لم يحصل لعدم موافقة على بيع البئر، ومما يدل على صحة هذا رواية الطبراني التي أخرجها من طريق عبد الله بن عمر بن أبان، حدثنا المحاربي، عن أبي مسعود يعني عبد الأعلى بن أبي المساور الجرار، عن أبي سلمة بشر بن بشير الأسلمي، عن أبيه، قال: (لما قدم المهاجرون المدينة استنكروا الماء، وكانت لرجل من بني غفار عين يقال لها رومة، وكان يبيع منها القربة بمد فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: «بعنيها بعين في الجنة»، فقال: يا رسول الله ليس لي، ولا لعيالي غيرها، لا أستطيع ذلك، فبلغ ذلك عثمان رضي الله عنه فاشتراها بخمسة وثلاثين ألف درهم، ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله أتجعل لي مثل الذي جعلته له عينا في الجنة إن اشتريتها؟ قال: نعم، قال: قد اشتريتها، وجعلتها للمسلمين)<sup>(١)</sup>.

وذكر بعض العلماء أنه كان من اليهود، وأنه كان يؤذي المسلمين فيمنع عليهم ماء البئر، كابن بطال فقال: (بئر رومة فإنها كانت لليهودي، وكان يضرب عليها القفل ويغيب، فيأتي المسلمون ليشرّبوا منها الماء فلا يجدونه حاضرا، فيرجعون بغير ماء، فشكا المسلمون ذلك)<sup>(٢)</sup>، فلما سمع سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه أراد أن يبعد الأذى عن المسلمين من هذا اليهودي، وكذلك ينال ما عرضه رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن يتركها في سبيل الله فاشتراها، وهذا القول خلاف ما نقل الحافظ ابن منده فإنه جعل الرجل من غفار، وقال ابن عبد البر: (اشترى عثمان رضي الله عنه بئر رومة، وكانت ركية لليهودي يبيع المسلمين ماءها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من يشتري رومة فيجعلها للمسلمين يضرب بدلوه في دلائهم،

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، برقم: ١٢٢٦، ج ٢، ص ٤١.

(٢) شرح صحيح البخاري، لابن بطال، ج ٦، ص ٤٩١.



وله بها مشرب في الجنة، فأتى عثمان رضي الله عنه اليهودي فساومه بها، فأبى أن يبيعها كلها، فاشتري نصفها باثني عشر ألف درهم فجعلها للمسلمين، فقال له عثمان رضي الله عنه: إن شئت جعلت على نصيبي قرنين، وإن شئت فلي يوم ولك يوم. قال: بل لك يوم ولي يوم. فكان إذا كان يوم عثمان رضي الله عنه استقى المسلمون ما يفيهم يومين: فلما رأى ذلك اليهودي قال: أفسدت علي ركيّتي، فاشتري النصف الآخر، فاشتره بثمانية آلاف درهم<sup>(١)</sup>، وهذه الأقوال كلها تؤيد عدم إسلام صاحب البئر، وتقوي القول بعدم ثبوت الصحبة عنه.

وجاء في بعض الطرق أن سيدنا عثمان رضي الله عنه كان قد حفر بئر رومة، فروى (عن عبدان، أخبرني أبي، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي عبد الرحمن، أن عثمان رضي الله عنه حين حوَصر أشرف عليهم، وقال: **أنشدكم الله، ولا أنشد إلا أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، أستم تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من حفر رومة فله الجنة؟ فحفرتها....**)<sup>(٢)</sup>، لكن بعض العلماء حكم على طريق الإمام شعبة بالوهم وبعضهم حاول الجمع، كما قال ابن بطلال: (ولا يوجد أن عثمان رضي الله عنه حفرها إلا في حديث شعبة، والله أعلم ممن جاء الوهم، وذكر ابن الكلبي أنه كان يشتري منها قربة بدرهم قبل أن يشتريها عثمان رضي الله عنه)<sup>(٣)</sup>، والأمر هين وهو لا يؤثر على صحة الحديث، فالواقعة مشهورة، فلا إشكال إن كان حفرها هو أو غير حجمها، كما قال الحافظ ابن حجر: (إن كانت أولاً عينا فلا مانع أن يحفر فيها عثمان رضي الله عنه بئرا ولعل العين كانت تجري إلى بئر فوسعها وطواها فنسب حفرها إليه)<sup>(٤)</sup>.

١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٣، ص ١٠٤٠.

٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوصايا، باب: إذا وقف أرضا أو بئرا أو اشترط لنفسه، برقم: ٢٧٧٨، ج ٤، ص ١٣. وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الوقف، باب: اتخاذ المسجد والسقايات وغيرها، برقم: ١١٩٣٣، ج ٦، ص ٢٧٦.

٣) شرح صحيح البخاري، لابن بطلال، ج ٨، ص ٢٠٤.

٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر العسقلاني، ج ٥، ص ٤٠٨.



**مروياته:** لم أجد له رواية في كتب الحديث، بل هو مجهول عنده الأئمة، كونه غير معروف حتى في هذه الرواية.

أما سبب قول الحافظ ابن الأثير بصحبة (رومة الغفاري) فأظن أنه تبع الحافظ ابن منده في قوله ذلك، ويدل على صحة هذا أنه نقل في ترجمته ما قال الحافظ ابن منده، ولم يعلق على كلامه ولم يزد عليه شيئاً، وعلى هذا فيرد عليه بمثل ما رد على الحافظ ابن منده كون مخرج القول واحداً.

أما جمهور الأئمة فلم أجد أحداً نص على نفي صحبة (رومة الغفاري)، وليس ذلك لثبوت صحبته عندهم بل العكس، بل لكونه غير معروف، فالرجل في أحسن أحواله مجهول، ولم تأت رواية تدل على صحبته أو يشير أحد من الصحابة على أنه آمن بالنبي صلى الله عليه وسلم.

#### **النتيجة:**

الظاهر مما سبق عدم الجزم بثبوت صحبة (رومة الغفاري)، وبيان أن الصحيح هو أنه من اليهود، بخلاف ما نقل الحافظ ابن منده، وبيان عدم صحة الاستدلال بالحديث الذي ذكره الحافظ ابن منده، وموافقة الحافظ ابن حجر لما ذهب إليه في رد صحبة رومة.

#### **١٤ . زهير بن عاصم بن حصين بن مشمت:**

**قال الحافظ ابن حجر:** قال ابن منده: وفد زهير على النبي صلى الله عليه وآله وسلم. وله ذكر في حديث حصين بن مشمت، كأنه أشار إلى الحديث الذي في ترجمة حصين أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقطعه مياها عدة، فذكر الحديث. وقال في آخره: فقال زهير بن عاصم بن حصين في ذلك:

إن بلادي لم تكن أملاسا ..... بهن خط القلم الأنفاسا  
من النبي حيث أعطى الناسا ..... فلم يدع لبسا ولا التباسا<sup>(١)</sup>

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ج٤، ص٢٩، وابن أبي عاصم في الاحاد والمثنائي، ج٢، ص٤١٥.



**التعقب:** قال الحافظ ابن حجر: وهذه الأبيات قد ناقضه فيها أبو نخيلة السعدي<sup>(١)</sup> الشاعر المشهور في أواخر دولة بني أمية، وليس في القصة ما يصرح بوفادة زهير، فيحتمل أنه قال ذلك مفتخرا به وإن لم يدرك ذلك الزمن<sup>(٢)</sup>.

#### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر ( زهير بن عاصم) في القسم الأول من الإصابة، ثم نقل كلام الحافظ ابن منده في القول بصحبته، ووفادته على النبي صلى الله عليه وسلم، وبين أن الحافظ ابن منده استدل على صحبته بالحديث السابق، لكن الحافظ ابن حجر بين أن سياق الحديث ليس فيه ما يدل على صحبته.

#### كلام العلماء عن ثبوت صحبته وعدمها:

#### القائلون بصحبته:

ذكره أبو نعيم في الصحابة<sup>(٣)</sup>، وذكره ابن الأثير في الصحابة وقال له وفادة<sup>(٤)</sup>.

#### القائلون بعدم ثبوت صحبته:

لم أجد أحدا من الأئمة نفي الصحبة عنه.

#### مناقشة الأقوال السابقة:

إن الحافظ ابن حجر نقل أن الحافظ ابن منده ذكر ( زهير بن عاصم) في كتابه، واستدل على صحبته بالحديث الذي تقدم ذكره، وهذا مما لم أجده في كتابه معرفة

١) أبو نخيلة وهو اسمه، وكنيته أبو الجنيد بن حزن بن زائدة بن لقيط ابن هدم، من بني حمان من سعد بن زيد مناة بن تميم، الحماني السعدي التميمي، شاعر راجز، كان من أفصح الناس وأشعرهم، وكان مطبوعا مقتدرا كثير البدائع والمعاني غزيرا جدا، وكان الغالب عليه الرجز ومع ذلك لا يقصر في القصيد. ينظر: كتاب طبقات الشعراء لابن المعتز، ص ٦٣. وينظر: كتاب الأعلام، للزركلي، ج ٨، ص ١٥.

٢) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر العسقلاني، ج ٢، ص ٤٧٤.

٣) معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٣، ص ١٢٢٧.

٤) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٢، ص ٣٢٦.



الصحابة، لكن الأئمة أثبتوا ذلك عن الحافظ ابن منده كابن الأثير<sup>(١)</sup> وغيره، وهذا يدل على صحة ما نقله الحافظ ابن حجر.

وقبل الشروع في القول بصحبة (زهير بن عاصم) أو عدمها لا بد من النظر في صحة الحديث الذي احتج به الحافظ ابن منده على وفادة زهير بن عاصم على النبي صلى الله عليه وسلم، وهو على التفصيل التالي:

عند النظر في سند الحديث نجد أنه صرح بوفادة جده (حصين بن المشمت) كما جاء عند الطبراني من طريق محرز بن وزر بن عمران بن شعيب بن عاصم بن حصين بن مشمت بن شداد بن النمر بن مرة بن حبان، حدثني وزر، أن أباه عمران، حدثه، أن أباه شعيبًا، حدثه، أن أباه عاصمًا حدثه، أن أباه حصينا حدثه، (أنه وفد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فبايعه بيعة الإسلام وصدق إليه صدقة ماله، وأقطعه النبي صلى الله عليه وسلم مياها عدة بالمروث وإسناد جراد منها أصيب منها الماغرة ومنها أهواء ومنها الثماد ومنها السديرة وشرط النبي صلى الله عليه وسلم على حصين بن مشمت مما قطع أن لا يقعر مرعاه ولا يبيع ماؤه وشرط النبي صلى الله عليه وسلم على حصين بن مشمت أن لا يبيع ماءه، ولا يمنع فضله)<sup>(٢)</sup>، وكذا أخرجه ابن أبي عاصم<sup>(٣)</sup>، وأخرجه البيهقي بسنده من طريق محرز بن وزر، عن أبيه وزر حدثه، عن أبيه عمران حدثه، عن أبيه شعيب حدثه، عن أبيه عاصم حدثه، عن أبيه حصين بن مشمت حدثه: (أنه وفد إلى النبي صلى الله عليه وسلم وبايعه بيعة الإسلام وصدق إليه ماله، وأقطعه النبي صلى الله عليه وسلم مياها عدة، فسامهن، قال: وشرط النبي صلى الله عليه وسلم لابن مشمت فيما أقطعه إياه أن لا يبيع ماؤه، ولا يعقد مرعاه، ولا يعضد شجره)<sup>(٤)</sup>، من دون ذكر (زهير بن عاصم) في الحديث، وبهذا يتبين أن الوفاة ليست لزهير، وأن الذي

(١) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٢٦.

(٢) المعجم الكبير، للطبراني، برقم: ٣٥٥٥، ج ٤، ص ٢٩.

(٣) الاحاد والمثاني، لابن ابي عاصم، برقم: ١٢١٠، ج ٢، ص ٤١٥.

(٤) السنن الكبرى، للبيهقي، باب: اقطاع الموات، برقم: ١١٧٩١، ج ٦، ص ٢٣٩.



روى حديث الوفاة عن النبي صلى الله عليه وسلم هو أبوه عاصم وهو معدود في الصحابة كما نص على ذلك ابن أبي حاتم عن أبيه<sup>(١)</sup>، وابن حبان<sup>(٢)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٣)</sup>، وقد توهم الحافظ ابن منده بالأبيات التي قالها زهير بعد ذكره لهذا الحديث، فظن أن الوفاة له، وهو غير صحيح ولم يقل أحد بما قال.

أما قصة هذه الأبيات التي قالها (زهير بن عاصم) فكانت في أواخر حكم بني أمية، وهو قالها مفاخرًا بما أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم لجده، وسبب قوله تلك الأبيات أن أبا نخيلة السعدي ناقضه<sup>(٤)</sup> فيها<sup>(٥)</sup>، وأبو نخيلة شاعر معروف وقد عاش في زمن بني أمية إلى زمن بني العباس كما قال الزركلي: (كان عاقًا لأبيه، فنفاه أبوه عن نفسه، فخرج إلى الشام فاتصل بمسلمة بن عبد الملك فاصطنعه وأحسن إليه وأوصله إلى الخلفاء واحدا بعد واحد، فأغنوه، ولما نكب بنو أمية وقامت دولة بني العباس انقطع إليهم ولقب نفسه بشاعر بني هاشم، ومدحهم وهجا بني أمية، واستمر إلى أن قال في المنصور أرجوزة يغريه فيها بخلع عيسى بن موسى

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٦، ص ٣٤١.

(٢) الثقات، لابن حبان، ج ٣، ص ٨٩.

(٣) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٢، ص ٢٨١.

(٤) المناقضة: وهو تعليق الشرط على نقيضين: ممكن ومستحيل، ومراد المتكلم المستحيل دون الممكن، ليؤثر التعليق عدم وقوع المشروط، فكأن المتكلم ناقض نفسه في الظاهر، إذ شرط وقوع أمر بوقوع نقيضين، ومثال ذلك قول النابغة الذبياني وافر:

وإنك سوف تحلم أو تنأى ... إذا ما شبت أو شاب الغراب

فإن تعليقه وقوع حلم المخاطب على شبيهه ممكن، وعلى شيب الغراب مستحيل، ومراده الثاني لا الأول، لأن مقصوده أن يقول: إنك لا تحلم أبداً. ينظر: كتاب تحرير التعبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، لعبد العظيم بن عبد الواحد البغدادي، ص ٦٠٧.

(٥) قال أبو نخيلة السعدي في مناقضته لزهير بن عاصم، أعوذ بالله وبالسري ... وبالكتابين من النبي ... من حادث حل على عادي. أورده ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني، ج ٢، ص ٤١٥.





من ولاية العهد، فسخط عليه عيسى، فهرب يريد خراسان، فأدركه مولى لعيسى فذبحه وسلخ وجهه<sup>(١)</sup>.

**مروياته:** لم أجد لزهير بن عاصم غير هذه الرواية، وهي من قبيل رواية الأبناء عن الآباء، حدث فيها عن أبيه، وأبوه عن جده. أما من قال بصحبته من العلماء كـ (أبي نعيم و ابن الأثير) فكلامهم يحتاج إلى تفصيل وهو كالتالي:

إن أبا نعيم تبع الحافظ ابن منده في القول بصحبة (زهير بن عاصم) من دون النظر في سند الحديث، وإنه لا يدل على ذلك، وأورد الحديث ذاته في الدلالة على صحبة جده حصين، وهذا غير صحيح.

أما ابن الأثير فنقل ما قالوا، وأورد الحديث مختصراً وعزاه إليهما، فهو مقلد لهما، وقوله بوفادة زهير غير صحيح، لأن الحديث واضح في وفادة جده، وقد أورده في الدلالة على وفادة جده، فكيف يكون الحديث دليلاً على وفادة كليهما؟

أما سبب عدم وجود من نفي الصحبة عن (زهير بن عاصم) من الأئمة فهو لا يعني أن صحبته ثابتة، وقد يمكن القول إنه مختلف في صحبته، وقد يكون سبب إيراد زهير في الصحابة هو ما قد يفهم من ذلك في آخر الرواية وفيها: (فقال زهير بن عاصم... فظاهره كأنه قال شعره مباشرة بعد إقطاع النبي صلى الله عليه وسلم الماء لجده حصين، وثم إن الحديث إن ثبت<sup>(٢)</sup> فهو يدل على وفادة جده، ولهذا لم يجزموا بالقول بصحبته أو نفيها.

### النتيجة:

التوقف في أثبات الصحبة لـ (زهير بن عاصم)، وذلك لعدم وجود دليل قوي ينهض بصحبته، وبيان الخطأ الواقع في الحديث الذي أورده الحافظ ابن منده، وذلك

(١) الاعلام، للزركلي، ج ٨، ص ١٥.

(٢) أعل الحافظ ابن حجر الحديث في موضع آخر في الإصابة فقال: (أكثر رواته غير معروفين، لكن قد صححه ابن خزيمة، وأخرجه ضياء الدين في المختارة)، ج ٢، ص ٧٩.



من خلال معارضته بما هو محفوظ عند الأئمة، وأن الثابت عند الأئمة هو أن الحديث صريح بوفادة جده وليس هو.

### ١٥. سعد بن المنذر الأنصاري:

**التعقب:** قال الحافظ ابن حجر: زعم ابن منده أنه سعد بن المنذر بن عمير بن عدي بن خرشة، وأنه عقبي بدري أحدي. وتعقبه أبو نعيم بأنه لم يذكره ابن إسحاق ولا الزهري في البدرين ولا أهل العقبة، فقال الحافظ ابن حجر: هو كما قال. وقال الحافظ ابن حجر: وفي كلام ابن منده في نسبه نظر، فإن عدي بن خرشة صحابي، ولم أر من ذكر المنذر في الصحابة، فليحذر<sup>(١)</sup>.

#### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (سعد بن المنذر) في القسم الأول من الإصابة، ثم نقل كلام الحافظ ابن منده في القول بصحته، وبين أن الحافظ ابن منده عده في الصحابة الذين شهدوا بيعة العقبة وبدرا وأحدا، لكن الحافظ ابن حجر بين أن المنكور في الصحابة هو جده (عدي بن خرشة)، أما أبوه (المنذر) فإن الصحيح في حاله هو معدود في التابعين، ومن باب أولى عدم ذكر (سعد بن المنذر) في الصحابة.

### كلام العلماء عن ثبوت صحبته وعدمها:

#### القائلون بصحبته:

ابو حاتم<sup>(٢)</sup>، والطبراني<sup>(٣)</sup>، وابو نعيم<sup>(١)</sup>، والبغوي<sup>(٢)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٣)</sup>، وابن الاثير<sup>(٤)</sup>، في الصحابة.

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر العسقلاني، ج ٣، ص ٧٣.

(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ٩٤.

(٣) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٦، ص ٥١.



### القائلون بعدم ثبوت صحبته:

ذكره الإمام البخاري وأشار إلى عدم ثبوت صحبته<sup>(٥)</sup>.

### مناقشة الأقوال السابقة:

نقل الحافظ ابن حجر أن الحافظ ابن منده ذكر ترجمة (سعد بن المنذر) في كتابه، وقال عنه هو من الذين شهدوا بيعة العقبة وبدرا وأحدا، وهذا مما لم أجده في كتابه، وذلك بسبب السقط الواقع من الكتاب، لكن الأئمة أثبتوا ذلك عن الحافظ ابن منده كأبي نعيم<sup>(٦)</sup>، وابن الأثير<sup>(٧)</sup>، وغيرهم، وهذا يدل على صحة ما نقله الحافظ ابن حجر.

أما القول بصحبة (سعد بن المنذر الأنصاري) وأنه من المسلمين الأوائل الذين شهدوا بيعة العقبة، ومن الذين شهدوا بدرا وأحدا، فهذا لم يثبت، وسبب قول الحافظ ابن منده ذلك هو ما روي عنه كما سيأتي، وأظن أن الإشكال الذي وقع عند من تعقب على الحافظ ابن منده هو أنه لم يفرق بين (سعد بن المنذر الأنصاري) و(سعد بن المنذر ابن أبي حميد الأنصاري)، والخلاف بينهما كبير، فالأول صحابي والثاني معدود في التابعين، وقد فرق البخاري<sup>(٨)</sup> وغيره من الأئمة بينهما.

١) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٣، ص ١٢٦٤.

٢) معجم الصحابة، للبغوي، ج ٣، ص ٣١.

٣) الاستيعاب في معرفة الاصحاب، لابن عبد البر، ج ٢، ص ٦٠٥.

٤) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٢، ص ٤٦٤.

٥) الضعفاء الصغير، للبخاري، ص ٧١.

٦) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٣، ص ١٢٦٤.

٧) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٢، ص ٤٦٤.

٨) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٤، ص ٥٠ - ص ٦٤.



أما كونه لم يذكره ابن إسحاق والزهري في البدرين ولا في أهل العقبة كما قال أبو نعيم، فهذا لا يمكن الجزم به، ولو سلمنا جدلاً بذلك فهو لا يعني عدم صحبته، لأنه قد يكون سقط ذكره عندهم سهواً، أو لم يذكروه لعدم شهرته وكثرة روايته، فهذا كله محتمل.

**مروياته:** فإنه لم يكن من المكثرين في رواية الحديث، وليست له سوى رواية واحدة في سؤاله لرسول الله صلى الله عليه وسلم عن مقدار قراءته للقران الكريم، فقد جاءت من طريق ( ابن لهيعة، حدثنا حبان بن واسع، عن أبيه، عن سعد بن المنذر الأنصاري، أنه قال: يا رسول الله اقرأ القرآن في ثلاث؟ قال: نعم. وكان يقرؤه حتى توفي)<sup>(١)</sup>، وهذه الرواية محفوظة عند الأئمة، وهنا لا يمكن القول بإعلال هذه الرواية بسبب وجود ابن لهيعة، لأن ابن لهيعة قد صرح بالسماع فيها، ودفع تهمة التدليس عنه، كما قال الحافظ ابن كثير عن هذا الإسناد: ( وهذا إسناد جيد قوي حسن، وابن لهيعة إنما يخشى من تديسه أو سوء حفظه، وقد صرح ها هنا بالسماع، وهو من أئمة العلماء بالديار المصرية في زمانه)<sup>(٢)</sup>، ثم أن هذه رواية جاءت من طريق الإمام ابن المبارك عنه<sup>(٣)</sup>، وهو ما يقويها ويسندها.

أما عند النظر في أقوال الأئمة السابقة ك( أبي حاتم والطبراني، وتبعهم في ذلك أبو نعيم والبعثي وابن عبد البر وابن الأثير) فنجد أن صحبة ( سعد بن المنذر الانصاري) ثابتة عندهم.

أما تعقب أبي نعيم على الحافظ ابن منده، في كونه لم يذكره ابن اسحاق والزهري، فهذا تعقب مردود عليه كما سبق، ومما يرد عليه أنه ذكره في الصحابة،

١) أخرجه الإمام احمد في مسنده، من طريق ابن لهيعة، حدثنا حبان بن واسع، عن أبيه، عن سعد بن المنذر الأنصاري، أنه قال: يا رسول الله... به، برقم: ١٢، ج ٣٩، ص ٤٤٧. وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير، بمثله، برقم: ٥٤٨١، ج ٦، ص ٥١.

٢) فضائل القرآن، لابن كثير، ص ٢٥٢.

٣) أخرج ابن المبارك في كتابه الزهد، قال: أخبرنا ابن لهيعة قال: حدثني حبان بن واسع، عن أبيه، عن سعد بن المنذر الأنصاري أنه قال: ( يا رسول الله، اقرأ القرآن في ثلاث؟... الحديث)، باب فضل ذكر الله عز وجل، بمثله، برقم: ١٢٤٧، ج ١، ص ٤٥٢.



ونقل الرواية السابقة عنه من غير نفيه الصحبة عنه، ثم إن قول أبي نعيم هذا، لم يقل به احد غيره وخالف فيه الأئمة.

أما موافقة الحافظ ابن حجر لأبي نعيم، وقوله السابق: ( ولم أر من ذكر المنذر في الصحابة)، فهذا الكلام فيه نظر، وغير مسلم به، بل الصحيح هو معروف ومشهور عند الأئمة، وذكروه في كتبهم مع الصحابة كما سبق، وروايته مشهورة عندهم، وأما كون الأئمة لم يذكروا له النسب الذي ذكره الحافظ ابن منده، فهذا فيه زيادة علم، وهو يحسب للحافظ ابن منده، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، ولم يأتي أحد بعده ينتقد سنده الذي ذكره له الحافظ ابن منده إلا الحافظ ابن حجر، والحافظ ابن حجر بعد أن أنتقد النسب الذي ذكره الحافظ ابن منده، لم يغيره أو يزيد فيه، وكل من أورد سنده بعد الحافظ ابن منده فهو ناقلا له منه.

### النتيجة:

إثبات صحبة (سعد بن المنذر الانصاري)، وكذلك القول بصحة روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم، وبيان مخالفة الحافظ ابن حجر في قوله بعدم صحبته، وكذلك في قوله إن الأئمة لم يذكروه في كتبهم، بل الصحيح هو أن الأئمة قالوا بصحبته كما سبق، وإثبات نسبه الذي ذكر له لعدم وجود مخالف له في ذلك.

### ١٦. سفيان بن هانئ، أبو سالم الحيشاني:

قال الحافظ ابن حجر: قال ابن منده اختلف في صحبته<sup>(١)</sup>.

التعقب: قال الحافظ ابن حجر: اتفق البخاري، ومسلم، وأبو حاتم، والعجلي، وابن حبان، على أنه تابعي<sup>(٢)</sup>.

### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (سفيان بن هانئ) في القسم الثالث من الإصابة - وهو القسم الذي خصصه للمخضرمين من التابعين - ثم نقل كلام الحافظ ابن منده في

(١) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ٥١٤، ص ٧٧٦.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر العسقلاني، ج ٣، ص ٢١٣.



القول بأنه مختلف في صحبته، لكن الحافظ ابن حجر بين أن الصحيح في حاله هو معدود في التابعين، ثم نقل اتفاق عدد من كبار العلماء على ذلك.

### كلام العلماء عن ثبوت صحبته وعدمها:

#### القائلون بصحبته:

ذكره أبو نعيم وقال: مختلف في صحبته<sup>(١)</sup>، وذكره ابن الأثير وقال: اختلف في صحبته<sup>(٢)</sup>.

#### القائلون بعدم ثبوت صحبته:

ذكره البخاري<sup>(٣)</sup>، وأبو حاتم<sup>(٤)</sup>، ومسلم<sup>(٥)</sup>، والعجلي<sup>(٦)</sup>، وابن يونس<sup>(٧)</sup> في التابعين، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين<sup>(٨)</sup>.

#### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن منده ترجمة (سفيان بن هانئ) في كتابه<sup>(٩)</sup>، وعده فيمن اختلف في صحبته، لكن المعروف عند أهل العلم هو معدود في كبار التابعين، ومشهور عندهم بكنيته (أبي سالم الجيشاني)، كما نص على ذلك الإمام أحمد بن حنبل<sup>(١٠)</sup>، وابن معين<sup>(١١)</sup>، والبخاري<sup>(١٢)</sup> فقالوا: (أبو سالم الجيشاني هو سفيان بن هانئ)،

(١) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٣، ص ١٣٩١.

(٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٢، ص ٥٠١.

(٣) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٤، ص ٨٧.

(٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ٢١٩.

(٥) الكنى والأسماء، للإمام مسلم، ج ١، ص ٤٠٨.

(٦) الثقات، للعجلي، ص ١٩٥.

(٧) كتاب التاريخ، لابن يونس المصري، رقم الترجمة: ٥٧٤، ج ١، ص ٢١٤.

(٨) الثقات، لابن حبان، ج ٤، ص ٣١٩.

(٩) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ٥١٤، ص ٧٧٦.

(١٠) الأسامي والكنى، للإمام أحمد بن حنبل، ص ٩٤.

(١١) تاريخ ابن معين. رواية الدوري، للإمام أبي زكريا يحيى بن معين، ج ٤، ص ٤٨٤.

(١٢) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٤، ص ٨٧.



وغيرهم من الأئمة، وقد روى عن علي بن أبي طالب، وأبي ذر الغفاري، وزيد بن خالد الجهني، وأنس بن مالك، وعبدالله بن عمرو، وشيبان بن أمية، وغيرهم رضوان الله عليهم أجمعين، وروى عنه ابنه سالم، وحفيده سعيد بن سالم، ويزيد بن أبي حبيب، وبكر بن سودة، وغيرهم.

**مروياته:** فله روايات كثيرة لكنه لم يلق النبي صلى الله عليه وسلم ولم تصح له رواية عنه مباشرة، ولكنه روى عن كبار الصحابة كما سبق، أما روايته عن أبي ذر خاصة، فرجح أبو سعيد العلاني أنها مرسله كونه لم يلقه، فقال: (وأظن روايته عن أبي ذر مرسله لأنه مصري، وقد على علي رضي الله عنه في خلافته، وأبو ذر مات في خلافة عثمان رضي الله عنهما)<sup>(١)</sup>، ولهذا قال عنه ابن حبان عندما ذكره قال: (يروى المراسيل)<sup>(٢)</sup>، ثم إنه من المختصين بالرواية عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

أما من ذكره في الصحابة من الأئمة كـ (أبي نعيم وابن الأثير) فإنهم بعد ذكرهم له في الصحابة قالوا فيه كما قال الحافظ ابن منده: (مختلف في صحبته)، وهذا دليل على عدم الجزم بالصحبة، وهو لا يقوي كلام الحافظ ابن منده، لأن مصدره واحد، وهو النقل عنه رحمه الله، وأظن أن سبب ذكر الحافظ ابن منده لأبي سالم الجيشاني في الصحابة هو بسبب ما أرسله من روايات، ثم كونه كبير في السن وأدرك زمن النبي صلى الله عليه وسلم وهو مما يوهم أنه من الصحابة، كما يمكن هنا ذكر أمر آخر هو أن كون مقدمة كتاب ابن منده غير موجودة فلا يمكننا القطع بأسباب الذكر أو عدم الذكر لبعض الصحابة كوننا لم نقف على منهجيته رحمه الله في كتابه.

أما من نفى عنه الصحبة من الأئمة كـ (البخاري، وأبي حاتم، والعجلي، وابن حبان، وابن يونس)، فإنهم بينوا حاله فهو معدود في التابعين، ونقلوا ما اشتهر من خبره، أما العجلي وابن حبان فوثقوه، وهذا هو الصحيح.

(١) جامع التحصيل، للعلاني، ص ١٨٧.

(٢) الثقات، لابن حبان، ج ٤، ص ٣١٩.



**النتيجة:**

عدم ثبوت الصحبة عن (سفيان بن هانئ)، والصحيح عده في التابعين، وموافقة الحافظ ابن حجر لما ذهب إليه من القول بعدم ثبوت الصحبة عنه، وبيان أن روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم من قبيل المرسل.

**١٧. سويد بن غفلة:**

قال الحافظ ابن حجر: روى ابن منده من طريق عمرو بن شمر، عن إبراهيم بن عبد الأعلى، عن سويد بن غفلة، قال: (رأيت النبي صلى الله عليه وسلم أهدب الشعور، مقرون الحاجبين)<sup>(١)</sup>.

التعقب: قال الحافظ ابن حجر: سويد بن غفلة تابعي كبير، ذكر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم. وسيأتي في القسم الثالث أنه هاجر فدخل المدينة يوم دفن النبي صلى الله عليه وسلم، فإن ثبت الإسناد الأول<sup>(٢)</sup> فلعله آخر، وأما الثاني فلا يدل على صحبته، لاحتمال أن يكون رآه قبل أن يسلم<sup>(٣)</sup>.

١) أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة، ج ١، ص ٢٩٥.

٢) قصد الحافظ ابن حجر رواية ابن عساكر، قال: روى ابن عساكر من طريق تمام الرازي، ثم من رواية مبشر بن إسماعيل عن سليمان بن عبد الله بن الزبيرقان، عن أسامة بن أبي عطاء، قال: كنت عند النعمان بن بشير، فدخل سويد بن غفلة، فقال له النعمان: ألم يبلغني أنك صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم مرة، قال: لا، بل مرارا، كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا نودي بالأذان كأنه لا يعرف أحدا، الإصابة في تمييز الصحابة، ج ٣، ص ١٨٩.

٣) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٣، ص ١٨٩.





بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (سويد بن غفلة) في القسم الثالث من الإصابة، ثم ذكر أن الحافظ ابن منده ذكره مع الصحابة، وسبب ذلك حديثه الذي أورده الحافظ ابن منده في ترجمته، لكن الحافظ ابن حجر بين أن الحديث ليس فيه ما يدل على صحبته لاحتمال رؤيته لرسوله الله صلى الله عليه وسلم قبل المبعث الشريف، أي قبل أن يسلم.

كلام العلماء عن ثبوت صحبته وعدمها:

القائلون بصحبته:

ذكره ابن قانع في الصحابة<sup>(١)</sup>.

القائلون بعدم ثبوت صحبته:

قال أبو حاتم: (تابعي أدرك الجاهلية)<sup>(٢)</sup>، وذكره ابن سعد في التابعين<sup>(٣)</sup>، وقال الطبراني: (مخضرم)<sup>(٤)</sup>، وقال العجلي: (تابعي)<sup>(٥)</sup>، وقال أبو نعيم: (مخضرم)<sup>(٦)</sup>، وقال ابن عبد البر: (أدرك الجاهلية، ولم ير النبي صلى الله عليه وسلم)<sup>(٧)</sup>، وقال ابن حبان: (ليس له صحبة)<sup>(٨)</sup>، وقال أبو الوليد الباجي<sup>(٩)</sup>: (أدرك الجاهلية وأسلم

١) معجم الصحابة، لابن قانع، ج ١، ص ٢٩٤.

٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ٢٣٤.

٣) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٦، ص ٦٨.

٤) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٧، ص ٩١.

٥) الثقات، للعجلي، ج ١، ص ٤٤٣.

٦) معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٣، ص ١٤٠٢.

٧) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٢، ص ٦٧٩.

٨) الثقات، لابن حبان، ج ٤، ص ٣٢٢.

٩) هو سليمان بن خلف بن سعد التجيبي القرطبي، أبو الوليد الباجي، فقيه مالكي كبير، من رجال الحديث. أصله من بطليوس، ومولده في باجة بالأندلس، وله تصانيف كثيرة، وتوفي بالمرية سنة (٤٧٤هـ). ينظر: كتاب الأعلام، للزركلي، ج ٣، ص ١٢٥.



ولم يهاجر)<sup>(١)</sup>، وذكره الامام الدارقطني في التابعين<sup>(٢)</sup>، وقال السيوطي: (تابعي مخضرم)<sup>(٣)</sup>.

### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن منده ترجمة (سويد بن غفلة) في كتابه<sup>(٤)</sup>، وقال في ترجمته: (أبو أمية الجعفي، أدرك النبي صلى الله عليه وسلم، وهاجر إليه، وأدرك دفن النبي صلى الله عليه وسلم حين نفضوا أيديهم عنه، كناه عمر بن الخطاب أبا أمية، وكان أسن منه وكان النبي صلى الله عليه وسلم أكبر منه بسنتين، وذكر أنه ولد عام الفيل)، ولا نعلم إن كان يقصد من هذا الذكر عده في الصحابة مستدلاً على ذلك بالحديث السابق، أو لا، كوننا لم نقف على تصريح منه بمنهجيته في كتابه، ويتبين لنا من خلال النظر في ما أورده الحافظ ابن منده من روايات، وأسانيد أنها لم تتعرض الى إثبات صحبته بشكل واضح، بل تثبت أن سويداً أدرك عهد النبي صلى الله عليه وسلم كما قال، وتكلم مع من كان يجمع الزكاة من عماله صلى الله عليه وسلم، وهذا مما لا خلاف فيه، بل وروى عن كثير من الصحابة، كأبي بكر الصديق، وعمر، وعثمان، وعلي، وأبي بن كعب، وبلال، وأبي ذر، وابن مسعود، وطائفة من الصحابة رضوان الله عليهم.

**مروياته:** فإني لم أجد له سوى أربعة روايات، ذكر من أوردها أنه رواها عن النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة، لكن لم تصح واحدة منها، وذلك بسبب الشذوذ والنعارة الواقعة فيها، وهي على التفصيل التالي:

(١) التعديل والتجريح، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، ج ٣، ص ١١٤٤.

(٢) ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، للدارقطني، ج ٢، ص ١٠٤.

(٣) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للسيوطي، ج ١، ص ٣٠٦.

(٤) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ٥٣٤، ص ٧٩٥.



**الأولى:** روى الإمام أحمد بن حنبل بسنده من طريق ابن أبي ليلي، عن ثابت قال: كنت جالسا مع عبد الرحمن بن أبي ليلي في المسجد، فأتي رجل ضخم فقال: يا أبا عيسى قال: نعم. قال: حدثنا ما سمعت في الفراء، فقال: سمعت أبي يقول: (كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتي رجل فقال: يا رسول الله، أصلي في الفراء؟ قال: فأين الدباغ؟، فلما ولى قلت: من هذا؟ قال: هذا سويد بن غفلة)<sup>(١)</sup>، وهذه الرواية شاذة، تكلم العلماء فيها بسبب تفرد ابن أبي ليلي، وقد ضعفه العلماء وتكلموا فيه من جهة حفظه، وكثرة أوهامه، وساق البيهقي هذه الرواية وأعلها بسبب وجود ابن أبي ليلي فقال عنه: (ابن أبي ليلي هذا كثير الوهم)<sup>(٢)</sup>.

**الثانية:** روى ابن قانع، قال: حدثنا إبراهيم الحربي، نا عثمان، نا جرير، عن عطاء بن السائب، عن سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة، أن النبي صلى الله عليه وسلم (نهى عن الخذف)<sup>(٣)</sup>(٤).

وهذه الرواية أيضا لا تصح، إذ هي معروفة عند الأئمة من رواية (عبدالله بن مغفل المزني) الصحابي المشهور كما أخرجها البخاري<sup>(٥)</sup>، ومسلم<sup>(٦)</sup>، وغيرهم من الأئمة، ولم يذكرها واحد منهم عن سويد بن غفلة خلا ابن قانع، وبهذا يبين الوهم والغلط في هذه الرواية.

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، برقم: ١٩٠٦٠، ج ٣١، ص ٤٠٧.

(٢) السنن الكبرى، للإمام البيهقي، كتاب الطهارة، باب: المنع من الإنتفاع بشعر الميتة، برقم ٨٨، ج ١، ص ٣٩.

(٣) الخذف (كالضرب: رميك بحصاة أو نواة أو نحوهما، تأخذ بين سبابتك تخذف به أو بمخذفة من خشب)، القاموس المحيط، لأبي طاهر الفيروزآبادي، ص ٨٠٣.

(٤) أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة، ج ١، ص ٢٩٤.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الذبائح والصيد، باب: الخذف والبنفقة، برقم ٥٤٧٩، ج ٧، ص ٨٦.

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصيد والذبائح وما يأكل من الحيوان، باب: اباحة ما يستعان به على الاصطياد، برقم ١٩٥٤، ج ٣، ص ١٥٤٨.



**الثالثة:** ما رواه الحافظ ابن منده بسنده عن سويد بن غفلة في وصف النبي صلى الله عليه وسلم، فهذه الرواية هي من غرائبها، ولم يروها أحد من الأئمة أصحاب المصنفات، وأوردها ابن عساكر بسنده عن ابن منده، أي بذات الطريق، وهذه ليست متابعة يتقوى بها الطريق السابق، فوجب رد الرواية لتفرد ابن منده بها، ولو سلمنا جدلاً بقبول الرواية فإنها لا تصح لأن فيها من رد العلماء روايته ك(سفيان بن وكيع، وعمرو بن شمر)، لمخالفتها لما يروي الثقات، ثم إن الرواية ليس فيها أي ذكر لصحبة سويد بن غفلة، فإن وصفه للنبي صلى الله عليه وسلم لا يدل على الصحبة فقد يكون رأى النبي صلى الله عليه وسلم قبل بعثته، كما ذكره الحافظ ابن حجر وجعله احتمالاً في ذلك، وهذا أقرب إلى الصواب.

**الرابعة:** ما ذكره الحافظ الذهبي عن مبشر بن إسماعيل، عن سليمان بن عبد الله بن الزبرقان، عن أسامة بن أبي عطاء، قال: كنت عند النعمان بن بشير، فدخل عليه سويد بن غفلة، فقال له النعمان بن بشير ألم يبلغني أنك صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم مرة قال: (لا بل مرارا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا نودي بالأذان كأنه لا يعرف أحدا من الناس)<sup>(١)</sup>، وهذه الرواية مردودة أيضاً، بسبب الطعن في ناقلها، وقد ضعف الحافظ الذهبي هذه الرواية بعد أن ذكرها، فقال: (هذا حديث ضعيف الإسناد)<sup>(٢)</sup>، فعند النظر في الإسناد نجد (سليمان بن عبد الله بن الزبرقان) قال عنه الحافظ ابن حجر: (لين الحديث)<sup>(٣)</sup>، وفيه (أسامة بن عطاء) قال عنه الحافظ الذهبي: (أسامة بن عطاء عن سويد بن غفلة لا يصح)<sup>(٤)</sup>.

أما الحافظ ابن حجر فلم يتعامل مع هذه الرواية على أساس القبول والرد بل ذكر احتمالاً في ذلك هو كون سويد بن غفلة المذكور فيها قد يكون غير سويد بن غفلة التابعي المخضرم، وهذا الإحتمال لا دليل يقويه.

(١) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٥، ص ٢٩.

(٢) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٧١.

(٣) تقريب التهذيب، للحافظ ابن حجر، ص ٢٥٢.

(٤) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ١، ص ١٧٥.



أما من قال بصحبته من الأئمة ك( ابن قانع) فقولته هذا يحتاج إلى تفصيل وهو على ما يأتي:

إن ابن قانع ذكره في الصحابة متمسكا بما روي عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير النظر إلى صحة الروايات أو ضعفها، وهذا لا يمكن التسليم به، فإن الرواية الضعيفة لا يبنى عليها القول بصحبة أحد، ولم يوافق ابن قانع فيما ذكر إلا ابن منده، ويبدو أن الإشكال الذي وقع عندهم وحكموا على إثره بصحبة سويد بن غفلة، هو أن سويدا كبير في السن، وجالس من بعثه النبي صلى الله عليه وسلم لجمع الزكاة، فاحتمالية لقياه للنبي صلى الله عليه وسلم واردة جدا، فحكموا بصحبته، لكن هذا لم يثبت بالنص، ولا يمكن القول به بدون دليل، بل الصحيح أنه معدود في المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، وأسلم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، وأراد الهجرة إليه فلما وصل وجد النبي صلى الله عليه وسلم قد مات، والصحابة قد فرغوا من وضع التراب على قبره الشريف بأبي هو أمي.

أما من نفى عنه الصحبة من الأئمة ك( أبي حاتم، وابن سعد، والعجلي، والطبراني، وابن حبان، وأبي نعيم، وابن عبد البر، والدارقطني) فهؤلاء عدوه في كبار التابعين المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، وهو الذي صرح به الحافظ ابن حجر في قوله: ( والأصح أنه قدم المدينة حين نفضت الأيدي من دفنه صلى الله عليه وسلم)<sup>(١)</sup>.

### النتيجة:

عدم ثبوت صحبة ( سويد بن غفلة)، والصحيح أنه معدود في المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، وأسلم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، وأراد الهجرة إليه فلما وصل المدينة وجد النبي صلى الله عليه وسلم قد مات، وقد وثقه كل من ذكره من العلماء، وذكره الحافظ ابن حجر في القسم الثالث وهم المخضرمون الذين عاشوا الجاهلية والإسلام، ولم يأت دليل صحيح على القول بصحبته.

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج٣، ص٢٢١.



### ١٨. صهبان بن عثمان، أبو طلاسة الحرسي:

قال الحافظ ابن حجر: روى ابن منده من طريق عبد الله بن عبد الكبير، عن أبيه: سمعت أبي صهبان أبا طلاسة، قال: (قدم علينا عبد الجبار بن الحارث بعد مبايعة النبي صلى الله عليه وسلم، ثم رجع فغزا معه غزاة فقتل بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم)<sup>(١)</sup>.

التعقب: قال الحافظ ابن حجر: ذكر ابن حبان في التابعين صهبان بن عبد الجبار اللخمي يكنى أبا طلاسة، روى عن عمرو، روى عنه أهل فلسطين، فكأنه هو<sup>(٢)</sup>.

### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (صهبان بن عثمان) في القسم الأول من الإصابة، ثم نقل الحديث الذي أورده الحافظ ابن منده في ترجمة صهبان والذي ربما يكون استدلال به على القول بصحبته، لكن الحافظ ابن حجر بين أن (أبا طلاسة) معدود في التابعين، وأن اسمه هو (صهبان بن عبد الجبار) وليس (صهبان بن عثمان)، فإن ثبت أن كليهما واحد فإن الصحيح أن (أبا طلاسة) معدود في التابعين.

### كلام العلماء عن ثبوت صحبته وعدمها:

#### القائلون بصحبته:

ذكره أبو نعيم في الصحابة<sup>(٣)</sup>، وذكره ابن الأثير في الصحابة<sup>(٤)</sup>.

#### القائلون بعدم ثبوت صحبته:

ذكره في التابعين كل من ابن حبان<sup>(١)</sup>، وابن عساكر<sup>(٢)</sup>، والذهبي<sup>(٣)</sup>، والسخاوي<sup>(٤)</sup>.

١) أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة، ج ٣، ص ١٥٣١.

٢) المصدر السابق، ج ٣، ص ٣٦٣.

٣) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٣، ص ١٥٣١.

٤) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٣، ص ٣٨.



### مناقشة الأقوال السابقة:

إن الحافظ ابن حجر نقل أن الحافظ ابن منده ذكر ترجمة (صهبان بن عثمان) في كتابه، وعده في الصحابة مستدلاً على ذلك بالحديث السابق، وهذا مما لم أجده في كتابه، وذلك بسبب السقط الواقع من الكتاب، لكن الأئمة أثبتوا ذلك عن الحافظ ابن منده كابن الأثير<sup>(٥)</sup>، وهو ما يدل على صحة ما نقل الحافظ ابن حجر، وقبل الشروع في القول بصحبة (صهبان بن عثمان) أو نفيها، لابد أولاً من ضبط اسمه، فقد وقع خلاف في تسمية العلماء له، وعلى التفصيل التالي:

### القول الأول:

من وافق الحافظ ابن منده في تسميته (صهبان بن عثمان)، من الأئمة كأبي نعيم، وابن الأثير، فهؤلاء رجحوا أن الصحيح في تسميته هو (صهبان بن عثمان)، وتبعهم الحافظ ابن حجر في عنوان الترجمة إذ ترجم له تحت هذا الاسم في الإصابة، لكنه ذكر احتمال أن يكون هو (صهبان بن عبد الجبار) الذي أورده ابن حبان في التابعين.

### القول الثاني:

من خالف الحافظ ابن منده في قوله السابق من الأئمة فنصوا على أن الصحيح في تسمية أبي طلحة هو (صهبان بن عبد الجبار)، كابن حبان، وابن عساكر، والذهبي، والسخاوي، وغيرهم.

### الراجع:

- ١) الثقات، لابن حبان، ج ٤، ص ٣٨٣.
- ٢) تاريخ دمشق، لابن عساكر، ج ٣٤، ص ١٣.
- ٣) لسان الميزان، للذهبي، ج ٩، ص ١٠١.
- ٤) الثقات من لم يقع في الكتب الستة، لأبي الفداء قطلوبغا الحنفي، ج ٥، ص ٣٥٢.
- ٥) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٣، ص ٣٨.



أن الصحيح في تسميته هو (صهبان بن عبد الجبار)، ومما يدل على صحة ذلك أن ابا طلاسة لم يكن به غير (صهبان بن عبد الجبار)، فقد راجعت كتب الكنى والألقاب فلم أجدهم يذكرون صهبان بن عثمان، ووجدت ابن ماكولا قد أورد في باب المناري والمنادي ترجمة لأحد أحفاد أبي طلاسة فقال: ثم رجل آخر مناري غير هذا وينسب إلى منارة، وهو عبد الله بن الكدير بن أبي طلاسة بن عبد الجبار بن الحارث بن مالك الحدسي، ثم المناري<sup>(١)</sup>.

أما (صهبان بن عثمان)، فهو غير معروف عند الأئمة، ولم أجد له ترجمة في كتبهم خلا أبا نعيم وابن الأثير، وسبب ذكره عندهما هو أنهم نقلوا ذلك من الحافظ ابن منده من غير ضبط اسمه، وعلى هذا يرد عليهم ما نقلوه.

ومن خلال ما سبق من كلام الأئمة يتبين لنا أن الرجل غير معروف عند كثير من الأئمة، ويدل ذلك أنهم لم يتكلموا في اسمه ونسبه وحال صحبته، وذكره الحافظ ابن منده في الصحابة، وتبعه في ذلك أبو نعيم وابن الأثير من غير دليل صحيح على ذلك، والصحيح خلاف ذلك.

أما من نفى عنه الصحبة من الأئمة ك( ابن حبان وابن عساكر والذهبي والسخاوي) فإنهم أولاً ضبطوا اسمه، وميزوه عن غيره ثم نفوا عنه الصحبة لعدم ثبوت الدليل الصحيح.

أما الحديث الذي نقله الحافظ ابن منده مستدلاً به على صحبته، فهو حديث غريب لم يذكره أهل العلم في كتبهم، فقال عنه أبو نعيم حين أورده: (تفرد به إسحاق بن سويد الرملي)<sup>(٢)</sup>، مع الإشارة أن (إسحاق بن سويد) قد وثقه كثير من الأئمة كالإمام أحمد بن حنبل<sup>(٣)</sup>، وابن سعد<sup>(٤)</sup>، والعجلي<sup>(١)</sup>، وغيرهم، لكن هذا التفرد لا يقبل منه، وعلى هذا لم يصح الاستدلال به.

١) (الإكمال، لابن ماكولا، ج٧، ص٢٤٨.

٢) (معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج٣، ص١٥٣١.

٣) (العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد بن حنبل، ج٣، ص١١٦.

٤) (الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج٧، ص١٨٠.





وخالصة الأمر أن الصحيح في حاله هو أنه معدود في التابعين، وسمع من كبار الصحابة كسيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وغيره كما قال ابن حبان حين ترجم له: ( صهبان بن عبد الجبار بن مالك اللخمي أبو طلاسة من أهل بيت المقدس، سمع عمر بن الخطاب روى عنه أهل فلسطين)<sup>(٢)</sup>.

### النتيجة:

عدم ثبوت صحبة ( صهبان بن عثمان )، وبيان أن الصحيح في تسميته هو (صهبان بن عبد الجبار)، ويكنى (أبو طلاسة) وهذا خلاف ما نقل الحافظ ابن منده في تسميته، وأنه معدود في كبار التابعين، وسمع من كبار الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

## المبحث الثاني

### التعقبات في إثبات صحبة نفاها ابن منده أو توقف في إثباتها

#### ١. ثوبان، جد عمر بن الحكم بن ثوبان:

قال الحافظ ابن حجر: ذكره ابن أبي عاصم، وروى من طريق عبيد الله بن عبد الله الأموي، عن عبد الحميد بن جعفر، عن عمر بن الحكم بن ثوبان، عن عمه، عن أبيه ثوبان، أن النبي صلى الله عليه وسلم ( نهى عن نقرة الغراب، وافتراش السبع)<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن منده: خالفه أصحاب عبد الحميد بن جعفر، فقالوا: عنه، عن عمر بن الحكم، عن ثوبان، عن عبد الرحمن مرسلا.

(١) الثقات، للعجلي، ص ٦١.

(٢) الثقات، لابن حبان، ج ٤، ص ٣٨٣.

(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني، برقم: ٢٢٠١، ج ٤، ص ٢١٦.



**التعقب:** قال الحافظ ابن حجر: عمر بن الحكم معدود في التابعين، روى عن سعد بن أبي وقاص وغيره من الكبار، فكيف لا يكون جده صحابياً، وهو من الأنصار؟<sup>(١)</sup>.

### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (ثوبان) في القسم الأول من الإصابة، ونقل عن الحافظ ابن منده أنه أشار إلى عدم ثبوت صحبته لعدم صحة الحديث السابق، لكن الحافظ ابن حجر خالفه في ذلك، وبين أن الحديث دليل واضح في إثبات صحبته، وذلك أن (عمر بن الحكم) وهو حفيد (ثوبان) معدود في كبار التابعين، فكيف لا يكون جده معدوداً في الصحابة؟

### كلام العلماء عن ثبوت صحبته وعدمها:

#### القائلون بصحبته:

ذكره ابن أبي عاصم<sup>(٢)</sup>، وأبو نعيم<sup>(٣)</sup> وابن الأثير<sup>(٤)</sup> في الصحابة.

#### القائلون بعدم ثبوت صحبته:

لم أجد أحداً من الأئمة نفى عنه الصحبة أو عرض بنفيها خلا الحافظ ابن منده.

### مناقشة الأقوال السابقة:

إن الحافظ ابن منده ذكر ترجمة (ثوبان) في كتابه<sup>(٥)</sup>، وساق حديثه السابق الذي رواه عنه حفيده عمر بن الحكم من طريق عبد الحميد بن جعفر، ثم اعترض على من ذكره في الصحابة فقال: (وذكره في التابعين)<sup>(٦)</sup>، وكأنه قال ذلك لعدم ثبوت الحديث، ومما يدل على صحة ذلك أنه رجح أن الصحيح في الحديث السابق هو الإرسال،

١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٥٢٩.

٢) المصدر السابق، ج ٤، ص ٢١٦.

٣) معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، ج ١، ص ٥٠٥.

٤) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٤٨١.

٥) معرفة الصحابة، للحافظ ابن منده، رقم الترجمة: ١٧٥، ص ٣٦١.

٦) المصدر نفسه، ص ٣٦١.



لكن الحافظ ابن حجر اعترض على قوله في التابعين، محتجا بأن احتمالية رؤية ثوبان بن سعد للنبي صلى الله عليه وسلم كبيرة، ولذلك لأن حفيده عمر بن الحكم معدود في التابعين، فلا بد أن جده أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وسمع منه هذا الحديث.

وهذا لا يمكن الجزم به إلا بعد النظر في ثبوت الحديث من عدمه، ثم ترجيح بين القولين أيهما أقرب إلى الصواب، وعليه القول بصحبة ثوبان بن سعد أو عدمها، كما سيأتي تفصيله:

**مروياته:** لا يمكن الجزم بعدد مروياته، وذلك لأن الراوي الوحيد عنه هو (عمر بن الحكم) فأحيانا يذكره في السند كما في هذا الحديث، وأحيانا يروي إرسالاً عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يذكره، وعليه سأقتصر هنا على جمع طرق الحديث السابق، فعند النظر في كتب الأئمة نرى أنهم أخرجوه من هذه الطرق:

**الطريق الأول:** عن جعفر بن الحكم و جعفر بن عبد الله الأنصاري، عن تميم بن محمود، عن عبد الرحمن بن شبل، قال: (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نقرة الغراب....)<sup>(١)</sup>.

**الطريق الثاني:** عن عبد الحميد، قال: حدثني أبي، عن تميم بن محمود، عن عبد الرحمن بن شبل، قال: (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن ثلاث: عن نقرة الغراب، وعن افتراش السبع، وأن يوطن الرجل المقام كما يوطن البعير)<sup>(٢)</sup>.

١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب: صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود، برقم: ٨٦٢، ج ١، ص ٢٢٨. وأخرجه النسائي في الكبرى، كتاب السهو، ذكر ما ينقض الصلاة، وما لا ينقضها، باب: النهي عن نقرة الغراب، برقم: ٧٠٠، ج ١، ص ٣٥٢.

٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده في موضعين، الموضع الأول: برقم: ١٥٥٣٢، ج ٢٤، ص ٢٩٢. والموضع الثاني: برقم: ١٥٦٦٧، ج ٢٤، ص ٤٣٩. وأخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في توطين المكان، برقم: ١٤٢٩، ج ١، ص ٤٥٩. وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: النهي عن نقرة الغراب في السجود، برقم: ٦٦٢، ج ١، ص ٣٣١. وأخرجه أيضاً، في كتاب الصلاة، باب: النهي عن إبطال الرجل



**الطريق الثالث:** عن عثمان البتي، عن عبد الحميد بن سلمة، عن أبيه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (نهى عن نقرة الغراب، وعن فرشة السبع، وأن يوطن الرجل مقامه في الصلاة كما يوطن البعير)<sup>(١)</sup>.

**الطريق الرابع:** عن عبد الحميد بن جعفر، عن عمر بن الحكم، عن عمه، عن أبيه، أن النبي صلى الله عليه وسلم: (نهى عن نقرة الغراب....)<sup>(٢)</sup>.

أما الطريق الرابع فهو المعني بالدراسة، وهو الذي ذكره الحافظ ابن منده نقلا عن ابن أبي عاصم، وهو طريق لم يورده أهل العلم في كتبهم، فالحديث معروف عندهم من رواية (عبدالرحمن بن شبل)، وانفرد ابن أبي عاصم فأخرجه من طريق عبد الحميد بن جعفر، عن عمر بن الحكم، عن عمه، عن أبيه، وكل من ذكره من هذا الطريق فهو ناقل له من ابن أبي عاصم، واحتج به الحافظ ابن منده على عدم ثبوت الصحبة عن ثوبان مع غرابة هذا الطريق، لكن الحافظ ابن حجر رجح صحة هذا الطريق، وذلك لأن (ثوبان) كبير في السن فاحتمالية صحة روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم واردة، وعده دليلا في إثبات صحبته.

أما ما ذهب إليه بعض الأئمة كـ (ابن أبي عاصم وأبي نعيم وابن الأثير) من القول بصحبة ثوبان، وتبعهم على ذلك الحافظ ابن حجر، فأظن أن سبب قولهم ذلك هو عدم التفريق بين الرجلين:

**الأول:** هو عمر بن الحكم بن ثوبان الحجازي أبو حفص المدني<sup>(٣)</sup>، المشهور بالرواية عن الصحابة كـ (أسامة بن زيد، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن عمرو

المكان، برقم ١٣١٩، ج ٢، ص ٢٨٠. وأخرجه ابن حبان في صحيحه، في ذكر الإباحة للمصلي تبريد الحصى بيده للسجود عليه عند شدة الحر، برقم: ٢٢٧٧، ج ٦، ص ٥٣. وأخرجه البيهقي في سننه، كتاب الصلاة، باب: التخليط على من لا يتم الركوع والسجود، برقم: ٢٧٢٧، ج ٢، ص ١٧٠. وأخرجه أيضا في كتاب الصلاة، باب: الرجل يوطن مكانا في المسجد يصلي فيه، برقم: ٥٩٣٣، ج ٣، ص ٣٣٨.

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، برقم: ٢٣٧٥٨، ج ٣٩، ص ١٦٩.

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني، برقم: ٢٢٠١، ج ٤، ص ٢١٦.

(٣) تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر، ج ٧، ص ٤٣٦.



بن العاص، وكعب بن مالك، وأبي سعيد الخدري، وأبي هريرة) وغيرهم، والذي قال عنه ابن حبان: (كان من أجلة أهل المدينة وهو عمر بن الحكم بن أبي الحكم، واسم أبي الحكم ثوبان من ولد فطيون ملك يثرب حليف الأوس)<sup>(١)</sup>.

**الثاني:** هو عمر بن الحكم الذي روى هذا الحديث عن عمه عن أبيه الذي قال عنه أبو حاتم وأبو زرعة: (هو عمر بن الحكم بن رافع أبو حفص الانصاري عم والد عبد الحميد بن جعفر، سمع جابر بن عبد الله، وأبا هريرة، روى عنه عبد الحميد بن جعفر، وقال أبو حاتم: هو ليس عمر بن الحكم بن ثوبان، وسئل أبو زرعة عنه فقال: مديني ثقة من الأنصار)<sup>(٢)</sup>، وأظن أن الحافظ ابن منده نفى عنه الصحبة لعدم التفريق بينهما، فمن لم يفرق بينهما ظن أن ثوبان بن سعد في الحديث السابق هو الصحابي المشهور، ومن فرق بينهما لم ينسب الصحبة إلى جده، أما عمر بن الحكم بن ثوبان، وعمر بن الحكم بن رافع فكلاهما ثقة مقبول الرواية عند أهل الحديث كما تقدم بيان ذلك أثناء الكلام.

### **النتيجة:**

مما لا شك فيه أن المقصود في الحديث السابق ليس (ثوبان) الصحابي المشهور، وإنما هو آخر يشابه في الاسم، وإلا لما وقع الخلاف في صحبته، وعليه التوقف عن الجزم بصحبة (ثوبان جد عمر بن الحكم)، وذلك لعدم ورود دليل ثابت على ذلك، وعليه فالأمر يبقى على الاحتمال، كون ثوبان هذا كبيرا في السن، واحتمالية إدراكه النبي صلى الله عليه وسلم واردة، لكن لم يأتي دليل عليها فلا يمكن أثباتها، أما حفيده عمر بن الحكم فهو معدود في كبار التابعين.

أما كون الراوي عنه هو عمر بن الحكم بن رافع أو عمر بن الحكم بن ثوبان فهذا لا يضر لاسيما وأن كلاهما معدود في التابعين، لكن هذا لا يمكن من خلاله أثبات الصحبة أو نفيها ما لم يأتي دليل ينص على ذلك.

(١) الثقات، لابن حبان، ج ٥، ص ١٧٤.

(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٦، ص ١٠٢.



## ٢. ثعلبة، غير منسوب:

قال الحافظ ابن حجر: ذكره ابن منده وأبو نعيم في المبهمات في ابن ثعلبة، وأخرجاه من طريق يحيى بن جابر، عن ابن ثعلبة، أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له: (يا رسول الله، ادع الله لي بالشهادة، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: ائتني بشعرات فأتاه بها، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: اكشف عن عضدك، قال: فربطه في عضده، ثم نفث فيه، ثم قال: اللهم حرم دم ثعلبة على المشركين والمنافقين) (١).

قال ابن الأثير: كذا عندهما دم ثعلبة، وليس فيه ما يدل على ابن ثعلبة إلا في أول الإسناد (٢).

**التعقب:** قال الحافظ ابن حجر: ابن ثعلبة اسمه ضمرة، وقد تقدم هذا الحديث في ترجمته في حرف الضاد المعجمة، فإن كانت هذه الرواية ثابتة فيكون الضمير في قوله: إنه ابن لثعلبة، وتعين ذكره في الصحابة، ويعد على هذا فيمن صحب هو وأبوه، لكن الرواية الماضية في حرف الضاد فيها: (اللهم حرم دم ابن ثعلبة) بزيادة لفظه ابن، والله أعلم.

### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (ثعلبة) في القسم الأول من الإصابة، وبين الحافظ ابن حجر أن الحافظ ابن منده ذكر (ثعلبة) مبهما في ترجمة بأسم (ابن ثعلبة)، لكن الحافظ ابن حجر خالفه في ذلك، وبين أن الحديث دليل واضح في إثبات صحبته، ولكن بشرط ثبوت زيادة (حرم دم ابن ثعلبة) في الحديث، ويكون على هذا هو وأبوه صحب النبي صلى الله عليه وسلم.

### كلام العلماء عن ثبوت صحبته وعدمها:

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ج ٨، ص ٣٠٨.

(٢) قلت: كلام الحافظ ابن الأثير خلاف ما نقل الحافظ أبو نعيم فعند الرجوع إلى روايته نجده ذكر فيها (حرم دم ابن ثعلبة) كما سيأتي تفصيله.



القائلون بصحته:

ذكره في الصحابة الإمام أحمد<sup>(١)</sup>، وأبو حاتم<sup>(٢)</sup>، والطبراني<sup>(٣)</sup>، وابن أبي عاصم<sup>(٤)</sup>، وابن قانع<sup>(٥)</sup>، وابن حبان<sup>(٦)</sup>، وأبو نعيم<sup>(٧)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٨)</sup>، وابن الأثير<sup>(٩)</sup>، والبعوي<sup>(١٠)</sup>، وغيرهم من الأئمة.

القائلون بعدم ثبوت صحبته:

لم أجد أحدا نفى عنه الصحبة من الأئمة.

مناقشة الأقوال السابقة:

نقل الحافظ ابن حجر أن الحافظ ابن منده ذكر (ثعلبة) مبهما في ترجمة (ابن ثعلبة) في كتابه، وساق الحديث السابق، وهذا مما لم أجده في كتابه، وذلك بسبب السقط الواقع من الكتاب، ولكن الأئمة أثبتوا ذلك عن الحافظ ابن منده كأبي نعيم<sup>(١١)</sup>، وابن الأثير<sup>(١٢)</sup> وغيرهم، وهو مما يدل على صحة ما نقله الحافظ ابن حجر.

أما عند الرجوع إلى كتب السنة التي خرجت هذا الحديث، فنجد أنهم صرحوا باسم ابن ثعلبة، فقالوا هو (ضمرة بن ثعلبة)، كما نص على ذلك الإمام أحمد

- 
- ١) المسند، للإمام أحمد بن حنبل، ج ٣١، ص ٣١٧.
  - ٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ٤٦٦.
  - ٣) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٨، ص ٣٠٨.
  - ٤) الأحاد والمثاني، لابن أبي عاصم، ج ٣، ص ٦٨.
  - ٥) معجم الصحابة، لابن قانع، ج ٢، ص ٣١.
  - ٦) الثقات، لابن حبان، ج ٣، ص ٢٠٠.
  - ٧) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٦، ص ٣٠٥٦.
  - ٨) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٢، ص ٧٤٩.
  - ٩) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٦، ص ٣٣٠.
  - ١٠) معجم الصحابة، للبعوي، ج ٣، ص ٤٠٥.
  - ١١) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٦، ص ٣٠٥٦.
  - ١٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٦، ص ٣٣٠.



والطبراني وغيرهم كما سيأتي، وهو الذي أثبتته الحافظ ابن حجر، وعلى هذا عده فيمن صحب النبي صلى الله عليه وسلم هو وأبوه بشرط صحة زيادة لفظة (ابن ثعلبة) في متن الحديث السابق، وهذا لا يمكن إثباته إلا من خلال النظر في كلام الأئمة حول هذه الزيادة، وبيان ذلك على النحو التالي:

إن زيادة لفظة (حرم دم ابن ثعلبة) في الحديث، أخرجها أبو نعيم من طريق محمد بن يعقوب الحجاجي الحافظ في كتابه، ثنا عبد الله بن أبي داود، ثنا عمرو بن عثمان، ثنا بقرية بن الوليد، عن سليمان بن سليم أبو سلمة، عن يحيى بن جابر، عن ابن ثعلبة، أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: (يا رسول الله، ادع الله لي بالشهادة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أنتني بشعرات» قال: فأتاه، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «اكشف عن عضدك» قال: فربطه في عضده، ثم نفث فيه، فقال: «اللهم حرم دم ابن ثعلبة على المشركين والمنافقين»<sup>(١)</sup>، وأخرجها الطبراني في معجمه من طريق عمرو بن إسحاق بن إبراهيم بن زبير الحمصي، قال: حدثنا جدي إبراهيم بن العلاء، وعمي محمد بن إبراهيم، قالوا: حدثنا بقرية بن الوليد، عن أبي سلمة سليمان بن سليم، عن يحيى بن جابر، عن ابن ثعلبة أنه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال: ادع الله لي بالشهادة، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: اللهم إني أحرم دم ابن ثعلبة على المشركين والكفار... به)، فهذان الطريقان وإن كانا مخرجهما واحد وهو (بقرية بن الوليد) فإنهما يقوي أحدهما الآخر، لاسيما وأنه ثبت عند الأئمة سماعه من (أبي سلمة سليمان بن سليم) كما نص على ذلك المزي<sup>(٢)</sup>، وغيره من الأئمة، وعلى هذا أمنا من التدليس الذي عرف به بقرية، ولا يمكن هنا أن نقول هل ثبت سماعه في الحديث بالتحديد، بل يحمل على العموم.

أما من خلال التتبع لكلام الأئمة الذين ذكروا ابن ثعلبة نجد أنهم سموه (ضمرة بن ثعلبة البهزي)، وهو ما صرح به الحافظ ابن حجر في موضع آخر في الإصابة<sup>(٣)</sup>،

(١) أخرج أبو نعيم في معرفة الصحابة، برقم: ٧٠٧٠، ج ٦، ص ٣٠٥٦.

(٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ المزي، ج ١١، ص ٤٤٠.

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٣، ص ٣٩٦.





نقلا عن الأئمة الذين سبقوه، وعلى هذا يتبين لنا أن الرجل معدود في الصحابة عند الأئمة، وقد جاءت رواية عند الطبراني<sup>(١)</sup> تدل على ذلك، حيث صرح فيها بصحبة ضمرة، من روى عنه سماه صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعلى هذا كيف لا يكون أبيه (ثعلبة) معدودا أيضا في الصحابة!

**مروياته:** فإني لم أجد لـ (ثعلبة البهزي) رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما وجدت لابنه (ضمرة بن ثعلبة) أربعة روايات وهي:

**الأولى:** رواها عن النبي صلى الله عليه وسلم، مباشرة جاءت من طريق (يحيى بن جابر)، كما أخرجها الإمام أحمد بن حنبل<sup>(٢)</sup>، والطبراني<sup>(٣)</sup>، بالسند والمتن ذاته.

**الثانية:** رواها عن النبي صلى الله عليه وسلم، مباشرة جاءت من طريق (أبي بحرية) كما أخرجها ابن أبي عاصم<sup>(٤)</sup>، والطبراني<sup>(٥)</sup>، بالسند والمتن ذاته.

**الثالثة:** رواها عن النبي صلى الله عليه وسلم، جاءت من طريق (يحيى بن جابر)، كما أخرجها الطبراني<sup>(٦)</sup>.

**الرابعة:** هذه هي الرواية التي ذكرها الحافظ ابن منده.

(١) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٨، ص ٣٠٨.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، من طريق بقية بن الوليد، عن سليمان بن سليم، عن يحيى بن جابر، عن ضمرة بن ثعلبة، أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه حلتان من حلل اليمن، فقال: (يا ضمرة، أتري ثوبيك هذين مدخلك الجنة؟)، فقال: لئن استغفرت لي يا رسول الله، لا أقعد حتى أنزعهما عني، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «اللهم اغفر لضمرة بن ثعلبة» فانطلق سريعا حتى نزعهما عنه)، برقم: ١٨٩٧٩.

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ج ٨، ص ٣٠٩.

(٤) أخرجه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني، ج ٣، ص ٦٨.

(٥) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، من طريق إسماعيل بن عياش، عن ضمضم بن زرعة، عن شريح بن عبيد، عن أبي بحرية، عن ضمرة بن ثعلبة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا يزال الناس بخير ما لم يتحاسدوا)، ج ٨، ص ٣٠٩.

(٦) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير من طريق بقية بن الوليد، حدثنا أبو سلمة سليمان بن سليم، عن يحيى بن جابر، عن ضمرة بن ثعلبة البهزي، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، أنه (كان يحمل في معسكر العدو حتى يخرق الصف، ثم يعود حتى يقف موضعه)، ج ٨، ص ٣٠٨.



ومن خلال النظر في أقوال الأئمة السابقة يتبين لنا أنهم صرحوا باسم ابن ثعلبة وهو (ضمرة بن ثعلبة)، وهم مع ذلك مجمعون على إثبات الصحبة له، ولم يخالف أحد منهم في ذلك، فمن باب أولى أثبات الصحبة لأبيه (ثعلبة)، ويكون قد صحب النبي صلى الله عليه وسلم هو أبنه ضمرة.

أما الحافظ ابن منده فجعل (ثعلبة) رجل مبهم غير معروف، وجاء ذكره فقط في ترجمة أبنه ضمرة، ولم يفرد بترجمة خاصة، وأظن أن الذي حمله على ذلك هو تفرقه بين (ابن ثعلبة) في الحديث السابق، وبين (ضمرة بن ثعلبة)، فجعل لكل واحد ترجمة خاصة، والصحيح أن كلاهما واحد وهو (ضمرة بن ثعلبة)، وصحبته ثابتة هو أبيه.

#### النتيجة:

إثبات الصحبة لـ (ثعلبة) ولإبنه، وبيان أن الصحيح في تسميته ابنه المذكور في الحديث السابق هو (ضمرة)، وهو معروف عند الأئمة، وله أحاديث رواها عن النبي صلى الله عليه وسلم، ودعا له فيها، وعلى هذا يكون ثعلبة وإبنه ممن صحب النبي صلى الله عليه وسلم، وموافقة الحافظ ابن حجر فيما ذهب إليه.

### ٣. سالم بن وابصة الأسدي:

قال الحافظ ابن منده: (( مجهول.

التعقب: قال الحافظ ابن حجر: إن كان هو ابن معبد فليس بمجهول، وأبوه مجهول في الصحابة، وأخرج ابن منده من طريق بقية، عن مبشر بن عبيد، عن حجاج بن أرطاة، عن فضيل بن عمرو، عن سالم بن وابصة، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (ألا إن شر السباع الأثعل)، أي الثعلب.



وقال الحافظ ابن حجر: وهذا إسناد ضعيف جدا<sup>(١)</sup>.

#### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (سالم بن وابصة) في القسم الأول من الإصابة، ونقل كلام الحافظ ابن منده عنه وهو قوله مجهول، ثم بين أن سبب ذكره في الصحابة هو حديثه السابق، لكن الحافظ ابن حجر خالفه في ذلك، وبين أنه إن كان أبوه وابصة ابن معبد فهو ليس بمجهول، وأعل الحافظ الحديث الذي أورده ابن منده وغيره في ترجمته بالضعف في إسناده.

#### كلام العلماء عن ثبوت صحبته وعدمها:

##### القائلون بصحبته:

ذكره أبو نعيم<sup>(٢)</sup>، وابن الأثير في الصحابة<sup>(٣)</sup>، وقال العلائي: (ذكره الصغاني فيمن اختلف في صحبته)<sup>(٤)</sup>.

##### القائلون بعدم ثبوت صحبته:

ذكره أبو حاتم<sup>(٥)</sup>، وابن حبان<sup>(٦)</sup>، وابن عساكر، والذهبي<sup>(٧)</sup> في التابعين<sup>(٨)</sup>.

١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٣، ص ١٠.

٢) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٣، ص ١٣٦٥.

٣) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٢، ص ٣٨٧.

٤) جامع التحصيل، للعلائي، ص ١٨٠.

٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ١٨٨.

٦) الثقات، لابن حبان، ج ٤، ص ٣٠٦.

٧) تاريخ الاسلام، للذهبي، ج ٣، ص ٤١٨.

٨) تاريخ دمشق، لابن عساكر، ج ٢٠، ص ٨١.



### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن حجر أن الحافظ ابن منده ذكر ترجمة (سالم بن وابصة) في كتابه<sup>(١)</sup>، وقال عنه مجهول، وذكر حديثاً في إسناده سالم بن وابصة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وظاهره صحبة سالم، وعند النظر في حال (سالم بن وابصة) نجد أنه مشهور عند الأئمة، ومعدود عندهم في التابعين، كما نص على ذلك كثير من الأئمة ك(أبي حاتم، وابن حبان، وابن عساکر، والذهبي) كما سبق، وعلى هذا فلا يصح أن يقال عنه مجهول، بل هو مشهور معروف، كما قال الصفدي<sup>(٢)</sup>: (كان والي الرقة ثلاثين سنة وهو في الطبقة الأولى من التابعين، وكان يصلي بالناس الجمعة، قال ابن دريد كان رجلاً حليماً، وتوفي سالم بن وابصة في آخر خلافة هشام بن عبد الملك وكان شاباً في خلافة عثمان رضي الله عنه)<sup>(٣)</sup>، وعلى هذا يرد على من قال عنه مجهول.

أما من ذكر (سالم بن وابصة) في الصحابة من الأئمة ك(أبي نعيم، وابن الأثير، والصفغاني) فكلامهم على التفصيل التالي:

أما أبو نعيم وابن الأثير فإنهم ذكروه في الصحابة وقالوا بعد ذكره (مجهول)، وأظن أنهم وجدوا من ذكره فقلدوه في ذلك، ومما يدل على صحة ذلك أن ابن الأثير نص على أنه نقله من الحافظ ابن منده، وهذا لا يصح أن يكون دليلاً على صحبته. والصفغاني عده فيمن اختلف في صحبته كما نقل عنه العلائي، وهنا لا يصح أن يقال هذا، فالرجل لم يرد فيه قول صحيح يدل على صحبته، بل الواقع يناقض القول

١) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ٤٦٤، ص ٧١٩.

٢) هو خليل بن أيك بن عبد الله الصفدي، صلاح الدين: أديب، مؤرخ، كثير التصانيف الممتعة. ولد في صفد (بفلسطين) وإليها نسبته، سنة (٦٩٦هـ). وتعلم في دمشق فعانى صناعة الرسم فمهر بها، ثم ولع بالأدب وتراجم الأعيان. وتولى ديوان الإنشاء في صفد ومصر وطلب، ثم وكالة بيت المال في دمشق، فتوفي فيها سنة (٧٦٤هـ)، له زهاء مئتي مصنف. ينظر: كتاب الأعلام، للزركلي، ج ٢، ص ٣١٥.

٣) ينظر: الوافي بالوفيات، للصفدي، ج ١٥، ص ٦٠.



بذلك، فهو لم يتجاوز العشر سنين في خلافة سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه، فكيف يمكن أن يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم.

أما من نفي عنه الصحبة من الأئمة ك( أبي حاتم وابن حبان وابن عساكر والذهبي) فكلامهم على التفصيل التالي:

أبو حاتم وابن حبان فنصوا على أنه معدود في التابعين، وهو يروي عن أبيه، وروى عنه بقرينة بن الوليد أحاديث، وتبعهم على هذا القول ابن عساكر والذهبي، وأخرجوا روايته عن أبيه، وأعلوا ما روى من الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بعدم إدراكه له.

**مروياته:** روى عن أبيه (وابصة) أحاديث، لكنها لم تسلم من نقد العلماء، ومنها حديثه السابق الذي أورده ابن منده وغيره، فقد رواه سالم عن النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة، وسالم كما سبق معدود في التابعين، وهو لم يدرك زمان النبي صلى الله عليه وسلم فكيف يصح أن يروي عنه؟.

ولهذا أعل العلماء حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم وضعفوه، بسبب الانقطاع الحاصل فيه، ومما يدل على وجود الانقطاع أنه جاء من طريق أخرى تبين أن سالما رواه عن وابصة عن النبي صلى الله عليه وسلم، فقد أخرج الحافظ ابن منده من طريق ( سليمان بن عبد الرحمن عن محمد بن شعيب عن مبشر بن عبيد عن الحجاج عن فضيل بن عمرو عن سالم عن وابصة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول... )<sup>(١)</sup>، وقد رجح الحافظ ابن حجر أنه وقع تصحيف في الإسناد الأول المذكور في التعقب فقال: ( هذا يدل على أنه وقع في الإسناد الأول تصحيف، وأنه عن سالم عن وابصة لا سالم بن وابصة )<sup>(٢)</sup>، وأظن أن سبب هذا التصحيف في الحديث هو ( مبشر بن عبيد )، كونه متهم في رواية الحديث ويروي المناكير عن الثقات، فقد قال عنه البخاري: ( منكر الحديث )<sup>(٣)</sup>، وقال ابن أبي حاتم: ( أنبأنا عبد

(١) أخرجه ابن منده في معرفة الصحابة، ص ٧١٩.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٣، ص ١٠.

(٣) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٨، ص ١١.



الله بن احمد بن حنبل فيما كتب إلي قال سمعت أبي يقول: مبشر بن عبيد كان يكون بحمص وأصله كوفي ارى، روى عنه بقية وأبو المغيرة أحاديث موضوعة كذب<sup>(١)</sup>، وقال عنه ابن عدي: ( عامة ما يرويه غير محفوظ من حديث الكوفة عن شيوخهم وشيوخ البصرة وغيرهم)<sup>(٢)</sup>، وبهذا يتضح أن الحديث معلول ولا يصح، وضعفه كل من ذكره من العلماء.

وهنا لو فرضنا جدلاً أن ما سبق لم يؤثر في الحديث فإنه مع هذا لم يسلم من الإلغال، وذلك بسبب وجود علة اخرى، وهي عدم سماع (فضيل بن عمرو) من (سالم بن وابصة) كما رجح ذلك البغوي<sup>(٣)</sup>، إذن هناك رجل آخر بينهما لم يذكره فضيل بن عمرو، وهذا أيضا مما يوهن الحديث ويضعفه، ثم لا ننسى وجود (بقية بن الوليد) في الإسناد، وهو المعروف حاله والمشهور عند العلماء بالتدليس ورواية المناكير.

ولابد هنا من التنبيه أن المعني بالدراسة هو أبوه (وابصة بن معبد)، وذلك لكون (سالم بن وابصة) معروف حاله في التابعين كما سبق، أما أبوه (وابصة بن معبد) فالصحيح فيه أنه معدود في الصحابة، وقد ذكره الحافظ ابن حجر في القسم الأول من الإصابة، وقد سمع من النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث، كما نص على ذلك الأئمة كابن سعد<sup>(٤)</sup>، وابن أبي عاصم<sup>(٥)</sup>، والبخاري<sup>(٦)</sup>، وأبي حاتم<sup>(٧)</sup>، وابن قانع<sup>(٨)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٩)</sup>، وغيرهم، وقد وفد على النبي صلى الله عليه وسلم كما نقل الحافظ ابن حجر فقال: ( وفد على النبي صلى الله عليه وآله وسلم سنة تسع، وروى عن

١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٨، ص ٣٤٣.

٢) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٨، ص ١٦٥.

٣) معجم الصحابة، للبغوي، ج ٣، ص ١٥٢.

٤) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٧، ص ٣٣١.

٥) الاحاد والمثاني، لابن أبي عاصم، ج ٢، ص ٢٨٩.

٦) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٨، ص ١٨٧.

٧) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٩، ص ٤٧.

٨) معجم الصحابة، لابن قانع، ج ٣، ص ١٨٤.

٩) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٤، ص ١٥٦٣.



النبي صلى الله عليه وآله وسلم)<sup>(١)</sup>، وعلى هذا فلا يصح قول الحافظ ابن حجر عنه: (مجهول في الصحابة)، بل هو معروف وله أحاديث كثيرة، يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم كما سبق، ولا يصح القول عنه مجهول.

### النتيجة:

الظاهر هو عدم ثبوت صحبة (سالم بن وابصة) لعدم صحة الحديث الذي رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم، وبيان أن الصحيح في تسميته وهو (سالم بن وابصة بن معبد)، وهو معدود في التابعين، وليس بمجهول كما قال الحافظ ابن منده، وإن فعل ابن منده يشير إلى وجود خطأ أو علة كونه أورد الحديث مرتين، مرة عن سالم بن وابصة، ومرة عن سالم عن وابصة.

أما أبوه (وابصة بن معبد) فإن الصحيح أن له صحبة، وأحاديثه صحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو ليس بمجهول في الصحابة كما قال الحافظ ابن حجر.

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج٦، ص٤٦١.

## الفصل الثالث

تعقبات الحافظ ابن حجر على ابن منده في أسماء الصحابة  
وكناهم وألقابهم وأنسابهم وأعمارهم.

### وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: التعقبات في ضبط اسم الصحابي.
- المبحث الثاني: التعقبات في كنية الصحابي ولقبه ونسبه.
- المبحث الثالث: التعقبات في عمود النسب.
- المبحث الرابع: التعقبات في الولادة والوفاة.





## المبحث الأول

### التعقبات في ضبط اسم الصحابي

#### ١. الأسلع الأعرجي:

التعقب: قال الحافظ ابن حجر: حكى ابن منده، عن علي بن سعيد العسكري، أن اسم الأسلع الحارث بن كعب، وأظنه خطأ، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

#### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (الأسلع الاعرجي) في القسم الأول من الإصابة، ثم نقل كلام الحافظ ابن منده عن علي بن سعيد العسكري في تسمية (الأسلع) أن اسمه هو (الحارث بن كعب)، لكن الحافظ ابن حجر اعترض على تسميته بذلك، وذكر أن ما نقله الحافظ ابن منده في تسميته من قبيل الخطأ.

#### أقوال الأئمة في تسمية (الأسلع الأعرجي) فهي كثيرة وتحتاج إلى تفصيل:

#### القول الأول: قالوا هو (الأسلع بن شريك).

سماه بذلك ابن منده، وأبو حاتم<sup>(٢)</sup>، وخليفة بن خياط<sup>(٣)</sup>، والطبراني<sup>(٤)</sup>، وابن الأثير<sup>(٥)</sup>، وضياء الدين المقدسي<sup>(٦)</sup>، والنووي<sup>(٧)</sup>.

#### القول الثاني: قالوا هو (الحارث بن كعب).

سماه بذلك ابن قانع<sup>(٨)</sup>، وأبو نعيم<sup>(٩)</sup>، وابن الأثير<sup>(١٠)</sup>.

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٢١٣.

(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٣٤١.

(٣) الطبقات، لخليفة بن خياط، ص ٨٩.

(٤) المعجم الكبير، للطبراني، ج ١، ص ٢٩٨.

(٥) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٢١١.

(٦) الاحاديث المختارة، للمقدسي، ج ٤، ص ٢١٥.

(٧) تهذيب الأسماء واللغات، للنووي، ج ١، ص ١١٧.

(٨) معجم الصحابة، لابن قانع، ج ١، ص ٤٩.

(٩) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٢، ص ٨١٤.

(١٠) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٦٣٣.



### القول الثالث: قالوا هو (ميمون بن سنباذ)

سماه بذلك الواقدي فيما نقله عنه ابن عساكر<sup>(١)</sup>.

### القول الرابع: قالوا هو (الأسلع بن الأسقع الأعرابي)

سماه بذلك أبو حاتم<sup>(٢)</sup>، وأبو بكر الحازمي<sup>(٣)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٤)</sup>.

### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن منده ترجمة (الأسلع الأعرابي) في كتابه<sup>(٥)</sup>، لكنه لم يقل فيه كما نقل الحافظ ابن حجر، فعند الرجوع إلى قول الحافظ ابن منده في كتابه معرفة الصحابة، نجد أنه قال في تسمية الأسلع هو (أسلع بن شريك بن عوف الأعرابي) فقط، ولم ينقل عن علي بن سعيد العسكري أن اسمه (الحارث بن كعب)<sup>(٦)</sup>، فلا أدري من أين أتى الحافظ ابن حجر بهذا القول، وأظن أن سبب قوله ذلك لأمرين:

**الأول:** أن يكون سقط من الكتاب معرفة الصحابة فلم يصل إلينا.

**الثاني:** أن يكون وهم في النقل، أي لم ينقله من كتاب الحافظ ابن منده، وإنما وجد غيره نقله عنه على الخطأ فنقله هو، وأظن هنا نقله الحافظ ابن حجر من أبي نعيم، فعند الرجوع إلى كتاب معرفة الصحابة لأبي نعيم نجد أنه هو الذي نقل عن علي بن سعيد العسكري هذا القول<sup>(٧)</sup>، وعليه فلا يصح نسبة الخطأ إلى الحافظ ابن منده كونه لم ينقل ذلك القول في تسميته.

أما عند النظر في أقوال من سماه (الأسلع بن شريك الأشجعي) من أهل الشأن ك(أبي حاتم، وخليفة بن خياط، والطبراني، وابن الأثير، والمقدسي، والنووي) فإنهم

١) تاريخ دمشق، لابن عساكر، ج ٤، ص ٣١٢.

٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٣٤١.

٣) تهذيب الأسماء واللغات، للنووي، ج ١، ص ١١٧.

٤) الإستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ١، ص ١٣٩.

٥) معرفة الصحابة، للحافظ ابن منده، رقم الترجمة: ٢٨، ص ٢٠٢.

٦) المصدر نفسه، ص ٢٠٢.

٧) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٢، ص ٨١٤.



اعتمدوا في تسميته هذه على النقل، فقد جاء في بعض الأحاديث التي رويت عنه أن اسمه هو (أسلع بن شريك)، ولم تأت رواية واحدة عنه بغير هذا الاسم، وهو ما أثبتته الحافظ ابن منده في سؤاله عن نسبه فقال: (سألت بعض بني عم الأسلع عن نسبه، فقال: هو الأسلع بن شريك بن عوف)<sup>(١)</sup>، وهذا دليل واضح على إثبات هذا الاسم له، واقره عليه كبار الأئمة.

أما قول خليفة ابن خياط في نسبه أنه (الأشجعي) وليس (الأعرجي)، فيرد عليه بأن هذا تصحيف، كما قال الحافظ ابن حجر: (وقع فيه تصحيف سمعي، أراد أن يقول الأعرجي فقال الأشجعي)<sup>(٢)</sup>.

أما من سماه (الحارث بن كعب) من الأئمة كـ (ابن قانع وأبي نعيم نقلا عن علي بن سعيد العسكري وابن الأثير) فقولهم على التفصيل التالي:

أما ابن قانع فترجم له فقال: (الأسلع بن شريك) ثم صرح في أثناء ترجمته بأن اسم (الأسلع) هو الحارث بن كعب، وهذا التصريح يحتاج إلى دليل قوي حتى يمكن إثباته، وفي الحقيقة لا دليل عليه، ومما يدل على ضعفه أنه ذكر رواياته عن النبي صلى الله عليه وسلم وليس في واحدة منها أن اسمه (الحارث بن كعب)، فلا أدري من أين جاء بهذا الاسم؟ وممن سماه بذلك أبي نعيم نقلا عن علي بن سعيد العسكري، وتبعه في ذلك ابن الأثير، وهذا كله لا دليل عليه كما سبق، ولا يصح، والله أعلم.

أما من سماه (ميمون بن سبأذ) من أهل الشأن فهو (ابن عساكر) فيما نقله عن الواقدي، وهذا قول شاذ لم أجد من قال به غير الواقدي، والواقدي رحمه الله له غرائب لا يشاركه فيها أحد، فأظن أن هذا من غرائب، ومما يدل على ضعف هذا القول، أن ابن عساكر أثبت أن الصحيح في تسميته هو (الأسلع بن شريك) بعد ذكره لقول الواقدي.

(١) معرفة الصحابة، لابن منده، ص ٢٠٢.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٢١٣.



أما من سماه (الأسلع بن الأسقع الأعرابي) من الأئمة ك(أبي حاتم، والحازمي، وابن عبد البر) فإن سبب تسميتهم له بهذا الاسم، هو التفرقة بينه وبين (الأسلع بن شريك) حيث جعلوا لكل واحد ترجمة خاصة، وهنا يمكن القول إن هذا التقريب ليس بالقوي، وذلك لأن الدليل على إثباته هو حديث التميم، وحديث التميم معدود في أحاديث (الأسلع بن شريك)، ومما يدل على صحة ذلك أن راوي هذا الحديث هو (الربيع بن بدر) وهو معروف بروايته عن (الأسلع بن شريك)، وقد رد الحافظ ابن حجر على من فرق بينهما فقال: (وأما ابن عبد البر ففرق بين القصتين، وجعلهما لرجلين كل منهما يقال له الأسلع، فالأول قال إنه الأسلع بن الأسقع، روى حديثه الربيع بن بدر، والثاني الأسلع بن شريك الأعرابي التميمي، ونسبة الثاني إلى الأعرج يدل على أنه الأول، فإن الأول ثبت أنه أعرابي، وما أدري من أين له اسم أبيه الأسقع، فإن ثبت فعله كان يسمى شريكا ويلقب الأسقع)<sup>(١)</sup>، وعلى هذا يرد على من سماه بهذه التسمية لمخالفة الأئمة في تسميته، ثم لعدم صحة الدليل عليها.

أما ابن حبان فسماه: (الأسلع السعدي رجل من بني الأعرج بن كعب)<sup>(٢)</sup>، ولم يخض في اسم أبيه ونسبه، ونسبته هذه غريبة لم يعرف بها، وهي تخالف ما نقله الأئمة، وهنا لا يمكن الجمع بين النسبتين، فإن (السعدي) قبيلة معروفة ترجع إلى تميم، كما يقول السمعاني: (بفتح السين وسكون العين وفي آخرها الدال المهملات، هذه النسبة إلى عدة قبائل، منهم إلى سعد بن بكر بن هوازن، وإلى سعد تميم)<sup>(٣)</sup>، أما (الأعرابي) فهي قبيلة أخرى، ومختلفة تماما عنها، كما يقول السمعاني: (بفتح الألف وسكون العين المهملة وفتح الراء وفي آخرها الجيم، هذه النسبة إلى العرج)<sup>(٤)</sup>،

١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٢١٣.

٢) الثقات، لابن حبان، ج ٣، ص ٢٠.

٣) الانساب، للسمعاني، ج ٧، ص ١٣٩.

٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٠٨.



وبهذا ترد النسبة التي ذكرها له الحافظ ابن حبان، والصحيح في نسبه هو (الأعرجي)، وذكره البغوي فقال (الأسلع) فقط<sup>(١)</sup> ولم ينسبه أو يكتنيه.

### النتيجة:

إن الصحيح في تسمية (الأسلع الاعرجي) هو: (الأسلع بن شريك الأعرجي) كما نص على ذلك الحافظ ابن منده، وكبار الأئمة من بعده، وعليه بيان ضعف من قال بغير هذا القول، كما قال النووي: (الصواب هو الأسلع بن شريك، فإن لفظ روايته وسياق حديثه يقتضيه، بل يتعين حمله عليه، والله أعلم)<sup>(٢)</sup>، ثم رد التعقب الذي قال به الحافظ ابن حجر على الحافظ ابن منده لعدم ثبوته، بل الثابت في تسميته عند الحافظ ابن منده هو (الأسلع بن شريك بن عوف الاعرجي)، وهو الصحيح.

### ٢. الأقرع الغفاري:

قال الحافظ ابن حجر: قال ابن منده: أخبرنا محمد بن أحمد بن أبي سعد، حدثنا علي بن سعيد، حدثنا علي بن مسلم، حدثنا أبو داود، حدثنا شعبة، عن عاصم، عن أبي حاجب، عن الأقرع الغفاري، عن النبي صلى الله عليه وسلم: (أنه نهى أن يتوضأ الرجل من فضل وضوء المرأة)<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن منده: لا أعلم أحدا سماه غير هذا الرجل. ورويناه من طريق عن أبي داود قال فيه: عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، لم يسمه.

التعقب: قال الحافظ ابن حجر: هذا الحديث معروف من طريق شعبة عن عاصم، عن أبي حاجب، عن الحكم بن عمرو الغفاري، كذلك رواه حفاظ أصحابه

(١) معجم الصحابة، للبغوي، ج ١، ص ٢٢٠.

(٢) تهذيب الاسماء واللغات، للنووي، ج ١، ص ١١٧.

(٣) أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده، برقم: ١٣٤٨، ج ٢، ص ٥٨١. وأخرجه أبو عاصم في الاحاد والمثاني، برقم: ٢٩٢٢، ج ٥، ص ٣٤٨.



عنه. وقد رواه يعقوب بن سفيان، عن ابن بشار، عن أبي داود بسنده، فقال: عن الحكم ابن عمرو هو الأقرع، فظهر أن الأقرع هو الحكم بن عمرو، وتضمن ذلك الرد على ابن منده في زعمه، تفرد علي بن مسلم بتسميته. وقد سماه غيره عن شعبة أيضا<sup>(١)</sup>.

#### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (الأقرع الغفاري) في القسم الأول من الإصابة، ثم ساق الحديث السابق عن الحافظ ابن منده من طريق (علي بن مسلم)، ونقل أن الحافظ ابن منده قال عن (علي بن مسلم) تفرد بتسمية (الأقرع الغفاري)، وأن الحافظ ابن منده ساقه من طريق أبي داود مبهما، لكن الحافظ ابن حجر اعترض على قوله ذلك، وعده خطأ، وبين أن الأئمة قد ذكروا اسم الأقرع وهو (الحكم بن عمرو)، ثم ساق الحديث من طريق الإمام شعبة ليبين ذلك، ثم بين أن هذا هو المحفوظ عند الأئمة والثابت بالاحاديث الصحيحة.

#### مناقشة الأقوال السابقة:

إن الحافظ ابن حجر نقل أن الحافظ ابن منده ذكر ترجمة (الأقرع الغفاري) في كتابه، وساق الحديث السابق في ترجمته، وأنه جاء مبهما في طرق هذا الحديث ولم يصرح باسم (الأقرع الغفاري)، وهذا مما لم أجده في كتاب الحافظ ابن منده، وذلك بسبب السقط الواقع من الكتاب، لكن الأئمة أثبتوا ذلك عن الحافظ ابن منده كابن الأثير<sup>(٢)</sup>، وهو ما يدل على صحة ما نقل الحافظ ابن حجر.

أما قول الحافظ ابن منده عدم تسمية (الأقرع الغفاري) إلا من طريق (علي بن مسلم عن شعبة) فليس بصحيح، فقد جاء مصرحا باسمه من طريق (عمرو بن علي) كما أخرجه النسائي<sup>(٣)</sup>، وابن

١ (الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٢٥٦.

٢ (أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٢٦٨.

٣ (أخرجه النسائي في السنن الكبرى، من طريق عمرو بن علي قال: حدثنا أبو داود قال: حدثنا شعبة، عن عاصم الأحول قال: سمعت أبا حاجب، عن الحكم بن عمرو، أن رسول الله



حبان<sup>(١)</sup>، وجاء أيضا من طريق (الحسين بن اسماعيل) كما عند الدارقطني<sup>(٢)</sup>.

أما حديث (الاقرع الغفاري) السابق فهو مشهور بين العلماء، وفيه النهي عن الوضوء بفضل المرأة، وله شاهد من رواية (عبد الله بن سرجس) كما أخرجه البيهقي<sup>(٣)</sup>، وابن قانع<sup>(٤)</sup>، وأبو نعيم<sup>(٥)</sup>.

أما كون (الاقرع الغفاري) هو (الحكم بن عمرو) فهذا ثابت في تسميته أيضا، كما جاء مصرحا بذلك في رواية البيهقي<sup>(٦)</sup>، وقد نص على ذلك أيضا البغوي<sup>(٧)</sup>، وكل من ذكره من العلماء سماه بذلك.

أما الحافظ الذهبي فقال في تسميته: (الحكم بن عمرو بن مجدع ويقال مجدح وهو الحكم بن الاقرع الغفاري أخو رافع لهما صحبة نزل البصرة)<sup>(١)</sup>، فقوله هو الحكم

صلى الله عليه وسلم...به، كتاب المياه، باب: النهي عن فضل وضوء المرأة حديث، برقم: ٣٤٣، ج ١، ص ١٧٩. وأخرجه ابن حبان في صحيحه، برقم: ١٢٦٠، ج ٤، ص ٧١، بمثله.

١) أخرجه ابن حبان في صحيحه، برقم: ١٢٦٠، ج ٤، ص ٧١، بمثل طريق النسائي.

٢) أخرجه الدارقطني في سننه، من طريق الحسين بن اسماعيل، أخبرنا زيد بن أوزم، أخبرنا أبو داود، أخبرنا شعبة، عن عاصم الأحول، قال: سمعت أبا حاجب، يحدث عن الحكم بن عمرو، أن النبي صلى الله عليه وسلم...به، كتاب الطهارة، باب: استعمال الرجل فضل وضوء المرأة، برقم: ١٤٢، ج ١، ص ٨٢.

٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، من طريق أبو نصر عمر بن عبد العزيز بن قتادة، أخبرنا أبو الحسن السراج، أخبرنا مطين، حدثنا إبراهيم بن الحجاج، حدثنا عبد العزيز بن المختار، عن عاصم، عن عبد الله بن سرجس، قال: (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم....) به، كتاب الطهارة، باب: ما جاء في النهي عن ذلك، برقم: ٩٢٠، ج ١، ص ٢٩٧.

٤) أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة، من طريق محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي، أخبرنا إبراهيم بن حجاج، أخبرنا عبد العزيز بن المختار، عن عاصم، عن عبد الله بن سرجس، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم...به، ج ٢، ص ٧٢.

٥) أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة، من طريق محمد بن عبد الله، حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، حدثنا إبراهيم بن الحجاج السامي، حدثنا عبد العزيز بن المختار، عن عاصم، عن عبد الله بن سرجس، قال: (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم...به، ج ٣، ص ١٦٧٨).

٦) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، برقم: ٩١٥، ج ١، ص ٢٩٥.

٧) معجم الصحابة، للبغوي، ج ٢، ص ٩٩.



بن الاقرع الغفاري، هو وهم من بعض نساخ الكتاب، لان الحكم بن عمرو الغفاري هو الاقرع كما سبق، وليس الأقرع أبو الحكم فإن هذا لم يقل به أحد من العلماء.

### النتيجة:

إن قول الحافظ ابن منده لم ترد تسميته ( الاقرع الغفاري ) إلا من رواية علي بن مسلم لا يمكن أن يسلم لها، بل جاءت تسميته عن أهل الشأن كما سبق، وأن الثابت في تسميته هو ( الحكم بن عمرو ) كما نص على ذلك العلماء، وموافقة لما قاله الحافظ ابن حجر في تسميته.

### ٣. أبحر المزني:

**التعقب:** قال الحافظ ابن حجر: أخرج ابن منده برواية فيها شك، قال راويها: عن أبحر. والصواب ابن أبحر، وهو غالب بن أبحر سيد مزينة. أخرج حديثه أبو داود في الحمر الأهلية<sup>(٢)</sup>.

### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر ( أبحر المزني ) في القسم الرابع من الإصابة، ثم نقل أن الحافظ ابن منده أورد برواية فيها شك أو تصحيف في تسميته، لكن الحافظ ابن حجر بين أن الصحيح في تسميته هو ( ابن أبحر )، وليس كما ذكر الحافظ ابن منده.

أما أقوال الأئمة في تسميته فهي كثيرة، ويمكن تقسيمها التالي:

### القول الاول: قالوا هو ( غالب بن أبحر ).

سماه بذلك ابن سعد<sup>(٣)</sup>، والبخاري<sup>(٤)</sup>، وابن ابي خيثمة<sup>(١)</sup>، وابو حاتم<sup>(٢)</sup>، وابن

(١) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٣٤٥.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٣٦٣.

(٣) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٦، ص ١١٨.

(٤) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٧، ص ٩٨.





حبان<sup>(٣)</sup>، وأبو نعيم<sup>(٤)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٥)</sup>، وابن الاثير<sup>(٦)</sup>، والمزي<sup>(٧)</sup>، وغيرهم.

**القول الثاني: قالوا هو (أبجر بن غالب).**

سماه بذلك ابن قانع<sup>(٨)</sup>، وأبو نعيم<sup>(٩)</sup>، وابن الاثير<sup>(١٠)</sup>.

**القول الثالث: قالوا هو (غالب بن ديخ).**

سماه بذلك ابن حبان<sup>(١١)</sup>، وأبو نعيم<sup>(١٢)</sup>، وابن عبد البر<sup>(١٣)</sup>، وابن نقطة<sup>(١٤)</sup>.

### مناقشة الاقوال السابقة:

إن الحافظ ابن منده ذكر ترجمة (ابجر المزني)<sup>(١٥)</sup> في كتابه، وقال في ترجمته (أبجر أو ابن أبجر)، وهذا يدل على التردد الواضح في ضبط اسمه، ثم قال والصواب هو غالب بن أبجر، وهو ما جعل الحافظ ابن حجر يتعقب عليه، ويبين أنه جانب الصواب في تسميته (ابجر المزني).

أما من خلال النظر في الاقوال الأئمة يتبين لنا أن المحفوظ عندهم في تسمية (ابن أبجر) هو (غالب بن أبجر) ويعرف باسم ابيه (ابن أبجر) وهو ما رجحه كبار

١) التاريخ الكبير، لابن ابي خيثمة، ج ٣، ص ٢٨.

٢) الجرح والتعديل، لابن ابي حاتم، ج ٧، ص ٤٧.

٣) الثقات، لابن حبان، ج ٣، ص ٣٢٧.

٤) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٤، ص ٢٢٦٤.

٥) الاستيعاب في معرفة الاصحاب، لابن عبد البر، ج ٣، ص ١٢٥٢.

٦) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٢٠.

٧) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ المزي، ج ٢٣، ص ٨٢.

٨) معجم الصحابة، لابن قانع، ج ١، ص ٦٩.

٩) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ١، ص ٣٦٠.

١٠) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ١٥١.

١١) الثقات، لابن حبان، ج ٣، ص ٣٢٧.

١٢) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٤، ص ٢٢٦٤.

١٣) الاستيعاب في معرفة الاصحاب، لابن عبد البر، ج ٣، ص ١٢٥٢.

١٤) إكمال الإكمال، لابن نقطة، ج ٢، ص ٦٥٨.

١٥) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ٣٣، ص ٢٠٩.



الأئمة ك( البخاري، وابن سعد، وأبي حاتم، وابن حبان) وغيرهم، وهو الصحيح في تسميته.

أما ابن قانع فوقع له قلب في تسميته فقال: (أبجر بن غالب) وذكر رواية معقل بن يسار عنه في تحريم الحمر الأهلية، وهي رواية مشهورة، وكل من أخرجها من الأئمة قال فيها ( غالب بن أبجر) وليس كما سماه ابن قانع.

أما أبو نعيم فسماه ( ابجر المزني) ثم تردد في تسميته كما فعل الحافظ ابن منده فقال ( أبجر أو ابن أبجر) ثم قال والصواب ( غالب بن أبجر)، وهذا دليل واضح في نقله ذلك عن الحافظ ابن منده، ولم يزد شيء على ما قال ابن منده، ثم ذكره في موضع آخر من كتابه فقال: ( غالب بن أبجر) فلا أدري هل كرره سهوا أم ظنه آخر؟ وكذلك هو صنيع الحافظ ابن الاثير، وعلى هذا فيرد عليهم بمثل ما يرد على الحافظ ابن منده.

وأظن أن سبب التردد عندهم في تسميته ( ابن أبجر) هو الشك الذي وقع من الراوي للحديث السابق وهو الإمام شعبة، كما قال الحافظ ابن حجر: ( مداره على عبيد بن الحسن، عن عبد الرحمن بن مغفل، عن ناس من مزينة، عنه، وفيه شعر ورفع غير، وشك شعبة فيه، فقال: عن أبجر أو ابن أبجر)<sup>(١)</sup>.

أما من قال عنه هو ( غالب بن ديخ) فقد أخطأ في تسميته، لان (ديخ) جده كما رجح ذلك ابن حبان<sup>(٢)</sup>، وابن الاثير<sup>(٣)</sup>، وبهذا يتبين الراجح في تسميته.

### النتيجة:

بيان أن الراجح في تسمية ( أبجر المزني) وهو ( ابن أبجر) والكشف عن اسمه كاملا وهو ( غالب بن أبجر بن ديخ المزني)، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر ايضا، وهو الصحيح.

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج٥، ص٢٤٢.

(٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الاثير، ج٤، ص٣٢٠.

(٣) الثقات، لابن حبان، ج٣، ص٣٢٧.



#### ٤. بسبس بن عمرو الجهني:

**التعقب:** قال الحافظ ابن حجر: فرق ابن منده بينه وبين بسبسة بن عمرو الذي بعثه النبي صلى الله عليه وسلم عينا، وهما واحد<sup>(١)</sup>.

#### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (بسبس بن عمرو) في القسم الرابع من الإصابة، ثم نقل كلام الحافظ ابن منده في تفرقة بين (بسبس بن عمرو الجهني) ورجل آخر اسمه (بسبس بن عمرو) الذي بعثه النبي صلى الله عليه وسلم عينا على عير أبي سفيان، لكن الحافظ ابن حجر اعترض على هذا التفریق، وعده خطأ، وبين أنهما واحد.

#### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن منده ترجمتين في كتابه معرفة الصحابة:

**الاولى:** جعلها باسم (بسبس الجهني الانصاري) وقال فيها (من بني ساعدة بن كعب بن الخزرج، حليف لهم)<sup>(٢)</sup>.

**الثانية:** جعلها باسم (بسبسة بن عمرو) من دون أن يذكر له نسبة، وقال فيها (بعثه النبي صلى الله عليه وسلم عينا إلى عير أبي سفيان)<sup>(٣)</sup>.

وهذا التفریق بين الرجلين لم أجد أحدا من الأئمة سبق الحافظ ابن منده إليه، فالمعروف عندهم أنهما واحد كما نص على ذلك أبي نعیم فقال: (بسبس الأنصاري الجهني وقيل: بسبسة، ويقال: بسبسة بن عمرو، شهد بدرًا، وبعثه النبي صلى الله عليه وسلم عينا إلى عير أبي سفيان)<sup>(٤)</sup>، ونص على ذلك ابن عبد البر<sup>(٥)</sup>، وابن

١ (الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٤٨٠.

٢ (معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ١٠٩، ص ٣٠٢.

٣ (المصدر نفسه، رقم الترجمة: ١١٠، ص ٣٠٣.

٤ (معرفة الصحابة، لأبي نعیم، ج ١، ص ٤٨٣.

٥ (الاستيعاب في معرفة الاصحاب، لابن عبد البر، ج ١، ص ١٩٠.



ماكولا<sup>(١)</sup>، والدارقطني<sup>(٢)</sup>، وغيرهم من الأئمة، وهو الصحيح.

أما حديثه فمشهور عند الأئمة، وهو إرسال النبي صلى الله عليه وسلم له ليتحسس خبر عير أبي سفيان كما أخرجه الإمام مسلم<sup>(٣)</sup> وغيره. وقال الطبراني: بسبس الجهني بدري حليف بني طريف بن الخزرج الأنصاري، ثم ساق حديثه بسنده فقال: حدثنا محمد بن عمرو بن خالد الحراني، حدثني أبي، حدثنا ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عروة: في تسمية من شهد بدرا، من الأنصار، ثم من بني طريف بن الخزرج، بسبس الجهني حليفهم<sup>(٤)</sup>.

أما الاختلاف الواقع في نسبه عند الأئمة فهو هين، ولا يآثر ذلك في تسميته، وذلك لأن الأقوال كلها تنصب في التصيص على أنه هو لا اثنين، وقد حاول الحافظ ابن الأثير الجمع بين الأقوال فقال: (ليس بين قولهم: إنه من بني ساعدة، وبين قولهم: هو من بني طريف بن الخزرج تناقض، فإن طريفا هو ابن الخزرج بن ساعدة بن كعب بن الخزرج الأكبر، وطريف بطن من بني ساعدة)<sup>(٥)</sup>.

### النتيجة:

إن القول بالتفرقة بين (بسبس الجهني الأنصاري) وبين (بسبسة بن عمرو)، لا يثبت، بل الصحيح انهما واحد، ثم أنه جهني خزرجي أنصاري، وممن شهد بدرا، وهو ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر، وأما تفرقة الحافظ ابن منده بينهما فغير صحيح.

١) الإكمال في رفع الارتباب، لابن ماكولا، ج ٤، ص ٣٧٧.

٢) المؤلف والمختلف، للدارقطني، ج ٣، ص ١٢٦٧.

٣) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، بسنده عن ثابت، عن أنس بن مالك، قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بسيسة عينا ينظر ما صنعت عير أبي سفيان، ف جاء وما في البيت أحد غيري، وغير رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: لا أدري ما استثنى بعض نسائه، قال: فحدثه الحديث...، كتاب الإمارة، باب: ثبوت الجنة للشهيد، برقم: ١٩٠١، ج ٣، ص ١٥٠٩.

٤) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٢، ص ٤٨.

٥) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٣٧٣.



## ٥. بشير أبو جميلة:

**التعقب:** قال الحافظ ابن حجر: ذكره ابن منده وعزاه لابن سعد، وتعقبه أبو نعيم بأن الصواب بشر أبو جميلة، وهو كما قال<sup>(١)</sup>.

### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (بشير أبو جميلة) في القسم الرابع من الإصابة، ثم نقل كلام الحافظ ابن منده في تسميته (بشير) فيما نقله عن ابن سعد، لكن الحافظ ابن حجر نقل أن أبا نعيم اعترض عليه تسميته تلك، وتعقبه بأن الصحيح في تسميته هو (بشر) وليس (بشير)، فأقره الحافظ ابن حجر على ذلك.

### أما أقوال الأئمة في تسمية (أبي جميلة) فعلى النحو التالي: القول الأول: قالوا هو (سنين أبو جميلة).

سماه بذلك الإمام مالك<sup>(٢)</sup>، والإمام أحمد<sup>(٣)</sup>، وابن سعد<sup>(٤)</sup>، والبخاري<sup>(٥)</sup>، مسلم<sup>(٦)</sup>، وأبو حاتم<sup>(٧)</sup>، والعجلي<sup>(٨)</sup>، وخليفة بن خياط<sup>(٩)</sup>، وابن حبان<sup>(١٠)</sup>، والدولابي<sup>(١١)</sup>، والطبراني<sup>(١٢)</sup>، وابن عبد البر<sup>(١٣)</sup>، وغيرهم.

- ١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٤٨٢.
- ٢) الموطأ، للإمام مالك بن أنس، ج ٦، ص ٥٦.
- ٣) العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد بن حنبل، ج ١، ص ٢٨٨.
- ٤) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٥، ص ٤٦.
- ٥) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٤، ص ٢٠٩.
- ٦) الكنى، للإمام مسلم، ج ١، ص ١٩٠.
- ٧) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ٣٢٠.
- ٨) الثقات، للعجلي، ص ٢٠٨.
- ٩) الطبقات، لخليفة بن خياط، ص ٤٣١.
- ١٠) الثقات، لابن حبان، ج ٣، ص ١٧٨.
- ١١) الكنى والاسماء، للدولابي، ج ١، ص ١٩٨.
- ١٢) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٧، ص ١٠٢.
- ١٣) الاستيعاب في معرفة الاصحاب، لابن عبد البر، ج ٢، ص ٦٨٩.



القول الثاني: قالوا هو (بشير أبو جميلة).

سماه بذلك الحافظ ابن الاثير<sup>(١)</sup>.

القول الثالث: قالوا هو (سنين الظفري).

سماه بذلك الإمام البغوي<sup>(٢)</sup>.

### مناقشة الأقوال السابقة:

إن الحافظ ابن منده ذكر ترجمة (بشير أبو جميلة) في كتابه<sup>(٣)</sup>، ولم ينقل شيء في ترجمته، لكن الحافظ ابن حجر عد هذه التسمية من قبيل الخطأ، وأن الصواب هو ما نقله عن أبي نعيم قوله (بشر أبو جميلة)، وما نقله الحافظ ابن حجر هنا يحتاج إلى تفصيل:

فعند الرجوع إلى كتاب الحافظ أبي نعيم نجد أنه قال في تسمية (بشير أبو جميلة) هو (سنين أبو جميلة)، ورد على من سماه (بشير) فقال: (صحف فيه بعض الناس، فقال بشير أبو جميلة ولم يخرج له شيئاً وذكر ذلك، عن محمد بن سعد الواقدي)<sup>(٤)</sup>، وقصد بذلك الحافظ ابن منده كما نص على هذا الحافظ ابن الاثير<sup>(٥)</sup>، وبهذا يتبين لنا أن الحافظ ابن حجر نقل عن أبي نعيم كلاماً لم يقله، فلا أدري هل هو خطأ من الناسخ لكتابه؟ أم قاله الحافظ أبو نعيم ولم يصل إلينا؟ فكلها وجوه محتملة، والله تعالى أعلم.

ومن خلال النظر في أقوال كبار الأئمة كـ (الإمام مالك، وأحمد، والبخاري، ومسلم، وأبي حاتم، وغيرهم) يتبين لنا جلياً أنهم مجمعين على تسمية أبي جميلة باسم (سنين)، وليس كما نقل الحافظ ابن منده أنه (بشير)، ولم يوافقه على هذا غير

١) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٣٩٤.

٢) معجم الصحابة، للبغوي، ج ٣، ص ٢٧٢.

٣) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ٧١، ص ٢٥٨.

٤) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ١، ص ٤١٠.

٥) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٣٩٤.



الحافظ ابن الاثير، وابن الاثير عند الرجوع الى كتابه نجد أنه تردد كثيرا في ضبط اسمه فجعلهم ثلاثة:

الأول: بشير أبو جميلة من بني سليم<sup>(١)</sup>.

الثاني: سنين أبو جميلة الضمري<sup>(٢)</sup>.

الثالث: أبو جميلة السلمي<sup>(٣)</sup>. وهذا بلا شك غير صحيح، لان الرجل واحد كما نص على ذلك الأئمة.

أما البغوي ففرق بين ( سنين أبو جميلة، وسنين الظفري)، وهذا ايضا غير صحيح، ولم يوافق أحد من العلماء على ما قال.

أما نسبه عند العلماء فهو الضميري السلمي كما نص على ذلك الحافظ ملغطاي، ورد على الحافظ المزي حين جعل نسبه الضمري<sup>(٤)</sup>.

#### النتيجة:

إن تسمية ( بشير أبو جميلة) لم تثبت، إذ هي خلاف ما هو محفوظ عند الأئمة، والصحيح في تسميته هو ( سنين أبو جميلة)، كما نص على ذلك كبار الأئمة، وهو خلاف ما ذهب إليه الحافظ ابن منده، والحافظ ابن حجر في تسميتهم أياه ( بشر أو بشير).

#### ٦. حسيل:

قال الحافظ ابن حجر: بالتصغير أيضا، ويقال بالتكبير: ابن خارجة وقيل ابن نويرة الأشجعي.

(١) أسد الغابة في معرفة الصحابة، للإبن الاثير، ج ١، ص ٣٩٤.

(٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٥٦٧.

(٣) المصدر نفسه، ج ٦، ص ٥٢.

(٤) إكمال تهذيب الكمال، للحافظ ملغطاي، ج ٦، ص ١٢٥.



**التعقب: قال الحافظ ابن حجر:** وحكى ابن منده أنه يقال فيه حسين بالنون أيضا، والذي يظهر أنه آخر (١).

**بيان التعقب:**

ذكر الحافظ ابن حجر (حسيل) في القسم الأول من الإصابة، ثم نقل كلام الحافظ ابن منده في تسميته له (حسين) بالنون، لكن الحافظ ابن حجر اعترض على هذه التسمية، وبين أن حسين رجل آخر غير حسيل.

**أما تسمية (حسيل) عند العلماء فهو على التفصيل التالي:**

**القول الأول: قالوا هو (حسيل بن خارجة الاشجعي).**

سماه بذلك أبو حاتم (٢)، وابن حبان (٣)، والطبراني (٤)، وأبو نعيم (٥)، وابن الأثير (٦).

**القول الثاني: قالوا هو (حسيل بن نويرة).**

سماه بذلك ابن سعد (٧)، وابن عبد البر (٨)، وابن الأثير (٩)، والدارقطني (١٠).

**القول الثالث: قالوا هو (حسل بن خارجة).**

سماه بذلك أبو حاتم (١١)، وابن عبد البر (١٢)، وابن الأثير (١٣).

١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٢، ص ٦٧.

٢) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص ٢٧.

٣) الثقات، لابن حبان، ج ٣، ص ٩٨.

٤) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٤، ص ٣٣.

٥) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٢، ص ٨٨٩.

٦) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٢، ص ٢١.

٧) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٤، ص ٢١٠.

٨) الاستيعاب في معرفة الاصحاب، لابن عبد البر، ج ١، ص ٣٥٢.

٩) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٢، ص ٢٢.

١٠) المؤلف والمختلف، للدارقطني، ج ١، ص ٣٣٣.

١١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ٣١٣.

١٢) الاستيعاب في معرفة الاصحاب، لابن عبد البر، ج ١، ص ٣٥٢.

١٣) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٢، ص ١٣.





القول الرابع: قالوا هو (حسين بن خارجة).

سماه بذلك أبو نعيم<sup>(١)</sup>، وابن الاثير<sup>(٢)</sup>.

مناقشة الاقوال السابقة:

إن الحافظ ابن منده ترجم لـ (حسيل بن خارجة الاشجعي)<sup>(٣)</sup>، ثم قال في أثناء ترجمته ويقال (حسين)، وقوله هذا يحتاج الى دليل حتى يمكن أثباته، ورجح الحافظ ابن حجر أن (حسين بن خارجة) رجل آخر غير (حسيل).

ومن خلال النظر في الأقوال الأئمة كـ (أبي حاتم، وابن حبان، والطبراني، وأبي نعيم، وابن الأثير) نجد أنها تصب في أن الصحيح في تسميته عندهم هو (حسيل)، ولا إشكال في كونه ابن خارجة أو ابن نويرة، فإن كلا الاسمين أثبته العلماء، أما نسبه فإن الصحيح هو أشجعي.

أما من سماه (حسل بن خارجة) من الأئمة كـ (أبي حاتم، وابن عبد البر، وابن الاثير) فتسميته هذه تحتاج إلى تفصيل، وهي على النحو التالي:

إما ابي حاتم فأظن أن سبب تسميته له بذلك هو أن يكون أورد اسمه مصغرا أو وقع له تحريفا في تسميته، فصار من حسيل إلى حسل، ومما يدل على صحة ذلك أن كل من ذكره قال عنه دليل النبي صلى الله عليه وسلم الى خبير، ودليل النبي صلى الله عليه وسلم هو (حسيل) لا خلاف عليه، ولا يمكن التفرقة بينهما، وذلك لعدم وجود دليل على ذلك، والصحيح أنهما واحد كما نص على ذلك الحافظ ابن حجر<sup>(٤)</sup>.

أما ابن عبد البر ففرق بين (حسيل بن خارجة) و (حسل بن خارجة) وجعلها اثنتين وهو غير صحيح كما سبق، وقال عن الاول: دليل النبي صلى الله عليه وسلم الى خبير، وقال عن الثاني: شهد خبير وحضر قسمة النبي صلى الله عليه وسلم

(١) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٢، ص ٨٨٩.

(٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٢، ص ٢٢.

(٣) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ٢٠٨، ص ٣٩٦.

(٤) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٢، ص ١٧٩.



للراجل والفرس. وهذا غير صحيح فإن كلاهما واحد، والصحيح أنه كان دليلا الى خبير ثم أسلم عند فتحها وشهد القسمة.

أما ابن الأثير فجعلهم أربعة كما سبق، وترجم لكل واحد ترجمة خاصة وهم:

الاول: حسيل بن خارجة.

الثاني: حسل بن خارجة.

الثالث: حسيل بن نويرة.

الرابع: الحسين بن خارجة. والذي فعله الحافظ ابن الاثير غير صحيح، ويدل على تردد واضح في ضبط اسمه، وعلى هذا يرد عليه ما قال.

أما من سماه (حسين بن خارجة) من الأئمة كـ(أبي نعيم، وابن الاثير) فهذا ايضا غير صحيح، والصحيح أنه رجل آخر غيره، وله حديث في فتنة مقتل سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم<sup>(١)</sup> يدل على أنه رجل آخر، ومما يدل على صحة ذلك أن الأئمة فرقوا بينهما كالبخاري<sup>(٢)</sup>، وابن حبان<sup>(٣)</sup>، ثم إن (حسيل) لا يعرف باسم (حسين)، ولم يقل بذلك واحد من العلماء، وانما الخلاف فيه بين (حسيل) أو (حسل)، أما (حسين) فهو رجل آخر غيره، كما قال ابن حجر: وهو غير حسيل بن خارجة المذكور في القسم الأول. فيما يظهر لي<sup>(٤)</sup>.

### النتيجة:

بيان أن الصحيح في تسمية (حسيل) هو (حسيل بن خارجة الاشجعي)، وأن الذي قاله الحافظ ابن منده في كونه يقال عنه (حسين) أيضا لم يثبت، وأن الصحيح هو التفرقة بينهما، ثم أنه لا خلاف في كونه ابن خارجة أو ابن نويرة، فكلاهما واحد، وموافقة لما قاله الحافظ ابن حجر.

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک على الصحيحين، ج ٣، ص ٥٧٣.

(٢) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٢، ص ٣٨٢.

(٣) الثقات، لابن حبان، ج ٤، ص ١٥٥.

(٤) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٢، ص ١٤٧.



### ٧. حيان، غير منسوب:

قال الحافظ ابن حجر: روى ابن منده من طريق عبد الملك بن أبجر، عن حيان، قال: (قال أبي ومضى بي معه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا النبي صلى الله عليه وسلم في فناء البيت له جمعة وبه ردع من حناء)<sup>(١)</sup>.

التعقب: قال الحافظ ابن حجر: أورده في ترجمة حيان بن أبجر، وهو غيره فيما يظهر لي<sup>(٢)</sup>.

### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (حيان) في القسم الأول من الإصابة، ثم نقل كلام الحافظ ابن منده في تسميته له (حيان بن أبجر)، وساق الحديث السابق في ترجمته، لكن الحافظ ابن حجر اعترض على هذه التسمية، وبين أن (حيان) المترجم له غير (حيان) المذكور في الحديث السابق.

### مناقشة الأقوال السابقة:

إن الحافظ ابن منده ذكر ترجمة (حيان بن أبجر) في كتابه<sup>(٣)</sup>، وساق الحديث السابق في ترجمته، وهذا الحديث هو من غرائب، حيث لم أجد أحدا من الأئمة ذكره في كتابه، فأخرجه الحافظ ابن منده من طريق عبد الملك بن أبجر، وعبد الملك هذا هو (عبد الملك بن سعيد بن حيان بن أبجر)<sup>(٤)</sup>، أي يرويه هنا عن جده حيان، لكن الأشكال هنا أن هذا المتن غير محفوظ عند العلماء من حديث (حيان بن أبجر)،

(١) أخرجه ابن منده في معرفة الصحابة، ص ٤١٢.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٢، ص ١٢٦.

(٣) المصدر السابق، رقم الترجمة: ٢٢٣، ص ٤١٢.

(٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ المزي، ج ١٨، ص ٣١٣.



وانما هو محفوظ من حديث (أبي رمثة التيمي) كما أخرجه الإمام أحمد<sup>(١)</sup> وغيره من أهل السنن، ولا يمكن هنا أن نقول أن أبا رمثة هو حيان بن أبجر، وذلك لأن (حيان بن أبجر) يكنى (أبو القنتشر)، كما صرح بذلك الحافظ ابن منده في ترجمته<sup>(٢)</sup>، وأما أبو رمثة فهو رجل آخر اسمه (رفاعة بن يثربي) كما نص على ذلك الإمام أحمد بن حنبل<sup>(٣)</sup>، والبخاري<sup>(٤)</sup>، وأبو حاتم<sup>(٥)</sup>، وابن حبان<sup>(٦)</sup>، وغيرهم من الأئمة، وهذا ما جعل الحافظ ابن حجر ينفي نسبة هذا الحديث عن (حيان بن أبجر) وهو كما قال، فأيراد هذه الرواية في ترجمة (حيان بن أبجر) غير صحيح من الحافظ ابن منده، لكن الرواية الأخرى التي ذكرها الحافظ ابن منده في ترجمة (حيان بن أبجر) في كفى قدور لحوم الميتة<sup>(٧)</sup>، محفوظة من حديثه.

أما احتمالية أن (حيان) المذكور في رواية الحافظ ابن منده هو رجل آخر غير (حيان بن أبجر) فهو غير صحيح أيضا، ولم يقل به أحد من الأئمة، فإن كان هذا مقصد الحافظ ابن حجر فيرد عليه هذا القول، وانما المتن محفوظ من رواية غيره كما سبق.

(١) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده من طريق وكيع، حدثنا سفيان، عن إياد بن لقيط السدوسي عن أبي رمثة التيمي قال: (خرجت مع أبي، حتى أتينا النبي صلى الله عليه وسلم، فرأيت برأسه ردة حناء)، برقم: ٧١٠٤، ج ١١، ص ٦٧٣.

(٢) معرفة الصحابة، للحافظ ابن منده، رقم الترجمة: ٢٢٣، ص ٤١٢.

(٣) الأسامي والكنى، للإمام أحمد بن حنبل، ص ٩٤.

(٤) التاريخ الكبير، للإمام البخاري، ج ٣، ص ٣٢١.

(٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ٤٩٢.

(٦) الثقات، لابن حبان، ج ٣، ص ١٢٦.

(٧) أخرجه الحافظ ابن منده بسنده من طريق عبد الله بن جبلة بن حيان بن أبجر، عن أبيه، عن جده حيان، قال: (كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم وأنا أوقد تحت قدر فيها لحم ميتة، فأنزل تحريم الميتة وأكفئت القدور)، معرفة الصحابة، ص ٤١٣.



### النتيجة:

أن (حيان) الذي ذكره الحافظ ابن منده هو (ابن أبجر) لكن الأشكال الواقع في ترجمته هو سياقه الحديث السابق، كون هذا حديث لا يعرف عن حيان بن أبجر روايته، وإنما هو محفوظ من رواية (أبي رمثة اليثربي) كما سبق، وهذا ما حمل الحافظ ابن حجر على ظنه أن حيان هذا غير (حيان بن أبجر)، وهذا أيضا غير صحيح بل هو ابن أبجر، ومما يدل على ذلك أن الحافظ ابن منده أورد في ترجمته حديث كفى قدور لحوم الميتة وهو محفوظ عند الأئمة من أحاديثه.

### ٨. خارجة بن عمرو:

قال الحافظ ابن حجر: حليف آل أبي سفيان، روى ابن منده من طريق عبد الحميد بن جعفر كذا فيه.

التعقب: قال الحافظ ابن حجر: والصواب ابن بهرام، عن شهر بن حوشب، حدثني خارجة بن عمرو - وكان حليفا لأبي سفيان في الجاهلية - سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بين شعبتي الرحل: (إن الصدقة لا تحل لي ولا لأحد من أهل بيتي)<sup>(١)</sup>.

وقال ابن منده: وهم فيه الفريابي، عن عبد الحميد، فقال: خارجة بن عمرو، وإنما هو عمرو بن خارجة.

التعقب: قال الحافظ ابن حجر: تابعه جنادة بن المغلس، عن عبد الحميد بن بهرام، فقال: خارجة بن عمرو<sup>(٢)</sup>.

١) أخرجه الامام عبدالرزاق الصنعاني في مصنفه عن ابن جريج قال: حدثت عن شهر بن حوشب، أن النبي صلى الله عليه وسلم رفع، وبرة من الأرض بين إصبعيه، فقال: (إن الصدقة لا تحل لي، ولا لأحد من أهل بيتي، ولا مثل هذه الوبرة)، كتاب الزكاة، باب: لاتحل الصدقة لآل محمد صلى الله عليه وسلم، برقم: ٦٩٤٥، ج٤، ص٥٢، هكذا رواه مرسلا.

٢) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج٢، ص١٩٢.



بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر ( خارجه بن عمرو ) في القسم الأول من الإصابة، ثم نقل الإسناد الذي ذكره الحافظ ابن منده عنه وفيه تسميته بـ ( خارجه بن عمرو )، لكن الحافظ ابن منده عد ذلك وهما من الفريابي، وبين أن الصحيح في تسميته هو ( عمرو بن خارجه )، لكن الحافظ ابن حجر بين إن الفريابي تابعه غيره في تلك التسمية، وذكر أن الثابت في تسميته هو ( خارجه بن عمرو ) .

أما الاختلاف في تسمية عند العلماء فهي على التفصيل التالي:

القول الأول: قالوا هو ( خارجه بن عمرو ) .

سماه بذلك أبو نعيم<sup>(١)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٢)</sup>، وابن الأثير<sup>(٣)</sup> .

القول الثاني: قالوا هو ( عمرو بن خارجه ) .

سماه بذلك الإمام احمد بن حنبل<sup>(٤)</sup>، وابن سعد<sup>(٥)</sup>، والبخاري<sup>(٦)</sup>، وابو حاتم<sup>(٧)</sup>، والطبراني<sup>(٨)</sup>، وابن قانع<sup>(٩)</sup>، وابن حبان<sup>(١٠)</sup>، والمزي<sup>(١١)</sup>، وغيرهم .

١ ( ) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٢، ص ٩٧٢ .

٢ ( ) الاستيعاب في معرفة الاصحاب، لابن عبد البر، ج ٢، ص ٤١٩ .

٣ ( ) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٢، ص ١١١ .

٤ ( ) المسند، للإمام احمد، ج ٢٩، ص ٢١٠ .

٥ ( ) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٦، ص ١٢٨ .

٦ ( ) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٦، ص ٣٠٤ .

٧ ( ) الجرح والتعديل، لابن ابي حاتم، ج ٦، ص ٢٢٩ .

٨ ( ) المعجم الكبير، للطبراني، ج ١٧، ص ٣٢ .

٩ ( ) معجم الصحابة، لابن قانع، ج ٢، ص ٢١٨ .

١٠ ( ) الثقات، لابن حبان، ج ٣، ص ٢٧٠ .

١١ ( ) تهذيب الكمال في اسماء الرجال، للمزي، ج ٢١، ص ٥٩٩ .



### مناقشة الأقوال السابقة:

إن الحافظ ابن منده ذكر في كتابه ترجمة (خارجة بن عمرو)<sup>(١)</sup>، وبين أنه نقل هذه التسمية عن الفريابي، لكنه اعترض على هذه التسمية، وعدها غير صحيحة، وبين أن الفريابي قد قلبها، وبين أن الصحيح في تسميته هو (عمرو بن خارجة)، وكلام الحافظ ابن منده هذا يحتاج إلى تفصيل وعلى النحو التالي:

إن نسبة الوهم إلى الفريابي غير صحيحة، إذ لو كانت تسميته بـ (خارجة بن عمرو) خطأً من الفريابي، كيف يرويها غيره ممن هو في طبقتهم؟ فقد جاء من تابعه على تلك التسمية وهو (جنادة بن المغلس)، كما قال الحافظ ابن حجر، وعليه فإن الخطأ ليس من الفريابي في تسميته في الحديث، بل الخطأ من (شهر بن حوشب)، فقد رواه عن (عمرو بن خارجة)، وهو لم يسمع منه كما صرح بذلك العلماء، فقال الحافظ مغلطاني نقلاً عن سعيد بن علي العسكري: (وليس يصح سماع شهر هذا الحديث من عمرو لأن ابن أبي عروبة رواه عن قتادة عن شهر عن ابن غنم عن عمرو)<sup>(٢)</sup>، وهو كما قال، وقد رواه الإمام أحمد بن حنبل من طريق آخر يتبين لنا فيه عدم سماع شهر هذا الحديث، فقال: (حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا سفيان، عن ليث، عن شهر بن حوشب، قال: أخبرني من سمع النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابن أبي ليلي، أنه سمع عمرو بن خارجة... به)<sup>(٣)</sup>، وقال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عن حديث رواه أبان العطار، عن قتادة، عن شهر، عن عمرو بن خارجة؛ قال: خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنى، وهو على ناقته، وهو يقول: (إن الله عز وجل قد أعطى كل ذي حق حقه، ولا وصية لوارث).

ورواه همام، عن قتادة ومطر، عن شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن بن غنم، عن عمرو بن خارجة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

(١) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ٣١٣، ص ٥١١.

(٢) إكمال تهذيب الكمال، للحافظ مغلطاني، ج ١٠، ص ١٥٩.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، برقم: ١٧٦٦٣، ج ٢٩، ص ٢١٠.



فقلت لأبي: أيهما أصح؟ قال: عن عبد الرحمن بن غنم أصح<sup>(١)</sup>، وبهذا يتبين لنا أن علة الحديث هي عدم سماع شهر بن حوشب من عمرو بن خارجة، كما نص عليه ابن أبي خيثمة<sup>(٢)</sup>، وكثير من الأئمة.

أما من سماه (خارجة بن عمرو) من العلماء كـ (أبي نعيم، وابن عبد البر، وابن الأثير) فكلامهم على التفصيل التالي:

أما أبو نعيم فذكره مرتين، الأولى: قلد فيها ابن منده فسماه (خارجة بن عمرو)، والثانية: سماه (عمرو بن خارجة)، وفي كلا الترجمتين قال: كان حليفاً لأبي سفيان، وذكر الحديث ذاته في كلا الترجمتين. وهذا يدل على تردد واضح في تسميته، والصحيح هو ما أثبتته الأئمة في تسميته هو (عمرو بن خارجة).

أما ابن عبد البر ففرق بين (عمرو بن خارجة)<sup>(٣)</sup>، الذي قال عنه الحليف لأبي سفيان، وبين (خارجة بن عمرو)<sup>(٤)</sup>، الذي عده ممن ولى الدبر يوم أحد، وهذا غير صحيح، ولا دليل عليه، ثم هو لم يأتي بدليل واحد على التفريق بينهما، وبهذا لا يصح قوله أنهما اثنين.

أما ابن الأثير فترجم لـ (عمرو بن خارجة)<sup>(٥)</sup>، وذكر أنه حليف أبي سفيان، وأورد الحديث السابق في ترجمته، وهو الصحيح، لكنه وقع له أوهام حين ترجم لـ (خارجة بن عمرو)، فجعله ثلاثة:

الاول: (خارجة بن عمرو الانصاري).

الثاني: (خارجة بن عمرو الجمحي).

الثالث: (خارجة بن عمرو، حليف أبي سفيان)، وهذا تردد واضح في ضبط اسمه، ثم رد ابن الأثير على كل من لم يفرق بين (خارجة بن عمرو، حليف أبي سفيان) و(خارجة بن عمرو الجمحي)، فقال عن الاول: (وهذا غير الجمحي، لأن هذا حليف

(١) علل الحديث، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ٢٢٤.

(٢) التاريخ الكبير، لابن أبي خيثمة، ج ١، ص ٣٦٥.

(٣) الاستيعاب في معرفة الاصحاب، لابن عبد البر، ج ٣، ص ١١٧٤.

(٤) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤١٩.

(٥) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٤، ص ٢٠٨.





أبي سفيان، والحليف إنما يكون من غير القبيلة التي منحها أعطى الحلف، وجمع من قریش، فلا حاجة لأحدهم أن يحالف بطنا آخر من قریش، ولأنه لو لم يكن غيره لم يذكره أبو موسى<sup>(١)</sup>، ويرد على الحافظ ابن الأثير بأن الحديث الوارد فيها واحد، وقد ذكره في كلا الترجمتين، فكيف يصح هذا؟ وهما أثنين؟.

أما عند النظر في قول جمهور الأئمة كـ (الإمام أحمد، وابن سعد، والبخاري، وأبي حاتم، والطبراني، وابن حبان، وابن قانع) فيتبين لنا أنهم سموه على قول واحد هو (عمرو بن خارجة)، وقد قال المزي: (عمرو بن خارجة بن المنتفق الأشعري، ويقال: الأنصاري، ويقال: الأسدي، حليف أبي سفيان بن حرب، وقيل: خارجة بن عمرو، والأول هو الصحيح)<sup>(٢)</sup>، فلم يفرق بين (الأنصاري والأسدي وحليف أبي سفيان)، وجعلهم واحد، وبين أن الصحيح في تسميته هو (عمرو بن خارجة)، وهو الصحيح.

### النتيجة:

بيان أن الراجح في تسمية (خارجة بن عمرو) هو (عمرو بن خارجة) وهو ما أثبتته الأئمة في تسميته، ورجحه الحافظ ابن منده، ثم التنبه حول الوهم الواقع في تسميته في الحديث السابق هو من (شهر بن حوشب) وليس من (الفريابي) كما قال الحافظ ابن منده، وذلك من خلال ما نص عليه الأئمة.

## ٩. خطاب بن الحارث الجمحي:

**التعقب:** قال الحافظ ابن حجر: ذكره ابن منده في الخاء المعجمة فصحفه، وإنما هو بالحاء المهملة<sup>(٣)</sup>.

١) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٢، ص ١١١.

٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، ج ٢١، ص ٥٩٩.

٣) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٢، ص ٣١٨.



بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (خطاب بن الحارث) في القسم الرابع من الإصابة، ثم نقل كلام الحافظ ابن منده في ضبط اسمه فقال هو بالحاء (خطاب)، وليس بالحاء (حطاب)، لكن الحافظ ابن حجر اعترض على هذه التسمية، وعده تصحيفا، وذكر أن الصحيح في تسميته هو بالحاء (حطاب).

أما تسميته عند الأئمة فهو على التفصيل التالي:

القول الاول: قالوا هو بالحاء المهملة (خطاب بن الحارث).

سماه بذلك ابن سعد<sup>(١)</sup>، وابو حاتم<sup>(٢)</sup>، وابن حبان<sup>(٣)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٤)</sup>، وابن ماكولا<sup>(٥)</sup>، والدارقطني<sup>(٦)</sup>، والصفدي<sup>(٧)</sup>.

القول الثاني: قالوا هو بالحاء المعجمة (خطاب بن الحارث).

سماه بذلك أبو نعيم<sup>(٨)</sup>، وابن الأثير<sup>(٩)</sup>.

مناقشة الأقوال السابقة:

إن الحافظ ابن منده ذكر ترجمة (خطاب بن الحارث بن معمر بن حبيب) في كتابه معرفة الصحابة<sup>(١٠)</sup>، بالحاء المعجمة، وقال هو ممن ولد في الحبشة، وخطائه الحافظ ابن حجر في ذلك، وذكر الحافظ ابن حجر في موضع آخر من الإصابة

(١) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٨، ص ١٩٤.

(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ٣١٤.

(٣) الثقات، لابن حبان، ج ١، ص ٦١.

(٤) الاستيعاب في معرفة الاصحاب، لابن عبد البر، ج ١، ص ٤٠٠.

(٥) الإكمال في رفع الارتباب، لابن ماكولا، ج ٣، ص ١٦٣.

(٦) المؤلف والمختلف، للدارقطني، ج ٢، ص ٩٠١.

(٧) الوافي بالوفيات، للصفدي، ج ١٣، ص ٦١.

(٨) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٢، ص ٩٩٥.

(٩) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٢، ص ٤١.

(١٠) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ٣٢٥، ص ٥٢٨.



مات هو أخوه حاطب في الحبشة<sup>(١)</sup>، ليبين أن الحافظ ابن منده أخطأ في تسميته، وفي تحديد مكان وفاته.

ومن خلال النظر في اقوال الأئمة ك( ابن سعد، وأبي حاتم، وابن حبان، وابن عبد البر، وابن ماكولا، والدارقطني، والصفدي) يتبين لنا أن الرجل معروف عندهم، وقد ضبطوا اسمه بالحاء المهملة (حطاب)، حتى قال بعض العلماء أن اسمه على وزن اسم أخيه (حاطب وحطاب)، وعد الأئمة تسميته (حطاب) من قبيل الخطأ، وهذا هو الصواب.

إن من قال بتسميته بالمعجمة من العلماء ك( أبي نعيم، وابن الأثير) فقولهم يحتاج إلى تفصيل، وهو على النحو التالي:

أبو نعيم ذكر ان اسمه (حطاب) بالمعجمة، وهو قد تبع الحافظ ابن منده في تصحيحه هذا، لكن من دون الاشارة إلى ذلك، ومما يدل على نقله ذلك من الحافظ ابن منده أنه ذكر في ترجمته ما ذكر الحافظ ابن منده من دون زيادة أو نقصان، وعلى هذا فلا يتقوى قول الحافظ ابن منده لموافقة أبي نعيم له، لان كلا القولين يرجع للأخر.

أما ابن الأثير فترجم له بالحاء المهملة (حطاب) وقد أصاب في ذلك، لكنه رجح أن اسمه هو (حطاب)، وبين أن سبب ترجيحه ذلك هو انه تبع الحافظ ابن منده، وأبي نعيم في قولهم، وهذا القول أيضا لا يقوي قول الحافظ ابن منده، كونه يرجع إليه.

### النتيجة:

بيان التصحيح الواقع في تسمية (حطاب بن الحارث) عند الحافظ ابن منده، وهو خلاف المحفوظ، وأن الصحيح في تسميته هو بالحاء المهملة (حطاب)، كما أثبت ذلك الائمة، وما رجحه الحافظ ابن حجر وذهب إليه.

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٢، ص ٦.



### ١٠. خولي بن أبي خولي:

قال الحافظ ابن حجر: بن عمرو بن زهير بن خيثمة بن أبي حمران الحارث بن معاوية بن الحارث بن مالك بن عوف الجعفي، ويقال العجلي، ويقال اسم أبي خولي عمر، حليف بني عدي بن كعب، نسبه ابن الكلبي، وقال: حالف الخطاب والد عمر.

**التعقب:** قال الحافظ ابن حجر: زعم ابن منده أنه شهد دفن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأقره أبو نعيم، وهو وهم، والذي شهد الدفن الكريم هو أوس بن خولي، قلبه بعض الرواة<sup>(١)</sup>.

#### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (خولي بن أبي خولي) في القسم الأول من الإصابة، وذكر نسبه ونسبته، ثم نقل كلام الحافظ ابن منده في زعمه أن (خولي بن أبي خولي) شهد دفن النبي صلى الله عليه وسلم، وذكر أن أبا نعيم وافق ابن منده في زعمه ذلك، لكن الحافظ ابن حجر عد قولهما وهما، وبين أن الذي شهد الدفن الشريف هو رجل آخر اسمه (أوس بن خولي).

#### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن منده ترجمة (خولي بن أبي خولي) في كتابه<sup>(٢)</sup>، وقال عنه: (حليف بني عدي، شهد مع النبي صلى الله عليه وسلم، وشهد دفنه)، وهذه الكلام فيه نظر، ويحتاج الى تفصيل التالي:

أما قول الحافظ ابن منده (شهد مع النبي صلى الله عليه وسلم) فهذا لا إشكال فيه، ولا خلاف عليه، فإن الصحابي (خولي بن أبي خولي) معروف عند الأئمة، ومعدود فيمن شهد معركة بدر، فقد نقل الاجماع على ذلك ابن سعد<sup>(٣)</sup>، وابن أبي

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٢، ص ٢٩٣.

(٢) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ٣٢٦، ص ٥٢٩.

(٣) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٣، ص ٢٩٩.



خيثة<sup>(١)</sup>، وقال عنه أبو حاتم حين ترجم له: ( هو من المهاجرين الأوائل)<sup>(٢)</sup>، وهذا هو الصحيح.

لكن الإشكال هو قول الحافظ ابن منده: ( وشهد دفنه صلى الله عليه وسلم)، فهذا الامر لا يمكن أن نجزم بصحته إلا بعد النظر في أقوال الأئمة في تسمية من حضر الدفن الشريف على صاحبه أفضل الصلاة والسلام، وبيان ذلك على النحو التالي:

#### القول الاول: قالوا هو (خولي بن أبي خولي).

سماه بذلك أبو نعيم<sup>(٣)</sup>.

#### القول الثاني: قالوا هو (أوس بن خولي).

سماه بذلك ابن سعد<sup>(٤)</sup>، وابن حبان<sup>(٥)</sup>، وأبو نعيم<sup>(٦)</sup>، والبغوي<sup>(٧)</sup>، ابن عبد البر<sup>(٨)</sup>، وابن الأثير<sup>(٩)</sup>، والصفدي<sup>(١٠)</sup>.

من خلال النظر في الأقوال السابقة يتبين لنا جليا أن الذي حضر الدفن الشريف هو (أوس بن خولي)، فهذا قول جمهور الأئمة، وهو المشهور والمتفق عليه عندهم إن الذي حضر غسل النبي صلى الله عليه وسلم، وتكفينه، وإنزاله في قبره الشريف، ودفنه هو (أوس بن خولي) كما أخرج ذلك الإمام أحمد في مسنده من طريق عكرمة، عن ابن عباس، قال: ( لما اجتمع القوم لغسل رسول الله صلى الله عليه وسلم، وليس في البيت إلا أهله: عمه العباس بن عبد المطلب، وعلي بن أبي طالب، والفضل بن

١) التاريخ الكبير، لابن أبي خيثمة، ج ١، ص ١٩٩.

٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ٣٩٩.

٣) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٢، ص ٩٩٦.

٤) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٣، ص ٤٠٩.

٥) الثقات، لابن حبان، ج ٣، ص ١١.

٦) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ١، ص ٣٠٢.

٧) معجم الصحابة، للبغوي، ج ١، ص ٧٨.

٨) الاستيعاب في معرفة الاصحاب، لابن عبد البر، ج ١، ص ١١٧.

٩) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٣٢٠.

١٠) الوافي بالوفيات، للصفدي، ج ٩، ص ٢٥٢.



العباس، وقتم بن العباس، وأسامة بن زيد بن حارثة، وصالح مولاة، فلما اجتمعوا لغسله نادى من وراء الباب أوس بن خولي الأنصاري، أحد بني عوف بن الخزرج، وكان بدريا، علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقال له: يا علي، نشدتك الله، وحظنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: فقال له علي: ادخل، فدخل فحضر غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم....<sup>(١)</sup>، وهكذا أخرجه ابن ماجة<sup>(٢)</sup>، والطبراني<sup>(٣)</sup>، والبيهقي<sup>(٤)</sup>، وغيرهم من اصحاب المصنفات.

أما سبب قول أبي نعيم السابق، فأظن أنه وقع له اضطراب في ذكر من حضر الدفن الشريف، فقال في ترجمة أوس بن خولي: (أبو ليلى الأنصاري بدري كان فيمن غسل النبي صلى الله عليه وسلم ونزل في حفرته)<sup>(٥)</sup>، وهذا هو الصحيح المتفق عليه كما سبق، لكن الوهم وقع عنده حين ذكر خولي بن ابي خولي، فقال: (حضر دفن النبي صلى الله عليه وسلم)<sup>(٦)</sup>، فأظن أنه هنا قلد الحافظ ابن منده في قوله، ويدل على صحة ذلك أنه لم يذكر فيه دليل واحد على قوله ذلك، وهذا لا يقوي قول الحافظ ابن منده لان مصدرهما واحد، ورد ابن الأثير على ابن منده وأبي نعيم، فقال: (قال ابن منده، وأبو نعيم: إنه شهد دفن النبي صلى الله عليه وسلم وهو وهم، وإنما الذي شهده أوس بن خولي، والله أعلم)<sup>(٧)</sup>.

١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، برقم: ٢٣٥٧، ج ٤، ص ١٨٦.

٢) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الجنائز، باب: ذكر وفاته النبي صلى الله عليه وسلم، برقم: ١٦٢٨، ج ١، ص ٥٢٠، بمثله.

٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، برقم: ٦٢٨، ج ١، ص ٢٢٩، بمثله.

٤) أخرجه البيهقي في سنن الكبرى، كتاب الجنائز، باب: الميت يدخله قبره الرجال ومن يكون منهم أفضه وأقرب بالميت رحما، برقم: ٧٠٤٤، ج ٤، ص ٨٧، بمثله.

٥) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ١، ص ٣٠٢.

٦) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٩٩٦.

٧) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٢، ص ١٩٢.



أما قول الحافظ ابن حجر في تعقبه: (قلبه بعض الرواة)<sup>(١)</sup>. فأظن أنه قصد في ذلك الحافظ ابن عبد البر، فقد وقع له قلب في تسميته فقال: (خولي بن أوس)<sup>(٢)</sup>، وهو غير صحيح، وإنما هو (أوس بن خولي)، ومما يدل على أنه وقع له قلب في تسميته، أنه قال في ترجمته: (كان مع سيدنا علي بن أبي طالب والفضل رضي الله عنهم حين أنزلوا النبي صلى الله عليه وسلم في قبره الشريف)<sup>(٣)</sup>، والله تعالى أعلم.

### النتيجة:

إن قول الحافظ ابن منده أن (خولي بن ابي خولي) حضر دفن النبي صلى الله عليه وسلم لم يثبت، بل المحفوظ أن الذي حضر هو (أوس بن خولي)، وهو ما أثبتته الأحاديث الصحيحة، واتفق الأئمة عليه، وموافقة الحافظ ابن حجر في ما قال.

### ١١. خير:

**التعقب:** قال الحافظ ابن حجر: ذكره ابن منده. والصواب عبد خير، وهو مخضرم، والعجب أن الحديث الذي ذكره ابن منده جاء فيه عن عبد خير على الصواب<sup>(٤)</sup>.

### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (خير) في القسم الرابع من الإصابة، ثم نقل كلام الحافظ ابن منده في تسميته (خير)، لكن الحافظ ابن حجر أعترض على تسميته بذلك، وعد قول الحافظ ابن منده وهما، وبين أن الصواب في تسميته هو (عبد خير).

١ (الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٢، ص ٢٩٣.

٢ (الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٢، ص ٤٥٤.

٣ (المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٥٤.

٤ (الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٢، ص ٣١٩.



أما تسميته عند العلماء، فهو على التفصيل التالي:

القول الأول: قالوا هو (عبد خير).

سماه بذلك ابن سعد<sup>(١)</sup>، والبخاري<sup>(٢)</sup>، ومسلم<sup>(٣)</sup>، والعجلي<sup>(٤)</sup>، وابن أبي خيثمة<sup>(٥)</sup>، وأبي حاتم<sup>(٦)</sup>، وابن حبان<sup>(٧)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٨)</sup>، وابن نقطة<sup>(٩)</sup> وغيرهم.

القول الثاني: قالوا هو (خير).

سماه بذلك أبي نعيم<sup>(١٠)</sup>، وابن الاثير<sup>(١١)</sup>.

مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن منده ترجمة (خير) في كتابه<sup>(١٢)</sup>، وقال في أثناء ترجمته، ويقال فيه (عبد خير)، وعند النظر في تسمية الرجل عند العلماء نجده مشهور عندهم باسم (عبد خير)، وله أحاديث كثيرة جاءت مصرحة بتسميته هذه، وهو مختص بالرواية عن سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وقد ترجم له الأئمة في كتبهم، فقال ابن سعد: (عبد خير بن يزيد الخيواني من همدان، روى عن علي بن أبي طالب

(١) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج٦، ص٢٢١.

(٢) التاريخ الكبير، للبخاري، ج٦، ص١٣٣.

(٣) الكنى والاسماء، للإمام مسلم، ج١، ص٥٨٠.

(٤) الثقات، للعجلي، ص٢٨٦.

(٥) التاريخ الكبير، لابن أبي خيثمة، ج٢، ص٨٧٢.

(٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٦، ص٣٧.

(٧) الثقات، لابن حبان، ج٥، ص١٢٧.

(٨) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج٣، ص١٠٠٥.

(٩) إكمال الإكمال، لابن نقطة، ج٢، ص٤٥٩.

(١٠) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج٢، ص١٠٠٧.

(١١) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الاثير، ج٢، ص١٩٥.

(١٢) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ٣٣٧، ص٥٤٢.





وشهد معه صفين ، وبارز، وقتل، ويكنى أبا عمارة<sup>(١)</sup>، ولكن الحافظ ابن منده خالف الأئمة حين ترجم له باسم (خير)، والعجيب أنه لم يذكر دليلا واحدا يدل فيه على هذه التسمية، بل ذكر حديث في ترجمته يناقض ما ذهب إليه، فقد روى الحافظ ابن منده من طريق مسهر بن عبد الملك بن سلع عن أبيه، عن عبد خير، قال: (قلت له: يا أبا عمارة، أراك حسن الجسم، كم أتى عليك إلى يومك هذا؟ فقال: يا ابن أخي أتى علي عشرون ومائة سنة)<sup>(٢)</sup>، وهذا الإسناد تصريح بتسميته (عبد خير) لكنه مع ذلك سماه (خير).

وبالنظر إلى أقوال الأئمة كـ( ابن سعد، والبخاري، ومسلم، ابي حاتم، وغيرهم) يتبين لنا أنهم لم يختلفوا في تسميته، بل هم على قول واحد وهو (عبد خير)، فهم مجمعين على هذه التسمية، واستندوا في ذلك الى الرواية التي ذكرها الحافظ ابن منده، وروايات أخرى ذكرته باسم (عبد خير).

أما سبب ذكره عند أبي نعيم باسم (خير)، فإنه فرق بين (خير) وبين (عبد خير) فجعلهما اثنين، فقال في ترجمة (خير) مثل ما قال الحافظ ابن منده، وذكر الحديث ذاته، ثم ذكر بعده ترجمة (عبد خير) وقال عنه: (عبد خير بن يزيد الخيواني من همدان، أبو عمارة أدرك النبي صلى الله عليه وسلم، وذكر أن كتاب النبي صلى الله عليه وسلم أتاهم باليمن)<sup>(٣)</sup>، وأظن أن سبب التفريق بينهما يرجع إلى أمرين:

الامر الأول: ان يكون وقع له وهم فظن أنهما اثنين فترجم لكل واحد منهما.

الامر الثاني: أنه وجد الحافظ ابن منده سماه بهذا الاسم، وهو معروف عنده بغيره، فأراد أن يخرج من الإشكال فجعلهما اثنين والله تعالى أعلم. وكلا الامرين محتمل، وهذا هو ايضا سبب ذكره عند ابن الاثير، فقد صنع كما صنع الحافظ أبو نعيم، وعلى هذا لا يصح ذكره بهذا الاسم، ومن سماه (خير) فقد جانب الصواب.

١) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج٦، ص ٢٢١.

٢) المصدر نفسه، ص ٥٤٢.

٣) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج٤، ص ١٨٩٣.



### النتيجة:

بيان أن الصواب في تسمية (خير) هو (عبد خير)، وأن الحافظ ابن منده وقع له تردد في تسميته فقال (خير أو عبد خير)، والأول غير صحيح كون المحفوظ عند الأئمة في تسميته هو الثاني، ثم انه خالف الحديث الذي أورده في ترجمته، وموافقة الحافظ ابن حجر فيما ذهب إليه.

### ١٢ . الربيع بن كعب الأنصاري:

**التعقب:** قال الحافظ ابن حجر: وهو وهم، هكذا أخرج ابن منده، والصواب ربيعة بن كعب، وهو الأسلمي، حليف الأنصار<sup>(١)</sup>.

### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (الربيع بن كعب) في القسم الرابع من الإصابة، ونقل أن الحافظ ابن منده سماه بذلك، لكن الحافظ ابن حجر عد قوله ذلك وهما، وبين أن الصحيح في تسميته هو (ربيعة بن كعب).

أما تسميته عند العلماء، فهو على التفصيل التالي:

القول الأول: قالوا هو (ربيعة بن كعب الأسلمي).

سماه بذلك ابن سعد<sup>(٢)</sup>، والبخاري<sup>(٣)</sup>، ومسلم<sup>(٤)</sup>، وأبو حاتم<sup>(٥)</sup>، الدولابي<sup>(٦)</sup>، وابن حبان<sup>(٧)</sup>، وغيرهم من العلماء.

١ ( ) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٢، ص ٤٣١.

٢ ( ) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٤، ص ٢٣٤.

٣ ( ) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٣، ص ٢٨٠.

٤ ( ) الكنى والاسماء، للإمام مسلم، ج ٢، ص ٦٧٧.

٥ ( ) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ٤٧٢.

٦ ( ) الكنى والاسماء، للدولابي، ج ١، ص ١٤٢.

٧ ( ) الثقات، لابن حبان، ج ٣، ص ١٢٨.



### القول الثاني: قالوا هو ( الربيع بن كعب الانصاري).

سماه بذلك ابن الاثير (١).

#### مناقشة الأقوال السابقة:

إن الحافظ ابن منده ذكر ترجمة ( الربيع بن كعب الأنصاري ) في كتابه (٢)، ثم قال في أثناء ترجمته: ( وهو وهم )، فأعل هذه التسمية، وبين أن من سماه بهذا فهو واهم، ويدل على إعلاله لهذه التسمية أنه ذكره في موضع آخر من كتابه فقال: ( ربعة بن كعب الأسلمي ويكنى أبا فراس، وحديثه بالحجاز ) (٣)، ثم أورد أحاديثه تحت هذه الترجمة، وعلى هذا على عدم صحة تسميته الأولى له ( الربيع بن كعب ) كما سيأتي. ومن خلال النظر في كلام الأئمة كـ ( ابن سعد، والبخاري، ومسلم، وأبي حاتم، والدولابي، وابن حبان ) يتبين لنا إنهم ذكروه باسم: ( ربعة بن كعب الأسلمي )، فهم متفقين على هذه التسمية، وهو الصحيح الذي بينته الأحاديث، ثم إن الرجل له مسند عند الإمام احمد، وعند الطبراني في معجمه، وغيرهم باسم ( ربعة بن كعب الاسلمي ).

أما سبب قول الحافظ ابن الاثير بهذه التسمية، وهو أنه وجد الحافظ ابن منده سماه بهذا فقلده في ذلك، من دون النظر في سبب التسمية، ويدل على ذلك أنه نسبه إليه، ولم يزد على ما قال الحافظ ابن منده حرفا واحدا، وبهذا يرد القول بتسميته بهذا الاسم.

#### النتيجة:

بيان إن الصحيح في تسمية ( الربيع بن كعب ) هو ( ربعة بن كعب الأسلمي )، ولا يصح ذكره بغير هذه التسمية، كونها أثبتتها له كبار الأئمة كما سبق، أما نسبته فهو أسلمي وحليف الانصار كما قال الحافظ ابن حجر.

(١) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٢، ص ٢٥٧.

(٢) معرفة الصحابة، للحافظ ابن منده، رقم الترجمة: ٣٩١، ص ٦١٦.

(٣) المصدر نفسه، رقم الترجمة: ٣٧٢، ص ٤٩٥.



### ١٣ . ديلم الحميري:

**التعقب:** قال الحافظ ابن حجر: خبط ابن منده في ترجمته فقال بعد الذي سقناه من عند ابن يونس: روى عنه ابناه: الضحاك، وعبد الله، وأبو الخير وغيرهم، وكان ممن له في قتل الأسود العنسي الكذاب باليمن أثر عظيم، وهو حمل رأسه إلى المدينة، فوجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد مات. انتهى.

وقد تعقبه ابن الأثير بأن قاتل الأسود هو فيروز الديلمي، وليس هو ديلم الحميري، وهو كما قال.

**وقال الحافظ ابن حجر:** وكان سبب الوهم فيه أن كلا من فيروز الديلمي وديلم الحميري سأل عن الأشربة، فأما حديث الديلمي فأخرجه أبو داود من طريق يحيى بن أبي عمر والشيباني، عن عبد الله الديلمي، عن أبيه، قال: أتينا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلنا: يا رسول الله، قد علمت من أين نحن؟ فإلى أين نحن؟ قال: «إلى الله وإلى رسوله». فقلنا: يا رسول الله، إن لنا أعنابا فماذا نصنع فيها؟ «زببوها» قالوا: وما نصنع بالزبيب؟ قال: «انتبذوه على غداكم، واشربوه على عشائكم، وانتبذوه في الشنان لا في الأسقية» .

وأما حديث ديلم فأخرجه أبو داود أيضا من طريق أبي الخير مرثد عن ديلم الحميري، قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت: يا رسول الله، إنا بأرض باردة نعالج فيها عملا شديدا، وإنا نتخذ شرابا من هذا القمح نتقوى به على عملنا وعلى برد بلادنا؟ فقال: «هل يسكر» ؟ قلنا: نعم قال: «فاجتنبوه» . الحديث. فالحديثان وإن اشتركا في كونهما فيما يتعلق بالأشربة فيهما سؤالان مختلفان عن نوعين مختلفين، وإنما أتى الوهم على من اختصر، فقال: له حديث في الأشربة، فلم يعلم مراده بذلك.

**وقال الحافظ ابن حجر:** وقد تقدم رد ابن يونس على من زعم ذلك، وأن أبا وهب الجيشاني تابعي يسمى عبيد بن شرحبيل لا ديلم بن هوشع، وأن ديلم بن هوشع صحابي لا يكنى أبا وهب الجيشاني، وبهذا يرتفع الإشكال ويثبت أنه ديلم بن هوشع



لا ديلم بن فيروز. وأما من قال فيه ديلم بن أبي ديلم فلم يعرف اسم أبيه، فكناه بولده، وابن منده يصنع ذلك كثيرا، وليس ذلك باختلاف في التحقيق. والحاصل أن الذي سأل عن الأشربة التي تتخذ من القمح هو ديلم بن هوشع، وحديثه في المصريين، وانفرد أبو الخير مرثد المصري بالرواية عنه، وهو حميري جيشاني، وأما الديلمي الذي روى عنه ولده عبد الله فحديثه في الشاميين، واسمه فيروز، وهو الذي قتل الأسود العنسي، وأما أبو وهب الجيشاني فتابعي آخر والله أعلم<sup>(١)</sup>.

#### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (ديلم الحميري) في القسم الأول من الإصابة، ثم نقل أن الحافظ ابن منده وقعت له أوهام في تسميته، حيث ذكر في ترجمته أنه قتل الأسود العنسي، لكن الحافظ ابن حجر عد قوله ذلك وهما، وبين أن الصواب خلاف ما قال، فإن الذي قتل الأسود العنسي هو (فيروز الديلمي).

#### مناقشة الأقوال السابقة:

إن الحافظ ابن منده ذكر في كتابه ترجمة (ديلم الحميري)<sup>(٢)</sup>، لكنه سماه بغير اسمه فقال: (ديلم بن فيروز الحميري)، وهذا غير صحيح، والصحيح في تسميته هو (ديلم بن هوشع الحميري) وليس ابن فيروز، ولهذا وقعت له أوهام كثيرة في ترجمته، وقد بينها الحافظ ابن حجر، واطال النفس في بيانها، ورد على الحافظ ابن منده من خلال كلام الأئمة كما سبق، ثم بين أن السبب في وقوع الحافظ ابن منده في تلك الأوهام هو أنه نقل غيره أنه قال عنه روى حديث في الأشربة، وهذا لا خلاف عليه، فقد ثبت بالنص أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الأشربة كما سبق، لكن الاشكال الذي وقع عند الحافظ ابن منده حين قال عنه: هو من قتل الأسود العنسي،

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٢، ص ٣٢٨.

(٢) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ٣٣٩، ص ٥٤٤.



وهذا غير صحيح، فإن الذي قتل الأسود العنسي هو (فيروز الديلمي)، كما صرح بذلك كبار الأئمة، وهو المحفوظ في قصة قتل الاسود العنسي.

### النتيجة:

إن القول بأن (ديلم الحميري)، و (ديلم بن فيروز الحميري) رجل واحد غير صحيح، وإنما الصحيح في نسبة الأول هو (ديلم بن هوشع الحميري) وبين الحافظ ابن حجر أن سبب التصحيفات الواقعة في رواية الحافظ ابن منده هو أن كلا من (ديلم الحميري) و(فيروز الديلمي) له حديث في الأشربة، والصحيح هو التفرقة بينهما، ثم بيان أن من قتل الاسود العنسي هو (فيروز الديلمي) وليس (ديلم الحميري)، فهذا هو المحفوظ عن الأئمة.

### ١٤. سلمة بن نفيح الجرمي:

قال الحافظ ابن حجر: ذكره الطبري منفردا عن سلمة والد عمرو الجرمي المكسورة لامه، وكذا قال ابن عبد البر. وقال: روى عنه جابر الجرمي. التعقب: قال الحافظ ابن حجر: وأما ابن منده فظن أنه والد عمرو. والصواب خلافه، فإن والد عمرو بن سلمة بكسر اللام على الأصح، واسم ابيه قيس لا نفيح<sup>(١)</sup>.

### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (سلمة بن نفيح) في القسم الأول من الإصابة، ونقل أن الطبراني سماه (سلمة والد عمرو)، ثم ذكر أن الحافظ ابن منده أعتمد في تسميته على ذلك القول، لكن الحافظ ابن حجر عد قوله ذلك وهما، وبين أن الصواب خلاف ما قال فإن (والد عمرو بن سلمة) رجل آخر، واسم ابيه (قيس)، وليس (نفيح).

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج٣، ص١٣٠.



أما من كان يكنى بوالد عمرو من الصحابة، فهل هو (سلمة بن نفيح) أم

هو (سلمة بن قيس) فعلى أقوال عند العلماء، وهو على التفصيل التالي:

القول الأول: قالوا والد عمرو هو (سلمة بن نفيح).

قال بذلك أبو نعيم<sup>(١)</sup>، وابن الأثير<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: قالوا والد عمرو هو (سلمة بن قيس).

قال بذلك البخاري<sup>(٣)</sup>، و أبو حاتم<sup>(٤)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٥)</sup>، وابن الأثير<sup>(٦)</sup>.

### مناقشة الأقوال السابقة:

إن الحافظ ابن منده ذكر ترجمة (سلمة بن أبي سلمة الجرمي)<sup>(٧)</sup> في كتابه، ثم قال في أثناء ترجمته هو (سلمة بن نفيح الجرمي والد عمرو بن سلمة)، وساق حديث وفادته على النبي صلى الله عليه وسلم من رواية ابنه عنه من طريق مسعر، وكذا أخرجه أبو داود الطيالسي<sup>(٨)</sup>، والبيهقي<sup>(٩)</sup>، وهذا إشكال واضح، ويحتاج إلى تفصيل: إن سبب الإشكال الذي وقع للحافظ ابن منده هو جمعه ترجمتين في ترجمة واحدة، فترجم لـ (سلمة بن أبي سلمة)، وهو المعروف عند العلماء باسم (سلمة بن

(١) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٣، ص ١٣٤١.

(٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٢، ص ٥٢٤.

(٣) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٤، ص ٦٩.

(٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ١٧٨.

(٥) الاستيعاب في معرفة الاصحاب، لابن عبد البر، ج ٢، ص ٦٤٢.

(٦) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٢، ص ٥٣٣.

(٧) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ٤٤١، ص ٦٨٣.

(٨) أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده من طريق مسعر بن حبيب الجرمي، قال: حدثنا عمرو بن سلمة الجرمي، أن أباه، ونفرا من قومه أتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا: يا رسول الله... به)، برقم: ١٤٦٠، ج ٢، ص ٧٠٢.

(٩) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الجمعة، باب: ما دل على جواز إمامته في الصلاة، برقم: ٥٨٥٩، ج ٣، ص ٣١٩.



قيس)، ثم ذكر في أثناء ترجمته أن اسمه هو (سلمة بن نفيح) وهذا خلاف الصواب، فكل واحد منها رجل غير الآخر، وقد نص الحافظ ابن حجر في مواضع عديدة من الإصابة على التفرقة بينهما، فقال في ترجمة سلمة بن قيس: (وهو والد عمرو بن سلمة، وسيأتي حديثه منسوبا إلى تخريج البخاري، وفيه ذكر وفادة سلمة في ترجمة عمرو ولده، وقد تقدم أن بعضهم وحد بينه وبين سلمة بن نفيح، وهو وهم)<sup>(١)</sup>، وقال الحافظ ابن حجر أيضا في ترجمة سلمة بن أبي سلمة الجرمي: (أفرده بعضهم، وأورده فيمن اسمه سلمة - بفتح اللام وهو وهم على وهم، فإنه بكسر اللام، وهو والد عمرو، واسم أبيه قيس على الصحيح، وقد تقدم على الصواب في الأول، وأن بعضهم وحد بينه وبينه سلمة بن نفيح، والراجح التعدد)<sup>(٢)</sup>، وعلى يتبين الوهم الذي وقع عند الحافظ ابن منده حين جعلهما في ترجمة واحدة، والصواب هو التفرقة بينهما.

أما من وافق الحافظ ابن منده في قوله السابق فهو أبو نعيم، وليس بغريب موافقة أبي نعيم للحافظ ابن منده، فقد نقل في ترجمته ما قال حرفيا من غير زيادة، ولا نقصان، وهذا دليل واضح على أنه أخذه منه، ثم إنه لم يأتي بدليل صحيح على قوله أن سلمة بن أبي سلمة الجرمي هو سلمة بن نفيح، وهو أبا عمرو، وعلى هذا فيرد عليه بمثل ما رد على الحافظ ابن منده، وذلك لأن مصدر القول واحد.

أما ابن الأثير فنقل كلام الحافظ ابن منده في ترجمة (سلمة بن أبي سلمة)، وقال كما قال ولم يزد عليه شيء، لكنه خالف قوله هذا في موضع آخر حين ذكر ترجمة (سلمة بن نفيح)، وتعقب على الحافظ ابن منده، وأبي نعيم، وابن عبد البر في قولهم بفتح اللام، وأن الصحيح فيها كسر اللام، بعد أن ذكر حديثه في ذكره إمامة قومه في الصلاة، فقال: (قد أخرج ابن منده، وأبو نعيم سلمة بن نفيح على التفصيل الذي سقناه، والحديث الذي رويناه يدل على أن سلمة هذا بكسر اللام، فإن عمرو بن سلمة الجرمي الذي كان يؤم قومه، هو عمرو بن سلمة، بكسر اللام، وقد ذكروا كلهم

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٣، ص ١٣٣.

(٢) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٣٩.





هذا في وسط باب سلمة بفتح اللام، ولم يذكر ابن منده وأبو نعيم غيره، فأما أبو عمر فإنه ذكر ترجمة أخرى: سلمة بن قيس الجرمي، والد عمرو بن سلمة، وقال: هذا والد عمرو بكسر اللام<sup>(١)</sup>.

والصحيح هو التفرقة بين الرجلين، كما نص على ذلك الأئمة كـ( البخاري، وأبي حاتم، وابن عبد البر، وابن الاثير) وغيرهم، فقالوا أن (سلمة بن أبي سلمة) هو (سلمة بن قيس ويكنى أبا عمرو)، وهذا هو الصحيح المشهور، وهو خلاف ما قال الحافظ ابن منده.

### النتيجة:

إن عدم تفرقة الحافظ ابن منده بين (سلمة بن نفيح) و(سلمة بن قيس)، لا يمكن الجزم بصحته بل الصحيح هو التفرقة بينهما، وأن من يكنى منهم أبا عمرو هو (سلمة بن قيس)، وليس (سلمة بن نفيح) كما أثبت ذلك الأئمة، وموافقة الحافظ ابن حجر فيما قال.

### ١٥ . سليل الأنصاري:

**التعقب:** قال الحافظ ابن حجر: وقد وقع لابن منده فيه وهم بينته في ترجمة علاقة<sup>(٢)</sup>.

### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر ( سليل الأنصاري) في القسم الأول من الإصابة، ثم نقل أن الحافظ ابن منده قد وقع له وهم في تسميته، وأن الصحيح خلاف ما ذكر، ثم نبه أنه قد بين ذلك الوهم بالتفصيل في موضع آخر، وهو في ترجمة علاقة.

(١) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج٢، ص٥٣٠.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج٣، ص١٣٧.



### مناقشة الأقوال السابقة:

إن الحافظ ابن منده ذكره في كتابه باسم (أبي سليط)<sup>(١)</sup>، وليس (سليط) كما ترجم له الحافظ ابن حجر، ثم ذكر في ترجمته حديث ساقه بالإسناد التالي: (أخبرنا أحمد بن محمد بن زياد، حدثنا محمد بن علي الصايغ، حدثنا عبد العزيز بن يحيى، حدثنا محمد بن سليط الأنصاري السلمي، عن أبيه، عن جده، قال: لما خرج النبي صلى الله عليه وسلم في الهجرة خرج معه أبو بكر، ثم ذكر الحديث)<sup>(٢)</sup>، وهنا في هذه الترجمة قد خالف الحافظ ابن منده ما هو محفوظ عند الأئمة، ويمكن بيان ذلك على النحو التالي:

**أولاً:** قوله في الترجمة (أبي سليط)، وهذا خلاف ما هو محفوظ عند الأئمة، فالمشهور والمعروف عندهم أن الراوي لحديث هجرة النبي صلى الله عليه وسلم، أو حديث أم معبد، هو (سليط الأنصاري، ويكنى أبا سليمان)، وقد نص على ذلك كثير من العلماء كأبي نعيم<sup>(٣)</sup>، وابن الأثير<sup>(٤)</sup>، وغيرهم، وقد سماه الحافظ ابن منده هنا بغير المشهور عند الأئمة، فيرد عليه ما دعاه في هذه التسمية.

**ثانياً:** قوله في الإسناد الذي ساقه في ترجمته (حدثنا محمد بن سليط الانصاري السلمي عن ابيه عن جده...)، والمعروف عند الأئمة أن الراوي لهذا الإسناد هو (محمد بن سليمان بن سليط الانصاري عن ابيه عن جده)، كما نص على ذلك العقيلي<sup>(٥)</sup>، وأبو نعيم<sup>(٦)</sup>، وابن الأثير<sup>(٧)</sup>، وكل من رواه من العلماء روه على هذا الوجه، وهنا قد وقع للحافظ ابن منده سقط في تسمية (محمد بن سليمان بن سليط)

١) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ٦٢٦، ص ٨٩٦.

٢) المصدر نفسه، ص ٨٩٧.

٣) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٣، ص ١٤٣٣.

٤) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٢، ص ٥٣٦.

٥) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٤، ص ٧٤.

٦) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٣، ص ١٤٣٣.

٧) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٢، ص ٥٣٦.



كما قال الذهبي<sup>(١)</sup>، وهذا دليل آخر يبين أن تسميته (أبي سليط) لم تثبت. وقول الحافظ ابن حجر في التعقب: (وقع لابن منده فيه وهم بينته في ترجمة علاقة) فهو لم يبين هذا الوهم في ترجمة (علاقة)<sup>(٢)</sup>، وإنما تكلم فقط في نسب علاقة بن شجار السليطي، لعله أراد أن يبينه فنسي ذلك؟، والله تعالى أعلم.

### النتيجة:

إن تسمية الحافظ ابن منده سليط بـ (أبي سليط) لم تثبت، وأن الصحيح الثابت في تسميته هو (سليط الانصاري ويكنى أبا سليمان)، ومما يدل على صحة ذلك أنه هو الراوي لحديث الهجرة النبوية الشريفة على صاحبها افضل الصلاة واتم التسليم وهو مشهور ومعروف عند الأئمة، وكذلك بيان ما وقع من الوهم في الإسناد الذي ساقه الحافظ ابن منده، وموافقة الحافظ ابن حجر فيما ذهب إليه.

### ١٦ . السائب بن يزيد، مولى عطاء ابن السائب:

**التعقب:** قال الحافظ ابن حجر: فرق ابن منده بينه وبين السائب ابن أخت النمر فوهم، وهو هو، فأخرج ابن منده من طريق عطاء بن السائب، قال: كان السائب بن يزيد من مقدم رأسه إلى هامته أسود، وسائر لحيته ورأسه أبيض، فسألته، فقال: (مر بي النبي صلى الله عليه وسلم فقال لي: من أنت؟ قلت: السائب بن يزيد، فمسح رأسي فلا يبيض موضع يده أبدا)<sup>(٣)</sup>.

### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (السائب بن يزيد) في القسم الرابع من الإصابة، ثم نقل كلام الحافظ ابن منده في تفرقة بينه وبين (السائب ابن أخت النمر)، مستدلاً على

(١) لسان الميزان، للذهبي، ج٥، ص١٩٠.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج٤، ص٤٤٨.

(٣) المصدر نفسه، ج٣، ص٢٢٦.



ذلك بالحديث السابق، لكن الحافظ ابن حجر عد قوله ذلك وهما، وبين أن الصحيح كلاهما واحد، ثم بين أن الحديث الذي أستدل به على التفرق بينهما، وذكره في ترجمة (السائب بن يزيد) هو معدود أيضا في مرويات (السائب بن أخت النمر).

**أما تسمية (السائب بن يزيد) عند الأئمة فعلى أقوال، سأذكرها على النحو التالي:**

**القول الاول: قالوا كلاهما واحد.**

قال بذلك ابن سعد<sup>(١)</sup>، وخليفة بن خياط<sup>(٢)</sup>، والإمام البخاري<sup>(٣)</sup>، والعجلي<sup>(٤)</sup>، والإمام مسلم<sup>(٥)</sup>، والإمام ابن أبي خيثمة<sup>(٦)</sup>، والحافظ ابن قانع<sup>(٧)</sup>، والحافظ ابن حبان<sup>(٨)</sup>، وابو نصر الكلاباذي<sup>(٩)</sup>، وابن منجويه<sup>(١٠)</sup>، وابو نعيم<sup>(١١)</sup>، والبغوي<sup>(١٢)</sup>، وابن عبد البر<sup>(١٣)</sup>، وابن عساكر<sup>(١٤)</sup>، وغيرهم.

**القول الثاني: قالوا هما اثنين.**

قال بذلك ابن الاثير<sup>(١٥)</sup>.

- 
- ١ ( ) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٢، ص ٢٢٤.
  - ٢ ( ) طبقات خليفة بن خياط، لخليفة بن خياط، ص ٣٧.
  - ٣ ( ) التاريخ الكبير، البخاري، ج ٤، ص ١٥٠.
  - ٤ ( ) الثقات، للعجلي، ص ١٧٦.
  - ٥ ( ) الكنى والاسماء، للإمام مسلم، ج ٢، ص ٩١١.
  - ٦ ( ) التاريخ الكبير، لابن أبي خيثمة، ج ١، ص ٢٧١.
  - ٧ ( ) معجم الصحابة، لابن قانع، ج ١، ص ٣٠٠.
  - ٨ ( ) الثقات، لابن حبان، ج ٣، ص ١٣١.
  - ٩ ( ) الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، لأبي نصر الكلاباذي، ج ١، ص ٣٤٠.
  - ١٠ ( ) رجال صحيح مسلم، لابن منجويه، ج ١، ص ٢٩٤.
  - ١١ ( ) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٣، ص ١٣٧٦.
  - ١٢ ( ) معجم الصحابة، للبغوي، ج ٣، ص ١٨٨.
  - ١٣ ( ) الاستيعاب في معرفة الاصحاب، لابن عبد البر، ج ٢، ص ٥٧٦.
  - ١٤ ( ) تاريخ دمشق، لابن عساكر، ج ٢٠، ص ١٠٦.
  - ١٥ ( ) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الاثير، ج ٢، ص ٤٠٢.



### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن منده ترجمة (السائب بن يزيد) في كتابه مرتين، وجعلهما رجلين، قال عن الأول: (ابن أخت نمر، وهو ابن سعيد بن عائذ بن الأسود بن عبد الله بن الحارث الكندي، ويقال: الهذلي، يكنى أبا يزيد، حليف بني عبد شمس)<sup>(١)</sup>، وقال عن الثاني: (مولى عطاء من فوق، ولده بمر، وبالشام من أرض حوران)<sup>(٢)</sup>، ولم يذكر نسبه كاملاً، وهذا التفريق الذي قال به الحافظ ابن منده غريب، ولم يقل به أحد من العلماء ممن سبقه، فالرجل معروف ومشهور عند العلماء، وهو واحد لا اثنين، وهنا أظن أن السبب الذي جعل الحافظ ابن منده يفرق بينهما هو أنه وجد أن بعض الرواة عنه سماه (السائب بن أخت نمر)، فظن أنه رجل آخر غير (السائب بن يزيد)، وعليه إن كان هذا هو سبب التفريق بينهما فهو غير صحيح، ويرد عليه ذلك، وإن كان سبب آخر فهو لم يبينه حين ترجم لهما، ولا يمكن القول أن التفريق بسبب حديث، فليس في الأحاديث التي أوردها دليل على التفريق بينهما، وأما لفظ (ابن أخت نمر) فهو تصرف من بعض الرواة عنه، ولا يصح أن يكون دليلاً على التفرقة. ومن خلال النظر في أقوال الأئمة كـ(ابن سعد، والبخاري، والعجلي، ومسلم، وابن أبي خيثمة، وابن حبان) وغيرهم، يتبين لنا جلياً أنهم لم يفرقوا بينهما، فهم مجمعون على أنهما واحد، وأوردوا كلا الروايتين في ترجمة (السائب بن يزيد)، وهو الصحيح الذي دلت عليه الروايات الثابتة، وصرح به كثير من العلماء، ونص العجلي على ذلك حين ترجم للسائب بن يزيد، فقال: (حدثنا أبو مسلم، حدثني أبي أحمد إملاء من حفظه في جمادى الأولى سنة ست وخمسين ومائتين، حدثنا النضر بن محمد، ثنا عكرمة، ثنا عطاء مولى السائب بن يزيد أخي النمر بن قاسط قال: كان وسط رأس السائب أسود، وبقيه رأسه ولحيته أبيض قال: فقلت له يا سيدي، والله ما رأيت مثل رأسك هذا أسود وهذا أبيض قال: أفلا أخبرك يا بني، قلت: بلى. قال: إني كنت مع

(١) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ٤٨٤، ص ٧٤٢.

(٢) المصدر نفسه، رقم الترجمة: ٤٨٥، ص ٧٤٤.



الصبيان ألعب فمر علي نبي الله صلى الله عليه وسلم فعرضت له فسلمت عليه. قال: وعليك السلام من أنت؟ قال: قلت أنا السائب بن يزيد أخو النمر بن قاسط. قال: فمسح رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسي وقال: بارك الله فيك. قال: فو الله لا يبيض أبدا، ولا يزال هكذا أبدا. حدثنا أبو مسلم، حدثني أبي، حدثنا نعيم بن حماد، أنا يحيى بن راشد، عن محمد بن يوسف الكندي قال: قال السائب حج أبي مع النبي صلى الله عليه وسلم، وأنا ابن سبع سنين<sup>(١)</sup>، فعند النظر في قول العجلي السابق (حدثنا عطاء مولى السائب بن يزيد أخي النمر.. دليل على عدم التفرقة بينهما، ومما يدل على ذلك ايضا، أن العجلي ذكر الحديث السابق الذي أورده الحافظ ابن منده في ترجمة (السائب بن يزيد مولى عطاء) هنا في ترجمة (السائب بن يزيد ابن أخت نمر) وهو دليل على عدم التفرقة بينهما.

أما سبب التفرقة بينهما عند أبي نعيم، فأظن أنه قلد الحافظ ابن منده فيما قال، لكنه أنتقده على ذلك، فترجم (لسائب بن يزيد) ترجمتين كما فعل الحافظ ابن منده، ثم قال: (السائب بن يزيد مولى عطاء من فوق، ولده بمروة، وبالشام من أرض حوران، كذا قاله بعض المتأخرين، وهو عندي السائب بن يزيد ابن أخت نمر المتقدم وأخرج له هذا الحديث...)<sup>(٢)</sup>، وهذا أمر عجيب فإن كان غير صحيح، فلم تبع الحافظ ابن منده في تفريق بينهما؟، وعليه فلا يصح قوله بالتفرقة بينهما.

أما الحافظ ابن الأثير فنقل ما قال الحافظ ابن منده كعادته، وأخرج الحديث ذاته في كلا الترجمتين، ولم يزد كلمة واحدة على ما قال الحافظ ابن منده، وهذا يدل دلالة واضحة على انه نقله من الحافظ ابن منده، وعلى هذا فلا يصح التفرقة بينهما، وذلك لأن كلا القولين مصدرهما واحد، فلم يتقوى أحدهما بالأخر.

وأخيرا لا بد من التنبيه حول الاختلاف الواقع بين العلماء في نسبة (السائب بن يزيد)، وذلك لتمام الفائدة، فذكر ابن عبد البر الاختلاف في نسبه فقال: (اختلف في نسبه، فقيل كناني، وقيل: كندي، وقيل: ليثي، وقيل: سلمى، وقيل: هذلي، وقيل:

(١) الثقات، للعجلي، ج ١، ص ٣٨٦.

(٢) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٣، ص ١٣٧٨.



أزدي، وقال ابن شهاب: هو من الأزدي، وعداده بني كنانة. وقيل: هو حليف لبني أمية أو لبني عبد شمس<sup>(١)</sup>، وهذا الاختلاف لا يؤثر فالرجل واحد عندهم.

### النتيجة:

إن ما ذهب إليه الحافظ ابن منده من التفريق بين (السائب بن يزيد بن أخت النمر) و(السائب بن يزيد مولى عطاء) لا يمكننا الجزم بصحته، كونه لم يثبت، بل الثابت هو أن كلاهما واحد، وهو ما دلت عليه الأحاديث، وصرح به الأئمة، وهو الصحيح ثم هو ما رجحه الحافظ ابن حجر في عدم التفريق بينهما.

(١) الاستيعاب في معرفة الاصحاب، لابن عبد البر، ج ٢، ص ٥٧٦.



## المبحث الثاني

### التعقبات في كنية ولقب ونسب الصحابي

#### ١. أسعد بن زرارة:

أبو أمامة الأنصاري الخزرجي النجاري. قديم الإسلام، شهد العقبتين، وكان نقيباً على قبيلته، ولم يكن في النقباء أصغر سناً منه. ويقال: إنه أول من بايع ليلة العقبة.

**التعقب:** قال الحافظ ابن حجر: ووهم ابن منده، فقال: كان نقيباً على بني ساعدة. وقيل: إنه أول من بايع ليلة العقبة<sup>(١)</sup>.

#### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (أسعد بن زرارة) في القسم الأول من الإصابة، ثم نقل كلام الحافظ ابن منده في قوله عن (أسعد بن زرارة) كان نقيباً على بني ساعدة في بيعة العقبة، لكن الحافظ ابن حجر اعترض على قوله ذلك، وعد كلام الحافظ ابن منده من قبيل الوهم.

#### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن حجر أن الحافظ ابن منده ذكر ترجمة (أسعد بن زرارة) في كتابه، وسماه في النقباء الذين شهدوا البيعة ليلة العقبة، وهذا مما لم أجده في كتابه، وذلك بسبب السقط الواقع من الكتاب، لكن الأئمة أثبتوا ذلك عن الحافظ ابن منده كابن الأثير<sup>(٢)</sup>، وهو ما يدل على صحة ما نقل الحافظ ابن حجر.

إما قول الحافظ ابن منده عن (أسعد بن زرارة) كان نقيباً على بني ساعدة، فهو غير صحيح بلا أدنى شك، وذلك لأمرين:

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٢٠٨.

(٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٢٠٥.





**الأمر الأول:** كيف يكون نقيباً على بني ساعدة، وهو من بني النجار، وهذه قبيلة، وتلك قبيلة أخرى، وقد ساق نسبه الحافظ ابن حجر فقال: (أسعد بن زرارة بن عدس بن عبيد بن ثعلبة بن غنم بن مالك بن النجار)<sup>(١)</sup>، وروى الطبراني، من طريق الحسن بن هارون بن سليمان، حدثنا محمد بن إسحاق، حدثنا محمد بن فليح، عن موسى بن عقبة، عن ابن شهاب في تسمية من شهد العقبة من الأنصار ثم من بني النجار: (أبو أمانة أسعد بن زرارة، وهو نقيب)<sup>(٢)</sup>، وجاء عند الحاكم دليلاً واضحاً يدل على أنه نقيب بني النجار، فقد روى الحاكم بسنده من طريق عبد الرحمن بن أبي الرجال قال: (مات أسعد بن زرارة في شوال على رأس تسعة أشهر من الهجرة، ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم يبنى يومئذ؛ وذلك قبل بدر، فجاءت بنو النجار إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا: قد مات نقيبنا فنقب علينا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنا نقيبكم)<sup>(٣)</sup>، فهذا دليل واضح على أنه كان نقيباً على بني النجار، وليس على غيرهم، وبه قال الأئمة كابن سعد<sup>(٤)</sup>، والطبراني<sup>(٥)</sup>، وابن الأثير<sup>(٦)</sup>، وغيرهم من العلماء.

**الأمر الثاني:** كيف يكون نقيباً على بني ساعدة، وفي من حضر بيعة العقبة الصحابي الجليل عبادة بن الصامت، وهو من بني ساعدة، وهو أولى أن يكون نقيباً على قبيلته، وقد ثبت هذا بالأحاديث الصحيحة، وأخرجه الأئمة في مصنفاتهم. أما من وافق الحافظ ابن منده فيما نقله عنه الحافظ ابن حجر فهو أبو نعيم، وسبب ذلك أنه قلد الحافظ ابن منده فيما قال من غير النظر في نسبه، فقال عنه: (نقيب بني ساعدة)<sup>(٧)</sup>، وهو خلاف الصواب كما سبق، بل إن الأحاديث التي ذكرها

١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٢٠٨.

٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ج ١، ص ٣٠٤.

٣) مستدرک الحاكم، لأبي عبد الله الحاكم، ج ٣، ص ٢٠٦.

٤) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٣، ص ٦٠٨.

٥) المعجم الكبير، للطبراني، ج ١، ص ٣٠٤.

٦) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٢٠٥.

٧) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ١، ص ٢٨٠.



في ترجمته تدل على انه نقيب بني النجار وليس العكس، ومما يدل على إنه قلد الحافظ ابن منده في قوله هذا، هو ما نص عليه الحافظ ابن الأثير فقال: (ولا شك أن أبا نعيم تبع ابن منده في وهمه، والله أعلم)<sup>(١)</sup>، وبهذا يرد عليه قوله أنه نقيب بني ساعده.

**مروياته:** فإني لم أقف له على رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم، وذلك لأنه مات في السنة الأولى من الهجرة، حتى قيل أنه أول من مات من الصحابة في المدينة، وهو الصحيح، بخلاف من ظن أن له رواية في مسند الإمام احمد بن حنبل، فقد قال الحافظ ابن حجر: (ومما ينبغي أن ينبه عليه أن أسعد بن زرارة لا رواية له في المسند، وإن كان فيه حديث يوهم سياقه أن له رواية<sup>(٢)</sup>)، ثم قال: وهذا الحديث اختلف فيه على الزهري، ولكن قوله: عن أبي أمامة أسعد بن زرارة، يريد: عن قصته، وليس المراد الرواية عنه نفسه، وقد رواه معمر عن الزهري، عن أبي أمامة بن سهل قال: دخل النبي صلى الله عليه وسلم على أسعد بن زرارة، فنكر الحديث مرسلًا، وكأن أبا أمامة حملها عن والده أو غيره من أهله، لأن أسعد بن زرارة جده لأمه، وبه سمي وكني، ومعمر أثبت من زمعة بكثير، أخرجه عبد الرزاق، عن معمر، وتابعه يونس عن الزهري عند الحاكم، وأخرجه الحاكم أيضا من طريق عبد الأعلى عن معمر، عن الزهري، عن أنس، وهي شاذة، ومعمر حدث بالبصرة بأحاديث وهم فيها)<sup>(٣)</sup>، وهذا النقد لا يصدر إلا من عالم متبحر في الأقوال والأسانيد، فرحمه الله رحمة واسعة.

١) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٢٠٥.

٢) قصد الحافظ ابن حجر الحديث الذي أخرجه الإمام احمد في مسنده، قال: حدثنا روح، حدثنا زمعة بن صالح، قال: سمعت ابن شهاب، يحدث، أن أبا أمامة بن سهل بن حنيف، أخبره، عن أبي أمامة أسعد بن زرارة - وكان أحد النقباء يوم العقبة - أنه أخذته الشوكة، فجاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم يعوده، فقال: بنس الميث ليهود -مرتين- سيقولون: لولا دفع عن صاحبه؟ ولا أملك له ضرا ولا نفعًا ولا تمحلن له. فأمر به، وكوي بخطين فوق رأسه، فمات)، برقم: ١٧٢٣٨، ج ٢٨، ص ٤٧٥.

٣) تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٣٠١.



### النتيجة:

إن قول الحافظ ابن منده أن (أسعد بن زرارة) كان نقيباً على بني ساعدة لا يمكننا الجزم بصحته، كونه غير ثابت عند الأئمة، بل الصحيح الثابت هو أن (أسعد بن زرارة) كان نقيباً على بني النجار، فقد ثبت بالنص كما سبق، وصرح بذلك الأئمة، وموافقة الحافظ ابن حجر فيما قال.

### ٢. الأسود بن أبي الأسود النهدي:

قال الحافظ ابن حجر: روى ابن منده من طريق يونس بن بكير، عن عنبسة بن الأزهر، عن ابن الأسود النهدي، عن أبيه، قال: ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الغار فدميت إصبعه، فقال: هل أنت إلا إصبع دميت ... وفي سبيل الله ما لقيت.

**التعقب:** قال الحافظ ابن حجر: قال ابن منده في «الترجمة»: الأسود بن أبي الأسود، وهذه عادته فيمن لا يعرف اسم أبيه، يجعل له من اسم صاحب الترجمة كنية<sup>(١)</sup>.

### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (الأسود بن أبي الأسود النهدي) في القسم الأول من الإصابة، ثم نقل كلام الحافظ ابن منده في تسمية (الأسود بن أبي الأسود)، وبين أنه استدل على تلك التسمية من خلال الحديث السابق، لكن الحافظ ابن حجر اعترض على قوله ذلك، وعد كلام الحافظ ابن منده من قبيل الخطأ إذ الذي قاله لا

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٢٢٠.



دليل عليه، وبين أن عادة الحافظ ابن منده أن يجعل اسم الاب موافقا لاسم الابن، إذا لم يعرفه.

### مناقشة الأقوال السابقة:

إن الحافظ ابن منده ذكر ترجمة (الاسود بن أبي الاسود) في كتابه<sup>(١)</sup>، وهذه التسمية لا دليل عليها، وأما الحديث السابق الذي ساقه في ترجمته فقد وقع فيه خلاف بين العلماء، فرواه بعضهم عن الاسود، ورواه آخرين عن ابي الاسود، وصوب الإمام أحمد التسمية الاخيرة كما نقل الحافظ ابن منده، ولكن حتى هذه التسمية لا يمكن الجزم بصحتها، وذلك لكون الرجل غير معروف عند الأئمة، فقد قال الحافظ ابن منده عنه: (مجهول)<sup>(٢)</sup>، وذلك لعدم وجود روايات له عن النبي صلى الله عليه وسلم، فكيف يشتهر ذكره عند العلماء وهو مقل الرواية.

أما الحافظ ابن حجر فعاب على الحافظ ابن منده تسميته تلك، وعدّها تكهنا لا دليل عليه، لكن العجيب أن الحافظ ابن حجر حين اعترض على تلك التسمية لم يذكر غيرها، حتى يبين أنها خطأ، وغيرها صواب، وانما أعترض عليها وسكت، وترجم له بما سماه الحافظ ابن منده.

وذكره ممن جاء بعد الحافظ ابن منده من العلماء كابي نعيم<sup>(٣)</sup>، وابن الأثير<sup>(٤)</sup>، والعلائي<sup>(٥)</sup>، فسموه كما سماه الحافظ ابن منده، وكلامهم على التفصيل التالي:

أما أبو نعيم فترجم كما ترجم الحافظ ابن منده باسم (الاسود بن ابي الاسود النهدي)، لكنه حاول الرد على هذه التسمية، من خلال حديثه السابق فقال: (مجهول، أدرك النبي صلى الله عليه وسلم، حديثه فيما ذكره بعض الواهمين، عن

١) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ١٢، ص ١٩٠.

٢) المصدر نفسه، ص ١٩٠.

٣) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ١، ص ٢٧٤.

٤) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٢٢٢.

٥) جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للعلائي، ص ١٤٦.



يونس بن بكير. ثم قال: والصحيح ما رواه الثوري، وشعبة، وابن عيينة، وأبو عوانة، وإسرائيل، والحسن، وعلي ابنا صالح، عن الأسود بن قيس، عن جندب البجلي، قال: كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في الغار، فدميت إصبعه، فقال مثله<sup>(١)</sup>، فكلام الحافظ ابي نعيم لو صح لكان دليلا قويا في الرد على تسمية الحافظ ابن منده السابقة، وسبب عدم صحته هو وجود إشكال في الرواية التي ساقها، وتحديدًا وجود (جندب البجلي) فيها، إذ كيف يروي عنه حديث الغار وإسلام جندب كان متأخرا؟، وعلى هذا رد الحافظ ابن الأثير على قوله هذا فقال: (وهذا أيضا وهم، فإن جندبا البجلي لم يكن مع النبي صلى الله عليه وسلم في الغار، ولا كان مسلما ذلك الوقت، فلو لم يقل: كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم لكان الأمر أسهل، إلا أن يكون أراد غارا آخر فتمكن صحته، على أنه إذا أطلق لم يعرف إلا الغار الذي اختفى فيه النبي صلى الله عليه وسلم لما هاجر)<sup>(٢)</sup>، وعليه لا يمكن أن نقبل كلام الحافظ ابي نعيم السابق، وذلك لعدم صحة الدليل عليه.

أما الحافظ ابن الأثير فسماه أيضا باسم (الاسود بن ابي الاسود)، وقال عنه كما قال الحافظ ابن منده، ولم يخض في الخلاف حول تسميته، ليبين بذلك موافقته للحافظ ابن منده فيما قال.

أما العلائي فسماه أيضا باسم (الاسود بن ابي الاسود)، ولم يخض في تسميته، وعده حديثه في المراسيل.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن هناك اضطرابا واضحا في تسميته عند العلماء، وكذلك وجود خلاف في الحديث الذي ذكره الحافظ ابن منده في ترجمته، ولو سلمنا جدلا بصحة الحديث فهو لا يدل على ما سماه الحافظ ابن منده به.

### النتيجة:

التوقف في القول بتخطئة الحافظ ابن منده في تسمية (الأسود بن أبي الاسود)، وذلك لعدم وجود من سماه بغير هذه التسمية، وكذلك عدم وجود حديث صحيح يدل

(١) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج١، ص ٢٧٤.

(٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج١، ص ٢٢٣.



على تسميته بغيرها، وبيان أن كل من جاء بعده من العلماء تبعه في تلك التسمية، وعليه يبقى قول الحافظ ابن حجر في تعقبه على هذه التسمية على الاحتمال.

### ٣. أبان العبدى :

**التعقب:** قال الحافظ ابن حجر: فرق ابن منده بينه وبين المحاربي، وهو هو، ومحارب بطن من عبد القيس<sup>(١)</sup>.

#### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (أبان العبدى) في القسم الرابع من الإصابة، ثم نقل عن الحافظ ابن منده تفرقة بينه وبين (أبان المحاربي)، لكن الحافظ ابن حجر اعترض على قوله ذلك، وبين أن كلاهما واحد، وعد كلام الحافظ ابن منده من قبيل الخطأ.

#### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن حجر أن الحافظ ابن منده أورد ترجمة (أبان العبدى) في كتابه، ثم إنه فرق بين أبان المحاربي، وأبان العبدى، وهذا الذي نقله الحافظ ابن حجر لم أجده في كتاب الحافظ ابن منده، وذلك سبب ذلك السقط الواقع من الكتاب، لكن الأئمة الذين بعد الحافظ ابن منده أثبتوا ذلك عنه كابن الأثير<sup>(٢)</sup>، وهذا يدل على صحة ما نقله الحافظ ابن حجر.

والكلام حول تفرقة الحافظ ابن منده بين (أبان العبدى) وبين (أبان المحاربي) فهو غير صحيح، وانفرد الحافظ ابن منده بهذا القول، فإني لم أجد أحدا من الأئمة قال به، وعليه فإن الحافظ ابن منده يرد عليه هذا التفريق من وجوه كثيرة منها:

**الوجه الاول:** أنه حين فرق بينهما لم يذكر لنا رواية تدل على أن (أبان المحاربي) هو رجل آخر غير (أبان العبدى)، ولو فرضنا جدلا أنه ذكرها لنقلها لنا الحافظ ابن حجر هنا، وإنما أورد رواية واحدة في ترجمته، وهي وفادته على النبي صلى الله عليه

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٣٦٣.

(٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ١٥٠.



وسلم، وهذه الرواية قد أخرجها الأئمة في مصنفاتهم عن (أبان المحاربي)، وساقها أبو نعيم بسنده عن الحكم بن حيان المحاربي، عن أبان المحاربي، قال: (كنت في الوفد، فرأيت بياض إبط رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رفع يديه استقبل بهما القبلة)<sup>(١)</sup>، وكل من ذكرها ساقها على هذا النحو، ولم يذكر واحد من الأئمة في أسنادها (أبان العبدى).

**الوجه الثاني:** عند الرجوع إلى النسبة التي بسببها فرق بينهما نجدها واحدة، فإن العبدى يرجع في النسب إلى عبد قيس، وكذلك المحاربي يرجع إلى عبد قيس، فقد قال السمعاني: (العبدى، بفتح العين وسكون الباء المنقوطة بواحدة وفي آخرها الدال المهملة، هذه النسبة إلى عبد القيس في ربيعة بن نزار، وهو عبد القيس بن أفضى بن دعي بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار، والمنتسب إليه مخير بين أن يقول عبدى أو عبقي)<sup>(٢)</sup>، والحديث المذكور صريح في نسبه إلى محارب، ومحارب معروف بطن من بطون عبد قيس، وبين ذلك ابن الأثير فقال: (ولم يذكر أبو نعيم، وأبو عمر أبانا العبدى، وذكره ابن منده، وهو وهم منه، فإن أبانا العبدى هو المحاربي، ومحارب بطن من عبد القيس، وهو محارب بن عمرو بن وديعة بن لكيز بن أفضى بن عبد القيس، فهو عبدى محاربي، ولعل ابن منده قد رآه محاربيا، فظنه من محارب بن خصفة بن قيس وعيلان، فلهذا جعلهما اثنين وهما واحد)<sup>(٣)</sup>، وهذا هو الصحيح في نسبه، وهو المحفوظ فقد نص على ذلك كبار الأئمة كابن سعد<sup>(٤)</sup>، وخليفة بن خياط<sup>(٥)</sup>، والطبراني<sup>(٦)</sup>، وأبو نعيم<sup>(٧)</sup>، والبغوي<sup>(٨)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٩)</sup>.

١) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ١، ص ٣٢٧.

٢) الانساب، للسمعاني، ج ٩، ص ١٩٠.

٣) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ١٥١.

٤) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٧، ص ٦١.

٥) الطبقات، لخليفة بن خياط، ص ١١٨.

٦) المعجم الكبير، للطبراني، ج ١، ص ٢٣١.

٧) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ١، ص ٣٢٧.

٨) معجم الصحابة، للبغوي، ج ١، ص ١٥٣.



ومن خلال ما سبق يمكننا القول أن الحافظ ابن منده قد وهم في تفرقة بين (أبان العبدي) وبين (أبان المحاربي)، ولم يوافق على هذا الوهم أحد من العلماء، أما سبب إيراده مرتين عند الحافظ ابن الأثير، فإنه فعل ذلك لينبه على خطأ من فرق بينه وبين المحاربي، فقال في ترجمته: (ذكره ابن منده وحده، وقال: وفد على النبي صلى الله عليه وسلم وروي ذلك عن محمد بن سعد الواقدي، وهو وهم)<sup>(٢)</sup>.

#### النتيجة:

إن قول الحافظ ابن منده في تفرقة بين (أبان العبدي) و (أبان المحاربي) لا يمكن الجزم بصحته، وبإل إن الصحيح أن كلاهما واحد، وليس هناك دليل على أنهما رجلين، أما التفرقة بينهما بسبب النسبة فهو غير صحيح كما سبق، ثم إن الحديث في كلا الترجمتين واحد، وعليه موافقة الحافظ ابن حجر فيما ذهب إليه من قول بخطأ من فرق بينهما.

#### ٤. أسلم الراعي، أبو سلمى:

قال الحافظ ابن حجر: قال ابن منده: استشهد بخبير، ثم ساق حديث أبي سلام، قال: حدثنا أبو سلمى الراعي، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: (بخ بخ لخمس ما أثقلهن في الميزان)<sup>(٣)</sup>.

١) الاستيعاب في معرفة الاصحاب، لابن عبد البر، ج ١، ص ٦٤.

٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ١٥٠.

٣) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده بتمامه فقال: حدثنا عفان، حدثنا أبان، حدثنا يحيى بن أبي كثير، عن زيد، عن أبي سلام، عن مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (بخ بخ، لخمس ما أثقلهن في الميزان: لا إله إلا الله، والله أكبر، وسبحان الله، والحمد لله، والولد الصالح يتوفى فيحسبه والداه)، برقم: ١٥٦٦٢، ج ٢٤، ص ٤٣٠. وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير، برقم: ٨٧٣، ج ٢٢، ص ٣٤٨، بمثله.





قال أبو نعيم: وهم في تسمية أبي سلمى، وإنما اسمه حريث، وفي قوله: استشهد بخبير، لأن من يستشهد بخبير لا يقول عنه أبو سلام حدثنا.  
قال الحافظ ابن حجر: وهو اعتراض متجه، لأن أبا سلام لا صحبة له.

**التعقب:** قال الحافظ ابن حجر: والحق أن ابن منده دخلت عليه ترجمة في ترجمة، والراعي الذي قتل بخبير غير الراعي الذي يكنى أبا سلمى. والله أعلم<sup>(١)</sup>.

#### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (أسلم الراعي) في القسم الرابع من الإصابة، ثم نقل كلام الحافظ ابن منده في تسمية أسلم الراعي (أبو سلمى الراعي)، ونقل أنه قال عنه أستشهد بخبير، ثم ساق الحديث بسنده إلى أبي سلام عنه، لكن الحافظ أبي نعيم أعترض على تسمية الحافظ ابن منده، وبين أن اسمه هو (حريث)، ثم أنتقد الإسناد المذكور لاستحالة سماع أبي سلام منه، وهو قد مات قبل أن يراه، ثم جاء كلام الحافظ ابن حجر موافقا لما قاله أبو نعيم، وبين أن كلام أبي نعيم صحيح، وأن الاشكال الذي وقع عند الحافظ ابن منده هو عدم التفريق بين (أسلم الراعي) و (أبو سلمى الراعي)، وأنهما أثبتين وليس واحد.

#### أما تسمية (أبي سلمى الراعي) عند العلماء فعلى النحو التالي: القول الأول: قالوا هو (حريث).

سماه بذلك ابن أبي عاصم<sup>(٢)</sup>، والطبراني<sup>(٣)</sup>، وأبو نعيم<sup>(٤)</sup>، والبغوي<sup>(٥)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٦)</sup>، وابن عساكر<sup>(٧)</sup>، وابن الاثير<sup>(١)</sup>، المزي<sup>(٢)</sup>، وابن كثير<sup>(٣)</sup>، وغيرهم.

١ (الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٣٦٩.

٢ (الآحاد والمثاني، لابن أبي عاصم، ج ١، ص ٣٤٧.

٣ (المعجم الكبير، للطبراني، ج ٢٢، ص ٣٤٨.

٤ (معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ١، ص ٢٥٤.

٥ (معجم الصحابة، للبغوي، ج ٢، ص ٢٠٤.

٦ (الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٤، ص ١٦٨٣.

٧ (تاريخ دمشق، لابن عساكر، ج ٦٦، ص ٢٧٥.



### القول الثاني: قالوا هو (أسلم).

سماه بذلك ابن الأثير<sup>(٤)</sup>.

### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن منده ترجمتين في كتابه معرفة الصحابة، الأولى باسم (حريث)<sup>(٥)</sup>، وسماه راعي النبي صلى الله عليه وسلم، وقال عداة في الشاميين، ثم ساق الحديث السابق في ترجمته، والثانية باسم (أبي سلمى)<sup>(٦)</sup>، وسماه صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وراعيه، وذكر أحاديث في ترجمته ومنها الحديث السابق، ولكني لم أجد في كتاب الحافظ ابن منده ترجمة (أسلم الراعي)، وذلك بسبب السقط الواقع من الكتاب، ومما يدل على سقوطها من الكتاب، أن الأئمة الذين جاءوا بعد الحافظ ابن منده نقلوها عنه كابن الأثير<sup>(٧)</sup>، وغيره.

ومن خلال النظر في كلام الأئمة السابق يتبين لنا أن الحافظ ابن منده قد وقع له وهمين في ترجمة (أسلم الراعي)، وهما على التفصيل التالي:

**الوهم الأول:** قال عنه (أبو سلمى)، وهو مخالف للصواب، فإن (أبا سلمى الراعي) معروف عند العلماء باسم (حريث)، كما نص على ذلك الأئمة كابن أبي عاصم، والطبراني، والبغوي، وأبي نعيم، وابن عبد البر، وابن عساكر، والمزي، وابن كثير، وغيرهم، كما سبق، وهو الصحيح المتفق عليه، ومن خالف ذلك فقد أخطأ.

١) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٧١٨.

٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، ج ٣٣، ص ٣٦٨.

٣) التكميل في الجرح والتعديل، لابن كثير، ج ٣، ص ٢١٩.

٤) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٢١٤.

٥) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ٢٣٠، ص ٤٢٠.

٦) المصدر نفسه، رقم الترجمة: ٦٢٥، ص ٨٩٣.

٧) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٢١٤.



أما قول الحافظ ابن الأثير في ترجمة (اسلم الراعي الأسود، ويكنى أبا سلمى)<sup>(١)</sup>، فهذا يدل على نقله كلام الحافظ ابن منده فيه من دون زيادة حرف، ومما يدل على ذلك أيضا هو سياقه الحديث ذاته، ثم نقل كلام ابي نعيم في اعتراضه عليه، وسكت، وعلى هذا يرد عليه قوله هذا، وذلك لعدم صحته، ثم هو لا يقوي كلام الحافظ ابن منده في تسمية له أبي سلمى، ومن العجيب أن الحافظ ابن الأثير ذكره في موضع آخر فسماه (حريث أبو سلمى)، ونقل الحديث ذاته في ترجمته، وهذا تردد واضح في تسميته.

**الوهم الثاني:** وهو الحديث الذي ذكره في ترجمة (اسلم الراعي)، وهو قوله (حدثنا أبو سلام قال: حدثني أبو سلمى...)، وهذا اشكال واضح، إذا كيف يمكن أن يسمع أبو سلام من اسلم الراعي المذكور بكنيته أبي سلمى وهو قد مات، وعلى هذا فهناك خطأ في تسمية (اسلم الراعي، بابي سلمى)، وعليه وجب رد تلك التسمية، وبيان أن المتفق عليه عند الأئمة أن (أسلم الراعي الاسود)، رجل آخر غير أبي سلمى، وهو قد مات في خيبر، كما نقل الحافظ ابن حجر عن ابن اسحاق، قال: (قال ابن إسحاق في المغازي: حدثني أبي إسحاق بن يسار أن راعيا أسود أتى النبي صلى الله عليه وسلم، وهو محاصر لبعض حصون خيبر، ومعه غنم كان أجيرا فيها لرجل يهودي، فقال: يا رسول الله، أعرض علي الإسلام، فأسلم)<sup>(٢)</sup>، وأبو سلام معروف وهو معدود في التابعين كما نص على ذلك البخاري<sup>(٣)</sup>، ومسلم<sup>(٤)</sup>، والعجلي<sup>(٥)</sup>، وابو حاتم<sup>(٦)</sup>، وغيرهم من العلماء.

### النتيجة:

- ١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢١٤.
- ٢) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٢١٦.
- ٣) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٨، ص ٥٧.
- ٤) الكنى والاسماء، للإمام مسلم، ج ١، ص ٤٠٧.
- ٥) الثقات، للعجلي، ص ٤٣١.
- ٦) الجرح والتعديل، لابن ابي حاتم، ج ٨، ص ٤٣١.



إن تسمية الحافظ ابن منده لـ (أبو سلمى)، باسم (أسلم الراعي) لا يمكننا إثباته لعدم ورود دليل صريح بذلك، وإن الصحيح في تسميته هو (حريث)، كما نص على ذلك الأئمة، وهو راعي النبي صلى الله عليه وسلم أيضاً، وقد تأخر موته بعد النبي صلى الله عليه وسلم حتى حدث بهذا الحديث في الكوفة، كما نقل الأئمة في كتبهم.

#### ٥. بشر بن عطية:

قال الحافظ ابن حجر: روى ابن منده من طريق مكحول عن غضيف بن الحارث، عن أبي ذر أن بشر بن عطية سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء، فأجابه.

التعقب: قال الحافظ ابن حجر: وهو في قصة عكاف كما سيأتي في ترجمته، لكن المحفوظ فيه عطية بن بسر، وهو المازني، وهو بضم الموحدة وسكون المهملة، وقد تقدم في بشر بن عصمة أنه قيل فيه بشر بن عطية<sup>(١)</sup>.

#### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (بشر بن عطية) في القسم الأول من الإصابة، ثم نقل الإسناد الذي ساقه الحافظ ابن منده للاستدلال على صحبته، لكن الحافظ ابن حجر اعترض على تسميته باسم (بشر بن عطية) في الحديث، وعدّها خطأ، وبين أن المحفوظ في تسميته هو (عطية بن بسر).

أما تسميته عند العلماء، فهو على النحو التالي:

القول الأول: قالوا هو (عطية بن بسر).

سماه بذلك البخاري<sup>(٢)</sup>، وأبو حاتم<sup>(٣)</sup>، وابن حبان<sup>(٤)</sup>، وابن عدي<sup>(٥)</sup>، وأبو نعيم<sup>(١)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٢)</sup>، وابن الأثير<sup>(٣)</sup>، والمزي<sup>(٤)</sup>، وغيرهم.

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٤٣٣.

(٢) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٧، ص ١٠.

(٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٦، ص ٣٨١.

(٤) الثقات، لابن حبان، ج ٣، ص ٣٠٧.

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٧، ص ٨٥.



### القول الثاني: قالوا هو (بشر بن عطية).

سماه بذلك ابن حبان<sup>(٥)</sup>.

### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن منده ترجمة (بشر بن عطية)، في كتابه<sup>(٦)</sup>، وساق حديثه من طريق مجاعة بن محسن السلمي، عن أبي الطفيل، عن بشر بن عطية الليثي، أنه قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (الأزد مني، وأنا منهم، أغضب لهم إذا غضبوا، ويغضبون إذا غضبت، وأرضى لهم إذا رضوا، ويرضون إذا رضيت)، ورواه من طريق آخر فقال: (رواه سليمان بن أحمد الواسطي، عن جرير بن القاسم، عن مجاعة بن محسن، عن عبيد بن حصين، عن بشر بن عصمة صاحب النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه)، ولم يذكر في طريق مكحول كما نقل الحافظ ابن حجر، لكن الحافظ ابن الأثير نقله عن الحافظ ابن منده<sup>(٧)</sup>، فأظن أن هذا الطريق سقط من الكتاب.

والإشكال الواقع عند الحافظ ابن منده، فهو في الإسناد الذي ذكره من طريق مكحول، فإنما رواه الأئمة عن (عطية بن بسر)، وليس عن (بشر بن عطية)، وهذا الحديث معروف عند العلماء باسم حديث (عكاف)، وقد رواه الأئمة في كتبهم من

١) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٤، ص ٢٢١٦.

٢) الاستيعاب في معرفة الاصحاب، لابن عبد البر، ج ٣، ص ١٠٧٠.

٣) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤١.

٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، ج ٢٠، ص ١٤٢.

٥) الثقات، لابن حبان، ج ٣، ص ٣١.

٦) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ٥٣، ص ٢٣٧.

٧) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٣٨٧.



غير ذكر الصحابي الجليل ابي ذر، كابن ابي حاتم<sup>(١)</sup>، وابن ابي عاصم<sup>(٢)</sup>، وأبي يعلى<sup>(٣)</sup>، والطبراني<sup>(٤)</sup>، وغيرهم.

ومن خلال ما سبق يمكننا القول أن الحافظ ابن منده وقع في تسمية ( بشر بن عطية ) وهم وقلب، وأن الصحيح في تسميته هو ( عطية بن بسر )، ويدل على صحة ذلك أن الأئمة نصوا على ان الصحيح في تسميته هو ( عطية بن بسر ) ك(الإمام البخاري، وأبي حاتم، والطبراني، وابن حبان، وابن عدي، وأبي نعيم، وابن عبد البر، وابن الاثير، والمزي) وغيرهم من العلماء وهو الصحيح.

أما ابن حبان فذكر ( بشر بن عطية )، ولكنه قال عنه: ( يقال إن له صحبة، يروي عنه مكحول، ولكني لست أعتد على إسناد خبره )<sup>(٥)</sup>، وهذا يدل على عدم الثبت، وكذلك التردد في تسميته، وعلى هذا يرد قوله في تسميته التي ذكرها.

وهنا لا بد من التنبيه لتمام الفائدة، أن اسم ( عطية بن بسر )، يطلق على رجلين واحد في الصحابة، والثاني تابعي، وهو على التفصيل التالي:

فذكر ابن حبان الأول في الصحابة فقال: ( عطية بن بسر المازني له صحبة )<sup>(٦)</sup>، وجعل الثاني في التابعين وقال عنه: ( عطية بن بسر شيخ من أهل الشام حديثه عند أهلها، روى عنه مكحول في التزويج متن منكر وإسناد مقلوب )<sup>(٧)</sup>، ووافق الذهبية في ذلك فقال في ترجمة عطية بن بسر: ( شيخ مكحول، ثم ذكر حديث عكاف، ثم قال: خرجت هذا تبعا للبخاري، ثم إني وجدت له صحبة، وحديثا عند سليم بن عامر عنه، فإن صح أنه صحابي فيحول من هنا، ثم تبين لي أنهما اثنان روى عنهما مكحول،

١ ( ) الجرح والتعديل، لابن ابي حاتم، ج ٦، ص ٣٨١.

٢ ( ) الأحاد والمثاني، لابن ابي عاصم، ج ٣، ص ٩١.

٣ ( ) مسند أبو يعلى، لأبي يعلى الموصلي، ج ١٢، ص ٢٦٠.

٤ ( ) المعجم الكبير، للطبراني، ج ١٨، ص ٨٥.

٥ ( ) الثقات، لابن حبان، ج ٣، ص ٣١.

٦ ( ) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣٠٧.

٧ ( ) المصدر نفسه، ج ٥، ص ٢٦١.



افترقا بالنسبة، فالصحابي مازني حمصي، وهو أخو عبد الله، والآخر هذا هلالى<sup>(١)</sup>، وهذا ما رجحه الحافظ ابن حجر فجعلها اثنتين (عطية بن بسر المازني) صحابي، وأما (عطية بن بسر الشامي) فجعله تابعي<sup>(٢)</sup>، ولكن لابد من القول هذا التفريق الذي ذكره العلماء لا دليل عليه، لان الحديث واحد، واستدل به كل من فرق بينهما.

لكن الصحيح الثابت هو التفرقة بينهما، ورد الحافظ ابن حجر على من لم يفرق بينهما، فنقل الحافظ ابن حجر عن أبو احمد العسكري قال: (قال أبو أحمد العسكري في الصحابة عطية بن بسر، وقيل بن بشر، وقيل بن قيس من بني هلال بن عامر بن صعصعة، حدثنا علي بن الحسن، حدثنا محمد بن الحسن بن عمار بن نصر، حدثنا بقية، فذكر حديث التزويج، ولم يفرق العسكري بين المازني المتقدم، وبين هذا، والظاهر إنهما اثنان مازني، وهلالى<sup>(٣)</sup>).

#### النتيجة:

إن ما أورده الحافظ ابن منده في تسميته (بشر بن عطية) لا يمكننا التسليم له فق وقع فيها الوهم والقلب، وأن الصحيح في تسميته هو (عطية بن بسر)، وهو صحابي معروف عند العلماء، وهو الراوي لحديث عكاف، وروى حديثه مكحول، وهو ما صرح به الأئمة، وموافقة لما ذهب إليه الحافظ ابن حجر من القول بتسميته، والتفرقة بينه وبين من شابهه بالاسم من التابعين.

#### ٦. ثعلبة بن زيد:

بن الحارث بن حرام بن غنم بن كعب بن سلمة بن سعد بن علي بن ساردة بن تزيد بن جشم بن الخزرج الأنصاري الخزرجي.

(١) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج٣، ص٧٩.

(٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج٧، ص٢٢٣.

(٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج٧، ص٢٢٤.



**التعقب: قال الحافظ ابن حجر:** ذكره ابن منده، فقال: ثعلبة بن الجدع، جعل لقبه اسماً لأبيه، وأعادته فقال: ثعلبة بن الحارث، نسبه إلى جد. واستدركه أبو موسى وابن فتحون، فقال: ثعلبة بن حرام، نسبه إلى جد أبيه، فصار الواحد ثلاثة<sup>(١)</sup>.

#### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (ثعلبة بن زيد) في القسم الأول من الإصابة، وذكر نسبه ونسبته، ثم نقل كلام الحافظ ابن منده في تسميته له باسم (ثعلبة بن الجدع)، لكن الحافظ ابن حجر اعترض على هذه التسمية، وبين أن الصحيح في تسميته هو (ثعلبة بن زيد) وإنما (الجدع) لقب له، وليس كما قال الحافظ ابن منده أنه اسم لأبيه، وعد كلام الحافظ ابن منده من قبيل الخطأ.

#### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن حجر أن الحافظ ابن منده أورد ترجمة (ثعلبة بن زيد) في كتابه، وسمى أبيه (الجدع)، وهذا مما لم أجده في كتابه، وذلك بسبب السقط الواقع من كتاب، ولكن الأئمة الذين جاءوا بعد الحافظ ابن منده نقلوا ذلك عنه كأبي نعيم<sup>(٢)</sup>، وابن الأثير<sup>(٣)</sup>، وغيرهم، وهو ما يدل على صحة ما نقل الحافظ ابن حجر.

أما الكلام حول تسمية الحافظ ابن منده له باسم (ثعلبة بن الجدع)، فهو وهم، وخطأ بلا أدنى شك، وذلك لأن (الجدع) هو لقب لـ (ثعلبة بن زيد بن الحارث) الصحابي المشهور الانصاري الخزرجي، كما نص على ذلك الأئمة كابن سعد<sup>(٤)</sup>، وابن أبي عاصم<sup>(٥)</sup>، وأبي نعيم<sup>(١)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٢)</sup>، وابن الأثير<sup>(٣)</sup>، والصفدي<sup>(٤)</sup>، وغيرهم، وعلى التفصيل التالي:

١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٥١٨.

٢) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ١، ص ٤٩٤.

٣) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٤٦٧.

٤) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٣، ص ٤٨٢.

٥) الأحاد والمثاني، لابن أبي عاصم، ج ٣، ص ٣٩٩.





أما الحافظ ابن سعد فنص على أن الجذع لقب لثعلبة، وليس هو اسم أبيه، فقال في ترجمته: (الجذع ثعلبة بن زيد، وسمي بذلك لشدة قلبه وصرامته)<sup>(٥)</sup>، وهذا يرد على الحافظ ابن منده ادعائه أنه اسم أبيه.

وأبو نعيم قال: (ذكره بعض المتأخرين، ولم يخرج له شيئاً، ولا نسبه إلى غيره من المتقدمين)<sup>(٦)</sup>، وقصد بذلك الحافظ ابن منده، وهو كما قال، فقد خالف في تسميته اسم أبيه لكل من سبقه من الأئمة، فكل من ذكره نسبه بخلاف ما نسبه الحافظ ابن منده، وهذا دليل آخر يرد عليه نسبه.

وابن عبد البر قال: (اسم الجذع ثعلبة بن زيد بن الحارث)<sup>(٧)</sup>، فوافق ما نص عليه غيره من الأئمة في كونه لقباً له، وليس اسم لأبيه.

أما ابن الأثير فنقل قول أبي نعيم بالنص، ولم يزد عليه حرف في تعقبه على الحافظ ابن منده<sup>(٨)</sup>، ثم ذكر في موضع آخر: (ثعلبة بن زيد هو الذي أخرجه ابن منده، إلا أنه قال: ثعلبة بن الجذع الأنصاري من بني الخزرج، ثم من بني سلمة، ثم من بني حرام، وقد ذكرنا هناك أن الجذع لقب له، فهو هو لا شك. وقال ابن منده: إنه شهد بدرًا، وقتل يوم الطائف، وإنما غلط ابن منده في أبيه، فسماه الجذع، وإنما هو زيد، والله أعلم)<sup>(٩)</sup>، فهنا أوضح الحافظ ابن الأثير المسألة بشكل لم يبق معه أدنى شك أن الحافظ ابن منده جانب الصواب في قوله السابق، وهذا هو الصحيح الثابت عند العلماء، ووافقة الصفدي فيما نص عليه فقال في ترجمته: (اسم الجذع

١) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ١، ص ٤٧٩.

٢) الاستيعاب في معرفة الاصحاب، لابن عبد البر، ج ١، ص ١٩٨.

٣) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٤٦٧.

٤) الوافي بالوفيات، للصفدي، ج ١٠، ص ٢٨١.

٥) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٣، ص ٤٨٢.

٦) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ١، ص ٤٩٤.

٧) الاستيعاب في معرفة الاصحاب، لابن عبد البر، ج ١، ص ١٩٨.

٨) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٤٦٦.

٩) المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٦٧.



ثعلبة بن زيد بن الحارث الأنصاري شهد العقبة، وبدرا، والمشاهد كلها، وقتل يوم الطائف شهيدا<sup>(١)</sup>، وهذا هو المحفوظ عند الأئمة.

### النتيجة:

إن تسمية الحافظ ابن منده لوالد (ثعلبة بن زيد) بـ(الجدع) لا يمكن الجزم بثبوته، بل يمكننا القول أنه خلاف المحفوظ عند الأئمة في تسمية، والصحيح هو أن (الجدع) لقب لثعلبة بن زيد، وليس اسما لأبيه، وعلى هذا نص كبار الأئمة، وموافقة الحافظ ابن حجر فيما قال في تسميته.

### ٧. حيان بن نملة الأنصاري:

**التعقب:** قال الحافظ ابن حجر: روى ابن السكن عنه أنه نهى عن زيارة القبور، ولم أر من سمى أباه نملة إلا ابن منده، وإنما قالوا: حيان الأنصاري<sup>(٢)</sup>.

### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (حيان بن نملة الأنصاري) في القسم الأول من الإصابة، ثم نقل كلام الحافظ ابن منده في تسمية أبيه (نملة)، لكن الحافظ ابن حجر اعترض على تسميته بذلك، وبين أن الحافظ ابن منده أنفرد بتسمية أبيه، وإن كل من ذكره من العلماء إنما قالوا (حيان الأنصاري).

### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن منده ترجمة (حيان بن نملة)<sup>(٣)</sup> في كتابه، ثم بين أنه نقل هذه التسمية عن الإمام البخاري، ولكني لم أجد هذه النسبة عند البخاري، فعند الرجوع إلى كتاب الإمام البخاري نجده قال في ترجمة: (حيان الأنصاري، عن النبي صلى

(١) الوافي بالوفيات، للصفدي، ج ١٠، ص ٢٨١.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٢، ص ١٢٦.

(٣) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ٢٢٢، ص ٤١٠.



الله عليه وسلم، روى عنه ابنه عمران<sup>(١)</sup>، وهذا ما نص عليه ابي حاتم<sup>(٢)</sup>، بل كل من ذكره من العلماء من بعدهم أنما قالوا في ترجمة (حيان الانصاري)، من غير تسمية ابيه.

وعند النظر في ما ذكره الحافظ ابن منده في ترجمة: (حيان بن نملة)، نجد أنه ذكر له حديث يرويه عنه ابنه عمران، فقال: (أخبرنا يحيى بن عبد الله أبو زكريا البخاري، وعلي بن نصر، قالوا: حدثنا محمد بن إبراهيم بن سعيد العبدى، قال: حدثنا سليمان بن عبد الرحمن، قال: حدثنا مروان بن معاوية، قال: حدثني حميد علي الرقاشي الأنصاري، أن عمران بن حيان الأنصاري حدثه، عن ابيه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس يوم فتح خيبر، فأحل لهم ثلاثة أشياء كان ينهاهم عنها، وحرّم عليهم ثلاثة أشياء كان الناس يستحلونها، أحل لهم لحوم الأضاحي، وزيارة القبور، والأوعية، ونهاهم أن يباع سهم من مغنم حتى تقسم، وعن السبايا أن يوطنن حتى يضعن، وأن تباع ثمرة حتى يبدو صلاحها ويؤمن عليها العاهة)<sup>(٣)</sup>، وهذا الحديث ليس فيه التصريح بتسمية ابيه (نملة)، وإنما فيه رواية ولده عمران عنه فقط، فلا أدري من أين أتى الحافظ ابن منده بتسمية ابيه (نملة)؟، وهذا دليل آخر على رد التسمية التي نقلها الحافظ ابن منده لأبيه، وذلك لعدم وجود دليل عليها.

أما من وافق الحافظ ابن منده في تسميته (حيان بن نملة)، فهما أثنين (أبي نعيم، وابن الاثير) بخلاف ابن عبدالبر، وكلامهم على التفصيل التالي:

أما أبي نعيم<sup>(٤)</sup> فإنه نقل كلام الحافظ ابن منده بالنص، ولم يزد حرفاً واحداً على ما قال، ووقع بالخطأ ذاته، وهو قوله أن البخاري ذكره بهذه النسبة، وهذا دليل واضح على أنه نقل الكلام من الحافظ ابن منده من غير الرجوع الى كلام الإمام البخاري فيه، ثم ذكر الحديث الذي ذكره الحافظ ابن منده، عن عمران بن حيان، عن أبيه،

١) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٣، ص ٥٣.

٢) الجرح والتعديل، لابن ابي حاتم، ج ٣، ص ٢٤٣.

٣) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ٢٢٢، ص ٤١٠.

٤) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٢، ص ٨٧٨.



(أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح خيبر نهى أن يباع شيء من المغنم حتى يقسم، وعن الحبالى أن يوطأن، وعن التمرة حتى يتبين صلاحها ويؤمن عليها العاهة)<sup>(١)</sup>، وهنا يرد عليه في تسميته ابيه (نملة) بمثل ما يرد على الحافظ ابن منده، وذلك لان مخرج القول واحد، وكذلك يرد عليه قوله أن خطبة النبي صلى الله عليه وسلم كانت يوم خيبر، فهذا غير صحيح، وسياتي الرد على هذا.

أما ابن عبدالبر فوافق الأئمة في تسميته له (حيان الانصاري)، ولم يذكر أن ابيه اسمه (نملة)، وانما قال حين ذكره (حيان الانصاري، والد عمران بن حيان، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خطب الناس يوم خيبر. روى عنه ابنه عمران بن حيان)<sup>(٢)</sup>، لكن قوله في ترجمته انه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خطب يوم خيبر، فهذا فيه إشكال، وهو غير صحيح، فإنما كانت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن وطء الحبالى يوم حنين، وليس يوم خيبر، كما سيأتي في رد الحافظ ابن الأثير على هذا القول.

أما ابن الأثير<sup>(٣)</sup>، فنقل كلام الحافظ ابن منده ايضا في تسمية أبيه، ونقل أن البخاري سماه بذلك، وهو غير صحيح كما سبق، ويدل دلالة واضحة على أنه نقله من الحافظ ابن منده دون الرجوع الى كلام البخاري فيه، وذكر حديث ولده عنه السابق، وعليه يرد بمثل ما رد على الحافظ ابن منده ، وذلك لأن مخرج القول واحد. وانتقد الحافظ ابن الأثير على (ابي نعيم، وابن عبدالبر) قولهم في الحديث السابق خطب النبي يوم فتح خيبر، فقال: ( أن أبا عمر، وأبا نعيم، قالوا: خطب يوم فتح خيبر، والنبي صلى الله عليه وسلم إنما نهى عن وطء الحبالى يوم حنين، وهو بعد الفتح، وخبير قبل الفتح، ولم تسب النساء فيها، وإنما سببن يوم حنين، والله أعلم)<sup>(٤)</sup>. وهذا هو الصحيح.

(١) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٨٧٨.

(٢) الاستيعاب في معرفة الاصحاب، لابن عبدالبر، ج ١، ص ٣١٧.

(٣) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٢، ص ١٠١.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٠١.



### النتيجة:

إن مانقله الحافظ ابن منده في تسمية أبي (حيان الانصاري) باسم (نملة) لا يمكننا الجزم بصحته، ثم انه أنفرد بتسمية ابيه بذلك، ولم يقل بذلك واحد من العلماء، وكل من سماه بهذه التسمية من بعده فهو ناقل لها عنه، وكذلك القول بعدم صحة ما نقل الحافظ ابن منده من أن الإمام البخاري سماه بذلك، بل سماه الإمام البخاري (حيان الانصاري)، وهذا هو الثابت في تسميته، والمحفوظ عند الأئمة، وفي هذا موافقة لما ذهب إليه الحافظ ابن حجر من القول أن الحافظ ابن منده انفرد بتسمية ابيه (نملة).

### ٨. خالد بن عرفطة:

قال الحافظ ابن حجر: بضم المهملة والفاء بينهما راء ساكنة- ابن أبرهة- بفتح الهمزة والراء بينهما موحدة ساكنة- ابن سنان الليثي، ويقال العذري، وهو الصحيح. التعقب: قال الحافظ ابن حجر: وشذ ابن منده فقال: هو خزاعي<sup>(١)</sup>.

### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر ( خالد بن عرفطة) في القسم الأول من الإصابة، ثم نقل كلام الحافظ ابن منده في ذكر نسبه ( الخزاعي)، لكن الحافظ ابن حجر اعترض على تلك النسبة، وبين أن الحافظ ابن منده شذ بقوله ذلك، وإن كل من ذكره من العلماء قالوا عنه (العذري).

### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن منده ترجمة ( خالد بن عرفطة) في كتابه<sup>(٢)</sup>، وقال في نسبه هو (الخزاعي)، وهذه النسبة غريبة، ولم يقل بها واحد من اهل العلم، بل انفرد الحافظ

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٢، ص ٢٠٩.

(٢) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ٢٧١، ص ٤٥٨.



ابن منده بها، بل لم يوافقها عليها أحد ممن جاء بعده من العلماء، وهي تخالف المحفوظ في نسبه عند الأئمة، كما سيأتي.

إن كل من ذكره من الأئمة نصوا على أن نسبه هي (العذري)، فقد قال بذلك ابن سعد<sup>(١)</sup>، وخليفة بن خياط<sup>(٢)</sup>، وابن أبي عاصم<sup>(٣)</sup>، وابن أبي خيثمة<sup>(٤)</sup>، وابن حبان<sup>(٥)</sup>، وأبو نعيم<sup>(٦)</sup>، والطبراني<sup>(٧)</sup>، والأزدي<sup>(٨)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٩)</sup>، وابن ماكولا<sup>(١٠)</sup>، وابن الأثير<sup>(١١)</sup>، وغيرهم، وهو الصحيح الثابت، والمحفوظ في نسبه، وعليه فإن نسبة الحافظ ابن منده له ترد، وذلك لمخالفتها ما هو محفوظ عند الأئمة.

وهنا لا يمكننا القول أن كلا النسبتين يمكننا الجمع بينهما، وذلك لأن (العذري) يرجع في النسب إلى (قضاة)، أما (الخزاعي) فهي قبيلة أخرى معروفة عند العرب غير قضاة، فلا يمكن أن نقول أن كلا النسبتين ترجع إلى قبيلة واحدة، فكل منها قبيلة مستقلة عند العرب، وهذا ما أثبتته ابن سعد في نسبه، فقال: (خالد بن عرفطة بن أبرهة بن سنان العذري من قضاة حليف بني زهرة بن كلاب)<sup>(١٢)</sup>، وهو قول بقية الأئمة حين ذكروا نسبه، وهو الصحيح.

- 
- ١) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٤، ص ٢٦٤.
  - ٢) الطبقات، لخليفة بن خياط، ص ٢٣٤.
  - ٣) الاحاد والمثاني، لابن أبي عاصم، ج ١، ص ٤٦٦.
  - ٤) التاريخ الكبير، لابن أبي خيثمة، ج ٢، ص ٧٦٣.
  - ٥) الثقات، لابن حبان، ج ٣، ص ١٠٤.
  - ٦) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٢، ص ٩٤٥.
  - ٧) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٤، ص ١٨٨.
  - ٨) الاشتقاق، للأزدي، ص ٥٤٧.
  - ٩) الاستيعاب في معرفة الاصحاب، لابن عبد البر، ج ٢، ص ٤٣٤.
  - ١٠) الإكمال في رفع الإرتياب، لابن ماكولا، ج ٥، ص ١٨٣.
  - ١١) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٢، ص ١٣١.
  - ١٢) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٦، ص ٩٨.



والحافظ ابن عبد البر فحاول أن يجمع بين النسبتين فقال: ( ويقال البكري، من بني ليث بن بكر بن عبد مناه. ويقال: بل هو من قضاة من بني عذرة. ومن قال هذا قال: هو خالد بن عرفطة بن صعير، ابن أخي ثعلبة بن صعير، عذري من بني حزاز بن كاهل بن عذرة حليف لبني زهرة، يقال له العذري، ويقال الحزازي، ويقال البكري، ومن جعله عذريا قال: هو خالد بن عرفطة بن أبرهة بن سنان بن صيفي بن الهائلة بن عبد الله بن غيلان بن أسلم ابن حزاز بن كاهل بن عذرة بن سعد بن هذيم، وهذا هو الصواب في نسبه، والحق إن شاء الله تعالى، والله أعلم، وهو حليف لبني زهرة عند جميعهم)<sup>(١)</sup>، وهذا الكلام فيه تكلف من الحافظ ابن عبد البر، وهو لا يصح، كما سيأتي الرد عليه من الحافظ ابن الأثير.

والحافظ ابن الأثير فتعقب على ( ابن عبد البر وابن منده)، فيما قالوا في نسبه، فقال: ( قول أبي عمر في نسبه الأول: عرفطة بن أبرهة بن سنان الليثي، فهذا النسب بعينه هو الذي ذكره هو أيضا حين نسبه إلى عذرة، فهذا اختلاف، والصحيح أنه منسوب إلى عذرة على ما ذكره أبو عمر حين قال: سنان بن صيفي بن الهائلة إلى حزاز بن كاهل، وأما قوله: إنه ابن أخي ثعلبة بن صعير، وهو مع كونه عذريا فهو قليل، إنما الأشهر هو الذي نسبه إلى صيفي بن الهائلة، ويجتمع هو وثعلبة في حزاز، وأما قول ابن منده: إنه خزاعي، فليس بشيء، والله أعلم)<sup>(٢)</sup>، وهذا هو الصحيح الذي أثبتته أهل الأنساب، فقد قال السمعاني: ( الحزازي: بفتح الحاء المهملة والألف بين الزايين أولاهما مشددة، هذه النسبة إلى حزاز، وهو بطن من عذرة، وهو حزاز بن كاهل ابن عذرة بن سعد هذيم، منهم خالد بن عرفطة بن أبرهة بن سنان بن صفي بن الهائلة بن عبد الله بن غيلان بن أسلم بن حزاز، هو حزازي، حليف لبني زهرة بن كلاب)<sup>(٣)</sup>، وبهذا يتبين خطأ من نسبه إلى ( العذري).

### النتيجة:

١) الاستيعاب في معرفة الاصحاب، لابن عبد البر، ج ٢، ص ٤٣٥.

٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٢، ص ١٣١.

٣) الأنساب، للسمعاني، ج ٤، ص ١٤٥.



إن النسبة التي ذكرها الحافظ ابن منده لـ (خالد بن عرفطة)، إلى (خزاعة) لا يمكننا القول بصحتها، كونها لم يأتي دليل على صحتها، بل إن الصحيح المحفوظ عند الأئمة في نسبة هي (العذري)، وهو يرجع بذلك إلى قضاة، وهو أيضا ما رجحه الحافظ بن حجر في نسبه.

### ٩. خباب، مولى عتبة بن غزوان:

قال الحافظ ابن حجر: يكنى أبا يحيى ذكره ابن إسحاق فيمن شهد بدرًا من حلفاء بني نوفل بن عبد مناف.

قال أبو نعيم: لا عقب له، ولا رواية. ومات في خلافة عمر سنة تسع عشرة وصلى عليه عمر.

**التعقب:** قال الحافظ ابن حجر: وهم ابن منده، فذكر في ترجمة خباب بن الأرت أنه مولى عتبة بن غزوان، وقد فرق بينهما ابن إسحاق، فذكرهما في البدرين. وهو الصواب<sup>(١)</sup>.

### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (خباب، مولى عتبة بن غزوان) في القسم الأول من الإصابة، ثم نقل عن الحافظ ابن منده أنه قال في ترجمة (خباب بن الأرت)، أنه (مولى عتبة بن غزوان)، لكن الحافظ ابن حجر عد قوله ذلك وهما، وبين الحافظ ابن حجر أن (خباب مولى عتبة بن غزوان) رجل آخر غير (خباب بن الأرت) الصحابي المعروف.

### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن منده في كتابه ترجمة (خباب بن الأرت)<sup>(٢)</sup>، وقال في ترجمته هو (أبو عبد الله مولى بني زهرة، مهاجري بدري، ويقال: مولى لبني أنمار، وقيل:

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٢، ص ٢٢٣.

(٢) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ٢٩٥، ص ٤٨٥.





لابني سعد، ويقال: مولى عتبة بن غزوان) ، وقوله ( مولى عتبة بن غزوان)، غير صحيح، ومخالف لما هو محفوظ عند الأئمة، ويدل على ذلك أمرين:

**الامر الأول:** أن نسبة ولائه لعتبة بن غزوان تقرد بها الحافظ ابن منده، فلم يقل بها واحد من الأئمة، وهي غير صحيحة، ويدل على ذلك أن الأئمة أجمعوا أنه مولى أم أنمار التي أعتقته، كما قال ابن سعد عنه: ( سمعت من يذكر أنه رجل من العرب، من بني سعد بن زيد مناة بن تميم ، وكان أصابه سباء فاشتترته أم أنمار فأعتقته ونزل الكوفة)<sup>(١)</sup>، ووافقه على هذا كل من ذكره من الأئمة من كابن ابي عاصم<sup>(٢)</sup>، والبخاري<sup>(٣)</sup>، والعجلي<sup>(٤)</sup>، وابن ابي خيثمة<sup>(٥)</sup>، وابن ابي حاتم<sup>(٦)</sup>، وابن حبان<sup>(٧)</sup>، والطبراني<sup>(٨)</sup>، وابن عبدالبر<sup>(٩)</sup>، وابن ماکولا<sup>(١٠)</sup>، كل من جاء بعدهم، وبهذا يرد قول الحافظ ابن منده في نسبة ولائه لعتبة بن غزوان.

**الامر الثاني:** أنه ذكر بعد ترجمة ( خباب بن الأرت)، ترجمة ثانية باسم ( خباب مولى عتبة بن غزوان)<sup>(١١)</sup>، وهذا يدل على التفرقة بينهما، وهذا دليل آخر يرد عليه قوله في ترجمة ( خباب بن الأرت)، أنه مولى عتبة بن غزوان، وقال في ترجمة

- 
- ١) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج٦، ص١٤.
  - ٢) الأحاد والمثاني، لابن ابي عاصم، ج١، ص٢١٢.
  - ٣) التاريخ الكبير، للبخاري، ج٣، ص٢١٥.
  - ٤) الثقات، للعجلي، ص١٤٣.
  - ٥) التاريخ الكبير، لابن ابي خيثمة، ج٣، ص٧.
  - ٦) الجرح والتعديل، لابن ابي حاتم، ج٣، ص٣٩٥.
  - ٧) الثقات، لابن حبان، ج٣، ص١٠٦.
  - ٨) المعجم الكبير، للطبراني، ج٤، ص٥٤.
  - ٩) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبدالبر، ج٢، ص٤٣٨.
  - ١٠) الإكمال في رفع الارتباب، لابن ماکولا، ج٢، ص١٤٨.
  - ١١) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ٢٩٦، ص٤٨٧.



الثاني: ( لا تعرف له رواية)<sup>(١)</sup>، وهذا يدل على أنه مقل الرواية، وغير معروف عند العلماء.

أما من وافق الحافظ ابن منده في قوله عن ( خباب بن الأرت، أنه مولى عتبة بن غزوان)، فهما اثنتين ( ابن حبان<sup>(٢)</sup>، وأبي نعيم<sup>(٣)</sup>)، وقولهم على التفصيل التالي:  
ابن حبان فذكره في كتابه مشاهير علماء الأمصار، فقال: ( خباب بن الارت من بني سعد بن زيد مناة حليف بني زهرة، وقد قيل مولى عتبة بن غزوان أبو يحيى)<sup>(٤)</sup>، وهذا غير صحيح كما سبق، ويدل على عدم صحة ذلك أيضا أنه لم يذكر هذه النسبة في كتابه الثقات، وإنما قال في نسبه في الثقات كما قال الأئمة، فقال: ( خباب بن الأرت من بني سعد بن زيد مناة حليف بني زهرة كنيته أبو يحيى، وقد قيل أبو عبد الله مولى ثابت بن الأرت بن أم أنمار الخزاعية)<sup>(٥)</sup>، فرجع فوافق قول الأئمة وهو الصحيح، وعليه يرد قوله في نسبة ولائه لعتبة بن غزوان.

أما أبي نعيم فأظن أنه نقل هذه النسبة من الحافظ ابن منده، فقال: ( كان من المعذبين في الله، حليف بني زهرة وقيل: مولى عتبة بن غزوان، وقيل: مولى أم أنمار بنت سباع الخزاعية، وهي من خلفاء بني زهرة بن كلاب وقيل: مولى بني سعد وقيل: إنه من العرب)<sup>(٦)</sup>، وهذا لا يثبت له هذه النسبة، وإنما أراد هنا أن يجمع الأقوال السابقة من غير التمييز بينها، وسبق الرد على من أخطأ في نسبة ولائه لعتبة بن غزوان، ثم إن هذا لا يقوي قول الحافظ ابن منده، وذلك لان كلا القولين مخرجهما واحد، وعلى هذا يرد عليه بما رد على الحافظ ابن منده.

### النتيجة:

- ١ ( ) المصدر نفسه، رقم الترجمة: ٢٩٦، ص ٤٨٧.
- ٢ ( ) مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، ص ٧٦.
- ٣ ( ) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٢، ص ٩٠٦.
- ٤ ( ) مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، ص ٧٦.
- ٥ ( ) الثقات، لابن حبان، ج ٣، ص ١٠٦.
- ٦ ( ) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٢، ص ٩٠٦.



إن قول الحافظ ابن منده عن ( خباب بن الأرت ) أنه مولى عتبة بن غزوان لم يثبت بدليل صحيح، بل إن الصحيح هو أنه مولى أم أنمار الخزاعية، أما خباب مولى عتبة بن غزوان فهو رجل آخر غيره، وفي هذا موافقة لما قاله الحافظ ابن حجر .

### ١٠ . رفاعه بن عرابه :

قال الحافظ ابن حجر: وقيل عرادة، الجهني المدني. وحكى ابن أبي حاتم وتبعه ابن منده أنه يكنى أبا خزامة.

التعقب: قال الحافظ ابن حجر: ويظهر أنه وهم. وأنه كنية الذي بعده<sup>(١)</sup>.

### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر ( رفاعه بن عرابه ) في القسم الأول من الإصابة، ثم نقل كلام الحافظ ابن منده في ذكر كنيته ( أبو خزامة )، لكن الحافظ ابن حجر اعترض على قوله ذلك وعده وهما، وبين إن الكنية التي ذكرها له الحافظ ابن منده إنما هي للذي بعده وهو ( رفاعه بن عرادة العذري )<sup>(٢)</sup>.

### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن منده في كتابة معرفة الصحابة ترجمة ( رفاعه بن عرابه الجهني )<sup>(٣)</sup>، وعده من أهل الحجاز، لكنه لم يقل عنه أنه يكنى ( أبا خزامة ) كما نقل الحافظ ابن حجر، لكنني وجدت للحافظ ابن منده في غير كتابه معرفة الصحابة، ذكر كنية رفاعه بن عرابه فسماه ( أبو خزامة )، ونحن هنا بين أمرين:

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٢، ص ٤٠٩.

(٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤١٠.

(٣) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ٤٠٠، ص ٦٣٠.



الامر الاول: أن يكون الحافظ ابن منده قالها في كتابه معرفة الصحابة، ولكنها سقطت من الكتاب، ويدل على هذا أنه أثبت هذه الكنية له في كتابه فتح الباب في الكنى والألقاب<sup>(١)</sup>، وهذا أقرب إلى الصواب، وعلى هذا يصح التعقب عليه.

الامر الثاني: أن يكون الحافظ ابن حجر نقلها عن الحافظ ابن منده من غير كتابه معرفة الصحابة، فيظن من يراها هنا في التعقب أن الحافظ ابن منده قالها في كتابه معرفة الصحابة، وعلى هذا لا يصح التعقب عليه، وهذا أمر مستبعد جدا.

أما من كناه (أبو خزامة) من العلماء كـ( خليفة بن خياط<sup>(٢)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٣)</sup>، وابن الاثير<sup>(٤)</sup>)، فأنهم نقلوا ما ثبت عندهم في كنيته، وهذا يقوي قول الحافظ ابن منده.

إن حقيقة الإشكال الذي وقع عند الحافظ ابن حجر هو تفرقه بين (رفاعة بن عرابة) و(رفاعة بن عرادة)، حيث جعلهما اثنين، وهذا غير صحيح، فكل من ذكره من العلماء جعله واحد، ولكن الخلاف وقع في اسم أبيه، هل هو(عرابة) أم هو (عرادة)، فبعضهم رجح أنه(رفاعة بن عرابة)، كابن معين كما نقل عنه الدوري، قال: (سمعت يحيى يقول في حديث رفاعة بن عرابة فمن قال: عرادة فقد أخطأ. فقال: رجل بحضرة يحيى بن معين معاذ بن هشام يقول عن رفاعة بن عرادة فقال يحيى الصواب عرابة)<sup>(٥)</sup>، وهو ما رجحه المزي<sup>(٦)</sup>، وعليه أكثر أهل العلم. وبعضهم حاول الجمع بين الاسمين كابن حبان فقال: (رفاعة بن عرابة بن عرادة الجهني من أهل الحجاز ومن قال رفاعة بن عرادة فقد نسبه إلى جده)<sup>(٧)</sup>.

### النتيجة:

- ١) فتح الباب في الكنى والألقاب، لابن منده، ص ٣٠٢.
- ٢) الطبقات، لخليفة بن خياط، ص ٢٠٤.
- ٣) الاستيعاب في معرفة الاصحاب، لابن عبد البر، ج ٤، ص ١٦٣٩.
- ٤) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٦، ص ٨٤.
- ٥) تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، لابن معين، ج ٤، ص ٢٥٦.
- ٦) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، ج ٩، ص ٢٠٧.
- ٧) الثقات، لابن حبان، ج ٣، ص ١٢٥.



إن الحافظ ابن منده لم يذكر في ترجمة (رفاعة بن عرابة الجهني)، أنه يكنى (أبا خزامة) في كتابه معرفة الصحابة، وإنما قالها في غير هذا الكتاب، وعلى هذا يبقى الأمر على الاحتمال، فإن كان أثبتها له وسقطت من الكتاب فلا يصح التعقب عليه، وذلك لأنها صحيحة، وقد وافقه كثير من العلماء عليها، وإن لم يذكرها فلا وجود للتعقب، وإنما وقع الأشكال عند الحافظ ابن حجر حين فرق بين (رفاعة بن عرابة) و (رفاعة بن عرادة)، فنفى عنه الكنية السابقة، وهو غير صحيح، والصحيح أنهما كلاهما واحد.

#### ١١. سويد الأهلي:

قال الحافظ ابن حجر: ثم العكي. قال أبو نعيم: يكنى أبا عبد الله، وقيل إنه باهلي. وقيل ألهاني، وهو فخذ من الأشعريين.  
التعقب: قال الحافظ ابن حجر: وعند ابن منده الكلام الأخير، وهو تصحيف. والصواب الأهلي كما تقدم، وبه جزم الرشاطي<sup>(١)</sup>.

#### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (سويد الأهلي) في القسم الأول من الإصابة، ثم نقل كلام الحافظ ابن منده في ذكر نسبه أنه (ألهاني، وهو فخذ من الأشعريين)، لكن الحافظ ابن حجر اعترض على قوله هذا، وعده تصحيفاً، وبين أن الصواب في نسبه (الأهلي).

#### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن منده في كتابه معرفة الصحابة ترجمة (سويد أبو عبد الله الأهلي العكي، وهم فخذ من الأشعريين)<sup>(٢)</sup>، لكنه لم يذكر في نسبه أنه (ألهاني) كما نقل

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج٣، ص١٩١.

(٢) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ٥٢٨، ص٧٩١.



الحافظ ابن حجر، بل وجدت أن الذي قال عنه ذلك هو أبو نعيم، فقال: (سويد أبو عبد الله الأهلي وقيل: الألهاني العكي، وهم فخذ من الأشعريين)<sup>(١)</sup>، وعلى هذا فلا يصح التعقب على الحافظ ابن منده في نسبه (ألهاني)، لعدم ثبوت ذلك عنه. أما قول الحافظ ابن منده في نسبه (الأهلي العكي، وهم فخذ من الأشعريين)، فهو الصحيح، وأثبتته أهل النسب، كما قال بدر الدين العيني: (الأهلي: نسبة إلى بني أهل: فخذ من الأشعر، والأهل عن وزن فاعل من الأهل. قال ابن الكلبي في الأشعريين: أهل بن ناجية بن الجمام بن نبث، وهو الأشعر، والأهل بن يثيع بن الأدغم بن نبث)<sup>(٢)</sup>، وقد نص على ذلك كثير من الأئمة كابن أبي عاصم<sup>(٣)</sup>، وأبي نعيم<sup>(٤)</sup>، وابن الأثير<sup>(٥)</sup>، وغيرهم.

#### النتيجة:

الرد التعقب الذي قال به الحافظ ابن حجر على الحافظ ابن منده في نسبة (سويد الأهلي) إلى (ألهاني)، وذلك لعدم ثبوته عنه، حيث عده تصحيفا، وأما نسبه إلى (الأشعريين)، فهو صحيح، وفي هذا موافقة الحافظ ابن منده في ما ذهب إليه.

#### ١٢. سليمان:

قال الحافظ ابن حجر: (هو بن أبي حثمة بن غانم بن عامر بن عبد الله بن عويج بن كعب القرشي العدوي).

(١) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٣، ص ١٤٠١.

(٢) مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، للحافظ بدر الدين العيني، ج ٣، ص ٣٧٤.

(٣) الأحاد والمثاني، لابن أبي عاصم، ج ٤، ص ٤٦٣.

(٤) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٣، ص ١٤٠١.

(٥) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٢، ص ٥٩٧.



قال ابن منده: سليمان بن أبي حثمة الأنصاري ذكر في الصحابة ولا يصح، ثم ساق من طريق أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة عن أبيه، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر على جنازتنا أربعاً وخمسة.  
التعقب: قال الحافظ ابن حجر: قوله الأنصاري وهم<sup>(١)</sup>.

#### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (سليمان بن أبي حثمة) في القسم الثاني من الإصابة، ثم نقل كلام الحافظ ابن منده في ذكر نسبه أنه (أنصاري)، لكن الحافظ ابن حجر اعترض على قوله ذلك، وعده وهماً.

#### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن منده ترجمة (سليمان بن أبي حثمة)، في كتابه<sup>(٢)</sup>، وساق نسبه فقال: (الأنصاري)، لكن هذه النسبة غير صحيحة، وذلك لأن (سليمان بن أبي حثمة)، قرشي، ونسبه من بني عدي، وقد ولد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وهاجر هو وامه الشفاء وهو صغير، وهذا ما نص عليه الأئمة كابن سعد<sup>(٣)</sup>، وخليفة بن خياط<sup>(٤)</sup>، والبخاري<sup>(٥)</sup>، وابن أبي خيثمة<sup>(٦)</sup>، وابن أبي حاتم<sup>(٧)</sup>، وابن حبان<sup>(٨)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٩)</sup>، وابن عساكر<sup>(١٠)</sup>، وغيرهم من العلماء.

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٣، ص ٢٠٠.

(٢) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ٤٧٩، ص ٧٣٤.

(٣) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٥، ص ١٨.

(٤) الطبقات، لخليفة بن خياط، ص ٤١٠.

(٥) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٤، ص ٦.

(٦) التاريخ الكبير، لابن أبي خيثمة، ج ٢، ص ٨١.

(٧) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ١٣٠.

(٨) الثقات، لابن حبان، ج ٣، ص ١٦١.

(٩) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٢، ص ٦٤٩.

(١٠) تاريخ دمشق، لابن عساكر، ج ٢٢، ص ٢١٣.



ومن خلال الأقوال السابقة يتبين خطأ الحافظ ابن منده حين قال عنه (الأنصاري)، ولم أجد احدا من العلماء وافقه في قوله هذا خلا (أبا نعيم، وابن الاثير)، وموافقتهم هذه تحتاج إلى التفصيل، وعلى النحو التالي:

أما أبي نعيم فقال عنه كما قال الحافظ ابن منده: (سليمان بن أبي حثمة الانصاري)<sup>(١)</sup>، وهذا يدل على انه نقل هذه النسبة من الحافظ ابن منده، حيث قال ذكره بعض المتأخرين، وقصد بذلك الحافظ ابن منده، ولم يعترض على نسبته الى الانصار، وإنما اعترض على عدم إثبات الصحبة له، ولكنه لم ينقل قولاً يدل على أنه من الانصار، وعلى هذا لا يتقوى القول بأنه أنصاري، ويرد عليه بمثل ما يرد على الحافظ ابن منده، وذلك لأن مخرج القول واحد.

أما ابن الأثير فنسبه إلى الأنصار نقلاً عن الحافظ ابن منده، لكنه أعترض على تلك النسبة، ورد على الحافظ ابن منده، وأبي نعيم قولهم أنه أنصاري، ثم نقل عن ابن عبدالبر أنه معدود في بني عدي، فقال: (أن أبا عمر جعله عدوياً، وجعله ابن منده، وأبو نعيم أنصاريًا، والصحيح أنه عدوي ظاهر النسب، فلا أعلم كيف جعلاه أنصاريًا، ثم قال بعد ذلك: إن كان هذا أنصاريًا، على زعمهما، فقد فاتهما العدوي، وهو الصحيح، وإن كان عدوياً فقد فاتهما الأنصاري، على زعمهما، والله أعلم، وقد نسبه الزبير بن بكار إلى عدي)<sup>(٢)</sup>، وهذا هو الصحيح المحفوظ في نسبته كما سبق.

### النتيجة:

إن قول الحافظ ابن منده في نسبة (سليمان بن أبي حثمة) إلى (الأنصار) لا يمكن الجزم بصحته، فقد خالف كل من ذكره من الأئمة في هذا، والصحيح في نسبته أنه معدود في بني عدي، وهو قرشي هاجر من مكة مع أمه وهو صغير، وفي هذا موافقة لما قاله الحافظ ابن حجر.

(١) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٣، ص ١٣٦٣.

(٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٢، ص ٥٤٧.





## المبحث الثالث

### التعقبات في عمود النسب

#### ١. إبراهيم بن خالد بن سويد الأنصاري:

قال الحافظ ابن حجر: (( قال ابن منده: أتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير، وجاء عنه حديث مرسل، روى الباوردي من طريق إبراهيم بن سعد، عن ابن إسحاق، عن عبد الله بن أبي ليبيد، عن المطلب بن عبد الله، عن إبراهيم بن خالد بن سويد، قال: جاء جبريل إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: (يا محمد، كن عجاجا ثجاجا)<sup>(١)</sup>.

**التعقب:** قال الحافظ ابن حجر: ولا يصح أيضا سماعه من أبيه. وقد رواه الثوري وموسى بن عقبة، عن عبد الله بن أبي ليبيد، عن المطلب، عن خالد بن السائب، عن خالد بن سويد، عن زيد بن خالد الجهني، وهو المحفوظ.

**التعقب:** قال الحافظ ابن حجر: وتعقب الدميائي قول ابن منده بأن قال: الصواب في نسب إبراهيم هذا أنه إبراهيم ابن خالد بن السائب بن خالد بن سويد الأنصاري، قال: وأبوه خالد بن السائب ذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من التابعين، فكيف يمكن أن يكون ولده ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم؟.

**وقال الحافظ ابن حجر:** وفي هذا التعقيب نظر، فيحتمل أن يكون صاحب الترجمة أبا السائب بن خالد الصحابي التالي ذكره. وهو جد إبراهيم الذي ذكره الدميائي، فيكون صاحب الترجمة عم أبيه. والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

#### بيان التعقب:

١) وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير، برقم: ٩٩٦، ج ١، ص ٣٣٣.

٢) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٣٢٢.



ذكر الحافظ ابن حجر (ابراهيم بن خلاد بن سويد الانصاري)، في القسم الثاني من الاصابة، ثم ذكر أن الحافظ ابن منده سماه بهذا الاسم، وساق الحديث السابق ليبين ذلك، ثم حكم عليه بالإرسال، ثم نقل الحافظ ابن حجر تعقب الدمياطي على الحافظ ابن منده، وذكر أن الحافظ ابن منده قال في ترجمته أنه لقي النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير، لكن الحافظ ابن حجر اعترض على قوله ذلك، وبين أن قوله يحتاج الى دليل حتى يصح.

### مناقشة الاقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن حجر أن الحافظ ابن منده أورد ترجمة (ابراهيم بن خلاد بن سويد الانصاري) في كتابه، وقال عنه لقي النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير، وذكر دليلا على ذلك، وهذا كله لم أجده في كتابه معرفة الصحابة، وذلك بسبب السقط الواقع من الكتاب، لكن الأئمة الذين جاءوا بعد الحافظ ابن منده أثبتوا ذلك عنه كابن الاثير<sup>(١)</sup> وغيره، وهو ما يدل على صحة ما نقل الحافظ ابن حجر. أما تسمية (ابراهيم بن خلاد بن سويد الانصاري)، فإن من العلماء من عدها خطأ، وبين أن الصحيح في تسميته هو (ابراهيم بن خلاد بن السائب بن خلاد بن سويد الانصاري) كابن سعد<sup>(٢)</sup>، والدمياطي كما نقل عنه الحافظ ابن حجر<sup>(٣)</sup>. ومن العلماء من تمسك بهذه التسمية، واعتمد في ذلك على ذكرها في الحديث، كالطبراني<sup>(٤)</sup>، وأبي نعيم<sup>(٥)</sup>، وابن الاثير<sup>(٦)</sup>، وقال ابن الاثير في ترجمة (خلاد بن

١) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الاثير، ج ١، ص ١٥٥.

٢) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٥، ص ٢٠٧.

٣) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٣٢٢.

٤) المعجم الكبير، للطبراني، ج ١، ص ٣٣٣.

٥) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ١، ص ٢٠٨.

٦) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الاثير، ج ١، ص ١٥٥.



سويد الانصاري) قال: ( أن ابنه السائب، وإبراهيم لهما صحبة)<sup>(١)</sup>، فدل على أنه أخو (السائب بن خلاد) الصحابي المشهور.

أما الكلام حول لقيه النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير، فإن الصحيح هو عدم إدراكه النبي صلى الله عليه وسلم، وحديثه عنه هنا من قبيل المنقطع، وذلك لعدم ثبوت صحة سماعه من جده، بل سمعه من أبيه، كما أخرج ابن أبي عاصم<sup>(٢)</sup>، والطبراني<sup>(٣)</sup>، وأبو نعيم<sup>(٤)</sup>. ولو سلمنا جدلاً باتصال الحديث فهو لا يصح أيضاً، وذلك لأن الحديث لم يسلم من الإلغال، فقد أعله كثير من أهل العلم، وبينوا إن الثابت في رواية (خلاد بن سويد) عن النبي صلى الله عليه وسلم في الأمر برفع الصوت بالتلبية هو من طريق ابنه (السائب بن خلاد بن سويد) ورواه عنه ابنه (خلاد بن السائب بن خلاد بن سويد)، كذا روى الإمام أحمد بن حنبل من طريق محمد بن بكر، قال: أخبرنا ابن جريج، وروح قال: حدثنا ابن جريج، قال: كتب إلي عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم يقول: حدثني عبد الملك بن أبي بكر بن الحارث، أنه حدثه خلاد بن السائب بن خلاد بن سويد الأنصاري، عن أبيه السائب بن خلاد، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (أتاني جبريل عليه السلام فقال: إن الله يأمرك أن تأمر أصحابك أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية، والإلهال)،

١) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٨٣.

٢) أخرج ابن أبي عاصم في الاحاد والمثاني من طريق يعقوب بن حميد، حدثنا أبو تميلة، يحيى بن واضح، أنبانا محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن أبي ليبيد، عن المطلب بن عبد الله بن حنطب، عن إبراهيم بن خلاد بن سويد، عن أبيه، إن شاء الله عز وجل قال: (جاء جبريل عليه السلام إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا محمد كن عجاجا ثجاجا بالتلبية)، ج ٤، ص ١٨.

٣) أخرج الطبراني في المعجم الكبير، بمثل طريق ابن أبي عاصم، برقم: ٦٦٣٨، ج ٧، ص ١٤٤.

٤) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٢، ص ٩٦٣.



وكذا رواه الإمام الترمذي<sup>(١)</sup>، وقال الإمام الترمذي بعد أن ذكر هذا الحديث: (وفي الباب عن زيد بن خالد، وأبي هريرة، وابن عباس، وحديث خالد، عن ابيه حديث حسن صحيح، وروى بعضهم هذا الحديث عن خالد بن السائب، عن زيد بن خالد، عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح، والصحيح هو عن خالد بن السائب، عن أبيه، وهو خالد بن السائب بن خالد بن سويد الأنصاري، عن ابيه)<sup>(٢)</sup>. وبهذا يرد على الحافظ ابن حجر قوله أن الثابت هو من رواية خالد بن السائب، عن خالد بن سويد، عن زيد بن خالد الجهني.

### النتيجة:

أن التسمية التي ذكرها الحافظ ابن منده في ترجمة (إبراهيم بن خالد) هي على الاحتمال، فبعض اهل العلم قال بها وبعضهم أنكروا وعدوها خطأ، وليس هناك دليلاً واضحاً على الصواب، والخطأ فيها، أما رواية (إبراهيم بن خالد) عن ابيه فهي ثابتة وقد نص عليها كثير من الأئمة، لكن روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تثبت.

## ٢. أكثم بن صيفي:

قال الحافظ ابن حجر: هو بن رباح بن الحارث بن مخاشن بن معاوية بن شريف بن جروة بن أسيد بن عمرو بن تميم التميمي الحكيم المشهور وهو عم حنظلة بن الربيع بن صيفي الصحابي المشهور.

(١) أخرجه الإمام احمد في مسنده، برقم: ١٦٥٦٨، ج ٢٧، ص ١٠١. وأخرجه الإمام الترمذي في سننه، أبواب الحج، باب: ما جاء في رفع الصوت بالتلبية، برقم: ٨٢٩، ج ٢، ص ١٨٣، بمثله.

(٢) سنن الترمذي، للإمام الترمذي، ج ٢، ص ١٨٤.



قال ابن السكن: حدثنا ابن صاعد، حدثنا الحسن بن داود عن محمد بن المنكر، حدثنا عمر بن علي المقدمي، عن علي بن عبد الملك عن عمير، عن أبيه، فذكره وهو مرسل.

**التعقب: قال الحافظ ابن حجر:** وقد تبع ابن منده ابن السكن في إخراجهم، وأخرج الخبر المذكور عنه، ولم يزد على ذلك، ثم أخرج أكثر بن صيفي، قال: وهو ابن عبد العزى.... فسرد نسب أكثر بن الجون الخزاعي، ثم قال: أكثر بن الجون، فذكر له ترجمة على حدة، فهذا معدود في أغلظه<sup>(١)</sup>.

#### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (أكثر بن صيفي)، في القسم الثالث من الإصابة، ثم سرد نسبه كاملاً على الوجه الصحيح، ثم نقل عن ابن السكن حديثه، وبين أن الحافظ ابن منده تبع ابن السكن في إخراج حديثه، وثم ذكر الحافظ ابن منده نسبه، لكن الحافظ ابن حجر اعترض على النسب الذي ذكره الحافظ ابن منده، وعده غلط، حيث وقع له خلط بغيره وهو (أكثر بن الجون الخزاعي)، وهو رجل آخر غيره.

#### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن حجر أن الحافظ ابن منده قال في سرد نسب (أكثر بن صيفي) هو (هو ابن عبد العزى.... فسرد نسب أكثر بن الجون الخزاعي)، وهذا ما لم أجده في كتابه معرفة الصحابة، وذلك بسبب السقط الواقع من الكتاب، لكن أثبتته الأئمة كابن الأثير<sup>(٢)</sup> وغيره عن الحافظ ابن منده، وهو ما يدل على صحة ما نقل الحافظ ابن حجر.

(١) ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٣٥٢.

(٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٢٧٢.



أما من تبع الحافظ ابن منده في عدم التفرقة بين (أكثم بن الجون الخزاعي) وبين (أكثم بن صيفي) في النسب فهو أبو نعيم، فقال: (أكثم بن صيفي وهو ابن عبد العزى بن منقذ بن ربيعة بن أصرم، من ولد كعب بن عمرو، من حكماء العرب، أدرك الإسلام، يعد في الحجازيين)<sup>(١)</sup>، وهو بهذا خالف ما قاله الأئمة، وتبع الحافظ ابن منده في قوله ذلك، وهذا خلاف الصواب، ويرد عليه بمثل ما يرد على الحافظ ابن منده.

أما جمهور الأئمة ففرقوا بين (أكثم بن صيفي) وبين غيره، وسردوا نسبه على الوجه الصحيح، وانتقدوا من لم يفرق بينهما، فقال ابن الأثير: (أخرج ابن منده هذه التراجم الثلاث)<sup>(٢)</sup>، وأخرج أبو نعيم الترحمتين الأوليين، ولم يخرج الثالثة، وذكر النسب فيهما كما سقناه عنهما، وهو من عجيب القول، فإنهما ذكرا النسب في الأولى والثانية واحدا، ولا شك أنهما رأيا في الأول النسب متصلا إلى حارثة بن عمرو مزقياء، ورأياه في الثاني لم يتصل، إنما هو ربيعة بن أصرم من ولد كعب بن ربيعة، فظناه غير الأول وهو هو، وزادا على ذلك بأن روي عنه في الترجمة الأولى، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له: يا أكثم، اغز مع غير أهلك يحسن خلقك، ثم إنهما ذكراه في اسم حنظلة بن الربيع الكاتب الأسيدي، وجعلاه من أسيد بن عمرو بن تميم، وقالوا: ابن أخي أكثم بن صيفي، فكيف يكون أكثم بن صيفي في هذه الترجمة خزاعيا، ويكون في ترجمة حنظلة تميميا؟<sup>(٣)</sup>، وهذا الكلام يبين لنا الملكة النقدية التي كان يمتلكها الحافظ ابن الأثير في النقد الروايات، وبيان خطأ الانساب، وتبحره في العلوم رحمة الله عليه، وكلامه هذا هو الأقرب إلى الصواب.

ثم أن الحافظ ابن الأثير حسم هذا الخلاف في نسب (أكثم بن صيفي)، فذكر نسبه كما هو محفوظ عند الأئمة فقال: (والصحيح فيه أنه أكثم بن صيفي بن رياح

(١) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ١، ص ٣٤٢.

(٢) قصد الحافظ ابن الأثير بالتراجم الثلاث، ترجمة الأولى (أكثم بن الجون)، وترجمة الثانية (أكثم بن صيفي بن عبد العزى)، وترجمة الثالثة (أكثم بن صيفي).

(٣) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٢٧٢.



بن الحارث بن مخاشن بن معاوية بن شريف بن جروة بن أسيد بن عمرو بن تميم، هكذا ساق نسبه غير واحد من العلماء، منهم ابن حبيب، وابن الكلبي، وأبو نصر بن ماكولا، وغيرهم لا اختلاف عندهم أنه من تميم، ثم من بني أسيد، ولو لم يسوقا نسبه مثل نسب أكنم بن أبي الجون الذي في الترجمة الأولى لكان أصلح، ثم قالوا جميعا في نسب أكنم بن صيفي: إنه من ولد كعب بن عمرو، يعني: خزاعة، ثم إنهما جعلاه من أهل الحجاز لظنهما أنه خزاعي، وإلا فلو ظناه تميما لما جعلاه من أهل الحجاز، ومثل هذا لا يخفى على من هو دونهما، فكيف عليهما؟ والجواد قد يكبوا، والسيف قد ينبو<sup>(١)</sup>، وكذا ذكر نسبه الصفدي<sup>(٢)</sup>، وهو ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر، وهو الصحيح، وقد أثبتته أهل الانساب له كالبلاذري<sup>(٣)</sup> وغيره.

والكلام حول الحديث السابق الذي تبع فيه الحافظ ابن منده ابن السكن في إخراجهم فهو: (ولما بلغ أكنم بن صيفي مخرج النبي صلى الله عليه وسلم أراد أن يأتيه، فأبى قومه أن يدعوه، قال: فليأت من يبلغه عني ويبلغني عنه، قال: فانتدب له رجلان فأتيا النبي صلى الله عليه وسلم، فقالا: نحن رسل أكنم بن صيفي، وهو يسألك من أنت وما أنت وبم جئت؟ قال: أنا محمد بن عبد الله وأنا عبد الله ورسوله، ثم تلا عليهم: **أبزم بن بزمي تترتم بن تي تترتم ثم ثي**<sup>(٤)</sup>، فأتيا أكنم، فقالا له ذلك، قال: أي قوم، إنه يأمر بكمارم الأخلاق، وينهى عن ملائمها، فكونوا في هذا الأمر رؤوسا ولا تكونوا فيه أذنا، فلم يلبث أن حضرته الوفاة، فقال: أوصيكم بتقوى الله وصلة الرحم. فذكر باقي الحديث في وصيته<sup>(٥)</sup>، فهذا الحديث ليس في سياقه دليل على اسلام (أكنم بن صيفي) بل فيه دليل أنه لم يلقى النبي صلى الله عليه وسلم بسبب منع قومه له، قد قال عنه ابن عبد البر: (وليس في هذا الخبر شيء يدل

١) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٢٧٢.

٢) الوافي بالوفيات، للصفدي، ج ٩، ص ١٩٩.

٣) أنساب الاشراف، للبلاذري، ج ١٣، ص ٦٧.

٤) سورة النحل، الآية: ٩٠.

٥) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ١، ص ٣٤٢.



على إسلامه، بل فيه بيان واضح أنه إذ أتاه الرجلان اللذان بعثهما إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وأخبراه بما قال لم يلبث أن مات، ومثل هذا لا يجوز إدخاله في الصحابة وبالله التوفيق)<sup>(١)</sup>، وهذا هو الأقرب إلى الصواب.

### النتيجة:

بيان الوهم الوقع في النسب الذي سرده الحافظ ابن منده لـ (أكثم بن صيفي) حيث خلطه بغيره كما سبق، وذلك من خلال ما أثبتته الأئمة، وأن الصحيح في نسبه خلاف ما ذكر الحافظ ابن منده، وكذلك عدم صحة الحديث الذي ساقه الحافظ ابن منده في ترجمته، وبيان أن حديثه لا يدل على إسلامه، وعليه فلا يصح ذكره في الصحابة كما قال الأئمة، وموافقة الحافظ ابن حجر لما ذهب إليه.

### ٣. أمية بن خالد:

قال الحافظ ابن حجر: قال ابن منده: أمية بن خالد بن عبد الله بن أسيد الأموي في صحبته نظر، عداه في التابعين، توفي سنة ست وثمانين. ثم ساق الحديث من طريق قيس بن الربيع عن أبي إسحاق، عن المهلب، عن أمية بن خالد بن أسيد، فذكره<sup>(٢)</sup>.

التعقب: قال الحافظ ابن حجر: والنسب الذي ترجم به مقلوب، وذكره أبو نعيم على الصواب، فقال: أمية بن عبد الله ابن خالد بن أسيد بن أبي العيص بن أمية، ثم ساق حديثه، ووقع في سياقه: عن أمية بن عبد الله بن خالد على الصواب<sup>(٣)</sup>.

### بيان التعقب:

(١) الاستيعاب في معرفة الاصحاب، لابن عبد البر، ج ١، ص ١٤٧.

(٢) أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة بسنده عن أبي إسحاق، عن المهلب بن أبي صفرة، عن أمية بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم (أنه كان يستنصر بصعاليك المهاجرين)، ج ١، ص ٤٩.

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٣٨١.





ذكر الحافظ ابن حجر ( أمية بن خالد)، في القسم الرابع من الاصابة، ثم نقل عن الحافظ ابن منده تسميته ( أمية بن خالد بن عبد الله بن أسيد الأموي)، ثم ساق الحافظ ابن منده حديثه من طريق قيس بن الربيع، لكن الحافظ ابن حجر أعترض على تسميته بذلك، وعده وهما، وبين أن النسب الذي ذكره الحافظ ابن منده مقلوب، وأن العلماء خالفوه فيما قال، وأن الصحيح في تسميته هو ( أمية بن عبد الله ابن خالد بن أسيد).

أما تسمية عند العلماء، فهو على التفصيل التالي:

القول الأول: قالوا هو ( أمية بن عبدالله بن خالد بن أسيد).

سماه بذلك البخاري<sup>(١)</sup>، والعجلي<sup>(٢)</sup>، وابن حبان<sup>(٣)</sup>، وابو نعيم<sup>(٤)</sup>، وابن عساكر<sup>(٥)</sup>، والمزي<sup>(٦)</sup>.

القول الثاني: قالوا هو ( أمية بن خالد بن أسيد).

سماه بذلك أبو حاتم<sup>(٧)</sup>، وابن قانع<sup>(٨)</sup>، والبعوي<sup>(٩)</sup>، والطبراني<sup>(١٠)</sup>، وابن عبدالبر<sup>(١١)</sup>، وابن عساكر<sup>(١٢)</sup>، وابن الأثير<sup>(١٣)</sup>.

(١) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٢، ص ٧.

(٢) الثقات، للعجلي، ج ١، ص ٢٣٦.

(٣) الثقات، لابن حبان، ج ٤، ص ٤٠.

(٤) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ١، ص ٣٠١.

(٥) تاريخ دمشق، لابن عساكر، ج ٩، ص ٢٨٨.

(٦) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، ج ٣، ص ٣٣٤.

(٧) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٣٠٣.

(٨) معجم الصحابة، لابن قانع، ج ١، ص ٤٩.

(٩) معجم الصحابة، للبعوي، ج ١، ص ١٤٢.

(١٠) المعجم الكبير، للطبراني، ج ١، ص ٢٩٢.

(١١) الاستيعاب في معرفة الاصحاب، لابن عبدالبر، ج ١، ص ١٠٧.

(١٢) تاريخ دمشق، لابن عساكر، ج ٩، ص ٢٥٤.

(١٣) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٢٧٨.



### مناقشة الاقوال السابقة:

نقل الحافظ ابن حجر إن الحافظ ابن منده ذكر ترجمة (أمية بن خالد بن عبد الله) في كتابه، وهذا مما لم أجده في كتابه، وذلك بسبب السقط الواقع من الكتاب، ولكن الأئمة أثبتوا ذلك عن الحافظ ابن منده كابن الاثير<sup>(١)</sup> وغيره، وهو ما يدل على صحة ما نقل الحافظ ابن حجر.

والكلام حول النسب (أمية بن خالد بن عبد الله) فهو غير صحيح، وذلك لأن خالد والد عبد الله، وليس العكس، وهو ما أثبتته أهل الأنساب، كالبلاذري<sup>(٢)</sup> وغيره، والإشكال الذي وقع عند الحافظ ابن منده في تسميته بذلك، هو الرواية التي ذكرها بسنده، واستدل بها في ترجمته، وهي رواية غير صحيحة، وحكم العلماء عليها بالإرسال، كون (أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد) معدود في التابعين، وعلى هذا لا تصح روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم، وبهذا ما حكم عليها الأئمة كالبخاري<sup>(٣)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٤)</sup>، وابن العراقي<sup>(٥)</sup>، وغيرهم، وتسميته بتلك النسبة وهم من الرواة كما نقل البخاري عن أبي عبيد أنه قال: (هو عندي أمية بن عبد الله ابن خالد)<sup>(٦)</sup>، وحكم الإمام وكيع بن الجراح على تلك التسمية بـ (الوهم)<sup>(٧)</sup>، وكل من ذكرها من الأئمة حكموا بإرسالها، وبهذا يتبين ضعف الدليل الذي أعتمده الحافظ ابن منده في ذكر نسب (أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد).

١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٧٨.

٢) أنساب الأشراف، للبلاذري، ج ٥، ص ٤٥٨.

٣) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٢، ص ٧.

٤) الاستيعاب في معرفة الاصحاب، لابن عبد البر، ج ١، ص ١٠٧.

٥) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، لابن العراقي، ص ٣٠.

٦) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٢، ص ٧.

٧) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٧.



والصحيح الثابت عند الأئمة في نسبه كـ ( البخاري والعجلي وابن حبان وأبي نعيم وابن عساكر والمزي) وغيرهم، فهو ( أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد) وكلامهم على التفصيل التالي:

أما البخاري فساق نسبه على الصواب وقال عنه: ( أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد أخو خالد سمع ابن عمر روى عنه عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن، وقال ابن مهدي عن سفيان عن أبي إسحاق عن أمية بن خالد بن عبد الله ابن أسيد عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقال أبو عبيد هو عندي أمية بن عبد الله ابن خالد)<sup>(١)</sup>، وهو الصحيح فقد بين حاله ونسبه كما قال الحافظ ابن حجر.

أما العجلي فاكتفى بقوله هو: ( أمية بن عبد الله بن خالد مدني تابعي ثقة)<sup>(٢)</sup>، ولم يخض في نسبه إشارة منه أن هذا هو المحفوظ عنده، وعند غيره من الأئمة، وهو الصواب.

أما ابن حبان، فأطال النفس في ذكر نسبه، فقال: ( أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد بن أبي العيص بن أمية)<sup>(٣)</sup>، وهو المشهور عند أهل النسب، وكذا نسبه أبو نعيم، وابن عساكر، وقال الحافظ المزي في بيان نسبه، ونسبه هو: ( أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد بن أبي العيص ابن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي المكي)<sup>(٤)</sup>.

أما من وافق الحافظ ابن منده من الأئمة في نسبه السابقة، فهم ( أبي حاتم، وابن قانع، والبغوي، والطبراني، وابن عبد البر، وابن الاثير، وابن عساكر ايضا) وقولهم ذلك يحتاج إلى تفصيل:

١) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٧.

٢) الثقات، للعجلي، ج ١، ص ٢٣٦.

٣) الثقات، لابن حبان، ج ٤، ص ٤٠.

٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، ج ٣، ص ٣٣٤.



أما أبو حاتم فقال عنه: ( أمية بن خالد بن أسيد القرشي روى عن يونس بن عبيد روى عنه محمد بن وهب بن عطية)<sup>(١)</sup>، ولم يزد على هذا، بل لم يفرق بينه وبين ( أمية بن عبدالله بن خالد بن أسيد)، وكأنه هذا هو الثابت عنده، وهذا خلاف الصواب بلا شك. وكذا فعل ابن قانع، والبغوي، والطبراني، كلهم أعتمد في تلك النسبة على نسبة في الحديث، وهو الخطأ ذاته الذي وقع فيه الحافظ ابن منده.

أما ابن عبدالبر فدخل عليه الوهم حين قلد الحافظ ابن منده في نسبه تلك، لكنه تنبه لذلك، ورجع للصواب فقال في ترجمته: ( أمية بن خالد، ويقال إنه أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد، كذلك قال الثوري وقيس بن الربيع)<sup>(٢)</sup>، فجعله على الاحتمال ولم يجزم بذلك، وهذا خلاف الصواب.

أما ابن الأثير فقال: ( أمية بن خالد بن عبد الله بن أسيد الأموي)<sup>(٣)</sup>، لكنه بين أنه نقل هذه التسمية من غيره من دون تصريح بذلك، فبين خطأها، ونقدها نقدا علميا فقال في ترجمته: ( والصحيح أنه أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد بن أبي العيص، وكان عتاب بن أسيد عم ابيه عبد الله، وكان زياد بن ابيه قد استعمل عبد الله على فارس، وستخلفه على عمله حين مات، فأقره عليه معاوية، وأما أمية بن عبد الله، فإن عبد الملك استعمله على خراسان، والصحيح أنه لا صحبة له، والحديث مرسل... وقال: قد ذكر الزبير أيضا أن أسيدا ولد خالد، وعتابا، ثم قال: ومات خالد بن أسيد بمكة، وخلف من الولد عبد الله بن خالد، استعمله زياد على فارس، وأبا عثمان، وأميه بن خالد. فلعل من جعل أمية المذكور في هذه الترجمة ابن خالد بن عبد الله، قد أتى من هذا، ويكون قد أسقط خالدًا والد عبد الله الذي هو ابن أسيد من نسبه، وليس بشيء، فإن أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد المذكور في هذه الترجمة

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٣٠٣.

(٢) الاستيعاب في معرفة الاصحاب، لابن عبدالبر، ج ١، ص ١٠٧.

(٣) ينظر: أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٢٧٨.



هو الذي وقع الوهم فيه، وقدموا خالدا على عبد الله، والصواب: عبد الله بن خالد بن أسيد<sup>(١)</sup>، وهذا هو المحقق في نسبته، وهو الصحيح. وابن عساكر فجعله اثنين قال عن الاول: (أمية بن خالد بن أسيد بن خالد ابن عبد الله بن خالد بن أسيد القرشي)<sup>(٢)</sup>، وقال عن الثاني: (أمية بن عبد الله بن خالد ابن أسيد بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس ابن عبد مناف القرشي الأموي)<sup>(٣)</sup>، وهذا تردد واضح، ويدل عليه انه لم يذكر في النسبة الأولى حديثا أو أثرا يبين به صحتها، أما النسبة الثانية فهي الصحيحة، وذكر فيها الحديث الذي الحافظ ابن منده، وساق على الصواب.

#### النتيجة:

إن النسب الذي أورده الحافظ ابن منده في ترجمة (أمية بن خالد بن عبد الله) لا يمكننا القول بصحته، ثم إن الحديث الذي استدل به الحافظ ابن منده معلول عند العلماء بالإرسال، وإن الصحيح في نسبته هو (أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد)، فهذا ما أثبتته كبار الأئمة، وهو المحقق عند من ذكره من أهل الأنساب، وفي هذا موافقة الحافظ ابن حجر فيما قال.

#### ٤. أوس بن ثابت الأنصاري:

قال الحافظ ابن حجر: روى أبو الشيخ في تفسيره، من طريق عبد الله ابن الأجلح الكندي، عن الكلبي عن أبي صالح، عن ابن عباس، قال: كان أهل الجاهلية لا يورثون البنات ولا الأولاد الصغار حتى يدركوا، فمات رجل من الأنصار يقال له

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٧٨.

(٢) تاريخ دمشق، لابن عساكر، ج ٩، ص ٢٥٤.

(٣) المصدر نفسه، ج ٩، ص ٢٨٨.





ثابت الانصاري) الصحابي المعروف والمشهور، وهو أخو حسان بن ثابت شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم، الذي يكنى باسم ابنه (أبو شداد)، والآخر (أوس بن ثابت الانصاري) أيضا، الذي يشابه في الاسم، وبين أنهما اثنين وليسا واحد، والصحيح هو التفرقة بينهما كما نص الحافظ ابن حجر على ذلك، وأظن أن هناك سببين جعلوا الحافظ ابن حجر يفرق بينهما وهما:

**السبب الأول:** هو نسبه، فقد قال الحافظ ابن حجر حين ترجم له: (أوس بن ثابت بن المنذر بن حرام، أخو حسان الأنصاري، أمه سخطى بنت حارثة بن لوذان بنت عم والدته أخيه حسان، وهو والد شداد بن أوس الصحابي المشهور)<sup>(١)</sup>، أما الآخر فلم يذكر له نسب، ليبين على أنه رجل آخر غير الأول.

**السبب الثاني:** حديث الميراث السابق، وهذا السبب أقوى في التفريق بينهما، وفيه تسمية أعمامه وهما (خالد وعرفطة)، وبين أن الأئمة لم يذكروا أن أوسا له أحد من إخوته، ولا من أعمامه يسمى عرفطة ولا خالدا، وهذا هو الصواب، وقد أثبتته كثير من الأئمة كابن سعد<sup>(٢)</sup>، أبي حاتم<sup>(٣)</sup>، وابن حبان<sup>(٤)</sup>، الطبراني<sup>(٥)</sup>، وأبي نعيم<sup>(٦)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٧)</sup>، وكلامهم على التفصيل التالي:

أبو حاتم قال عن صاحب الترجمة: (هو والد أبي زيد النحوي روى عن حكيم بن عقال القرشي روى عنه شعبة وحمام بن سلمة، ونقل عن يحيى بن معين أنه قال: أوس بن ثابت الأنصاري ثقة)<sup>(٨)</sup>، وأما (أوس بن ثابت) الصحابي المشهور فهو مشهور بكنيته (أبو شداد)، وبهذا يتبين أنهما اثنان وليسا واحد.

١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٢٩٢.

٢) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٣، ص ٣٨٢.

٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٣٠٥.

٤) الثقات، لابن حبان، ج ٦، ص ٧٣.

٥) المعجم الكبير، للطبراني، ج ١، ص ٢٣١.

٦) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ١، ص ٣٠٣.

٧) الاستيعاب في معرفة الاصحاب، لابن عبد البر، ج ١، ص ١١٧.

٨) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٣٠٥.



وابن حبان ترجم لكل واحد ترجمة خاصة به، وسمى الأول فقال: (أوس بن ثابت بن المنذر بن حرام بن عمرو بن زيد مناة بن عدي بن عمرو بن مالك بن النجار وهم بنو مغالة أبوهم عدي بن عمرو بن مالك بن النجار ومغالة أمهم شهد العقبة وبدرا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أخو حسان بن ثابت وأبو شداد بن أوس مات أوس بن ثابت سنة خمس وثلاثين في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه)<sup>(١)</sup>، وقال عن الثاني: (أوس بن ثابت الأنصاري يروي عن حكيم بن عقال القرشي عن علي روى عنه شعبة وعبد الوارث بن سعيد التنوري)<sup>(٢)</sup>، وكذا قال ابن سعد، والطبراني، وابو نعيم، وابن عبد البر، وهذا دليل على أنهما اثنين أيضا.

وهناك من العلماء من نفى أن يكون هناك رجل اسمه (أوس بن ثابت الأنصاري) كابن الاثير، وبين أن الثابت هو رجل واحد، وهو أخو حسان، ولم يذكر الأئمة أن (خالد وعرفطة) من أعمامهما، وأعل الحديث السابق، فقال: (ولم يذكروا كلهم في أوس بن ثابت إلا أوس بن ثابت أبا حسان بن ثابت، فإذا كان أوس قد توفي في حياة النبي صلى الله عليه وسلم أو في خلافة عثمان، فلا حاجة أن يقال: ورثه ابنا عمه، فإن أخاه حسان كان حيا، فكان ورثه دون ابني عمه، فينبغي أن يكون غير أخي حسان حتى تصح القصة، ولم يذكروا غيره، والله أعلم)<sup>(٣)</sup>.

### النتيجة:

إن قول الحافظ ابن منده في عدم تفرقة بين (أوس بن ثابت الانصاري) أخو حسان، وبين (أوس بن ثابت الانصاري) رجل آخر من الصحابة، لا يمكننا القول بصحته، بل الصحيح أنهما اثنين وليس واحد، فهذا ما أثبتته الأئمة، لاسيما وأن الاول تأخر موته بعد النبي صلى الله عليه وسلم، بخلاف الآخر المتقدم وفاته، وحديث الميراث دليلا واضحا على التفرقة بينهما، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر.

(١) الثقات، لابن حبان، ج ٣، ص ٩.

(٢) المصدر نفسه، ج ٦، ص ٧٣.

(٣) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٢، ص ١٣٣.





### ٥. ثابت بن المنذر:

قال الحافظ ابن حجر: بن حرام بن عمرو، من بني مالك بن النجار بن أوس، شهد بدرًا، هكذا قال ابن منده. ثم روى بسنده إلى ابن إسحاق قال في تسمية من شهد بدرًا من بني مالك بن النجار بن أوس بن ثابت بن المنذر، فذكره.

وتعقبه أبو نعيم فقال: هذا وهم ظاهر، لأن النجار هو ابن ثعلبة بن مالك، وإنما الصواب ما رواه إبراهيم بن سعد وغيره عن ابن إسحاق، قال: شهد بدرًا من بني عمرو مالك بن النجار أوس بن ثابت بن المنذر بن حرام. انتهى.

**التعقب:** قال الحافظ ابن حجر: فكأن الناسخ قدم ابن علي أوس، فاقتضى ذلك الوهم الشنيع، وكيف خفي على هذا الإمام أن ثابت بن المنذر والد حسان وإخوته لم يدرك الإسلام، وأن النجار جد القبيلة الشهيرة من الأنصار، لا يقال له النجار بن أوس<sup>(١)</sup>.

### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (ثابت بن المنذر)، في القسم الرابع من الإصابة، ثم نقل عن الحافظ ابن منده ذكر عمود نسبه (من بني مالك بن النجار بن أوس)، فسمى النجار بن أوس، لكن الحافظ ابن حجر أعترض على تسميته بذلك، وعده وهما، وبين أن النسب الذي ذكره ابن منده خطأ، وذكر تعقب أبو نعيم عليه وهو قوله (أن النجار هو ابن ثعلبة)، وحاول الحافظ ابن حجر أن يبين سبب هذا الوهم عند الحافظ ابن منده، فنسب الوهم إلى الناسخ، وأن الحافظ ابن منده نقله من دون أن ينبه عليه، ووافق الحافظ ابن حجر ما قاله أبو نعيم.

### مناقشة الأقوال السابقة:

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٥٣٦.



ذكر الحافظ ابن منده ترجمة ( ثابت بن المنذر ) في كتابه<sup>(١)</sup>، وقال في ذكر نسبه ( ثابت بن المنذر بن حرام بن عمرو من بني مالك بن النجار بن أوس، شهد بدرا )، وهذا بلا شك خلاف الصواب، والصواب هو ما ذكره الأئمة في نسب النجار وهو بن ثعلبة، وهو الجد الأكبر للقبيلة، وهم من الخزرج، وذكر الأئمة نسبه كاملا وهو ( النجار بن ثعلبة بن عمرو بن الخزرج )، هذا ما أثبتته أهل الانساب كالسمعاني<sup>(٢)</sup> وغيره، وأقره الأئمة كابن قانع<sup>(٣)</sup>، أبو نعيم<sup>(٤)</sup>، وابن حبان<sup>(٥)</sup>، وابن عساكر<sup>(٦)</sup> عليه حين ترجموا للأب او ابنه حسان شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم.

و ( النجار ) لقب له وليس اسم، واسمه هو ( تيم الله بن ثعلبة بن عمرو بن الخزرج ) كذا قال ابن عساكر<sup>(٧)</sup> وابن الاثير<sup>(٨)</sup> وغيرهم من العلماء.

والحديث الذي ساقه الحافظ ابن منده عن ابن اسحاق في ذكر نسب ( ثابت بن المنذر )، فهو معلول، وعلته هي التصحيف الواقع في نسب بني النجار، وهو خطأ واضح، وقد بينه كثير من العلماء، وسبب وقوع هذا الخطأ هو أنهم حين نقلوا ترجمة ( أوس بن ثابت بن المنذر )، أخو حسان، فسروا نسبه فجعلوا بين النجار وأوس كلمة ابن فظن من نقل ترجمته أن النجار هو ابن أوس وهو خطأ، وقال أبو نعيم عن الحديث السابق: ( وهم بعض الرواة عن ابن لهيعة، فنسب النجار إلى أوس، وابتدأ بثابت بن المنذر. والنجار لا يختلف فيه أنه النجار بن ثعلبة بن عمرو بن الخزرج. وتابع ابن لهيعة على هذا الوهم بعض الرواة، عن العطاردي، عن يونس بن بكير، عن ابن إسحاق، فقال: من بني مالك بن النجار بن أوس ثابت بن المنذر. وهذا وهم

١ ( ) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ١٦٨، ص ٣٥٧.

٢ ( ) الأنساب، للسمعاني، ج ١٢، ص ٣٦٥.

٣ ( ) معجم الصحابة، لابن قانع، ج ١، ص ١٩٩.

٤ ( ) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٢، ص ٨٤٥.

٥ ( ) الثقات، لابن حبان، ج ٣، ص ٧١.

٦ ( ) تاريخ دمشق، لابن عساكر، ج ١٢، ص ٣٧٨.

٧ ( ) تاريخ دمشق، لابن عساكر، ج ٧٣، ص ١٤٩.

٨ ( ) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٢، ص ٣٧٨.



ظاهر؛ لأن النجار هو ابن ثعلبة بن مالك، وأوس هو ابن ثابت بن المنذر، على ما رواه ابن شهاب، وابن إسحاق في رواية الإثبات عنهما<sup>(١)</sup>، وهذا المتفق عليه عند الأئمة في نسبه.

وقال ابن الأثير أيضا: (والذي أظنه رأى في نسخه سقيمة من بني مالك بن النجار: أوس بن ثابت، فأضاف الناسخ بعد النجار ابن وظنه النجار بن أوس، وليس كذلك، وإنما هو من بني مالك بن النجار: أوس بن ثابت بن المنذر بن حرام أخو حسان بن ثابت، وقد تقدم في أوس، والله أعلم)<sup>(٢)</sup>، وهذا هو الأقرب للصواب، لأن الحافظ ابن منده إمام في التراجم، والتاريخ فمن المحال يخفى عليه مثل هذا، والله تعالى أعلم.

#### النتيجة:

إن قول الحافظ ابن منده في نسب (ثابت بن المنذر) وجده (النجار بن أوس) لا يمكن القول بصحته، والصحيح هو ما أثبتته أهل الأنساب وهو (النجار بن ثعلبة)، وهو ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر.

#### ٦. خالد بن رباح الحشبي:

قال الحافظ ابن حجر: أخو بلال المؤذن، يكنى أبا رويحة. روى ابن منده من طريق سليمان بن بلال بن أبي الدرداء، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء، قال: قال بلال لعمر: (أقر أخي أبا رويحة الذي آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيني وبينه بالشام، فنزلا داريا في خولان)<sup>(٣)</sup>.

(١) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ١، ص ٤٨٢.

(٢) المصدر السابق، ج ١، ص ٤٥٤.

(٣) أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة من طريق محمد بن سليمان بن بلال بن أبي الدرداء، عن أبيه، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء، قال: (لما خطب عمر بن الخطاب رضي الله عنه فعاد إلى الجابية، سأله بلال أن يقره بالشام ففعل ذلك قال: وأخي أبو رويحة الذي آخى بينه



**التعقب:** قال الحافظ ابن حجر: وهذا يدل على أن أبا رويحة أخو بلال في الإسلام لا في النسب، فينظر في اسم جده<sup>(١)</sup>.

### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر ( خالد بن رباح الحبشي )، في القسم الأول من الإصابة، ثم نقل عن الحافظ ابن منده تسميته بذلك، وتكنيه بـ ( أبي رويحة )، وقال هو أخو الصحابي بلال بن رباح الحبشي مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم، ثم ساق حديث خطبته امرأة من العرب، لكن الحافظ ابن حجر أعترض على قوله هو أخو بلال بن رباح، وبين أنه أخيه في الإسلام لا في النسب، وبين أن الحديث يدل على ذلك، وعد كونه أخيه في النسب وهما من الحافظ ابن منده.

### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن منده ترجمة ( خالد بن رباح ) في كتابه<sup>(٢)</sup>، وقال عنه: ( أخو بلال بن رباح مولى أبي بكر الصديق، يكنى أبا رويحة )، وساق أحاديث في ترجمته ليدل على ذلك، لكن قوله هذا فيه نظر، ويحتاج الى تفصيل، لأن الذي قاله الحافظ ابن منده غير متفق عليه عند الأئمة، وبيان ذلك على النحو التالي:

إن من ذكره من الأئمة كـ ( خليفة بن خياط<sup>(٣)</sup>، والبخاري<sup>(٤)</sup>، وأبي حاتم<sup>(٥)</sup>، وابن حبان<sup>(٦)</sup>، وأبي نعيم<sup>(١)</sup>، والدارقطني<sup>(٢)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٣)</sup>، وابن ماكولا<sup>(٤)</sup>، وابن

وبيني رسول الله صلى الله عليه وسلم فنزل داريا في خولان، فأقبل هو وأخوه إلى قوم من خولان، فقال: قد أتيناكم خاطبين، وقد كنا كافرين فهدانا الله عز وجل، ومملوكين فأعتقنا الله عز وجل، وفقيرين فأغنانا الله، فإن تزوجونا فالحمد لله، وإن تردونا فلا حول ولا قوة إلا بالله، قال: فزوجوهما )، ج ٢، ص ٩٤٣.

١ ( ) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٢، ص ١٩٩.

٢ ( ) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ٢٧٥، ص ٤٦٥.

٣ ( ) الطبقات، لخليفة بن خياط، ص ٥٠.

٤ ( ) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٣، ص ١٣٩.

٥ ( ) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ٣٢٩.

٦ ( ) الثقات، لابن حبان، ج ٣، ص ١٠٤.



عساكر<sup>(٥)</sup>، وابن الاثير<sup>(٦)</sup> وغيرهم، قالوا عنه هو أخو بلال الحبشي مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا لا شك فيه، لكن ماذا قصدوا بتلك الأخوة، هل هي أخوة النسب؟ أم هي أخوة الدين؟.

أما أخوة النسب فهذا لم يجزم به واحد منهم، ومن جعله على الاحتمال، ولم يذكر دليلاً صريحاً يبين ذلك، وهذا مما يجعلنا نشك في كونه أخيه في النسب.

أما أخوة الدين فهذا قال به كل من ذكره من الائمة، فكل من ترجم له ذكر حديث بلال بن رباح الذي يحكي فيه قصة مؤاخاة النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين ابي رويحة، والحديث دليل على أن الإخوة هي أخوة الدين لا النسب، وهذا مما يجعلنا نميل بقوة الى كونه أخيه في الدين لا في النسب. وقال ابن سعد: (أخبرنا محمد بن عمر قال: حدثني موسى بن محمد بن إبراهيم، عن ابيه قال: «أخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين بلال وبين عبيدة بن الحارث بن المطلب» وقال محمد بن عمر: ويقال: إنه أخى بين بلال وبين أبي رويحة الخثعمي. قال محمد بن عمر: وليس ذلك بثبت، ولم يشهد أبو رويحة بدرا. وكان محمد بن إسحاق يثبت مؤاخاة بلال وأبي رويحة بن عبد الله بن عبد الرحمن الخثعمي، ويقول: لما دون عمر بن الخطاب الدواوين بالشام خرج بلال إلى الشام فأقام بها مجاهداً، فقال له عمر: إلى من تجعل ديوانك يا بلال؟ قال: مع أبي رويحة، لا أفارقه أبداً، للأخوة التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عقد بيني وبينه، فضمه إليه وضم ديوان الحبشة إلى خثعم لمكان بلال منهم فهو في خثعم إلى هذا اليوم بالشام)<sup>(٧)</sup>، وهذا دليل واضح على أن أبا رويحة أخو بلال في الإسلام لا في النسب، إذا كيف يصف أخوته له

(١) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٢، ص ٩٤٢.

(٢) المؤلف والمختلف، للدارقطني، ج ٢، ص ١٠٢٨.

(٣) الاستيعاب في معرفة الاصحاب، لابن عبد البر، ج ٢، ص ٤٣٦.

(٤) الإكمال في رفع الارتياح، لابن ماكولا، ج ٤، ص ١١.

(٥) تاريخ دمشق، لابن عساكر، ج ١٦، ص ٢٠.

(٦) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٢، ص ١١٩.

(٧) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٣، ص ٢٣٣.



أن النبي صلى الله عليه وسلم عقدها بينهما!، وعليه هي لم تكن أصلاً موجودة سابقاً. وصرح بذلك ابن عبد البر حين قال: (أخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين بلال بن رباح مولى أبي بكر الصديق، وكان بلال يقول: أبو رويحة أخي)<sup>(١)</sup>، وهذا ما أثبتته بقية الأئمة، فالصحيح أنها أخوة الدين لا النسب.

والكلام حول تسميته فمن العلماء من سماه (خالد بن رباح) كما فعل الحافظ ابن منده، ومنهم من سماه بغير ذلك، فقد قال البغوي<sup>(٢)</sup>، وابن الأثير<sup>(٣)</sup> هو: (عبد الله بن عبد الرحمن الخثعمي)، وأورده أهل الأنساب في خثعم<sup>(٤)</sup>. فإن صح هذا الاسم له فهو دليل ليس فيه أدنى شك أنه أخو بلال بن رباح في الدين لا في النسب.

### النتيجة:

إن ما قاله الحافظ ابن منده في إن (خالد بن رباح الحبشي) أخو الصحابي المؤذن (بلال بن رباح الحبشي)، يحتمل إن كان قصد أخوة الدين، وأما إن قصد أخوة الدم فلا يصح، وهو مخالف لما أثبتته الأئمة، وأن الصواب هو أخوه في الإسلام لا في النسب، وهذا ما رجحه الحافظ ابن حجر وهو الصحيح.

### ٧. رفاعة بن قرظة:

قال الحافظ ابن حجر: القرظي، قيل: هو رفاعة بن سموال، وبه جزم ابن منده، ولكن قال الباوردي وابن السكن: إنه كان من سبي قريظة، وإنه كان هو وعطية صبيين.

(١) الاستيعاب في معرفة الاصحاب، لابن عبد البر، ج٤، ص ١٦٦١.

(٢) معجم الصحابة، للبغوي، ج٤، ص ٢٨٠.

(٣) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج٦، ص ١١٠.

(٤) الانساب، للصحاري، ص ١٧١.





أما دليل التفرقة بينهما فهو السن، وذلك لأن (رفاعة بن سمائل) أكبر في السن من (رفاعة بن قرظة)، وحديثه مشهور، وهو حديث تطليق زوجته ثم أرادت أن ترجع إليه، ولم يكن قد اكتمل زواجها برجل آخر، كما روى الحافظ ابن منده فقال: أخبرنا خيثمة بن سليمان وغير واحد، قالوا: حدثنا محمد بن عيسى بن حيان، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، قالت: (جاءت امرأة رفاعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله، إن رفاعة طلقني فبت طلاقاً، فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير، وإن ما معه مثل هدبة الثوب. فقال: أتريدين أن ترجعي إلى رفاعة، لا، حتى تذوق عسيلته، ويذوق عسيلتك)<sup>(١)</sup>، أما (رفاعة بن قرظة) فهو صغير في السن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كما نقل الحافظ ابن حجر عن الباوردي وابن السكن: (إنه كان من سبي قريظة، وإنه كان هو وعطية صبيين)<sup>(٢)</sup>.

ثم إن الأئمة فرقوا بينهما كالطبراني<sup>(٣)</sup>، والبخاري<sup>(٤)</sup>، وابن حبان<sup>(٥)</sup>، وأبي نعيم<sup>(٦)</sup>، والعلائي<sup>(٧)</sup>، وجزم الإمام البخاري أن (رفاعة بن قرظة) ليس له سوى حديث واحد، وهو حديثه السابق أنه كان أحد العشرة الذين نزلت فيهم الآية، فقال البخاري: (ولا أعلم لرفاعة غير هذا الحديث ولا أدري له صحبة أم لا)<sup>(٨)</sup>، فهذا دليل واضح على أنه غير (رفاعة بن سمائل).

وأظن أن هناك أسباب جعلت الحافظ ابن منده يقع في الوهم في عدم التفرقة بين الرجلين وهي:

١) أخرجه ابن منده في معرفة الصحابة، ص ٦٣١.

٢) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٢، ص ٤١٠.

٣) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٥، ص ٥٣.

٤) معجم الصحابة، للبخاري، ج ٢، ص ٣٣٩.

٥) الثقات، لابن حبان، ج ٣، ص ١٢٥.

٦) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٢، ص ١٠٨٠.

٧) جامع التحصيل، للعلائي، ص ٣٢١.

٨) معجم الصحابة، للبخاري، ج ٢، ص ٣٣٩.





**أولاً:** أن كلاهما من بني قريظة، وكل من روى حديثهما قال: ( عن رفاعة القرظي) من دون بيان نسبهما، فوقع لبس بينهما.

**ثانياً:** التشابه في اسميهما.

**ثالثاً:** أن كلاهما مقل في الرواية، وهذه من الاسباب التي تجعل امره يلتبس على الأئمة.

### النتيجة:

إن الصحيح هو التفرقة بين ( رفاعة بن قرظة) و( رفاعة بن سمائل)، وأنهما اثنين وليس واحد كما ذكر الحافظ ابن منده، ودليل ذلك كلام الأئمة في التفرقة بينهما، وموافقة الحافظ ابن حجر فيما قال.

### ٨. سمرة بن جنادة:

**قال الحافظ ابن حجر:** هو بن جندب بن حجير بن زباب بن سؤدة السوائي، والد جابر.

**التعقب:** قال الحافظ ابن حجر: غلط ابن منده في نسبه فقال سمرة بن جنادة بن حجر بن زياد، فأسقط منه اسم جندب وجعل حجيرا حجرا وزبابا زيادا<sup>(١)</sup>.

### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر ( سمرة بن جنادة) في القسم الأول، وسرد نسبه ونسبته، ثم نقل أن الحافظ ابن منده وقع له غلط في ذكر نسبه، حيث أسقط جده ( جندب)، ثم صحف ( حجير) فقال ( حجر)، وصحف ( زباب) فقال ( زياد)، فعد الحافظ ابن حجر هذا وهم.

### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن منده ترجمة ( سمرة بن جنادة) في كتابه<sup>(١)</sup>، فقال: ( سمرة بن جنادة بن حجر بن زياد بن السوائي)، وهذا النسب الذي ساقه الحافظ ابن منده غير

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج٣، ص١٤٩.



صحيح، والتصحيح فيه ظاهر، ولم يخفى عن الأئمة، كون (سمرة بن جنادة) مشهور في الصحابة، وهو والد جابر بن سمرة، وكلاهما معدود في الصحابة، وقد ذكر الأئمة نسبهم، فقد روى الطبراني في ذكر نسب ابنه جابر فقال: (حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، حدثنا سلم بن جنادة، قال: سمعت أبي يقول: جابر بن سمرة بن جنادة بن جندب بن حجير بن رياح بن خبيب بن سواء بن عامر وكنية جابر أبو عبد الله، وأم جابر بن سمرة: خالدة بنت أبي وقاص أخت سعد بن أبي وقاص)<sup>(٢)</sup>، وهذا هو الصحيح، وأثبتته الأئمة له سواء عند ذكره أو عند ذكر ابنه جابرا، كابن سعد<sup>(٣)</sup>، وخليفة بن خياط<sup>(٤)</sup>، وابن أبي خيثمة<sup>(٥)</sup>، وابن أبي حاتم<sup>(٦)</sup>، وابن حبان<sup>(٧)</sup>، وأبي نعيم<sup>(٨)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٩)</sup>، وابن عساكر<sup>(١٠)</sup>، وابن الجوزي<sup>(١١)</sup>، وابن نقطة<sup>(١٢)</sup>، وابن الأثير<sup>(١٣)</sup> وغيرهم من الأئمة، وهو المحفوظ.

والسؤال هنا كيف يخفى على الحافظ ابن منده مثل هذا الخطأ الظاهر في نسبه؟ وهو إمام في التراجم والأنساب، وعلى هذا فإن بعض الأئمة نسب الخطأ لغيره، فقال ابن الأثير: (قال ابن منده: سمرة بن جنادة بن حجر بن زياد السوائي، ولا شك أن

- ١) معرفة الصحابة، للحافظ ابن منده، رقم الترجمة: ٥٤٣، ص ٨١٢.
- ٢) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٢، ص ١٩٤.
- ٣) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٦، ص ١٠٠.
- ٤) الطبقات، لخليفة بن خياط، ص ١١٠.
- ٥) التاريخ الكبير، لابن أبي خيثمة، ج ١، ص ١٢٤.
- ٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٤٩٣.
- ٧) الثقات، لابن حبان، ج ٣، ص ١٧٥.
- ٨) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٣، ص ١٤١٢.
- ٩) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ١، ص ٢٢٤.
- ١٠) تاريخ دمشق، لابن عساكر، ج ١١، ص ٢٠٤.
- ١١) تليح فهوم أهل الأثر، لابن الجوزي، ص ١٤٦.
- ١٢) إكمال الإكمال، لابن نقطة، ج ٣، ص ٣٥٨.
- ١٣) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٢، ص ٥٥٣.



هذا غلط من الناسخ<sup>(١)</sup>، وهذا توجيه قيم في نسبة الخطأ من الحافظ ابن الاثير، لكن مع هذا لا يمكن الجزم بذلك، كون الخطأ وراى على الكل، خلا المعصوم في التبليغ بأبي هو وامي صلى الله عليه وسلم.

أما الكلام حول ضبط اسم جده (زباب) فنقل بعض الأئمة أن اسمه هو (رئاب)، وبعضهم قال: (رياب)، وبعضهم قال: (زباب)، وهو الصحيح كما قال الحافظ مغلطاي فيما نقله عن أبو علي العسكري: (زباب: هكذا هو مضبوط بزاي مفتوحة بعدها باء موحدة مشددة، عند العسكري في كتاب التصحيف الكبير على وزن علام)<sup>(٢)</sup>.

### النتيجة:

إن النسب الذي ساقه الحافظ ابن منده في ترجمة (سمرة بن جنادة) قد وقع فيه التصحيف في بعض اجاده كما سبق، وأن سبب هذا التصحيف ليس من الحافظ ابن منده، وإنما هو من قبل الناسخ، وأن الصحيح هو ما أثبتته الأئمة، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر.

(١) المصدر نفسه، ج٢، ص٥٥٣.

(٢) إكمال تهذيب الكمال، للحافظ مغلطاي، ج٣، ص١٢٤.



## المبحث الرابع

### التعقبات في الولادة والوفاة

#### ١. الحارث بن حاطب:

قال الحافظ ابن حجر: ( هو بن الحارث بن معمر بن حبيب بن وهب بن حذافة بن جمح القرشي الجمحي، هاجر أبوه إلى الحبشة، فولد له الحارث بها ومحمد: قاله الزهري.

التعقب: قال الحافظ ابن حجر: ووهم ابن منده، فحكى عن ابن إسحاق فيمن هاجر إلى الحبشة الحارث بن حاطب، والذي في مغازي ابن إسحاق ومختصرها لابن هشام، حاطب بن الحارث، وللحارث ابن حاطب رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم، وروايته في أبي داود والنسائي<sup>(١)</sup>.

#### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر ( الحارث بن حاطب)، في القسم الأول من الإصابة، ثم ساق نسبه ونسبته، ثم نقل كلام الحافظ ابن منده قوله أنه من مهاجرة الحبشة فيما نقله عن ابن إسحاق، لكن الحافظ ابن حجر أعترض على قوله ذلك، وبين أن الصحيح هو أن (الحارث بن حاطب) ولد في الحبشة، وليس هو ممن هاجر إليها، وأن الذي ذكر في مغازي ابن إسحاق هو ابوه (حاطب بن الحارث) وليس الابن.

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج١، ص٦٦٣.



### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن حجر ان الحافظ ابن منده أورد في ترجمة (الحارث بن حاطب) فيمن هاجر إلى الحبشة هو وأبوه، وهذا لم أجده في كتابه، وذلك بسبب السقط الواقع من الكتاب، لكن الأئمة أثبتوا ذلك عن الحافظ ابن منده كابن الاثير<sup>(١)</sup> وغيره، وهو ما يدل على صحة ما نقل الحافظ ابن حجر

أما قول الحافظ ابن منده (الحارث بن حاطب) ممن هاجر إلى الحبشة هو وأبوه، فهذا غير صحيح، فإن المتفق عليه عند الأئمة، هو أنه ممن ولد للصحابة في الحبشة، وليس ممن هاجر، فإنه حين حدثت الهجرة لم يكن قد ولد أصلاً، وقد نص الأئمة على ذلك كما سيأتي، وله رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم، وكان يلقب (ب) أمير مكة) كما خرج حديثه أبو داود<sup>(٢)</sup> والبيهقي<sup>(٣)</sup>، وغيرهم.

أما من وافق الحافظ ابن منده في قوله أن (الحارث بن حاطب) هاجر هو وأبوه إلى الحبشة فهم (ابن ابي خيثمة، وأبي نعيم) وكلامهم على التفصيل التالي:  
أما ابن ابي خيثمة فنقل عن غيره قوله ذلك، فقال: (أخبرنا مصعب بن عبد الله، قال: والحارث بن حاطب من مهاجرة الحبشة ومحمد بن حاطب ولد بأرض الحبشة وقد كان أصاب محمد بن حاطب حرق فذهبت به أم جميل بن المجلل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فرقاه، وأم جميل أمهما جميعاً، وكان الحارث بن حاطب يأتي المساعي في أيام مروان بن الحكم)<sup>(٤)</sup>، ولم يذكر دليلاً على قوله ذلك، وهذا غير

١) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٥٩٧.

٢) سنن ابي داود، لأبي داود، كتاب الصوم، باب: شهادة رجلين على رؤية هلال شوال، ج ٢، ص ٣٠١.

٣) السنن الصغير، للبيهقي، كتاب الصيام، باب: الشهادة على رؤية الهلال، برقم ١٣١١، ج ٢، ص ٩١.

٤) التاريخ الكبير، لابن ابي خيثمة، ج ٢، ص ٦٦٢.



صحيح، ويدل على عدم صحته أيضا أنه حين ذكر ترجمة (الحارث بن حاطب) في موضع آخر من كتابه لم يقل عنه هاجر إلى الحبشة<sup>(١)</sup>.

وأبو نعيم قال عنه: (من مهاجرة الحبشة)<sup>(٢)</sup>، وأظن أنه قلد الحافظ ابن منده في ذلك لكنه لم ينسبه إليه، ودليل ذلك أنه نقل عن ابن اسحاق أنه هاجر هو وأبوه إلى الحبشة، وهو خلاف ما قال ابن اسحاق كما قال الحافظ ابن حجر، وهو بهذا لا يقوي قول الحافظ ابن منده.

والصحيح الثابت انه ولد في الحبشة هو وأخوه محمد، وليس هو ممن هاجر إليها، ونص على ذلك الأئمة ك(البخاري، وابن حبان، وابن عبد البر، وابن الأثير، والنووي، والمزي وغيرهم)، وقولهم على التفصيل التالي:

أما البخاري فنقل عن الزهري: (ولد الحارث بن حاطب بن الحارث بأرض الحبشة)<sup>(٣)</sup>، وسكت لم ينكر ذلك، دليلا على أنه المحفوظ عنده، وهو الصواب.

وابن حبان قال عنه حين ترجم له: (ولد بأرض الحبشة)<sup>(٤)</sup>، وجزم بذلك قولاً واحداً من دون أن يذكر قولاً آخر، وهذا هو الثابت فيه.

أما ابن عبد البر فقال: (ولد بأرض الحبشة هو وأخوه محمد بن حاطب، والحارث أسن من محمد)<sup>(٥)</sup>، وهذا الصحيح، فإن حاطب ولد له الحارث في الحبشة ثم ولد أخوه الأصغر محمد، وهو المحفوظ عند الأئمة.

وابن الأثير قال عنه: (ولد بأرض الحبشة، وهو أخو محمد بن حاطب، والحارث أسن)<sup>(٦)</sup>، ورد الحافظ ابن الأثير على من قال إن الحارث بن حاطب قد هاجر إلى الحبشة، وبين أن الصحيح هو أن الحارث بن حاطب قد ولد بالحبشة هو وأخو

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٦٤.

(٢) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٢، ص ٧٦٥.

(٣) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٢، ص ٢٦٤.

(٤) الثقات، لابن حبان، ج ٣، ص ٧٧.

(٥) الاستيعاب في معرفة الاصحاب، لابن عبد البر، ج ١، ص ٢٨٥.

(٦) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٥٩٧.



محمد، و رد على الحافظ ابن منده قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم رده يوم بدر الى المدينة فقال: (أما قول ابن منده: إن النبي صلى الله عليه وسلم رده مع أبي لبابة في غزوة بدر، فإن هذا الحارث ولد بأرض الحبشة، ولم يقدم إلى المدينة إلا بعد بدر، وهو صبي، وإنما الذي رده رسول الله صلى الله عليه وسلم من الطريق إلى المدينة هو: الحارث بن حاطب الأنصاري الذي نذكره بعد هذه الترجمة، وظن ابن منده أن الذي أعاده رسول الله صلى الله عليه وسلم من الطريق هو هذا، فلم يذكر الأنصاري)<sup>(١)</sup>.

أما النووي فقال عنه: (ولد بأرض الحبشة في الهجرة هو وأخوه محمد ابن حاطب،...وظن أبو عبد الله بن منده أن الحارث بن حاطب هذا خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر هو وأبو لبابة، فردهما واستخلف أبا لبابة على المدينة، وضرب لهما بسهمهما، وغلطوه في هذا، قالوا: وإنما الذي رده النبي صلى الله عليه وسلم الحارث بن حاطب بن عمرو بن عبيد بن أمية الأنصاري الأوسي، وأما الأول فقرشي جمحي، ولد بالحبشة ولم يقدم المدينة إلا بعد بدر وهو صبي، والله أعلم)<sup>(٢)</sup>، وكذا قال المزي<sup>(٣)</sup>.

### النتيجة:

إن قول الحافظ ابن منده أن (الحارث بن حاطب) ممن هاجر إلى الحبشة لا يمكن الجزم بصحته، بل الصحيح الثابت هو أنه ممن ولد لحاطب في الحبشة، وليس ممن هاجر، موافقة الحافظ ابن حجر لما قال.

## ٢. الحارث بن حاطب الانصاري:

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٩٧.

(٢) ينظر: تهذيب الأسماء واللغات، للنووي، ج ١، ص ١٥٠.

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، ج ٥، ص ٢٢١.



قال الحافظ ابن حجر: بن عمرو بن عبيد بن أمية بن زيد الأنصاري الأوسي، أخو ثعلبة بن حاطب. ذكره موسى بن عقبة فيمن شهد بدرا. وذكر هو وابن إسحاق أنه صلى الله عليه وسلم رده ورد أبا لبابة من الروحاء، وضرب لهما بسهميهما وأجرهما.

التعقب: قال الحافظ ابن حجر: ووهم ابن منده فذكر هذا القدر في ترجمة الذي قبله<sup>(١)</sup>.

#### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (الحارث بن حاطب بن عمرو الانصاري)، في القسم الأول من الاصابة، ثم ساق نسبه ونسبته، ثم نقل أن الحافظ ابن منده ذكره قصة رد النبي صلى الله عليه وسلم له ولأبي لبابة من الروحاء<sup>(٢)</sup> في ترجمة (الحارث بن حاطب بن الحارث بن معمر الجمحي) المترجم له فيما سبق، لكن الحافظ ابن حجر أعترض على قوله ذلك، وعده قول ابن منده من قبيل الوهم.

#### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن حجر أن الحافظ ابن منده أورد في ترجمة (الحارث بن حاطب بن عمرو) في كتابه، وذكر أنه وقعت له أوهام في ترجمته، وهذا مما لم أجده في كتاب الحافظ ابن منده، وذلك سبب السقط الواقع من الكتاب، والعهد على الحافظ ابن حجر فيما نقل عنه، كما إن حق هذا التعقب أن يذكر في المبحث الذي قبله لأنه متعلق بنسب الصحابي، لكني ذكرته هنا بسبب تعلق هذه الترجمة بالتي قبلها. أما الكلام حول الوهم الواقع عند الحافظ ابن منده فقد بينته في ترجمة الذي قبله وهو (الحارث بن حاطب بن حارث الجمحي)، ويكفي هنا أن نعيد قول ابن الأثير

١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٦٦٤.

٢) الروحاء: من الفرع، على نحو أربعين ميلا من المدينة، وهو الموضع الذي نزل به تبع حين رجع من قتال أهل المدينة يريد مكة، فأقام بها وأراح فسامها الروحاء. كتاب: مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، لابن شمائل القطيعي البغدادي، ج ٢، ص ٦٣٧.





في بيان الخطأ الواقع عند الحافظ ابن منده، فقال: (أما قول ابن منده: إن النبي صلى الله عليه وسلم رده مع أبي لبابة في غزوة بدر، فإن هذا الحارث ولد بأرض الحبشة، ولم يقدم إلى المدينة إلا بعد بدر، وهو صبي، وإنما الذي رده رسول الله صلى الله عليه وسلم من الطريق إلى المدينة هو: الحارث بن حاطب الأنصاري الذي نذكره بعد هذه الترجمة، وظن ابن منده أن الذي أعاده رسول الله صلى الله عليه وسلم من الطريق هو هذا، فلم يذكر الأنصاري)<sup>(١)</sup>.

ونص على ذلك أيضا الحافظ النووي فقال: (وظن أبو عبد الله بن منده أن الحارث بن حاطب هذا خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر هو وأبو لبابة، فردهما واستخلف أبا لبابة على المدينة، وضرب لهما بسهمهما، وغلطوه في هذا، قالوا: وإنما الذي رده النبي صلى الله عليه وسلم الحارث بن حاطب بن عمرو بن عبيد بن أمية الأنصاري الأوسي، وأما الأول فقرشي جمحي، ولد بالحبشة ولم يقدم المدينة إلا بعد بدر وهو صبي، والله أعلم)<sup>(٢)</sup>.

### النتيجة:

إن قول الحافظ ابن منده في ترجمة (الحارث بن حاطب بن الحارث الجمحي) أنه رده النبي صلى الله عليه وسلم يوم الروحاء خلاف المحفوظ، فإن الثابت أن الذي رده هو (الحارث بن حاطب بن عمرو الأنصاري) أخو ثعلبة رجل آخر، وهو المحفوظ عند الأئمة، وموافقة الحافظ ابن حجر فيما قال.

١) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٥٩٧.

٢) تهذيب الاسماء واللغات، للنووي، ج ١، ص ١٥٠.

## **الفصل الرابع**

**التعقبات المتصلة بعلوم الرواية**

**وفيه ثلاثة مباحث:**

**المبحث الأول: تعقبات في نقد الأسانيد.**

**المبحث الثاني: تعقبات في نقد المتن.**

**المبحث الثالث: تعقبات في النقل من الكتب.**



## المبحث الأول

### تعقبات في نقد الاسانيد

#### ١. إبراهيم بن نعيم بن النحام العدوي:

التعقب: قال الحافظ ابن حجر: جاء له ذكر في حديث فيه وهم، أخرجه ابن منده، من طريق أبي يوسف، عن أبي حنيفة، عن عطاء، عن جابر (أن عبدا كان لإبراهيم بن النحام فدبره، ثم احتاج إلى ثمنه، فباعه النبي صلى الله عليه وسلم بثمانمائة درهم)<sup>(١)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر: وقال ابن منده: روي من غير وجه عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم باع عبدا لابن النحام (يعني ليس فيه إبراهيم). وقال الحافظ ابن حجر: هذا لا يستقيم، لأنه لو كان فيه لابن نعيم لا يثبت ذلك لابن نعيم الصحبة، وإنما الذي رواه الإثبات عن عطاء قالوا: نعيم بن النحام، وكذا رواه ابن المنكر، وأبو الزبير، وغيرهم، عن جابر، فبعضهم لا يسميه. وأما إبراهيم فلا يصح له ذكر في هذا الحديث<sup>(٢)</sup>.

#### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (إبراهيم بن نعيم بن النحام) في القسم الثاني من الإصابة، ثم نقل أن الحافظ ابن منده ذكره في كتابه، وأورد له حديث فيه وهم، وساقه من طريقين، لكن الحافظ ابن حجر أعل كلاً الطريقين، وبين أن الطريق الأول لا يصح فيه ذكر لإبراهيم، والطريق الثاني خالف فيه الحافظ ابن منده كل من رواه من

(١) اصل الرواية في مسند الإمام أبي حنيفة من طريق عطاء، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، (أن عبدا كان لإبراهيم بن نعيم النحام فدبره، ثم احتاج إلى ثمنه، فباعه النبي صلى الله عليه وسلم بثمان مائة درهم)، باب: كتاب التدبير والولاء، برقم: ١٠١. وفي رواية: (أن النبي صلى الله عليه وسلم باع المدبر).

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٣٢٤.



الأئمة، وبهذا حكم على كلا الطريقتين بعدم الصحة بسبب مخالفتها لما روى الأئمة في كتبهم.

#### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن حجر أن الحافظ ابن منده أورد ترجمة (إبراهيم بن نعيم بن النحام) في كتابه معرفة الصحابة، وهذا مما لم أجد في كتابه، وذلك بسبب السقط الواقع من الكتاب، لكن الأئمة الذين سبقوا الحافظ ابن حجر أثبوا ذلك عن الحافظ ابن منده كأبي نعيم<sup>(١)</sup>، وابن الأثير<sup>(٢)</sup> وغيرهم، وهذا يدل على صحة ما نقل الحافظ ابن حجر.

ثم ذكر الحافظ ابن حجر أن الحافظ ابن منده ذكر له حديث في ترجمته، وساقه من طريقتين، وفيهما (أن عبدا كان لإبراهيم بن النحام فدبره، ثم احتاج إلى ثمنه، فباعه بثمانمائة درهم)، فذكر أن العبد كان لإبراهيم بن نعيم، وهذا المتن يخالف ما روى الأئمة في كتبهم، وعلى هذا فإن روايته هذه تحتاج إلى تفصيل، لاسيما وإن إبراهيم بن نعيم ذكره الأئمة فيمن ولد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ومات رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو طفل صغير، وذكره الحافظ ابن حجر في أطفال الصحابة، فكيف يكون له عبد؟ ثم كيف يبيعه، وهو طفل صغير لا يعرف البيع والتجارة؟ وعليه لابد من النظر فيما روى الأئمة، وما روى الحافظ ابن منده في كلا الطريقتين، ليتبين لنا موضع الوهم الذي أعل به الحافظ ابن حجر الحديث، وهو على التفصيل التالي:

**الطريق الأول:** أخرج الحافظ ابن منده، من طريق أبي يوسف، عن أبي حنيفة، عن عطاء، عن جابر، (أن عبدا كان لإبراهيم بن النحام فدبره، ثم احتاج إلى ثمنه، فباعه النبي صلى الله عليه وسلم بثمانمائة درهم)، فذكر هنا أن العبد كان (لإبراهيم) مصرحا باسمه.

(١) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ١، ص ٢١٠.

(٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ١٦٠.



**الطريق الثاني:** أخرج الحافظ ابن منده من وجه عن جابر ( أن النبي صلى الله عليه وسلم باع عبدا لابن النحام)، وقصد بابن النحام هنا ( إبراهيم)، وليس أباه (نعيم)، ومما يدل على أنه قصد الابن دون أبيه أنه أورده في ترجمة ( إبراهيم بن نعيم)، وكلا الطريقين خالف فيهما الحافظ ابن منده ما هو محفوظ عند الأئمة، فقد روى الإمام البخاري<sup>(١)</sup> ومسلم في صحيحهما، واللفظ الإمام مسلم قال: ( حدثنا أبو الربيع سليمان بن داود العتكي، حدثنا حماد يعني ابن زيد، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن عبد الله، أن رجلا من الأنصار أعتق غلاما له عن دبر، لم يكن له مال غيره، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: من يشتريه مني؟، فاشتراه نعيم بن عبد الله بثمان مائة درهم، فدفعها إليه، قال عمرو: سمعت جابر بن عبد الله، يقول: عبدا قبطيا مات عام أول<sup>(٢)</sup>، وهكذا روى باقي الأئمة كابي داود الطيالسي<sup>(٣)</sup>، والنسائي<sup>(٤)</sup>، والطبراني<sup>(٥)</sup>، والبيهقي<sup>(٦)</sup> وغيرهم، فتبين من خلال ما سبق أمور يجب التنبيه عليها: **الأمر الأول:** هو أن العبد المدبر كان لرجل غير مصرح باسمه، واشتراه (نعيم بن عبد الله)، وليس كما روى الحافظ ابن منده أن العبد كان لـ ( إبراهيم بن النحام)، فهذا خلاف الصواب.

**الأمر الثاني:** أن اسم النحام هو (عبدالله)، وإنما سمي بـ(النحام)، لأنه كان في صوته نحمة، وهذه اللفظة جاءت في حديث النبي صلى الله عليه وسلم، قال: ( دخلت الجنة

١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب كفارات الأيمان، باب: عتق المدبر وأم الولد والمكاتب في الكفارة، وعتق ولد الزنا، برقم: ٦٧١٦، ج ٨، ص ١٤٦.

٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الأيمان، باب: جواز بيع المدبر، برقم: ٩٩٧، ص ٣، ص ١٢٨٩.

٣) مسند أبو داود الطيالسي، لأبي داود الطيالسي، برقم: ١٨٥٤، ج ٣، ص ٣٠٧.

٤) سنن النسائي، لأبي عبد الله النسائي، كتاب العتق، باب: التدبير، برقم: ٤٩٨١، ج ٥، ص ٤٣.

٥) المعجم الأوسط، للطبراني، برقم: ٨١٦٤، ج ٨، ص ١٢٤.

٦) السنن الكبرى، للبيهقي، كتاب المدبر، باب: المدبر يجوز بيعه متى شاء مالكة، برقم: ٢١٥٤٤، ج ١٠، ص ٥٢٢.



فسمعت نعمة من نعيم)<sup>(١)</sup>، فتبين أنه لقب وليس اسمه، وأن الصحيح في تسميته هو (عبدالله)، وهو المحفوظ في رواية الإئمة كما سبق.

**الأمر الثالث:** إن الذي أشتري العبد، والمذكور في الحديث هو (نعيم بن النحام العدوي)، وليس ابنه (إبراهيم بن نعيم)، فإن إبراهيم ليس له ذكر في الحديث، وهذا هو الصحيح الثابت، وقد تعقب الحافظ أبو نعيم ذلك القول فقال: (ذكره بعض الواهمين من حديث أبي حنيفة من رواية أحمد بن عبد الله بن اللجلاج الكندي،... هذا تصحيف ووهم في ابن نعيم، إنما كان عبدا لابن نعيم بن النحام فصحفه، فقال لإبراهيم بن النحام، لأن الإثبات قد رووا هذا الحديث عن عطاء، عن جابر فقالوا: نعيم بن عبد الله بن النحام)<sup>(٢)</sup>، وقال ابن الأثير معقبا على قول أبي نعيم: (الصحيح قول أبي نعيم، وقد ذكر البخاري إبراهيم بن نعيم النحام، وقال: هو العدوي، قتل يوم الحرة، وقد ترجم له أبو بكر بن أبي عاصم في كتاب الأحاد والمثاني، فقال: إبراهيم بن نعيم النحام، وقال: هو العدوي، وقد ذكر الزبير بن أبي بكر، أن عمر بن الخطاب زوج ابنته رقية من إبراهيم بن نعيم بن عبد الله النحام، والله أعلم)<sup>(٣)</sup>، ثم إن أباه (نعيم بن النحام) صحابي معروف بخلاف ابنه (إبراهيم) فهو صغير ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ومات رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صغير، لم يصح سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم، وروايته عن النبي صلى الله عليه وسلم هي من قبيل المرسل، وإنما المحفوظ عند الإئمة هو يروي عن أبيه، وقد ذكره ابن حبان في التابعين<sup>(٤)</sup>، وقال السخاوي عنه: (إبراهيم ممن أدرك ابن عمر بلا شك فله ذكر فيمن شهد عليه في وقف أرضه، ويتأكد بتأخر موت ابن عمر عن الحرة نحو عشر سنين، وإنما وصف حديثه بالإرسال لكونه لم يدرك القصة المحكية إذ لفظ الحديث أن ابن عمر قال لعمر اخطب علي ابنة نعيم بن النحام، وكان إبراهيم حينئذ

١) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٤، ص ١٠٣.

٢) ينظر: معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ١، ص ٢١٠.

٣) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ١٦٠.

٤) الثقات، لابن حبان، ج ٤، ص ١٣.



طفلاً، ولم يذكر في سياق الحديث أن ابن عمر أخبره بذلك<sup>(١)</sup>، وعليه فإن كان (إبراهيم) حين أراد ابن عمر أن يخطب أخته صغيراً، فكيف يكون كبيراً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم؟، وبهذا يتأكد الواهم الواقع في رواية الحافظ ابن منده.

### النتيجة:

بيان الوهم الواقع في رواية الحافظ ابن منده التي ذكرها في ترجمة (إبراهيم بن نعيم بن النحام العدوي)، من كلا الطريقتين، وأن الصحيح هو عدم ذكر (إبراهيم بن نعيم) في الحديث، وإنما المذكور في الحديث هو أبوه (نعيم بن النحام)، وهو المحفوظ عند كبار الأئمة في روايتهم لهذا الحديث، وموافقة الحافظ ابن حجر لما ذهب إليه من إعلال كلا الطريقتين.

## ٢. إسماعيل بن سعيد بن عبيد بن أسيد بن عمرو بن علاج الثقفي:

قال الحافظ ابن حجر: شهد موت أمية بن أبي الصلت، وذلك فيما رواه البخاري في تاريخه، عن الجراح بن مخلد، عن العلاء بن الفضل، سمع محمد بن إسماعيل بن طريح بن إسماعيل بن سعيد بن عبيد، عن أبيه، عن جده، عن جد أبيه، قال: شهدت أمية بن أبي الصلت عند الموت، فذكر الحديث بطوله.

وقد أخرج ابن منده في ترجمة طريح من طريق عمرو بن علي، عن العلاء بن الفضل عن محمد بن إسماعيل بن طريح، عن أبيه، عن جده، قال: حضرت أمية.

التعقب: قال الحافظ ابن حجر: وما قاله البخاري هو المعتمد. ويمكن رد الرواية الثانية إلى الأولى بأن يعود الضمير في جده على إسماعيل لا على محمد. وسقط عند ابن قانع وابن منده بين طريح وسعيد ذكر إسماعيل، وهو غلط. وقد ساق الزبير بن بكار نسبه على الصواب. والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

### بيان التعقب:

(١) التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، للسخاوي، ج ١، ص ٧٤.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٢١٩.



ذكر الحافظ ابن حجر (إسماعيل بن سعيد بن عبيد الثقفي) في القسم الأول من الإصابة، ثم ساق الحافظ ابن حجر حديثه فيما نقله عن البخاري في تاريخه، ثم ذكر الحافظ ابن حجر أن الحافظ ابن منده ساق حديث (إسماعيل بن سعيد بن عبيد الثقفي) بسنده في ترجمة طريح، لكن الحافظ ابن حجر أعترض على رواية الحافظ ابن منده، وبين أن الصحيح هو رواية الإمام البخاري، وبين أن رواية الحافظ ابن منده وقع فيها سقط في بعض رواياتها.

### مناقشة الأقوال السابقة:

نقل الحافظ ابن حجر أن الحافظ ابن منده ذكر الحديث السابق في ترجمة (طريح)، وهذا مما لم أجده في كتابه، وذلك بسبب السقط الواقع من الكتاب، لكن الأئمة أثبتوا ذلك عن الحافظ ابن منده كابي نعيم<sup>(١)</sup>، وابن الأثير<sup>(٢)</sup>، وهذا يدل على صحة ما نقل الحافظ ابن حجر.

ثم نقل الحافظ ابن حجر رواية (إسماعيل بن سعيد بن عبيد الثقفي)، والتي يروها عنه (محمد بن إسماعيل بن طريح)، من الإمام البخاري في تاريخه<sup>(٣)</sup>، وقد ساقها من طريق (جراح بن مخلد)، مختصراً، وقد ذكرها الحافظ العجلي بتمامها فقال: (محمد بن زكريا الغلابي، حدثنا العلاء بن الفضل بن عبد الملك بن أبي سوية المنقري، حدثنا محمد بن إسماعيل الثقفي، عن أبيه، عن جده، عن جد أبيه، فقال: شهدت أمية بن أبي الصلت حين حضره الموت وأغمي عليه طويلاً ثم أفاق، فرفع رأسه فنظر إلى باب البيت فقال: لبيكما لبيكما... ها أنا ذا لديكما، لا عشيرتي تحميني، ولا مالي يفديني، ثم أغمي عليه ثم أفاق فرفع رأسه فقال:

كل عيش وإن تناول دهرًا ..... صائر مرة إلى أن يزولا

(١) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٣، ص ١٥٧٦.

(٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٣، ص ٧٢.

(٣) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ١، ص ٣٤.





ليتني كنت قبل ما بدا لي ..... في دوس الجبال أرعى الوعولا<sup>(١)</sup>.  
وهكذا رواها ابن أبي حاتم<sup>(٢)</sup>، وابن عدي<sup>(٣)</sup>، وابن عساكر<sup>(٤)</sup> وغيرهم من الأئمة، كلهم قالوا (عن ابيه عن جده عن جد ابيه)، وهو الصحيح المحفوظ عندهم من رواية (محمد بن اسماعيل)، وقال الحافظ ابن عدي بعد ذكره لهذه الرواية: (ومحمد بن إسماعيل بن طريح معروف بهذا الحديث، وما اظن أن له غيره)<sup>(٥)</sup>.

أما الحافظ ابن منده فقد أخرجها من طريق (عمرو بن علي)، لكن وقعت له أوهام في روايتها، ويمكن أن نلخص ذلك في موضعين هما:

**الموضع الأول:** وقع له حذف في بعض ألفاظها فقال (عن ابيه عن جده)، بخلاف رواية الأئمة فكلهم قالوا (عن ابيه عن جده عن جد ابيه)، فجعل الحافظ ابن منده الضمير في جده يعود على (إسماعيل بن طريح)، وهذا خلاف ما رواه الأئمة كما سبق، وهنا حاول الحافظ ابن حجر الجمع بين الرواية الأئمة، وبين رواية الحافظ ابن منده، فقال إن الضمير في جده في رواية ابن منده يعود على (سعيد بن عبيد) الوالد، وليس على الابن (إسماعيل بن طريح).

**الموضع الثاني:** حين ذكر نسب (محمد بن إسماعيل)، فقال: (محمد بن إسماعيل بن طريح بن سعيد بن عبيد)، فأسقط بين طريح وسعيد ذكر إسماعيل، وهو غير صحيح، فالمعروف عند العلماء في نسبه هو: (محمد بن إسماعيل بن طريح بن إسماعيل)، كما نص على ذلك البخاري<sup>(٦)</sup>، وابن عدي<sup>(٧)</sup>، وغيرهم من الأئمة.

### النتيجة:

- ١) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٤، ص ٢١.
- ٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٧، ص ١٨٩.
- ٣) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٧، ص ٢٨٥.
- ٤) تاريخ دمشق، لابن عساكر، ج ٩، ص ٢٨٠.
- ٥) المصدر السابق، ج ٧، ص ٢٨٥.
- ٦) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ١، ص ٣٤.
- ٧) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٧، ص ٢٨٥.



إن رواية الحافظ ابن منده وقع فيها حذف وسقط من موضعين في الإسناد، أما الحذف: حين حذف من السند جد أبيه والصحيح هو عن أبيه عن جده عن جد أبيه. وأما السقط: فهو حين حذف من الإسناد اسم اسماعيل وهو أبو طريح كما هو معروف عند الإئمة، وبهذا ترد رواية الحافظ ابن منده وذلك لمعارضتها لما هو محفوظ من رواية الأئمة النقاد كالعقيلي، والبخاري، وابن عدي، وغيرهم، وموافقة الحافظ ابن حجر لما ذهب إليه من القول بإعلال رواية الحافظ ابن منده.

### ٣. أمية بن خويلد:

قال الحافظ ابن منده: أخبرنا عبد الرحمن بن يحيى، أخبرنا أبو مسعود، أخبرنا عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عمرو بن أمية الضمري، عن أبيه، قال: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم أكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ.

قال ابن منده: كذا رواه عبد الرزاق، ورواه إبراهيم بن سعد عن الزهري، عن جعفر بن عمرو بن أمية عن أبيه. وهو الصواب.

التعقب: قال الحافظ ابن حجر: لا ينبغي نسبة الوهم فيه إلى عبد الرزاق وحده: لاحتمال أن يكون الوهم منه في حال تحديته لأبي مسعود أو ابن أبي مسعود، فقد رواه الترمذي عن محمود بن غيلان، عن عبد الرزاق على الصواب.

وكذا هو في مصنف عبد الرزاق من رواية إسحاق الدبري عنه. وكذا رواه البخاري من طريق ابن المبارك عن معمر، وكذا رواه عقيل وصالح وشعيب ويونس وعمرو بن الحارث عن الزهري. وكلها صحيحة، فظهر أن الحديث الثاني من مسند عمرو بن أمية أيضا والله أعلم<sup>(١)</sup>.

### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (أمية بن خويلد) في القسم الثاني من الإصابة، ثم نقل أن الحافظ ابن منده ساق حديثه من طريقين، الطريق الأول عن عبدالرزاق الصنعاني،

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٣٨٣.



والطريق الثاني عن ابراهيم بن سعد، ثم رجح أن الطريق الثاني هو الصواب، لكن الحافظ ابن حجر نفى أن ينسب الوهم إلى عبدالرزاق الصنعاني صاحب الطريق الأول، وبين أن الوهم فيمن روى عنه، وهو تلميذه أبو مسعود أو ابنه، وبين سبب ذلك هو أن الأئمة أخرجوا هذا الحديث عند عبدالرزاق على الصواب.

#### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن حجر أن الحافظ ابن منده أورد ترجمة (أمية بن خويلد، أبو عمرو الضمري) في كتابه معرفة الصحابة، وساقه حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريقين، وهذا مما لم أجده في كتابه، وذلك بسبب السقط الواقع من الكتاب، لكن الأئمة الذين سبقوا الحافظ ابن حجر أثبوا ذلك عن الحافظ ابن منده كابن الأثير<sup>(١)</sup>، وهو مما يؤيد صحة ما نقل الحافظ ابن حجر عنه.

وهنا يجب النظر في كلا الطريقين اللذان ذكرهما الحافظ ابن منده، ثم النظر كذلك في سبب ترجيحه لطريق الثاني، وذلك من خلال عرضه على ما هو محفوظ من رواية الأئمة في كتبهم، ليتضح لنا الصواب في رواية هذا الحديث، هل هو من رواية (الزهري عن عمرو بن أمية عن أبيه)، وهو الطريق الأول؟ أم هو من رواية (الزهري عن جعفر بن عمرو بن أمية عن أبيه)، وهو الطريق الثاني؟ وذلك على التفصيل التالي:

**الطريق الأول:** قال الحافظ ابن منده: أخبرنا عبد الرحمن بن يحيى، أخبرنا أبو مسعود، أخبرنا عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عمرو بن أمية الضمري، عن أبيه، قال: (رأيت النبي صلى الله عليه وسلم أكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ)، وهذا الإسناد غير صحيح كما سيأتي، ومخالف لما روى الأئمة في كتبهم، والوهم فيه ليس من الإمام عبدالرزاق الصنعاني، وإنما الوهم فيمن دونه، ويتبين ذلك جليا من خلال الرجوع إلى مصنف الإمام عبدالرزاق الصنعاني، والنظر في سنده الذي ساقه في رواية هذا الحديث، فنجد على النحو التالي: (عبد الرزاق، عن

(١) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ٢٧٩.



معمر، عن الزهري، عن ابن عمرو بن أمية الضمري، عن أبيه، أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم، احتز من كتف فأكل فأتاه المؤذن فألقى السكين، ثم قام إلى الصلاة ولم يتوضأ<sup>(١)</sup>، حيث نجده قال فيه: (عن ابن عمرو...)، وابن عمرو هو (جعفر) كما هو مصرح به في باقي الروايات المحفوظة، وليس كما نقل الحافظ ابن منده (الزهري عن عمرو بن أمية) فهذا غير صحيح، وبهذا يتبين سبب قول الحافظ ابن منده عن السند الثاني هو الصواب، بل أقول هو المحفوظ في هذه الرواية، وقد وقع وهم من الرواة دون الإمام عبدالرزاق الصنعاني في الإسناد الأول الذي ساقه الحافظ ابن منده، وقد يكون هذا الوهم من أبي مسعود الراوي عنه، أو من ابنه، وهو ما نبه إليه الحافظ ابن حجر في حكمه على هذا الطريق.

**الطريق الثاني:** قال الحافظ ابن منده: ورواه إبراهيم بن سعد عن الزهري، عن جعفر بن عمرو بن أمية عن أبيه. وهو الصواب. وهذا الطريق هو المحفوظ عند الأئمة في كتبهم، فقد روه بهذا الإسناد، كأبي داود الطيالسي<sup>(٢)</sup>، والإمام أحمد بن حنبل<sup>(٣)</sup>، والبخاري<sup>(٤)</sup>، ومسلم<sup>(٥)</sup>، النسائي<sup>(٦)</sup>، وغيرهم، وهو الصحيح، ولا إشكال في كون الراوي عن النبي صلى الله عليه وسلم الابن (عمرو بن أمية) أو الأب (أمية بن

١) المصنف، الإمام أبي بكر عبدالرزاق الصنعاني، كتاب الطهارة، باب: من قال لا يتوضأ مما مست النار، برقم: ٦٣٤، ج ١، ص ١٦٣.

٢) أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده، برقم: ١٣٥١، ج ٢، ص ٥٨٣.

٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، برقم: ١٧٢٤٩، ج ٢٨، ص ٤٨٦.

٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب: باب من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق وأكل أبو بكر، وعمر، وعثمان، رضي الله عنهم، فلم يتوضؤوا، برقم: ٢٠٨، ج ١، ص ٥٢.

٥) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الحيض، باب: باب نسخ الوضوء مما مست النار، برقم: ٣٥٥، ج ١، ص ٢٧٣.

٦) أخرجه الإمام النسائي في سننه، كتاب الوليمة، باب: قطع اللحم بالسكين، برقم: ٦٧٣٤، ج ٦، ص ٢٦٧.



خويلد) فكلاهما ثبتت له الصحبة عند العلماء، بل إن الابن (عمرو بن أمية) صحبته أشهر من ابيه كما نص على ذلك الحافظ ابن عبد البر<sup>(١)</sup>.

### النتيجة:

إن ما ذهب إليه الحافظ ابن منده من ترجيح رواية (إبراهيم بن سعد) على رواية (عبدالرزاق الصنعاني) ونسبة الوهم إليه في روايته غير صحيح، وهو خلاف ما هو محفوظ عنده في مصنفه، بل الصحيح هو ذكرها على الصواب ووافق الأئمة في روايتها، وساقها بمثل رواية (إبراهيم بن سعد)، وإنما الوهم وقع في إسناده فيمن دونه، ونقلها الحافظ ابن منده على الوجه الخاطئ، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر، وهو الصحيح.

### ٤. إياس بن سهل الجهني:

قال الحافظ ابن حجر: روى ابن منده من طريق موسى بن جبير: سمعت من حدثني عن إياس الجهني أنه كان يقول: قال معاذ: يا نبي الله، أي الإيمان أفضل؟ قال: (تحب لله، وتبغض لله، وتعمل لسانك في ذكر الله)<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن منده: وروى مصعب بن المقدم، عن محمد بن إبراهيم المدني، عن أبي حازم، أنه جلس إلى إياس بن سهل الأنصاري في مسجد بني ساعدة، فقال لي: أقبل علي أبا حازم أحدثك عن النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٣)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر: الإسناد الأول منقطع، وفي الثاني محمد بن إبراهيم، وهو ابن أبي حميد - أحد الضعفاء<sup>(٤)</sup>.

١) الاستيعاب في معرفة الاصحاب، للحافظ ابن عبد البر، ج ١، ص ١٠٦.

٢) أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة، برقم: ٩٥٨، ج ١، ص ٢٩٥.

٣) أخرجه ابن أبي شيبه في مسنده برقم: ٦٣٩، ج ٢، ص ١٥٢. وأخرجه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني، برقم: ٢١٩٩، ج ٤، ص ٢١٤، بمثله. وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير، برقم: ٥٦٣٨، ج ٦، ص ١٠٣، مثله.

٤) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٣١١.



### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (إياس بن سهل الجهني) في القسم الأول من الإصابة، ثم نقل أن الحافظ ابن منده ذكره في كتابه، وساق في ترجمته حديثين بسنده، لكن الحافظ ابن حجر أعل كلاً الحديثين، وبين أن الحديث الأول في سنده إنقطاع، والحديث الثاني فيه رجل متهم، وبهذا حكم الحافظ ابن حجر على روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم بعدم صحة.

### مناقشة الأقوال السابقة:

إن الحافظ ابن حجر نقل أن الحافظ ابن منده ذكر ترجمة (إياس بن سهل الجهني) في كتابه، وساق له حديثين بإسناده، وهذا مما لم أجده في كتابه، وذلك بسبب السقط الواقع من الكتاب، لكن الأئمة الذين سبقوا الحافظ ابن حجر نقلوا ذلك عن الحافظ ابن منده كأبي نعيم<sup>(١)</sup>، وابن الأثير<sup>(٢)</sup>، وهو ما يدل على صحة ما نقل الحافظ ابن حجر عنه.

أما ما ذكره الحافظ ابن حجر من النقد للحديثين السابقين فيحتاج إلى التفصيل وعلى النحو التالي:

**الحديث الأول:** روى الحافظ ابن منده من طريق موسى بن جبير: سمعت من حدثني عن إياس الجهني أنه كان يقول: قال معاذ: يا نبي الله، أي الإيمان أفضل؟ قال: (تحب لله، وتبغض لله، وتعمل لسانك في ذكر الله). فهذا الحديث حكم عليه الحافظ ابن حجر بالانقطاع ولا شك في ذلك، لأن الانقطاع فيه جلي، وهو في لفظ موسى بن جبير حين قال: (سمعت من حدثني عن إياس..)، فلا ندري من حدث موسى بن جبير، هل هو ثقة مقبول الرواية؟ أم هو ضعيف لا تقبل روايته؟ وعلى هذا لا يمكننا قبول هذه الرواية لأنها فقدت أهم صفات القبول وهي الاتصال، ثم أن هذه الطريق لم يروها غير موسى بن جبير حتى يمكننا معرفة الرواي المجهول، ومن رواها عن

(١) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ١، ص ٢٩٥.

(٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٣٣٧.



موسى أيضا رواها على الابهام في اسم من حدث موسى، وبهذا ترد هذه الطريق لوجود جهالة في أحد رجالها ألا وهي (جهالة العين) وهي أعلى درجات الجهالة، كما هو معلوم.

وقد جاءت هذه الرواية متصلة عن سيدنا معاذ بن جبل من طريق آخر غير الذي ذكره الحافظ ابن منده، فقد روى الإمام أحمد بن حنبل في مسنده فقال: (حدثنا يحيى بن غيلان، حدثنا رشدين، عن زيان، عن سهل، عن أبيه، عن معاذ أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن أفضل الإيمان قال: (أن تحب لله، وتبغض لله، وتعمل لسانك في ذكر الله، قال: وماذا يا رسول الله؟ قال: وأن تحب للناس ما تحب لنفسك وتكره لهم ما تكره لنفسك)<sup>(١)</sup>، وهذا الطريق متصل، ومحفوظ عند الأئمة في كتبهم، ومن خلاله يمكننا القول برد الطريق السابق.

**الحديث الثاني:** روى الحافظ ابن منده وروى مصعب بن المقدم، عن محمد بن إبراهيم المدني، عن أبي حازم، أنه جلس إلى إياس بن سهل الأنصاري في مسجد بني ساعدة، فقال لي: أقبل علي أبا حازم أحدثك عن النبي صلى الله عليه وسلم. أما هذا الحديث فحكم عليه الحافظ ابن حجر بالضعف، وذلك بسبب احد رجال الإسناد وهو (محمد بن إبراهيم)، وهو ابن أبي حميد، قال عنه الحافظ ابن حجر: (أحد الضعفاء)، وهو كذلك فقد تكلم الأئمة عن (محمد بن ابراهيم) بالنقد والجرح، فقد قال الإمام احمد بن حنبل عنه: (في حديثه شيء، يروي أحاديث مناكير أو منكرة والله أعلم)<sup>(٢)</sup>، بل وصفه بعضهم بالجهالة كونه مقل في رواية الحديث، فقد قال الحافظ البغوي: (لا أعرف بهذا الإسناد غير هذا الحديث، ولا أدري من محمد بن إبراهيم الذي روى عنه مصعب)<sup>(٣)</sup>، وبهذا يترجح ما ذهب اليه الحافظ ابن حجر من الحكم بالإعلال على الحديثين.

١) أخرجه الإمام احمد بن حنبل في مسنده، برقم: ٢٢١٣٠، ج٣٦، ص٤٤٥.

٢) العلل ومعرفة الرجال، للإمام احمد بن حنبل، ج١، ص٥٦٦.

٣) معجم الصحابة، للبغوي، ج٣، ص١١٤.



### النتيجة:

إن ما أورده الحافظ ابن منده في ترجمة (إياس بن سهل الجهني) من أحاديث لا يمكننا الجزم بصحتها، وذلك لما فيها من الجهالة والجرح في رجالها، وعليه رد الحديثين والقول بضعفهما، وفي هذا موافقة ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر من الحكم بإعلال الحديثين، وهو الصحيح.

### ٥. بشر بن معاوية:

قال الحافظ ابن حجر: (( وفي كتاب ابن منده: صاعد بن العلاء بن بشر حدثني أبي، عن أبيه، عن بشر بن معاوية أنه قدم مع أبيه معاوية بن ثور على رسول الله صلى الله عليه وسلم (فمسح رأس بشر ودعا له...) الحديث<sup>(١)</sup>، وفيه: (فكانت في وجهه مسحة النبي صلى الله عليه وسلم كالغرة، وكان لا يمسح شيء إلا برأ)<sup>(٢)</sup>. قال ابن منده: لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

التعقب: قال الحافظ ابن حجر: بل له طريق أخرى رواها أبو نعيم من طريق أبي الهيثم صاعد بن طالب البكائي: حدثني أبي عن أبيه نواس بن رباط، عن أبيه، عن أبيه واصل بن كاهل، عن أبيه، عن أبيه مجالد بن ثور، عن بشر بن معاوية بن ثور، وهو جد صاعد لأمه - أنهما وفدا على النبي صلى الله عليه وسلم فعلمهما يس والفتحة والمعوذات، وعلمهم الابتداء بالبسملة في الصلاة ... فذكر حديثا طويلا. وإسناده مجهول من صاعد فصاعدا.

(١) أخرجه الإمام البخاري في التاريخ الكبير، برقم: ١٧٦٧، ج ٢، ص ٨٣. وأخرجه ابن قانع في معجم الصحابة، ج ١، ص ٨٠.

(٢) أخرجه ابن منده في معرفة الصحابة، رقم الترجمة: ٤١، ص ٢١٩. وأخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة، برقم: ١١٨١، ج ١، ص ٣٩٤.





وله طريق أخرى أخرجها ابن شاهين من طريق زياد بن عبد الله البكائي، عن معاوية بن بشر بن يزيد بن معاوية بن ثور، قال: قدم بشر بن معاوية بن ثور على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فمسح على وجهه ودعا له، وهذا فيه انقطاع<sup>(١)</sup>.

#### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (بشر بن معاوية) في القسم الأول من الإصابة، ونقل أن الحافظ ابن منده ذكره في كتابه، وساق حديثه حين وفد هو وأبوه على النبي صلى الله عليه وسلم، وبين أن حديثه هذا غريب ليس له طريق إلا هذا، لكن الحافظ ابن حجر أعترض على قوله ذلك، وبين أن الحديث مروى من طريقين آخرين غير الذي ذكر الحافظ ابن منده.

#### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن منده ترجمة (بشر بن معاوية) في كتابه<sup>(٢)</sup>، وساق الحديث السابق في ترجمته، وذكر الحافظ ابن حجر أن الحافظ ابن منده حكم على الحديث السابق حين ذكره في كتابه فقال: (لا نعرفه إلا من هذا الوجه)، لكن عند الرجوع إلى كتاب الحافظ ابن منده نجده قال: (هذا حديث غريب لا يعرف إلا بهذا الإسناد)<sup>(٣)</sup>، وأظن أن الاختلاف هنا إما في النسخ أو هو من نساخ الكتاب، وفي كلا الحالين نفى الحافظ ابن منده أن يكون له إسناد آخر غير هذا الإسناد، لكن هذا لا يمكن الجزم به، حيث ذكر الحافظ ابن حجر أنه وجد لهذا الحديث طريقين آخرين وهما:

الطريق الأول: طريق أبو نعيم، فقد روى الحافظ أبو نعيم في كتابه فقال: (حدثنا محمد بن إبراهيم، حدثنا محمد بن عبد الله السريبي، بالرملة، حدثنا إبراهيم بن أحمد بن مروان، حدثنا أبو الهيثم البكائي صاعد بن طالب، حدثني أبي، عن أبيه، نواس، عن أبيه، عن ابنيه واصل، عن ابنيه كاهل، عن ابنيه مجالد بن ثور، وعن بشر بن

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٤٣٧.

(٢) معرفة الصحابة، للحافظ ابن منده، رقم الترجمة: ٤١، ص ٢١٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢١٩.



معاوية بن ثور، وهو جد صاعد لأمه، أنهما وفدا على النبي صلى الله عليه وسلم (( فعلمهما يس، والحمد لله رب العالمين، والمعوذات الثلاث: قل هو الله أحد، والفلق، وقل أعوذ برب الناس، وعلمهم الابتداء بسم الله الرحمن الرحيم، والجهر بها في الصلاة والقراءات)<sup>(١)</sup>، وهذا الإسناد قد أعله الحافظ ابن حجر بسبب رجاله، فقال عنه: (وإسناده مجهول من صاعد فصاعدا)<sup>(٢)</sup>، وهو كما قال، حيث لم أجد له ذكر في كتب الحديث، ثم أن رجاله غير معروفين، وبهذا يمكننا رد هذه الطريق، والله تعالى أعلم.

**الطريق الثاني:** نقل الحافظ ابن حجر عن ابن شاهين، فقال: (روى ابن شاهين من طريق زياد بن عبد الله البكائي، عن معاوية بن بشر بن يزيد بن معاوية بن ثور، قال: قدم بشر بن معاوية بن ثور على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فمسح على وجهه ودعا له)، وهذه الطريق أيضا غير صحيحة، والعلة فيه ظاهرة، وهي الانقطاع بين (زياد بن عبد الله) وبين (معاوية بن بشر)، وهو ما قصده الحافظ ابن حجر حين قال: (هذا فيه انقطاع)<sup>(٣)</sup>، وهو كما قال.

أما الطريق الذي ذكره الحافظ ابن منده في كتابه معرفة الصحابة فهو وإن كان أفضل الطرق لكنه لم يسلم من النقد وكلام العلماء، فقد انتقد الأئمة رجاله كـ (يعقوب بن محمد، وعمران بن معاذ)، فقال أبو حاتم عن (يعقوب بن محمد الزهري) وعن (عمران بن معاذ) في الحديث، قال: (وهو مجهول وعمران مجهول)<sup>(٤)</sup>، وبهذا يمكننا القول بأنه لم يسلم أي طريق لهذا الحديث من الانتقاد، لكن لا يمكننا القول بأن الحديث ليس طريق إلا ما ذكر الحافظ ابن منده، وأيضا لا يمكننا تصحيح رواية الحافظ ابن منده لوجود طرق أخرى للحديث يعتضد بها فهذا غير صحيح، وذلك لما في الطرق الأخرى من الوهن الضعف الذي يمنع الاعتضاد به، والله تعالى أعلم.

(١) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ١، ص ٣٩٤.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٤٣٧.

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٤٣٧.

(٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٣٦٥.



### النتيجة:

إن ما ذكره الحافظ ابن منده من عدم وجود طرق أخرى للحديث السابق غير الطريق الذي ذكره غير صحيح، وذلك من خلال ما نقل الحافظ ابن حجر عن أبي نعيم، وابن شاهين، لكن لأبد من القول أن جميع طرق الحديث لم تسلم من نقد العلماء، وعلى هذا يمكننا رد رواية الحافظ ابن منده لكونها غير محفوظة عند الأئمة، وهو ما ذهب إليه الحافظ ابن منده حين وصفها بالغرابة، وهو الصحيح والله تعالى أعلم.

### ٦. تميم - غير منسوب :-

**قال الحافظ ابن حجر:** قال ابن منده: يقال إنه الداري، ولا يصح. روى حديثه: موسى بن علي عن يزيد بن الحصين عن تميم، قال: (سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن سبأ أرجلا كان أو امرأة؟) (١).

**قال ابن منده:** هكذا رواه عبد الوهاب بن عبدة، عن أبي عمرو، عن الليث عنه، وقال الحافظ ابن منده: وأبو عمرو مجهول. وقد رواه موسى عن أبيه عن يزيد بن الحصين مرسلًا ليس فيه تميم.

**التعقب:** قال الحافظ ابن حجر: أخرجه ابن مردويه، من طريق زيد بن الحباب، عن موسى كذلك. لكن أخرجه ابن أبي خيثمة، عن عبد الوهاب بن عبدة، عن عثمان بن كثير، عن الليث، عن موسى ابن علي، عن يزيد بن حصين، عن تميم الداري - أن رجلا ... فنكره.

ففيه تعقب على بن منده من وجهين:

**أحدهما:** قوله إن أبا عمرو مجهول، فقد عرف أنه عثمان بن كثير.

(١) أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة، ج ١، ص ٤٥٨.



ثانيها: قوله: يقال: إنه تميم الداري، ولا يصح، فقد صرح ابن أبي خيثمة أنه تميم الداري، وكونه روى مراسلا لا يقدح في كون تميم المذكور هو الداري والله أعلم. والحديث معروف لفروة بن مسيك التالي في حرف الفاء. أخرجه الترمذي، وروي مثله عن ابن عباس، أشار إليه الترمذي ووصله ابن مردويه<sup>(١)</sup>.

#### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (تميم) في القسم الرابع من الإصابة، ثم نقل الحافظ ابن حجر عن الحافظ ابن منده أن بعض العلماء قال عنه هو (تميم الداري) الصحابي المشهور، لكن الحافظ ابن منده نفى أن يكون هو الداري، ثم ساق حديثه عن (يزيد بن الحصين)، وحكم على رجل في الإسناد بالجهالة، لكن الحافظ ابن حجر أعترض على ما قال الحافظ ابن منده، وبين أنه وقع له وهم في موضعين بينها الحافظ ابن حجر بالتفصيل.

#### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن منده ترجمة (تميم) في كتابه<sup>(٢)</sup>، من دون ذكر لنسبته، ونفى أن يكون هو تميم الداري، وساق حديثه كما نقل الحافظ ابن حجر، وقد وقعت له أوهام في روايته، وقد أطال الحافظ ابن حجر النفس في بيانها، وسبقه الأئمة في بيانها، وذلك على التفصيل التالي:

الوهم الأول: قال الحافظ ابن منده عن (أبي عمرو) المذكور في الإسناد (مجهول)، وهذا خلاف الصواب، فإن (أبا عمرو) المذكور في هذا الحديث معروف ومشهور عند العلماء، وهو يروي عن الليث بن سعد وغيره من العلماء، واسمه (عثمان بن كثير) كما نص على ذلك ابن أبي خيثمة<sup>(٣)</sup>، وقد تبع أبو نعيم الحافظ ابن منده فيما

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٤٩٩.

(٢) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ١٤٠، ص ٣٢٩.

(٣) التاريخ الكبير، لابن أبي خيثمة، ج ١، ص ٣٤٧.



ذهب إليه فقال عنه: ( أبو عمرو فيه نكارة وجهالة)<sup>(١)</sup>، وسبب قوله هذا هو أنه نقله منه من غير تحقيق، وهو غير صحيح.

**الوهم الثاني:** نفى الحافظ ابن منده أن يكون (تميم) المذكور في الحديث هو تميم الداري، لكن الحافظ ابن حجر نقل عن ابن أبي خيثمة أنه جاء التصريح باسمه (تميم الداري) في بعض الروايات، وهذا الذي نقله الحافظ ابن حجر عن ابن أبي خيثمة لم أجده في كتابه، بل إن الطرق التي ذكرها ابن أبي خيثمة لهذا الحديث ليس فيها التصريح بأنه هو (تميم الداري)، وعلى هذا لا يمكننا تخطئة الحافظ ابن منده في قوله لا يصح أن يكون المذكور في الحديث هو تميم الداري، بل إن هناك دليل آخر يدل على أن المقصود في الحديث ليس (تميم الداري)، وهو أن الراوي عن (تميم) في الحديث هو (يزيد بن الحصين) ويزيد هذا لم يعرف بالرواية عن (تميم الداري) أبداً، وإنما روى عن (معاذ بن جبل و أبيه)، وروى هذا الحديث مرسلاً عن النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup>، وبهذا يتقوى كلام الحافظ ابن منده في جزمه أن المذكور في الحديث ليس (تميم الداري).

#### النتيجة:

إن قول الحافظ ابن منده عن (ابن عمرو)، المذكور في الحديث (مجهول) يحتاج إلى بيان، كون الرجل معروف عند الأئمة، واسمه (عثمان بن كثير)، أما نفيه أن يكون المذكور في الحديث هو (تميم الداري)، فهو صحيح، كون ما ذكره الحافظ ابن حجر عن ابن أبي خيثمة في التصريح باسمه (تميم الداري) غير ثابت، وكون الراوي عنه (يزيد بن الحصين) وهو لم يعرف بالرواية عن (تميم الداري)، والله تعالى أعلم.

#### ٧. تميم بن يزيد أو ابن زيد، الأنصاري:

(١) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ١، ص ٤٥٨.

(٢) تاريخ دمشق، لابن عساكر، ج ٦٥، ص ١٥٥.



قال الحافظ ابن حجر: روى ابن منده من طريق أبي المليح الرقي: حدثنا أبو هاشم الجعفي، قال: (دخلنا مسجد قباء وقد أسفروا، وكان النبي صلى الله عليه وسلم أمر معاذاً أن يصلي بهم..)<sup>(١)</sup>، فنذكر الحديث. وقال ابن منده: لا يعرف إلا من هذا الوجه.

**التعقب:** قال الحافظ ابن حجر: فيه انقطاع، وقد رواه عمر بن شبة من وجه آخر عن أبي المليح، عن أبي هاشم، قال: جاء تميم بن زيد الأنصاري إلى مسجد قباء، فقال: ما يمنعكم أن تصلوا؟، قالوا: ننتظر معاذاً - فنذكر الحديث - في صلاته بهم وشكوى معاذ منه، وقوله صلى الله عليه وسلم: (هكذا فاصنعوا إذا احتبس الإمام)<sup>(٢)</sup>. وفيه: فقال معاذ: ما استبقت أنا وتميم إلى خصلة من الخير إلا سبقني إليها، استبقت أنا وهو إلى الشهادة فاستشهد وبقيت<sup>(٣)</sup>.

#### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (تميم بن يزيد) في القسم الأول من الإصابة، ثم نقل الحافظ ابن حجر حديثه الذي ذكره الحافظ ابن منده بسنده، لكن الحافظ ابن حجر أعترض على الإسناد الذي نقله الحافظ ابن منده، وأعله بالانقطاع، وذلك من خلال ما روى الأئمة.

#### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن منده في كتابه ترجمة (تميم بن يزيد)<sup>(٤)</sup>، ثم ساق حديثه بسنده، لكن الحافظ ابن حجر حكم على اسناد الحافظ ابن منده بالانقطاع، كون الراوي عن النبي صلى الله عليه وسلم هو (أبو هاشم الجعفي)، وهو غير معدود في الصحابة، ولم يذكره واحد من الأئمة فيهم، فكيف يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو لم

١) أخرجه ابن منده في معرفة الصحابة، ص ٣٢٦. وأخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة، ج ١، ص ٤٥٨.

٢) أخرجه عمر بن شبة في تاريخ المدينة، ج ١، ص ٤٥.

٣) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٤٩٢.

٤) معرفة الصحابة، للحافظ ابن منده، رقم الترجمة: ١٣٥، ص ٣٢٦.



يلقه؟ وعند الرجوع الى كتاب الحافظ ابن منده نجده قد روى الحديث بسند متصل، فقال: (أخبرنا سلم بن الفضل أبو قتيبة بمكة، قال: حدثنا محمد بن الليث الجوهري، قال: حدثنا مخلد بن الحسن، قال: حدثنا أبو المريح الرقي، قال: حدثنا أبو هاشم الجعفي، عن تميم بن يزيد، قال: دخلنا مسجد قباء...به)، وهذا بخلاف ما نقل الحافظ ابن حجر فإن (أبو هاشم الجعفي)، لم يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة، وإنما رواه عن (تميم بن يزيد) عن النبي صلى الله عليه وسلم، وبهذا تنتهي علة الانقطاع، ومما يؤيد صحة ما روى الحافظ ابن منده أن الإمام عمر بن شبه رواه بالسند ذاته فقال: (حدثنا عمرو بن قيظ قال: حدثنا أبو الفتح الرقي، عن أبي هاشم قال: جاء تميم بن زيد الأنصاري إلى مسجد قباء، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أمر معاذًا أن يصلي بهم، فجاء صلاة الفجر وقد أسفر فقال: ما يمنعكم أن تصلوا؟ ما لكم قد حبستم ملائكة الليل وملائكة النهار ينتظرون أن يصلوا معكم؟ قالوا: يمنعنا أنا ننتظر صاحبنا قال: فما يمنعكم إذا احتبس أن يصلي أحدكم؟ قالوا: فأنت أحق من يصلي بنا قال: أترضون بذا؟ قالوا: نعم، فصلى بهم، فجاء معاذ رضي الله عنه فقال: ما حملك يا تميم على أن دخلت علي في سربال سربلني رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: ما أنا بتاركك حتى أذهب بك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله، إن هذا تميم دخل في سربال سربلتيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (ما تقول يا تميم؟) فقال مثل الذي قال لأهل المسجد فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (هكذا فاصنعوا مثل الذي صنع تميم بهم إذا احتبس الإمام)، فقال معاذ رضي الله عنه: ما استبقت أنا وتميم إلى خصلة من خصال الخير إلا سبقني إليها، استبقت أنا وهو إلى الشهادة، فاستشهد وبقيت<sup>(١)</sup>.

ولابد هنا من التنبية على درجة الحديث عند العلماء، فإنهم لم يذكره في كتبهم بسبب الجهالة الواقعة في رواته، فإن الراوي عن تميم بن يزيد وهو (أبو هاشم الجعفي)، وهو مجهول عند العلماء، ولم أجد أحد منهم ذكره في كتابه، ولم يذكره في كبار التابعين فضلا عن صغارهم، فكيف يروي عن (تميم بن يزيد)، ولهذا ترك

(١) أخرجه عمر بن شبه في تاريخ المدينة، ج ١، ص ٤٥.



الأئمة هذا الحديث، وأظن أن الحافظ ابن منده حكم عليه بالغرابة بسبب وجود (أبي هاشم الجعفي) فيه، والله تعالى أعلم.

### النتيجة:

إن الحافظ ابن حجر ساق حديث (تميم بن يزيد) عن الحافظ ابن منده بخلاف ما أورده الحافظ ابن منده في كتابه، فقد رواه الحافظ ابن منده متصلاً، وعلى هذا لا يمكننا القول بالانقطاع، ومما يؤيد ذلك أن الإمام عمر بن شبه ساق روايته كما ساقها الحافظ ابن منده، لكن مع هذا فإن الحديث لا يصح كون الراوي عن (تميم بن يزيد) مجهول عند الأئمة، وبهذا يمكننا القول بضعف رواية الحافظ ابن منده بسبب الجهالة في روايتها وليس الإنقطاع والله تعالى أعلم.

### ٨. التيهان الأنصاري:

قال الحافظ ابن حجر: والد أبي الهيثم ذكره مطين في الصحابة، وتبعه الطبراني والباوردي وابن حبان، فأخرج مطين من طريق يونس بن بكير، عن ابن إسحاق، عن محمد ابن إبراهيم التيمي، عن أبي الهيثم بن التيهان، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة عامر بن الأكوع بخبير<sup>(١)</sup>.  
قال ابن منده: وهو خطأ، والصواب عن ابن أبي الهيثم عن أبيه، أخطأ فيه مطين.

التعقب: قال الحافظ ابن حجر: بل الواهم فيه يونس بن بكير، وهكذا هو في المغازي له، والحق أن التيهان لم يدرك الإسلام<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، بسنده من طريق أبي الهيثم بن التيهان، عن أبيه، (أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم، يقول في مسيره إلى خيبر، لعامر بن الأكوع، وكان اسم الأكوع سنان: «خذ لنا من هناتك»، فنزل يرتجز لرسول الله صلى الله عليه وسلم)، برقم: ١٣٠٤، ج ٢، ص ٦٤.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٤٩٩.





بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (التيهان الانصاري) في القسم الرابع من الإصابة، ثم نقل أن الحافظ ابن منده ذكره في الصحابة، وساق حديثه السابق بسنده، وبين أن الحديث فيه خطأ، ونسبه الى مطين، لكن الحافظ ابن حجر أعترض على ذلك، وبين أن الوهم الواقع في الإسناد هو من يونس بن بكير، وبين أن سبب ذلك هو استحالة رواية (التيهان الانصاري) عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو لم يدرك الاسلام.

مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن منده ترجمة (التيهان الأنصاري) في كتابه<sup>(١)</sup>، وذكر حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم الذي يرويه عنه ابنه (أبو الهيثم)، فقال: (أخبرنا محمد بن سعد الأبيوردي، قال: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، قال: حدثنا هناد، عن يونس بن بكير، قال: قال محمد بن إسحاق: حدثني محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، عن أبي الهيثم بن التيهان، عن ابيه: أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول في مسيره إلى خيبر لعام بن الأكوع: خذ لنا هنياتك، فنزل يرتجز)، وهذا الحديث فيه علة ظاهرة، وهي رواية (التيهان والد أبو الهيثم) عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو لم يدرك الاسلام كما نص الحافظ ابن حجر على ذلك، وهو لم يذكره واحد من أهل العلم في الصحابة، فكيف يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث وهو لم يدركه؟، والجواب على هذا أن ذكر اسم (التيهان) في الحديث السابق الذي أورده الحافظ ابن منده غير صحيح، وإنما المذكور في الحديث هو رجل اخر اسمه (نصر بن دهر الاسلامي)، وإنما السبب الذي جعل بعض الرواة يهتم في روايته لهذا الحديث هو رواية ابنه عنه (أبو الهيثم) فظنوا أن ابا الهيثم المذكور هنا هو (أبو الهيثم بن التيهان الانصاري) وهذا خلاف الصواب، بل خلاف المحفوظ عند الأئمة في رواية هذا الحديث، ويدل على صحة ذلك أن الأئمة ذكروا الحديث السابق وجعلوه من مرويات (أبو الهيثم بن نصر بن دهر الاسلامي)، وعلى رأسهم الإمام احمد بن حنبل في مسنده فقال: (حدثنا يعقوب، حدثنا أبي، عن ابن إسحاق،

(١) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ١٤٥، ص ٣٣٤.



قال: حدثنا محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، عن أبي الهيثم بن نصر بن دهر الأسلمي، أن أباه حدثه، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في مسيره إلى خيبر لعامر بن الأكوع، وهو عم سلمة بن عمرو بن الأكوع، وكان اسم الأكوع سنانا: (انزل يا ابن الأكوع، فاحد لنا من هنياتك، قال: فنزل يرتجز لرسول الله صلى الله عليه وسلم... الحديث) (١)، وهذا

هو الصحيح، وكذا رواه ابن أبي عاصم<sup>(٢)</sup>، والامام البخاري<sup>(٣)</sup>، وابو نعيم<sup>(٤)</sup>، وغيرهم من الائمة، ولم يذكر واحد منهم اسم (التيهان) في الحديث، وبهذا تبين خطأ من جعله من أحاديث (التيهان الانصاري والد أبي الهيثم)، وعلى هذا فإن ذكر هذا الحديث في ترجمة (التيهان الانصاري والد أبي الهيثم) خلاف الصواب، وهذا ما فعله الحافظ ابن منده، وإن كان قد أعله ووصفه بالخطأ، ونسب الخطأ في روايته الى الإمام مطين، حين استند الى هذا الحديث فذكر (التيهان الانصاري) في الصحابة، وهذا لا يصح.

أما الحافظ ابن حجر فاعترض على نسبة الخطأ الى مطين، وبين أن الواهم فيه هو (يونس بن بكير)، لكن الحافظ ابن حجر فاته أن يبين لنا أن هذا الحديث ليس من أحاديث (التيهان الانصاري)، وإنما اكتفى بقوله (بل الواهم فيه يونس بن بكير، وهكذا هو في المغازي له، والحق أن التيهان لم يدرك الإسلام) كما سبق، وهذا أيضا لا يمكننا الجزم به كوني لم أقف على قول للائمة يصرح بنسبة الخطأ للإمام مطين أو غيره.

### النتيجة:

(١) أخرجه الإمام احمد بن حنبل في مسنده، برقم: ١٥٥٥٦، ج ٢٤، ص ٣٢٣.

(٢) الأحاد والمثاني، لابن أبي عاصم، ج ٤، ص ٣٤٦.

(٣) التاريخ الكبير، للإمام البخاري، ج ٨، ص ١٠٠.

(٤) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٤، ص ٢٠٥٦.



إن ما ذكره الحافظ ابن منده في ترجمة (التيهان الانصاري) لا يمكن الجزم بصحته، كون الحديث الذي ساقه محفوظ من رواية (نصر بن دهر الاسلمي)، وراه عنه ابنه (أبو الهيثم)، كما هو ثابت عند الأئمة. والكلام حول نسبه الحافظ ابن منده الخطأ فيه الى (مطين)، ونسبه الحافظ ابن حجر الى (يونس بن بكير)، فيبقى على الاحتمال، لعدم وجود دليل ينص على نسبة الوهم لأحدهما، لاسيما وأن الوهم في الحديث ظاهر وبين والله تعالى أعلم.

#### ٩. جرو السدوسي:

قال الحافظ ابن حجر: براء ساكنة ثم واو، وقيل بزاي معجمة ثم همز. روى ابن منده من طريق محمد بن جابر، عن حفص بن المبارك، عن رجل من بني سدوس يقال له جرو، قال: (أتينا النبي صلى الله عليه وسلم بتمر من تمر اليمامة، فقال: أي تمر هذا؟...) الحديث<sup>(١)</sup>.

قال الحافظ ابن منده: هذا حديث غريب حسن المخرج.

التعقب: قال الحافظ ابن حجر: محمد بن جابر هو اليمامي ضعيف. وقد أخرج أبو نعيم هذا الحديث عن ابن منده، وكأنه لم يجده من غير طريقه<sup>(٢)</sup>.

#### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (جرو السدوسي) في القسم الأول من الإصابة، ثم ذكر أن الحافظ ابن منده أوردته ترجمة في كتابه معرفة الصحابة، وساق حديثه بسنده، وقال عن حديثه (غريب حسن المخرج)، فأعترض الحافظ ابن حجر على ذلك القول،

(١) أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة، بسنده عن عمارة بن عقبة، عن محمد بن جابر، عن حفص بن المبارك عن رجل من بني سدوس، يقال له: جرو، قال: أتينا النبي صلى الله عليه وسلم بتمر من تمر اليمامة فقال: (أي تمر هذا؟) قلنا: الحزامي، قال: (اللهم بارك في الحزامي)، ج٢، ص٦٣١.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج١، ص٥٧٩.



وبين أن فيه (محمد بن جابر) وهو ضعيف، فكيف يكون مخرجه حسناً، ثم ذكر أن أبا نعيم قلده في روايته لهذا الحديث.

### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن حجر أن الحافظ ابن منده أورد ترجمة (جرو السدوسي) في كتابه، وساق حديثه من طريق (محمد بن جابر)، وهذا مما لم أجد في كتابه وذلك بسبب السقط الواقع من الكتاب، لكن الأئمة نقلوا ذلك عن الحافظ ابن منده كابن الأثير<sup>(١)</sup> وغيره، وهذا يدل على صحة ما نقل الحافظ ابن حجر عنه.

والإشكال هنا هو ما نقله الحافظ ابن حجر عن الحافظ ابن منده قوله عن الحديث السابق: (هذا حديث غريب حسن المخرج)، وهذه العبارة مربكة، إذ كيف يصف مخرج الحديث بالحسن، ومخرجه هو (محمد بن جابر)، وهو ضعيف، ومتروك الرواية عند أهل العلم؟، ثم إن الحديث الذي ذكره عنه الحافظ ابن منده غريب، وغير محفوظ عند كبار الأئمة، وعلى هذا فلا شك أن هذه العبارة فيها من الأشكال الكبير، وهذا الإشكال لا يمكن بيانه إلا من خلال الرجوع إلى أقوال الأئمة في سند الحديث ومنتنه، ليبين لنا القول بصحة ما قال الحافظ ابن منده أو عدمه.

أما الإسناد: عند النظر في كلام الأئمة في رجاله نجد أمراً عجباً، فمثلاً عند النظر فيما قالوا عن (محمد بن جابر) نجد أنهم تكلموا في جرحه وتركه، ورد روايته، فقال الإمام أحمد بن حنبل: (سألت يحيى بن معين عن محمد بن جابر فذمه وقال ما يحدث عنه إلا من هو شر منه)<sup>(٢)</sup>، وسئل الإمام أحمد عنه فقال: (محمد بن جابر وأيوب بن جابر فقال محمد يروي أحاديث مناكير وهو معروف بالسماع يقولون رأوا في كتبه لحقا حديثه عن حماد فيه اضطراب)<sup>(٣)</sup>، وقال ابن معين: (محمد بن أبان ليس بشيء، وقيس بن الربيع ليس بشيء، وحماد بن شعيب ليس بشيء، ولا

(١) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٥٢٥.

(٢) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد، للإمام أحمد بن حنبل، ج ١، ص ٣٧٤.

(٣) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٦١.



محمد بن جابر، ليس هؤلاء ثقات<sup>(١)</sup>، وقال ايضاً: (محمد بن جابر لا يكتب حديثه ليس بثقة)<sup>(٢)</sup>، وقال البخاري: (ليس بالقوي عندهم)<sup>(٣)</sup>، وقال أبو حاتم: (ذهب كتبه في آخر عمره وساء حفظه وكان يلقي، وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه ثم تركه بعد، وكان يروي احاديث مناكير، وهو معروف بالسمع جيد اللقاء، رأوا في كتبه لاحقاً وحديثه عن حماد فيه اضطراب روى عنه عشرة من الثقات)<sup>(٤)</sup>، وقال أبو زرعة: (ساقط الحديث عند أهل العلم)<sup>(٥)</sup>، وقال النسائي: (ضعيف)<sup>(٦)</sup>، وقال الدارقطني: (محمد بن جابر وأيوب بن جابر أخوان ضعيفان متقاربان، قيل له: يتركان، قال: لا يعتبر بهما)<sup>(٧)</sup>، فهذا الكلام عنه وغيره كثير، وبهذا يتبين لنا عدم صحة القول أن مخرج الحديث حسن، وهو ايضاً ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر من إعلال الحديث لوجود (محمد بن جابر) في سنده.

**أما متن الحديث:** ففيه إشكال ايضاً، وهو وجود لفظ (جرو) فيه، فقد رواه ابن ابي عاصم من غير طريق (محمد بن جابر)، فقال: (حدثنا محمد بن مسكين، نا محمد بن خشيش، نا عبد الحميد بن عقبة، عن محمد بن عمرو، عن أبيه، عن جده، عن جد ابيه عبد الله بن الأسود رضي الله عنه قال: خرجنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في وفد بني سدوس من القرية فقدمنا عليه ومعنا تمر الجذامي هدية إليه خرجنا من البرود برود بني عمير من القرية فنثرنا التمر بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم على نطع فأخذ بكفه من التمر. ثم قال: أي تمر هذا؟، قلنا: هذا الجذامي قال: بارك الله تعالى على الجذامي وفي حديقة خرج منها هذا أو جنة خرج هذا منها)<sup>(٨)</sup>،

١) سؤلات ابن جنيد لابن معين، لابن معين، ص ٣٨٣.

٢) المصدر نفسه، ص ١١٦.

٣) الضعفاء الصغير، للبخاري، ص ١١٩.

٤) الجرح والتعديل، لابن ابي حاتم، ج ٧، ص ٢١٩.

٥) الجرح والتعديل، لابن ابي حاتم، ج ٧، ص ٢٢٠.

٦) الضعفاء والمتروكين، للإمام النسائي، ص ٩٢.

٧) سؤلات البرقاني للدارقطني، لأبي بكر الرقاني، ص ٦٣.

٨) الأحاد والمثاني، لابن ابي عاصم، ج ٣، ص ٢٨١.



فالحديث ليس فيه ذكر لاسم (جرو) في منته، وهكذا أخرجه ابن قانع<sup>(١)</sup> من غير ذكر لفظ جرو، أما كبار الأئمة فلم يخرجوه كونه غير محفوظ عندهم، ولضعف مخرجه.

### النتيجة:

إن ما ذكره الحافظ ابن منده في حديث (جرو السدوسي) ووصفه إياه بحسن المخرج لايمكننا الجزم بصحته، بل الصحيح هو ضعف المخرج، كون مخرج الحديث هو (محمد بن جابر) المتروك عند أهل العلم، ثم بيان أن المتن الذي ذكره الحافظ ابن منده مخالف لما رواه غيره من العلماء، وذلك لذكره اسم (جرو) في الحديث، وبهذا يتبين ضعف مخرج الحديث والله تعالى أعلم.

### ١٠. الحارث بن سويد:

قال الحافظ ابن حجر: التيمي، أبو عائشة الكوفي. وذكره ابن منده في الصحابة، وأورد من طريق حميد الأعرج، عن مجاهد، عن الحارث بن سويد، وكان مع النبي صلى الله عليه وسلم مسلماً ولحق بقومه مرتداً ثم أسلم، كذا أورده<sup>(٢)</sup>.

التعقب: قال الحافظ ابن حجر: وهذا الحديث للحارث بن سويد الأنصاري، وقد تقدم على الصواب<sup>(٣)</sup>.

### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (الحارث بن سويد) في القسم الرابع من الإصابة، ثم نقل أن الحافظ ابن منده ذكره مع الصحابة وسماه أبو عائشة الكوفي، ثم ساق حديثه بسنده، وفيه أنه ارتد عن الإسلام ثم رجع إليه، لكن الحافظ ابن حجر أعترض على ذلك وبين أن هذا الحديث لغيره وهو (الحارث بن سويد الأنصاري).

### مناقشة الأقوال السابقة:

(١) معجم الصحابة، لابن قانع، ج ٢، ص ١٢٥.

(٢) أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة، ج ٢، ص ٨٠٧.

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٢، ص ١٦٥.



إن الحافظ ابن حجر نقل أن الحافظ ابن منده أورد في كتابه ترجمة (الحارث بن سويد)، وعده في الصحابة مستدلاً بحديث أنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا مما لم أجده في كتابه معرفة الصحابة، وذلك بسبب السقط الواقع من الكتاب، لكن الأئمة نقلوا عن الحافظ ابن منده ذلك كابن الأثير<sup>(١)</sup> وغيره، وهو ما يدل على صحة ما نقل الحافظ ابن حجر.

أما الحديث الذي ذكره الحافظ ابن منده، فأني لم أجد أحدا من الأئمة أخرجه في كتابه خلا أبو نعيم، فأورده من غير أن يذكر من حدثه به فقال: (حدثت، عن المنيعي، قال: ثنا قطن بن نسير، ثنا جعفر بن سليمان، عن حميد الأعرج، عن مجاهد، عن الحارث بن سويد، أنه أسلم وكان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم لحق بقومه ثم أسلم)، فلم يصرح باسم من حدثه، بل أورده مبهما، وأظن أنه نقله عن الحافظ ابن منده، لكنه كعادته لا يصرح باسمه، ومما يقوي الظن بأنه نقله من ابن منده، فإنه لم يذكر له سوى هذا الحديث بل أقتصر على نقله فقط، وهذا لا يقوي الحديث كون مخرجه واحد.

وهنا أظن أن هناك لبسا بين ترجمتين، وخط بين رجلين، وعلى التفصيل التالي:  
**الأول:** هو (الحارث بن سويد بن الصامت وهو أخو جلاس)، المخزومي<sup>(٢)</sup>، الأنصاري، الصحابي الذي ارتد ثم رجع، ونزل فيه قول الله تعالى **أَيُّ يَبِي نُجَيْدٍ نَدِمَ نَهْجِي بِمَجْزِيهِ**<sup>(٣)</sup>، وحديثه أخرجه الأئمة عن ابن عباس، فروى أبو نعيم فقال: (حدثنا إبراهيم بن أحمد البزوري، ثنا أحمد بن الفرخ، ثنا أبو عمر الدوري، ثنا محمد بن مروان، عن محمد بن السائب، عن أبي صالح، عن ابن عباس)، أن الحارث بن سويد بن الصامت، رجع عن الإسلام، في عشرة رهط، فلحقوا بمكة، فندم الحارث فرجع، حتى إذا كان قريبا من المدينة أرسل إلى أخيه جلاس أني ندمت، فسل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم، هل من توبة إن رجعت؟ فأنزل الله تعالى: **(أَيُّ يَبِي**

(١) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٦١٢.

(٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ١، ص ٣٠٠.

(٣) سورة آل عمران، الآية (٨٩).



**تجدد نذمهم**، فأرسل الجلاس إلى أخيه، فأقبل إلى المدينة، فاعتذر إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وتاب إلى الله، وقبل النبي صلى الله عليه وسلم منه<sup>(١)</sup>، وهو المحفوظ في قصة (الحارث بن سويد) مع النبي صلى الله عليه وسلم وتوبه من الردة ورجوعه إلى الإسلام.

**الثاني:** هو (الحارث بن سويد الكوفي) وهذا معدود في التابعين بإجماع من الأئمة، وقد وثقه الأئمة وذكره في التابعين كابن معين<sup>(٢)</sup>، وابن سعد<sup>(٣)</sup>، والبخاري<sup>(٤)</sup>، ومسلم<sup>(٥)</sup>، والعجلي<sup>(٦)</sup>، وأبو حاتم<sup>(٧)</sup>، وابن حبان<sup>(٨)</sup>، وغيرهم، وهو مختص بالرواية عن الصحابي الجليل (عبدالله بن مسعود)، وهو من أجل طلابه، وله أحاديث كثيرة، فلو ثبت أنه أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ثم أرتد ورجع إلى الإسلام، فكيف يذكره الأئمة في التابعين؟، وكان أولى بهم ذكره في الصحابة، بل الصحيح أنه رجل آخر غير الأول.

وابن الأثير ذكر الترجمتين ولم يرجح وحدة على أخرى، فقال: (قد ذكر بعض العلماء أن الحارث بن سويد التيمي تابعي، من أصحاب ابن مسعود، لا تصح له صحبة ولا رؤية، قاله البخاري ومسلم، وقال: إن الذي ارتد ثم أسلم: الحارث بن سويد بن الصامت، ولعمري لم يزل المفسرون يذكر أحدهم أن زيدا سبب نزول آية كذا، ويذكر مفسر آخر أن عمرا سبب نزولها، والذي يجمع أسماء الصحابة يجب عليه أن يذكر كل ما قاله العلماء، وإن اختلفوا، لئلا يظن ظان أنه أهمله، أو لم يقف عليه، وإنما الأحسن أن يذكر الجميع، ويبين الصواب فيه، فقد ذكر في هذه الحادثة

١) أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة، ج ٢، ص ٧٧٧.

٢) تاريخ ابن معين - رواية الدوري، لابن معين، ج ٣، ص ٤٠٧.

٣) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٦، ص ١٦٧.

٤) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٢، ص ٢٦٩.

٥) الكنى والاسماء، للإمام مسلم، ج ١، ص ٦٤٢.

٦) الثقات، للعجلي، ص ١٠٢.

٧) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ٧٥.

٨) الثقات، لابن حبان، ج ٤، ص ١٢٧.





أبو صالح، عن ابن عباس: أن الذي أسلم، ثم ارتد، ثم أسلم: الحارث بن سويد بن الصامت، وذكر مجاهد هذا، ومجاهد أعلم وأوثق، فلا ينبغي أن يترك قوله لقول غيره، والله أعلم<sup>(١)</sup>، وهذا توقف من الحافظ ابن الأثير وبين سببه هو ألا يترك شيء ذكره غيره.

### النتيجة:

إن إيراد حديث (الحارث بن سويد بن الصامت الانصاري) الصحابي، في ترجمة التابعي (الحارث بن سويد الكوفي) لا يمكن التسليم بصحته، بل الصحيح هو التفرقة بينهما، كما نص الحافظ مغلطاي فقال عن الكوفي: (ذكروه في الصحابة، وهو وهم اشتبه عليهم بالحارث بن سويد بن الصامت، قاله غير واحد من العلماء، ونصوا على أن هذا من أصحاب ابن مسعود، وهو الصواب)<sup>(٢)</sup>، وهو ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر، وهو الصحيح والله تعالى أعلم.

### ١١ . حبيب بن مخنف الغامدي:

قال الحافظ ابن حجر: قال ابن منده: روى حديثه ابن جريج عن عبد الكريم عن حبيب بن مخنف، قال: (انتهيت إلى النبي صلى الله عليه وسلم يوم عرفة ...). الحديث<sup>(٣)</sup>.

التعقب: قال الحافظ ابن حجر: والصحيح ما رواه عبد الرزاق وغيره عن ابن جريج عن عبد الكريم عن حبيب بن مخنف عن أبيه، وهو مخنف بن سلم<sup>(١)</sup>.

(١) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٦١٢.

(٢) إكمال تهذيب الكمال، للحافظ مغلطاي، ج ٣، ص ٢٩٣.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، فقال: (حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا ابن جريج، أخبرني عبد الكريم، عن حبيب بن مخنف، قال: انتهيت إلى النبي صلى الله عليه وسلم يوم عرفة، قال: وهو يقول: هل تعرفونها؟، قال: فما أدري ما رجعوا عليه، قال: فقال النبي صلى الله عليه وسلم: على أهل كل بيت أن يذبحوا شاة، في كل رجب، وكل أضحية شاة)، ج ٢٤، ص ٣٣٠.



بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر ( حبيب بن مخنف الغامدي ) في القسم الأول ثم أعاد ذكره في القسم الرابع من الإصابة، ثم نقل أن الحافظ ابن منده ذكره في كتابه، ثم ساق حديثه من طريق ابن جريج عن النبي صلى الله عليه وسلم، لكن الحافظ ابن حجر أعترض على ذلك وبين أن هذا الحديث خطأ، وإن الصواب هو ما أخرجه عبدالرزاق عن ابن جريج بسنده عن حبيب عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم.

مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن حجر أن الحافظ ابن منده ساق ترجمة (حبيب بن مخنف الغامدي) في كتابه، وهذا مما لم أجده في كتابه وذلك بسبب السقط الواقع من الكتاب، لكن الأئمة نقلوا ذلك عن الحافظ ابن منده كابي نعيم<sup>(٢)</sup>، وابن الأثير<sup>(٣)</sup> وغيرهم، وهذا مما يدل على صحة نقل الحافظ ابن حجر عنه.

والحديث الذي ساقه الحافظ ابن منده في ترجمته لا يصح ومخالف لما هو محفوظ عند الأئمة، علما أن كلا الحديثين أخرجهما الامام (عبدالرزاق الصنعاني) في مصنفه، فقد روى عن (حبيب بن مخنف) عن النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة دون ذكر أبيه، كما نقل الحافظ ابن منده، وأخرجه أيضا من الطريق ذاته فنذكر بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم أبيه، فقال: (أخبرنا ابن جريج قال: أخبرنا عبد الكريم، عن حبيب بن مخنف العنبري، عن أبيه قال: انتهيت إلى النبي صلى الله عليه وسلم يوم عرفة وهو يقول: هل تعرفونها؟، قال: فلا أدري ما رجعوا عليه، قال النبي صلى الله عليه وسلم: على أهل كل بيت أن يذبحوا شاة في كل رجب، وفي

١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٢، ص ٢١. وذكره في موضع آخر في

القسم الرابع من الإصابة، ج ٢، ص ١٧٢. وهو الصحيح.

٢) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٢، ص ٨٢٩.

٣) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٦٨٠.



كل أضحى شاة<sup>(١)</sup>، وكذا أخرجه الطبراني<sup>(٢)</sup>، وهو الصحيح المحفوظ عنده وعند غيره من العلماء كما قال الحافظ ابن حجر: ( هذه هي الرواية المشهورة أخرجها أحمد وأصحاب السنن الأربعة رواية من قال: عن حبيب بن مخنف، عن أبيه<sup>(٣)</sup>).

والسؤال هنا ما سبب ذكر الإمام عبدالرزاق الصنعاني كلا الإسنادين؟ فهل كلاهما صحيح؟ أم إن أحدهما صحيح والآخر غلط، وهذا ما بينه أئمة النقد، وعلى التفصيل التالي:

نقل ابن أبي حاتم عن عبد الرزاق الصنعاني أنه قال: ( لا أدري عن أبيه أم لا؟<sup>(٤)</sup> )، وهذا تردد واضح في تحديد أيهما هو الصحيح، وهذا إشكال واضح، وقد سئل الإمام الدارقطني عن هذا الحديث فقال: ( يرويه ابن عون، عن أبي رملة، عن مخنف بن سليم).

ورواه سليمان التيمي، عن صاحب له، وهو عبد الله بن عون، عن أبي رملة، فقال: عن مخنف بن سليم، أو سليم بن مخنف.

وروى هذا الحديث ابن جريج، واختلف عنه؛

فرواه يحيى بن سعيد الأموي، عن ابن جريج، عن عبد الكريم، عن حبيب بن مخنف الغامدي، عن أبيه.

وخالقهم أبو عاصم: فرواه، عن ابن جريج، وأسنده عن حبيب بن مخنف، ولم يذكر أباه. وحديث يحيى بن سعيد الأموي، أشبه بالصواب<sup>(٥)</sup>، فرجح أن الصواب هو رواية ( مخنف عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم )، وهو ما ذهب إليه أبو نعيم فقال: ( حبيب بن مخنف الغامدي يعد في الحجازيين، ذكره بعض المتأخرين في الصحابة وهو وهم، وصوابه، عن أبيه<sup>(٦)</sup> )، وهذا هو الصحيح، فإن حبيب بن

١) المصنف، لأبي بكر عبدالرزاق الصنعاني، برقم: ٨٠٠١، ج ٤، ص ٣٤٢.

٢) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٢٠، ص ٣١١.

٣) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٢، ص ١٧٢.

٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ١٠٨.

٥) العلل الواردة في الأحاديث النبوي، للدارقطني، ج ١٤، ص ٢٦.

٦) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٢، ص ٨٢٩.



مخنف) لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم لصغر سنه، فهو معدود في التابعين، وإنما هو يروي عن أبيه، كما قال ابن القطان: (إنه مجهول والصحة لأبيه)<sup>(١)</sup>، وقال ابن نقطة: (ولا تصح له صحبة روى عن أبيه)<sup>(٢)</sup>، فحديثه هنا الوهم فيه واضح ولم يقبله الأئمة، كما قال ابن عبد البر عن حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم: (لا يصح)<sup>(٣)</sup>.

لكن الإجابة الشافية عن سبب ذكر الإمام عبد الرزاق الصنعاني كلا الإسنادين هي ما قاله أبو نعيم: (كان عبد الرزاق يرويه في بعض الأوقات مجودا هكذا عن أبيه، ورواه مرة عن حبيب نفسه مرسلا ولم يذكر أباه)<sup>(٤)</sup>، وهذا يقع كثيرا عند الأئمة.

### النتيجة:

بيان الوهم الواقع في الرواية التي ذكرها الحافظ ابن منده في ترجمة (حبيب بن مخنف)، والتي بسببها أورده في كتابه، والصحيح عدم صحة روايته وكذلك عدم ثبوت صحبته، والثابت هو روايته عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو ما رواه الإمام عبد الرزاق الصنعاني وهو المحفوظ عند الأئمة، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر.

## ١٢ . حسان بن شداد:

قال الحافظ ابن حجر: هو بن شهاب بن زهير، وقيل بالعكس، ابن ربيعة بن أبي سود التميمي ثم الطهوي - بضم أوله وفتح ثانيه.

وقال الحافظ ابن حجر: روى الطبراني، وابن قانع وغيرهما من طريق يعقوب بن عضيذة - بالضاد المعجمة مصغرا - ابن عفاص - بكسر المهملة وتخفيف الفاء، ابن

(١) تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٤٢٥.

(٢) إكمال الإكمال، لابن نقطة، ج ٤، ص ٢٣٤.

(٣) الاستيعاب في معرفة الاصحاب، لابن عبد البر، ج ١، ص ٣٢٤.

(٤) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٢، ص ٨٢٩.



حسان بن شداد: حدثني أبي عن ابيه عن جده حسان أن أمه وفدت به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله، إني وفدت إليك بابني هذا لتدعو له أن يجعل الله فيه البركة، قال: فتوضأ وفضل من وضوئه فمسح وجهه وقال: (اللهم بارك لها فيه)<sup>(١)</sup>.

**التعقب:** قال الحافظ ابن حجر: وأخرجه ابن منده من طريق يعقوب، فزاد في الإسناد آخر، وهو نهشل بين عفاس وحسان، ووقع عنده عفاص بالصاد بدل السين<sup>(٢)</sup>.

#### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (حسان بن شداد) في القسم الأول من الإصابة، وساق حديثه الذي يرويه عنه حفيده (عضيدة بن عفاس) عن ابيه (عفاس) عن جده (حسان بن شداد) أن أمه وفدت به إلى النبي صلى الله عليه وسلم كما رواه الأئمة، وذكر الحافظ ابن منده حديثه هذا فنكر بين (عفاس) وبين ابيه (حسان بن شداد) اسم (نهشل)، لكن الحافظ ابن حجر أعترض على ذكر (نهشل) في الإسناد وعده خطأ، محتجا بما روى الأئمة، ثم بين أن اسم (عفاس) بالسين وليس بالصاد كما ذكر الحافظ ابن منده في كتابه.

#### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن منده ترجمة (حسان بن شداد) في كتابه وقال عنه: (حسان بن شداد ابن شهاب بن زهير بن ربيعة بن أبي سود الطهوي. روى عنه ابنه نهشل، له ولأمه رؤية، عداده في أعراب البصرة)<sup>(٣)</sup>، فقله هنا (روى عنه ابنه نهشل) فيه إشكال ومخالف لما روى الأئمة كما سيأتي، ثم ساق حديثه فقال: (أخبرنا عبد الله بن أحمد بن علي، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا محمد بن سهل أبو سهل البصري،

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، برقم: ٣٥٩٤، ج ٤، ص ٤٣.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٢، ص ٥٨.

(٣) معرفة الصحابة، للحافظ ابن منده، رقم الترجمة: ١٨٥، ص ٣٦٩.



قال: حدثنا يعقوب بن عزيمة بن عفاص بن نهشل بن حسان بن شداد بن زهير بن ربيعة بن أبي الأسود الطهوي، قال: حدثنا أبي عزيمة، عن ابيه عفاص، عن ابيه نهشل، عن جده حسان بن شداد بن زهير بن ربيعة، أن أمه وفدت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا نبي الله، إني قد وفدت إليك لتدعو لبرني هذا أن يجعل الله فيه البركة، وأن يجعله كبيراً طيباً مباركاً، فتوضأ فتوضأت من فضل وضوئه، ومسح وجهه وقال: اللهم بارك لها فيه، واجعله لها طيباً مباركاً<sup>(١)</sup>، فهذا الإسناد مخالف لما روى الأئمة في كتبهم كالطبراني<sup>(٢)</sup>، وابن قانع<sup>(٣)</sup>، وأبي نعيم<sup>(٤)</sup>، كلهم روى هذا الإسناد من غير ذكر (نهشل) فيه، وهو الصحيح، فليس من ولد (حسان بن شداد) من اسمه (نهشل) وإنما ابنه الذي يروي عنه هو (عفاص) كما أثبت ذلك العلماء، قال ابن ماكولا حين ساق نسب عزيمة فقال: (عزيمة بضم العين وبالضاد المعجمة المفتوحة فهو عزيمة بن عفاص ابن حسان بن شداد بن شهاب بن زهير بن زمعة بن أبي سويد الظهري)<sup>(٥)</sup>.

وما نقله الحافظ ابن حجر عن العلاءي من الترجيح بين الإسنادين حين قال: (وكان الأول أصح وهذا السند أعرابي لا يعرف أحوال رواته)<sup>(٦)</sup>، فهذا الترجيح لم يبين الحافظ العلاءي سببه، ولم يعقب الحافظ ابن حجر على هذا الترجيح بعد ذكره، بل نقله وسكت، فلو كان مؤيداً له لبيّن ذلك، وكذلك لو كان مخالفاً لرد عليه، وخلاصة ذلك أنه وجده فنقله عنه، وهذا لا يقوي القول بصحة هذه الزيادة، لاسيما وأنه رد هذه الزيادة في الإسناد في كتابه الإصابة كما سبق.

(١) المصدر نفسه، ص ٣٦٩.

(٢) المعجم الكبير، للطبراني، برقم: ٣٥٩٤، ج ٤، ص ٤٣.

(٣) معجم الصحابة، لابن قانع، ج ١، ص ٢٠٠.

(٤) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، برقم: ٢٢١٩، ج ٢، ص ٨٥١.

(٥) الإكمال في رفع الارتباب، لابن ماكولا، ج ٦، ص ٢١٦.

(٦) لسان الميزان، للحافظ ابن حجر، ج ٨، ص ٥٣٤.



وقول الحافظ ابن حجر عن الحافظ ابن منده أنه قال عن (عفاس) اسمه (عفاص) فهذا ثابت عند الحافظ ابن منده، وهو غير صحيح، والصواب في تسميته هو بالسین وليس بالصاد كما أثبت ذلك الأئمة في كتبهم.

### النتيجة:

إن الرواية التي ذكرها الحافظ ابن منده في ترجمة (حسان بن شداد)، وقع فيها وهمين من موضعين، الوهم الأول: حين ذكر اسم (نهشل) بين (عفاس و حسان) وهو غير صحيح ومخالف لما هو محفوظ عند الأئمة في كتبهم، والصحيح هو عدم وجود (نهشل) في الإسناد، وهو ما أيضا ما رجحه الحافظ ابن حجر. الوهم الثاني: هو التصحيف الواقع في اسم (عفاس) حين أبدل السین صاد فسماه (عفاص) وهو أيضا غير صحيح، وتعقب الحافظ ابن حجر عليه وبين أن الصواب هو (عفاس) بالسین وليس بالصاد.

### ١٣. دعامة بن عزيز:

قال الحافظ ابن حجر: هو بن عمرو بن ربيعة بن عمران بن الحارث السدوسي، والد قتادة.

التعقب: قال الحافظ ابن حجر: ذكره ابن منده، وهو خطأ نشأ عن تصحيف، فروى ابن منده من طريق محمد بن جامع العطار، عن عبيس بن ميمون، عن قتادة، عن ابيه: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (الحمى حظ المؤمن من النار)<sup>(١)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر: قال الشاذكوني عن عبيس عن قتادة عن أنس، وهو الصواب، أخرجه أبو نعيم<sup>(٢)</sup>.

### بيان التعقب:

(١) أخرجه ابن منده في معرفة الصحابة، ص ٥٥٨.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٢، ص ٣٣٢.



ذكر الحافظ ابن حجر (دعامة بن عزيز) في القسم الرابع من الإصابة، ثم نقل عن الحافظ ابن منده ذكره في الصحابة، مستدلاً بحديثه الذي يرويه عنه ابنه (قتادة بن دعامة)، لكن الحافظ ابن حجر عده ذلك خطأ وقع عند الحافظ ابن منده وسببه التصحيف الواقع في الإسناد، وبين أن الصواب هو ما قاله الشاذكوني وأبو نعيم وهو عن قتادة عن أنس، من غير ذكر (دعامة بن عزيز) في الإسناد.

#### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن منده ترجمة (دعامة بن عزيز) في كتابه<sup>(١)</sup>، وساق حديثه الذي رواه عنه ابنه قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحمى، كما نقل الحافظ ابن حجر، وهذه الرواية مخالفة لما هو محفوظ عند الأئمة، فوقع له فيها (وهم و تصحيف) كما سيأتي بيانه على التفصيل:

**فالوهم:** هو رواية الحديث (عن قتادة عن أبيه) فهذا غير صحيح، فهذا الحديث معروف عند الأئمة بغير هذا الإسناد الذي ذكره الحافظ ابن منده، فقد رواه أبو نعيم على الوجه الصحيح فقال: (حدثنا أبو محمد بن حيان، ثنا حسين بن هارون، ومحمد بن نصير، قالوا: ثنا سليمان بن داود، ثنا عبيس بن ميمون، حدثني قتادة، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الحمى حظ المؤمن من النار)<sup>(٢)</sup>، فهذه هي الجادة المعروفة عند الأئمة، ف(قتادة) معروف بالرواية عن أنس بن مالك) ولم يذكر واحد من الأئمة أنه روى عن أبيه، وحين عد الحافظ الذهبي شيوخ (قتادة) الذين روى عنهم لم يذكر فيهم أبيه (دعامة بن عزيز)<sup>(٣)</sup>، وقد قال الحافظ أبو نعيم عن السند الذي ذكره الحافظ ابن منده: (وهو تصحيف ووهم وصوابه: قتادة، عن أنس بن مالك)<sup>(٤)</sup>. فهذا هو الوهم الذي أشار إليه الحافظ أبو نعيم في كلامه السابق.

(١) المصدر السابق، رقم الترجمة: ٣٤٦، ص ٥٥٧.

(٢) أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة، برقم: ٢٥٩٢، ج ٢، ص ١٠٢٠.

(٣) سير أعلام النبلاء، للحافظ الذهبي، ج ٥، ص ٢٧٠.

(٤) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٢، ص ١٠١٩.





**أما التصحيح:** الذي أشار إليه الحافظ ابن حجر ولم يذكره فهو وجود (عبيس بن ميمون) وهذا خطأ لم ينتبه له كثير من العلماء، فإن الذي يروي عن (قتادة بن دعامة) هو (عيسى بن ميمون، ويكنى أبو موسى) وليس (عبيس بن ميمون، المكنى أبو عبيدة)، فهما أثنان وليسوا واحداً، وبينهما بون شاسع كما نبه على ذلك الإمام الدارقطني وأحتج على ابن حبان حين لم يفرق بينهما، فقال: (قد خلط أبو حاتم في هذه الترجمة، في قوله: عبيس بن ميمون يروي جميع ما ذكره.

فأما الذي يروي عن: القاسم بن محمد، ومحمد بن كعب القرظي، وزيد بن أسلم، ونافع، وسالم، ونظرائهم فهو: عيسى بن ميمون، ويكنى: أبا موسى. وأما الذي يروي عن يحيى بن أبي كثير ما ذكره هاهنا، وعن بكر بن عبد الله المزني، وعن يزيد الرقاشي، وثابت البناني، ومحمد بن زياد القرشي، فهو: عبيس بن ميمون أبو عبيدة<sup>(١)</sup>، وهذه نكته الخفية تبين لنا الملكة النقدية التي كانت عند الإمام الدارقطني رحمه الله، وهو الصحيح.

### **النتيجة:**

بيان الوهم الواقع في رواية الحافظ ابن منده حين ساق رواية قتادة عن ابيه (دعامة بن عزيز) بخلاف المحفوظ عند الأئمة، والصحيح أن (دعامة بن عزيز) ليس له ذكر في الحديث، وإنما يروي قتادة هنا عن (أنس بن مالك). أما التصحيح الواقع في الحديث هو ذكر (عبيس بن ميمون) وهذا خطأ، بل هو (عيسى بن ميمون) المعروف بالرواية عن (قتادة)، وهو ما ذهب إليه الأئمة ورجحه الحافظ ابن حجر وهو الصحيح.

### **١٤ . دلجة بن قيس:**

(١) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، للإمام الدارقطني، ص ٢٠٨.



**التعقب:** قال الحافظ ابن حجر: ذكره ابن منده: وهو خطأ نشأ عن تصحيف، فأورد من طريق المسيب بن واضح، عن ابن المبارك، عن سليمان التيمي، عن أبي تميم، عن دلجة بن قيس، قال: قال لي الحكم بن عمرو الغفاري: أتذكر يوم نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الدباء والمزفت؟ قال: قلت نعم. وأنا شاهد على ذلك.

**قال الحافظ ابن منده:** رواه غير واحد عن ابن المبارك، فقالوا: عن دلجة أن رجلاً قال للحكم، وهو الصواب. ورواه يحيى القطان عن التيمي، فقال: إن الحكم قال لرجل.

**قال الحافظ ابن حجر:** وكذا قال أحمد في «مسنده» عن أبي عدي عن التيمي<sup>(١)</sup>.

#### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (دلجة بن قيس) في القسم الرابع من الإصابة، ثم نقل الحديث السابق الذي أورده الحافظ ابن منده في ترجمته، وبين أن الحديث وقع فيه تصحيف وحذف في بعض ألفاظه مما جعل الحافظ ابن منده يظن أن المقصود بالقول هو (دلجة بن قيس)، لكن الحافظ ابن حجر بين التصحيف الواقع في الحديث، ثم بين أن الصحيح في حاله هو معدود في التابعين.

#### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن منده ترجمة (دلجة بن قيس) في كتابه<sup>(٢)</sup>، وساق حديثه السابق بإسناده.

أما الكلام حول نقد الإسناد وما فيه من الوهم والتصحيف فقد تقدم ذلك في الفصل الثاني، ضمن تعقبات عدم ثبوت الصحبة عن ذكر الحافظ ابن منده اسمه في الصحابة بالتفصيل.

#### النتيجة:

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٢، ص ٣٣٣.

(٢) معرفة الصحابة، للحافظ ابن منده، رقم الترجمة: ٣٤٨، ص ٥٥٩.



إن الرواية التي ساقها الحافظ ابن منده في ترجمة ( دلجة بن قيس ) وفيها قول (دلجة بن قيس قال لي الحكم بن عمرو... ) لا يمكن القول بصحته، بل هو مخالف لما روى الأئمة الحفاظ في كتبهم، والصحيح هو ما رواه الأئمة أن الحكم بن عمرو قال لرجل أو قال له رجل.. الحديث، أما دلجة فهو راوي الحديث فقط، وهو ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر.

### ١٥. الربيع بن عمرو:

قال الحافظ ابن حجر: هو بن أبي زهير الخزرجي الأنصاري: والد سعد بن الربيع.

وقال الحافظ ابن حجر: روى ابن منده، من طريق عنيسة بن عبد الرحمن، عن محمد بن زاذان، عن أم سعد بنت الربيع عن ابيها ترفعه: ( طاعة النساء ندامة).  
التعقب: قال الحافظ ابن حجر: والصواب عن أم سعد بنت سعد بن الربيع<sup>(١)</sup>.

### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر ( الربيع بن عمرو ) في القسم الرابع من الإصابة، ثم ذكر أن الحافظ ابن منده أورد حديثه عن ابنته أم سعد، لكن الحافظ ابن حجر بين هناك خطأ في الإسناد وبين أن الصواب هو ( عن أم سعد بنت سعد بن الربيع).

### مناقشة الاقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن منده ترجمة (الربيع بن عمرو) في كتابه وسماه (الربيع الأنصاري)، ثم ساق حديثه بسنده فقال: ( أخبرنا محمد بن محمد بن يعقوب المقرئ، قال: حدثنا محمد بن المسيب، قال: حدثنا إبراهيم بن أحمد بن عبد الكريم الحراني، قال: حدثنا عثمان بن عبد الرحمن، قال: حدثنا عنيسة بن عبد الرحمن، عن محمد

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٢، ص ٤٣١.



بن زاذان، عن أم سعد بنت الربيع، عن ابيها، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: سوء الخلق شؤم، وطاعة النساء ندامة، وحسن الملكة نماء، والصدقة تمنع ميتة السوء<sup>(١)</sup>، ورواية الحديث بهذا الإسناد غير صحيح كما قال الحافظ ابن حجر وإنما الصحيح هو عن ( أم سعد بنت سعد بن الربيع) وليس كما روى الحافظ ابن منده، وهذا النقد تفرد به الحافظ ابن حجر ولم أجد من العلماء من ذكره قبله، وذلك إما لقلة اطلاعي وهو الأقرب أو حقيقة الامر أنه تفرد بهذا النقد، وهنا أظن أن الخطأ ليس من الحافظ ابن منده، وإنما هو من الرواة الإسناد، فعند النظر في رجال هذا السند يتضح لنا ذلك، فمثلاً(عنبسة بن عبدالرحمن) قد تكلم العلماء فيه بالجرح والرد لما يروي، فقال الإمام يحيى بن معين عنه: (ضعيف الحديث ليس بشيء)<sup>(٢)</sup>، وقال أبو حاتم: (ضعيف الحديث)<sup>(٣)</sup>، ولم يسلم من جرح العلماء له، بل طرحوا روايته، فقد يكون الخطأ منه وليس من الحافظ ابن منده، والحافظ ابن منده وجد هذه الرواية عنده وفيها (الربيع بن عمرو) فأوردها في ترجمته، ظن منه ثبوتها، وهو غير صحيح.

وهنا لا بد من التنبيه على أنه يمكن تصحيح هذه الرواية لان لها شاهد من رواية عروة عن أمنا عائشة، فهذا غير صحيح، فروى الحافظ ابن عدي فقال: (حدثنا محمد بن أبي مروان المصري، حدثنا سهل بن سواده الغافقي، حدثنا أبو صالح كاتب الليث، حدثني عمرو بن هاشم، عن ابن أبي كريمة عن هشام بن عروة، عن ابيه عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: طاعة النساء ندامة)<sup>(٤)</sup>، فقد انتقد الحافظ العقيلي رجال هذا السند ايضا فقال عن ابن ابي كريمة: (يروي محمد بن سليمان بن أبي كريمة عن هشام بن عروة، ببواطيل لا أصل لها)<sup>(٥)</sup>، وقال

(١) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ٣٨٩، ص ٦١٥.

(٢) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، للأمام يحيى بن معين، ص ٣٨٧.

(٣) علل الحديث، لابن ابي حاتم، ج ٤، ص ٧٩.

(٤) أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٤، ص ٢٤٩.

(٥) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٤، ص ٧٤.



ابن حبان عنه: ( صاحب أشياء موضوعة وما لا أصل له مقلوب لا يحل الاحتجاج به)<sup>(١)</sup>، وقال ابن عدي بعد ذكره للحديث السابق: ( ولم يروه عن هشام إلا ضعيف وحدث به عن هشام خالد بن الوليد المخزومي، وهو أضعف من بن أبي كريمة هذا)<sup>(٢)</sup>، وذكر ابن الجوزي هذا المتن من كلا الطريقتين في الموضوعات وقال: ( هذان حديثان لا يصحان)<sup>(٣)</sup>، وأعترض بعض العلماء على ابن الجوزي ذكره حديث امنا عائشة في الموضوعات، من غير التطرق لطريق الحافظ ابن منده كونه لا يصح عندهم اصلا.

### النتيجة:

إن الوهم الواقع في رواية الحافظ ابن منده وهو قوله في روايته عن ( أم سعد بن الربيع) أظن أن الحافظ ابن منده ساقها كما سمعها، وهذا يدل على أمانته في النقل، ولايمكننا القول أنه لايعرف أم سعد ونسبها فهو إمام مقدم في الانساب، والصحيح هو عن ( أم سعد بنت سعد بن الربيع) كما بينه العلماء فيما سبق والله تعالى أعلم.

### ١٦ . زهير الثقفي:

**قال الحافظ ابن حجر:** ذكره الحسن بن سفيان في مسنده، وأخرج من طريق عمرو بن حمران، عن شيخ كان بالمدينة، عن عبد الملك بن زهير، عن أبيه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ( إذا سميتم فعبدوا)<sup>(٤)</sup>.  
**قال ابن منده:** رواه أبو أمية بن يعلى، فقال: عن عبد الملك بن زهير، عن أبيه، عن جده.

**التعقب:** قال الحافظ ابن حجر: أخرجه الطبراني من «مسند مسدد»، قال: حدثنا أبو أمية.. فذكره، وليس فيه عن جده. وأورده الحاكم أبو أحمد في الكنى في ترجمة أبي زهير الثقفي والد أبي بكر بإسناد معضل. فالله أعلم<sup>(١)</sup>.

(١) المجروحين، لابن حبان، ج٢، ص١٧٨.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج٤، ص٢٤٩.

(٣) الموضوعات، لابن الجوزي، ج٢، ص٢٧٣.

(٤) أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة، برقم: ٣٠٨٠، ج٣، ص١٢٢٩.



بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (زهير الثقفي) في القسم الرابع من الإصابة، ثم روى حديثه عن ابنه عبدالملك، ثم ذكر أن الحافظ ابن منده أورد حديثه فقال فيه (عن عبدالملك عن ابيه عن جده، فزاد (جده) في الإسناد، فأعترض الحافظ ابن حجر على هذه الزيادة وعدها من الخطأ.

مناقشة الاقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن حجر حديث (زهير الثقفي) الذي يرويه عنه ابنه (عبدالملك بن زهير)، ثم نقل أن الحافظ ابن منده ذكر حديثه عن ابيه عن جده فزاد فيه (جده)، وهذه الزيادة لم أجد لها عند الحافظ ابن منده، فعند الرجوع الى كتاب معرفة الصحابة نجد أن الحافظ ابن منده قال: (روى الحميدي، عن أبي سعد مولى بني هاشم، عن أبي أمية بن يعلى، عن أبي بكر بن أبي زهير الثقفي، عن ابيه: عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: إذا سميتم فعبدوا) (٢)، وعلى هذا يرد التعقب الذي قال به الحافظ ابن حجر لعدم صحة ذلك القول عن الحافظ ابن منده، وإنما وجدت زيادة (جده) في السند عند ابي نعيم (٣)، فلعله خطأ من نساخ الكتاب وليس من الحافظ ابن حجر فظنوا أن الذي ذكر زيادة (جده) في الحديث هو ابن منده ولذلك لتوافق اسم الكتابين، أو أن الحافظ ابن منده قالها في كتابه معرفة الصحابة ولم أجد لها بسبب السقط الواقع من الكتاب، والله تعالى أعلم.

وهنا لابد من التنبيه على سند الحديث الذي ذكره الحافظ ابن منده واحتج به على صحبة زهير ونقله الحافظ ابن حجر عنه، فإنه لم يسلم من نقد العلماء، ولذلك بسبب رجاله المتكلم فيهم، فقال الهيثمي: (فيه أبو أمية إسماعيل بن يعلى وهو ضعيف

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٢، ص ٤٧٩.

(٢) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ٥٩٧، ص ٨٦٩.

(٣) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٣، ص ١٢٢٩.



جدا<sup>(١)</sup>، وقد التكلم العلماء بضعف روايته وردّها، فعلل الخطأ جاء من قبله بزيادة لفظ (جده) في السند.

### النتيجة:

عدم ثبوت التعقب الذي قال به الحافظ ابن حجر وذلك بسبب عدم وجوه في كتاب معرفة الصحابة للحافظ ابن منده حيث نجد أن الحافظ ابن منده ساق الإسناد من دون ذكر لفظ (جده) فيه، علماً أن الإسناد لم يسلم من نقد الأئمة، لوجود الرجال المتكلم فيهم في السند.

### ١٧. زياد بن عياض الأشعري:

قال الحافظ ابن حجر: روى ابن منده، من طريق مغيرة، عن الشعبي، عن زياد بن عياض، قال: (كل شيء رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يفعله رأيتكم تفعلون غيره: إنكم لا تغتسلون في العيد)<sup>(٢)</sup>.

التعقب: قال الحافظ ابن حجر: وهذا وهم فيه شريك على مغيرة، إنما المحفوظ في هذا عن الشعبي عن عياض الأشعري. وقد رواه عن شريك على الصواب. وأخرجه البغوي وغيره في ترجمة عياض، من طريق شريك<sup>(٣)</sup>.

### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (زياد بن عياض الأشعري) في القسم الثالث من الإصابة، ثم ساق حديثه عن الحافظ ابن منده بسنده عن (مغيرة عن الشعبي عن زياد بن عياض)، لكن الحافظ ابن حجر عد رواية الإسناد هذا من قبيل الوهم، وبين أن

(١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، باب ما يستحب من الأسماء، ج ٨، ص ٥٠.

(٢) أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة، برقم: ٣٠٥٣، ج ٣، ص ١٢١٣. وأخرجه البغوي في معجم الصحابة، برقم: ٨٩٠، ج ٢، ص ٥٠٣.

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٢، ص ٥٣٠.



المحفوظ في هذا الإسناد هو ( عن الشعبي عن عياض الأشعري) وليس لـ ( زياد) ذكر فيه.

#### مناقشة الاقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن حجر أن الحافظ ابن منده ساق الحديث السابق فجعله من رواية (زياد بن عياض الأشعري) عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا مما لم أجده في كتاب معرفة الصحابة للحافظ ابن منده، وذلك بسبب السقط الواقع من الكتاب، لكن الأئمة الذين سبقوا الحافظ ابن حجر اثبتوا ذلك عن الحافظ ابن منده كابن عساكر<sup>(١)</sup> وغيره، وهو ما يدل على صحة نقل الحافظ ابن حجر.

أما الصحيح الثابت في هذا الحديث فهو من رواية (عياض الأشعري) كذا رواه الأئمة في كتبهم، فذكره الإمام البخاري في ترجمة (عياض الأشعري) فقال: ( قال لي إسحاق بن كعب واسماعيل بن موسى، نا شريك عن مغيرة عن عامر أن عياضا الأشعري كان بالأنبار يوم عيد فقال: مالي لا أرى يقلسون كما كان النبي صلى الله

عليه وسلم يفعل؟)<sup>(٢)</sup>، وكذا أخرجه الإمام البيهقي<sup>(٣)</sup>، وابو نعيم<sup>(٤)</sup>، والبخاري<sup>(٥)</sup>، وغيرهم من الأئمة هو الصحيح.

أما موطن الوهم فيه فهو الراوي (شريك) كما نص على ذلك الحافظ ابن حجر، وقال ابن عساكر: ( والصحيح في هذا الحديث عياض وقوله زياد غير محفوظ)<sup>(٦)</sup>،

١) تاريخ دمشق، لابن عساكر، ج ١٩، ص ٢١١.

٢) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير، ج ٧، ص ٢٠.

٣) السنن الكبرى، للبيهقي، كتاب الشهادات، باب: ما لا ينهى عنه من اللعب، برقم: ٢٠٩٧٨، ج ١٠، ص ٣٦٩.

٤) أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة، برقم: ٣٠٥٣، ج ٣، ص ١٢١٣.

٥) معجم الصحابة، للبخاري، ج ٢، ص ٥٠٣.

٦) تاريخ دمشق، لابن عساكر، ج ١٩، ص ٢١٣.





وقال البغوي بعد ذكره سند هذا الحديث عن عياض: (ولا أعلم له غير هذا)<sup>(١)</sup>، وعلى هذا يتبين الخطأ فيه روايته عن (زياد بن عياض).

#### النتيجة:

إن الحديث الذي ساق الحافظ ابن منده عن (زياد بن عياض) لا يمكننا الجزم بصحته، كونه خلاف المحفوظ عند الائمة، بل الثابت هو من رواية (عياض الاشعري)، والوهم فيه ليس من الحافظ ابن منده وإنما هو من (شريك) كما نص على ذلك الحافظ ابن حجر.

#### ١٨ . سالم بن وابصة الأسدي:

قال الحافظ ابن حجر: ذكره الطبري وغيره في الصحابة، فإن كان وابصة أباه فهو ابن معبد فلا صحبة لسالم.  
وقال ابن منده: مجهول.  
التعقب: قال الحافظ ابن حجر: إن كان هو ابن معبد فليس بمجهول، وأبوه مجهول في الصحابة.

وأخرج إسحاق والحسن بن سفيان والطبري وابن منده من طريق بقية، عن مبشر بن عبيد، عن حجاج بن أرطاة، عن فضيل بن عمرو، عن سالم بن وابصة - سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (ألا إن شر السباع الأثعل)، أي الثعلب.  
التعقب: قال الحافظ ابن حجر: وهذا إسناد ضعيف جدا<sup>(٢)</sup>.

#### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (سالم بن وابصة) في القسم الأول من الإصابة، ونقل كلام الحافظ ابن منده عنه، وهو قوله مجهول، ثم بين أن سبب ذكره في الصحابة هو

(١) معجم الصحابة، للبغوي، ج٢، ص٥٠٣.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج٣، ص١٠.



حديثه السابق، لكن الحافظ ابن حجر خالفه في ذلك، وبين أنه ابن معبد وهو ليس بمجهول، وأعل حديثه بالضعف في اسناده.

#### مناقشة الأقوال السابقة:

تقدم الكلام حول الإسناد الذي ذكره الحافظ ابن منده بالتفصيل في الفصل الثاني في التعقبات في إثبات صحبة نفاها ابن منده أو توقف في أثباتها، فقد بينت ذلك من خلال كلام الأئمة، وهو الصحيح.

#### النتيجة:

ضعف اسناد الحديث الذي ذكره الحافظ ابن منده، وذلك بسبب التصحيف الواقع فيه وكذلك بسبب تهمة رجاله، وموافقة الحافظ ابن حجر لما حكم به على الإسناد.

#### ١٩ . سفيان بن همام المحاربي:

قال الحافظ ابن حجر: روى ابن أبي عاصم، وابن السكن، والطبراني، وابن شاهين، من رواية يزيد بن الفضل بن عمرو بن سفيان بن همام، عن أبيه، عن جده، عن سفيان بن همام، قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إنه قومك عن نبيذ الجر)<sup>(١)</sup>.

التعقب: قال الحافظ ابن حجر: واعتمد البزار هذه الرواية، فأخرج الحديث في مسند عمرو بن سفيان، وقال: لا نعلم روى عمرو بن سفيان إلا هذا. وأما ابن منده فقال: عمرو بن سفيان المحاربي سمع النبي صلى الله عليه وسلم يعد في أعراب البصرة، ثم ساق حديثه كما صنع البزار، ثم إنه أخرج الحديث بعينه من الوجه المذكور في سفيان بن همام، ولم يبينه في واحد من الموضعين على الاختلاف فيه<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في الاحاد والمثنائي، رقم: ١٣٢٤، ج ٣، ص ٣٧.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٣، ص ١٠٩.



### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (سفيان بن همام) في القسم الأول من الإصابة، ونقل رواية البزار حيث عد حديثه السابق من مسند ابنه (عمرو بن سفيان)، ثم جاء الحافظ ابن منده فنقل رواية البزار وجعلها دليلاً على صحبة (عمرو بن سفيان) في الصحابة، وأورد الرواية ذاتها في ترجمة (سفيان بن همام)، لكن الحافظ ابن حجر أعترض على فعله ذلك وبين أنه لم يبين الاختلاف في كلا الموضوعين، فهل هي من روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم أم من رواية أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم .

### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن منده (سفيان بن همام المحاربي) في كتابه وأورد في ترجمته الحديث السابق، فقال: (أخبرنا أحمد بن محمد بن عاصم، قال: حدثنا أحمد بن مخلد، قال: حدثنا الجراح بن مخلد، قال: حدثنا روح بن جميل أبو محمد الخواص، عن يزيد بن الفضل بن عمرو بن سفيان بن همام، عن أبيه، عن جده، عن سفيان بن همام، قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: انه قومك عن نبيذ الجر، فإنه حرام من الله ورسوله)<sup>(١)</sup>، وهو الصحيح الذي رواه الأئمة لكن من غير لفظ... عن جده، عن سفيان بن همام) فهذه الزيادة أظن أنها تصرف من بعض رواة الإسناد، وقد ذكر الحافظ ابن حجر أن الحافظ ابن منده ذكر الحديث ذاته سنداً ومتمناً في ترجمة ابنه (عمرو بن سفيان) مستدلاً على صحبته بالحديث السابق، وهذا مما لم أجده في كتابه وذلك بسبب السقط الواقع من الكتاب، لكن الأئمة أثبتوا ذلك عن الحافظ ابن منده كابن الأثير<sup>(٢)</sup>، فهذا إشكال واضح فأبي منهما وفد على النبي

(١) معرفة الصحابة، للحافظ ابن منده، رقم الترجمة: ٥١١، ص ٧٧٣.

(٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٤، ص ٢٢١.



صلى الله عليه وسلم وسمع منه هذا الحديث، وقد تبع أبو نعيم الحافظ ابن منده في ذلك فروى الحديث في كلا الترجمتين<sup>(١)</sup>.

وقد روى هذا الحديث الطبراني فجعله مرة من رواية سفيان بن همام عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال: (حدثنا عبدان بن أحمد، ثنا الجراح بن مخلد، ثنا روح بن جميل أبو محمد العنزي الخواص، حدثني يزيد بن عمرو بن سفيان المحاربي، **حدثني جدي**، عن أبيه، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: انه قومك عن نبيذ الجر، فإنه حرام من الله ورسوله)<sup>(٢)</sup>، فجعل رواية يزيد بن عمرو الذي هو (يزيد بن الفضل بن عمرو بن سفيان) عن جده (عمرو بن سفيان) عن ابيه (سفيان بن همام المحاربي) عن النبي صلى الله عليه وسلم، ورواه مرة أخرى فجعله من رواية (عمرو بن سفيان) عن النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: (حدثنا بكر بن مقبل البصري، ثنا الجراح بن مخلد، ثنا روح بن عبادة، ثنا يزيد بن الفضل بن عمرو بن سفيان المحاربي، حدثني أبي، عن ابيه قال: قال لي النبي صلى الله عليه وسلم: انه قومك عن نبيذ الجر؛ فإنه حرام من الله ورسوله)<sup>(٣)</sup>، وهذا إشكال واضح، والسؤال هنا أي الروائتين أصح من الاخرى؟ لان القول بصحة كلا الروائتين يستلزم أن سفيان وابنه عمرو سمع كلاهما من النبي صلى الله عليه وسلم.

والصحيح أن الوافد على رسول الله صلى الله عليه وسلم وسمع منه هذا الحديث هو (سفيان بن همام المحاربي) كما نص على ذلك الأئمة كابن سعد<sup>(٤)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٥)</sup>، وكل من رواه من الأئمة جعله من مسند (سفيان بن همام) خلا ما سبق.

١) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، في ترجمة (سفيان بن همام)، ج٣، ص١٣٨٩. وفي ترجمة

(عمرو بن سفيان)، ج٤، ص٢٠٢٠.

٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، برقم: ٦٤٠٣، ج٧، ص٧١.

٣) المصدر نفسه، برقم: ٥٧، ج١٧، ص٣١.

٤) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج٦، ص٨٥.

٥) الاستيعاب في معرفة الاصحاب، لابن عبد البر، ج٢، ص٦٣١.



أما متن الحديث فهو ثابت ومحفوظ عن كثير من الصحابة كابن عمر وابن عباس وعبدالله ابن أبي أوفى وغيرهم، وهو الصحيح، وما روي من اباحة النبي صلى الله عليه وسلم لنبيذ الجر فهو معلول وغير صحيح.

### النتيجة:

بيان أن الحديث السابق هو من رواية (سفيان بن همام المحاربي) عن النبي صلى الله عليه وسلم حين وفد عليه، وهو الثابت عند الأئمة، بخلاف من جعل الحديث من رواية ابنه (عمرو بن سفيان) عن النبي صلى الله عليه وسلم فهذا خلاف المحفوظ، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر.

### ٢٠. سلام:

قال الحافظ ابن حجر: بالثقل، ابن عمرو. مختلف في صحبته. وروى ابن منده، من طريق أبي عوانة، عن أبي بشر، عن سلام بن عمرو - وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم - قال: (الكلاب رجس إلا كلب صيد).

قال ابن منده: ورواه شعبة عن أبي بشر، عن سلام بن عمرو، عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم. قال ابن منده: هذا هو الصواب.

التعقب: قال الحافظ ابن حجر: وفي مسند أحمد و«الأدب المفرد» للبخاري من طريق شعبة بهذا الإسناد متن آخر<sup>(١)</sup>.

### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (سلام)، في القسم الثالث من الإصابة، ثم ساق الحافظ ابن حجر عن الحافظ ابن منده روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريقين، الطريق الأول عن أبي عوانة، والطريق الثاني عن شعبة، وقال الحافظ ابن منده عن

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج٣، ص١١٤.



الطريق الثاني هو الصواب، لكن الحافظ ابن حجر أعترض على ما ذكر الحافظ ابن منده، وبين أن الأئمة رووا بهذا الإسناد متن آخر غير الذي ذكره الحافظ ابن منده.

#### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن منده ترجمة (سلام بن عمرو) في كتابه، ونقل حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريقين كما ذكر الحافظ ابن حجر، لكنه لم يقل عن الطريق الثاني هو الصواب كما نقل الحافظ ابن حجر<sup>(١)</sup>، وإنما أكتفى بذكرهما، أما سبب قول الحافظ ابن حجر ذلك فلعلة اختلاف النسخ، أو هو تصرف من نساخ الكتاب عن الحافظ ابن حجر.

والكلام حول الطريقين اللذين ذكرهما الحافظ ابن منده فعلى التفصيل التالي:

**الطريق الأول:** قال الحافظ ابن منده، أخبرنا محمد بن عبيد الله بن أبي رجاء، قال: حدثنا موسى بن هارون، قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا أبو عوانة، عن أبي بشر، عن سلام بن عمرو، من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قال: (الكلاب رجس)<sup>(٢)</sup>، وهذا الطريق غير صحيح، وهو خلاف ما روى الأئمة، فإن المحفوظ عند الأئمة هذا الإسناد بغير هذا المتن، فقد روى الإمام أحمد هذا الحديث فقال: (حدثنا عفان، حدثنا أبو عوانة، عن أبي بشر، عن سلام بن عمرو اليشكري، عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إخوانكم فأصلحوا إليهم واستعينوهم على ما غلبكم، وأعينوهم على ما غلبهم)<sup>(٣)</sup>، وكذا رجح الحافظ مغلطاي<sup>(٤)</sup>، وهو الصحيح الثابت.

(١) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ٥٠٣، ص ٧٦٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٦١.

(٣) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده، برقم: ٢٣١٤٧، ج ٣٨، ص ٢٢١.

(٤) إكمال تهذيب الكمال، للحافظ مغلطاي بن قليج، ج ٦، ص ١٧٩.



**الطريق الثاني:** قال الحافظ ابن منده، ورواه شعبة وغيره، عن أبي بشر، عن سلام بن عمرو، عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، نحو هذا الحديث<sup>(١)</sup>، وهذا أيضا غير صحيح، فقد روى الأئمة في كتبهم هذا الإسناد بغير المتن الذي ذكره الحافظ ابن منده، فقال الإمام أحمد: (حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن أبي بشر، عن سلام بن عمرو، عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (إخوانكم أحسنوا إليهم - أو فأصلحوا إليهم - واستعينوهم على ما غلبكم، وأعينوهم على ما غلبهم)<sup>(٢)</sup>، وكذا أخرجه الإمام البخاري<sup>(٣)</sup>، وأبو يعلى<sup>(٤)</sup>، وهو الصواب ورجحه ابن الأثير<sup>(٥)</sup>، وبهذا يتبين الوهم الواقع في رواية هذا الإسناد عند الحافظ ابن منده.

#### النتيجة:

إن الرواية التي ذكرها الحافظ ابن منده في ترجمة (سلام بن عمرو) لا يمكن القول بصحتها، كونها وقع فيها اضطراب في سندها، والمحفوظ عند الأئمة في كتبهم خلاف ما نقل، وهذا هو ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر من إعلال روايته، وهو الصواب.

### ٢١. سهل بن عتيك الأنصاري:

(١) معرفة الصحابة، لابن منده، ص ٧٦١.

(٢) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده، برقم: ٢٣١٤٨، ج ٣٨، ص ٢٢٢.

(٣) الأدب المفرد، للبخاري، باب: هل يعين عبده، ص ٧٦.

(٤) مسند أبي يعلى، لأبي يعلى الموصلي، ج ٢، ص ٢٢١.

(٥) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٢، ص ٥٠٦.



**التعقب: قال الحافظ ابن حجر:** (( غير ابن منده بينه وبين الذي قبله<sup>(١)</sup>، وأخرج من طريق الحميدي، عن يحيى بن يزيد بن عبد الملك النوفلي، عن أبي عبادة الزرقى، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(لما أتى بجنزة سهل بن عتيك كبر عليها أربعاً، وقرأ بفاتحة الكتاب).**

**وقال الحافظ ابن منده:** وقفه محمد بن الحسن وضحاك، وقاله عن يحيى وهو غريب من حديث الزهري، لا يعرف إلا من هذا الوجه .

**قال الحافظ ابن حجر:** وأخرجه الطبراني في الأوسط من هذا الوجه بلفظ: أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بجابر بن عتيك، أو سهل بن عتيك وكان أول من صلى عليه في موضع الجنائز ... فذكره مطولاً، وزاد فيه: ثم كبر الثانية، وصلى على نفسه وعلى المرسلين وقال: لم يروه عن الزهري إلا أبو عبادة ولا عنه إلا يحيى بن يزيد النوفلي. تفرد به سليم بن منصور، كذا قال.

**التعقب: قال الحافظ ابن حجر:** وكلام ابن منده يرد عليه وعليهما معا في دعوى تفرد أبي عبادة. اعتراض آخر، فإن الطبراني أخرجه من طريق يعقوب بن يزيد، عن الزهري، ولكن لا ذكر فيه لابن عتيك، ولا لرفع الحديث، بل هو موقوف على ابن عباس وهو شاذ من حيث السند، فإن المحفوظ عن الزهري في هذا ما رواه يونس وشعيب عنه عن أبي أمامة بن سهل، عن رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم موقوفاً. ومن رواية الزهري عن محمد بن سويد عن الضحاك بن قيس عن حبيب بن مسلمة موقوفاً أيضاً<sup>(٢)</sup>.

### بيان التعقب:

١) قصد الحافظ ابن حجر بذلك الترجمة التي قبلها باسم (سهل بن عتيك بن النعمان بن عمرو بن عتيك بن عمرو بن مبذول بن مالك بن النجار)، الإصابة في تمييز الصحابة، ج ٣، ص ١٦٨.

٢) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٣، ص ١٦٩.





ذكر الحافظ ابن حجر (سهل بن عتيك الانصاري) في القسم الأول من الإصابة، ثم نقل عن الحافظ ابن منده المغيرة بينه وبين (سهيل بن عتيك بن النعمان) وكلاهما واحد، ثم ساق حديثه الحافظ ابن منده عن الزهري وقال عنه غريب لا يعرف إلا من هذا الوجه، لكن الحافظ ابن حجر أعترض على قوله ذلك، وعده وهما، فقد روي من وجه آخر غير الذي ذكر الحافظ ابن منده.

#### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن منده (سهل بن عتيك الانصاري) في معرفة الصحابة<sup>(١)</sup>، ونقل الحافظ ابن حجر أن الحافظ ابن منده فرق بينه وبين (سهيل بن عتيك) وكلاهما واحد، وهذا وهم من الحافظ ابن منده كما نص على ذلك الحافظ أبو نعيم فقال: (وهو فيه بعض المتأخرين فصحفه فقال: سهل بن عبيد، وإنما هو عتيك، ورواه بعقبه فيمن اسمه: سهيل عن هذا أحسبه بهذا الإسناد فقال: سهيل بن عتيك)<sup>(٢)</sup>، وقال في موضع آخر: (كرره بعض المتأخرين وهو الذي تقدم ذكره وصحفه فقال: سهل بن عبيد)<sup>(٣)</sup>، ونص ابن الأثير على أن الحافظ أبي نعيم قصد بذلك ابن منده<sup>(٤)</sup>، وأيد الحافظ أبو نعيم فيما قال، وهو ما نص عليه الحافظ ابن حجر وهو الصحيح. أما كون هذا الحديث غريب لا يعرف إلا من الوجه الذي ذكره الحافظ ابن منده كما قال، فهذا يرد عليه فقد جاء من طريق آخر عند الطبراني كما نص على ذلك الحافظ ابن حجر، ولم أجد له طريق غير الذي ذكر الحافظ ابن حجر، وقد أطال الحافظ ابن حجر النفس في بيانه.

#### النتيجة:

- (١) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ٤٢٦، ص ٦٦٥.
- (٢) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٣، ص ١٣١٦.
- (٣) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٣٢٠.
- (٤) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٢، ص ٥٧٨.



إن التفريق الذي قال به الحافظ ابن منده بين (سهل بن عتيك) وبين (سهيل بن عتيك) لا يمكن الجزم بصحته، بل الصحيح أن كلاهما واحد كما نص على ذلك الأئمة كأبي نعيم وابن الأثير وغيرهم كما سبق وهو الصحيح، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر.

أما قول الحافظ ابن منده عن الحديث السابق أنه لا يعرف إلا من الوجه الذي ذكره فهذا أيضا لا يمكن التسليم به، فقد أورد الحافظ ابن حجر عن الطبراني طريق آخر مغاير لما ذكر الحافظ ابن منده.

## ٢٢. شطب الممدود:

قال الحافظ ابن حجر: روى البغوي وابن زبر وابن السكن وابن أبي عاصم والبخاري والطبراني، من طريق عبد الرحمن بن جبيرة، عن أبي طویل شطب الممدود أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: (أرأيت رجلا عمل الذنوب كلها، فهل له من توبة؟ قال: فهل أسلمت؟ قال: نعم. قال: تفعل الخيرات، وتترك السيئات يجعلهن الله لك خيرات كلها. قال: وغدراتي وفجراتي؟ قال: نعم. قال: الله أكبر). وقال ابن منده: غريب تفرد به أبو المغيرة.

التعقب: قال الحافظ ابن حجر: هو على شرط الصحيح، وقد وجدت له طريقا أخرى، قال ابن أبي الدنيا في كتاب حسن الظن: حدثنا عبيد الله بن جرير، حدثنا مسلم بن إبراهيم، حدثنا نوح بن قيس، عن أشعث بن جابر، عن مكحول، عن عمرو بن عنبة، قال: إن شيئا كبيرا أتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يدعم على عصا، فقال: يا نبي الله، إن لي غدرات وفجرات، فهل تغفر لي؟ الحديث. وهذا ليس فيه انقطاع بين مكحول وعمرو بن عنبة<sup>(١)</sup>.

## بيان التعقب:

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج٣، ص٢٨٢.



ذكر الحافظ ابن حجر ( شطب الممدود) في القسم الأول من الإصابة، ثم ساق حديثه عن الأئمة من طريق ( عبدالرحمن بن جبير)، ثم نقل قول الحافظ ابن منده عن هذا الطريق أنه غريب وتفرد به أبو المغيرة، لكن الحافظ ابن حجر أعترض على قوله ذلك، وعده خطأ، فذكر أنه روي من وجه آخر غير الذي ذكر الحافظ ابن منده عن ابن ابي الدنيا من طريق ( مكحول عن عمرو بن عنبسة).

#### مناقشة الأقوال السابقة:

إن الحافظ ابن حجر ساق الحديث السابق عن الأئمة كالبغوي<sup>(١)</sup>، وابن زبر، وابن السكن، وابن ابي عاصم<sup>(٢)</sup>، والبزار، والطبراني<sup>(٣)</sup>، من طريق (عبدالرحمن بن جبير)، وكذلك أخرجه ابن قانع<sup>(٤)</sup>، وابو نعيم<sup>(٥)</sup>، وابن عبدالبر<sup>(٦)</sup>، بمثل ما روى الأئمة، ونقل عن الحافظ ابن منده قوله عن الحديث السابق أنه غريب تفرد به أبو المغيرة، وهذا مما لم أجده في كتابه، وذلك بسبب السقط الواقع من الكتاب، ولم أجد من نقل ذلك القول عن الحافظ ابن منده من الأئمة، فالعهدة على الحافظ ابن حجر فيما نقل.

أما قوله الحافظ ابن منده عن الحديث السابق ( غريب تفرد به أبو المغيرة)، فهذا غير صحيح، فقد تعقبه الحافظ ابن حجر فجاء بطريق آخر أخرجه ابن ابي الدنيا من طريق ( مكحول عن عمرو بن عنبسة)<sup>(٧)</sup>، وكذا رواه الإمام أحمد<sup>(٨)</sup>، وقال الحافظ ابن حجر عن هذا الطريق بعد نكره: ( وهذا ليس فيه انقطاع بين مكحول وعمرو بن

١) أخرجه البغوي في معجم الصحابة، برقم: ١٢٦٢، ج٣، ص٣٢٢.

٢) أخرجه ابن ابي عاصم في الاحاد والمثاني، ج٥، ص١٨٨.

٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، برقم: ٧٢٣٥، ج٧، ص٣١٤.

٤) أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة، ج١، ص٣٤٩.

٥) أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة، برقم: ٣٧٩٣، ج٣، ص١٤٩٢.

٦) أخرجه ابن عبدالبر في الاستيعاب في معرفة الاصحاب، ج٢، ص٧٠٨.

٧) أخرجه ابن ابي الدنيا في حسن الظن بالله، برقم: ١٤٤، ص١١٨.

٨) أخرجه الإمام احمد بن حنبل في مسنده، برقم: ١٩٤٣٢، من مسند عمرو بن عنبسة، ج٣٢،



عبسة<sup>(١)</sup>، وبهذا لا يصح قول الحافظ ابن منده عن الحديث السابق أنه غريب وتقرّد به أبو المغير فقد أعتضد بطريق أخرى كما ذكر الحافظ ابن حجر وهو الصحيح. ونفى الإمام البغوي أن يكون هناك رجل اسمه (شطب الممدود) في الحديث فقال: (روى هذا الحديث عن محمد بن هارون عن أبي المغيرة عن صفوان عن عبد الرحمن بن جبير: أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم طويلاً شطب الممدود وأحسب أن محمد بن هارون صحف فيه والصواب ما قال غيره)<sup>(٢)</sup>، وقول الإمام البغوي هنا يرد بتسمية الأئمة للرجل في الحديث السابق (أبو الطويل شطب الممدود) واثبتوا في الحديث السابق روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو ليس له غيره.

### النتيجة:

عدم الجزم بصحة قول الحافظ ابن منده عن الحديث السابق (غريب تقرّد به أبو المغيرة)، وذلك من خلال ما نقله الحافظ ابن حجر عن ابن أبي الدنيا حيث ساق الحديث من طريق (مكحول عن عمرو بن عبسة)، وهو الصحيح والله تعالى أعلم.

### ٢٣. صرمة العذري:

قال الحافظ ابن حجر: روى الطبراني من طريق عبد الحميد بن سليمان، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن يحدث عن صرمة العذري، قال: (غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم بني المصطلق، فأصبنا كرائم العرب ...) <sup>(٣)</sup>.

قال ابن منده: هذا وهم، والصواب ما رواه يحيى بن أيوب، عن محمد بن يحيى ابن حبان، عن ابن محيريز، قال: دخلت أنا وأبو صرمة على أبي سعيد الخدري. التعقب: قال الحافظ ابن حجر: هو على الاحتمال<sup>(١)</sup>.

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٣، ص ٢٨٢.

(٢) معجم الصحابة، للبغوي، ج ٣، ص ٣٢٢.

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، برقم: ٧٤٠٨، ج ٨، ص ٧٤. وأخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة، برقم: ٣٨٦٣، ج ٣، ص ١٥٢٣.



### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر ( صرمة العذري) في القسم الأول من الإصابة، ثم نقل حديثه عن الطبراني من طريق (عبد الحميد بن سليمان)، ثم نقل قول الحافظ ابن منده عن هذا الطريق أنه وهم وأن الصحيح هو من طريق ( يحيى بن أيوب) بغير المتن السابق، لكن الحافظ ابن حجر بين أن كلام الحافظ ابن منده هو على الاحتمال، فقد يكون أصاب فيما قال أو جانب الصواب بقوله ذلك.

### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن حجر أن الحافظ ابن منده أورد ترجمة ( صرمة العذري) في كتابه، وهذا مما لم أجد في كتابه، وذلك بسبب السقط الواقع من الكتاب، لكن الأئمة أثبتوا ذلك عن الحافظ ابن منده كابن الاثير<sup>(٢)</sup> وغيره، لكني وجدت في كتابه معرفة الصحابة للحافظ ابن منده ترجمة ( أبو صرمة الانصاري) حيث ساق الحافظ ابن منده حديثه، فقال: ( أخبرنا خيثمة بن سليمان، حدثنا يحيى بن جعفر بن الزبيرقان، حدثنا أبو بكر الحنفي، حدثنا الضحاک بن عثمان، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن ابن محيريز: أن أبا سعيد الخدري، وأبا صرمة أخبراه: أنهما أصابوا نساء في غزوة بني المصطلق، فكان منا من يريد أن يتخذ أهلاً، ومنا من يريد أن يتمتع، فتراجعنا في العزل، فقال بعضنا: ليس بجائز، فذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: لا عليكم أن لا تعزلوا، فإن الله قدر ما هو خالق إلى يوم القيامة)<sup>(٣)</sup>، فعلم الحافظ ابن حجر قصد هذه الترجمة؟، أو هي ترجمة أخرى سقطت من الكتاب؟.

وهنا تبين لنا أن الحافظ ابن منده ساق حديثه بمثل السند الذي نقله عنه الحافظ ابن حجر من طريق (محمد بن يحيى)، لكن قال فيه هنا: ( عن ابن محيريز: أن أبا

١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج٣، ص٣٤٤.

٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج٣، ص١٩.

٣) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ٦٥٠، ص٩٢٣.



سعيد الخدي، وأبا صرمة أخبراه... )، فنسب (ابن محيريز)، الكلام لكيليهما وهذا بخلاف ما نقل الحافظ ابن حجر عنه، وهذا إشكال واضح لا يمكن الترجيح بين المتين إلا من خلال ما روى الأئمة الحفاظ.

فعند النظر في ما روى الأئمة يتبين لنا أن المشهور عندهم في رواية هذا الحديث عن (ابن محيريز) عن الصحابي الجليل (ابي سعيد الخدي رضي الله عنه) كذا أخرجه الإمام مالك<sup>(١)</sup>، والإمام أحمد بن حنبل<sup>(٢)</sup>، والبخاري<sup>(٣)</sup>، وابو داوود<sup>(٤)</sup>، وغيرهم من الأئمة، وقال أبو نعيم بعد ذكره لطريق (ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن صرمة العدي)، قال: (رواه خارجة، عن ربيعة، عن ابن حبان، عن ابن محيريز، عن أبي سعيد الخدي)<sup>(٥)</sup>، فنبه الى أن هناك طريق آخر غير هذا الطريق.

وأخرج الإمام أحمد بن حنبل من وجه آخر عن (ابن محيريز) أنه حدثه (أبو سعيد وأبو صرمة) أي بمثل رواية الحافظ ابن منده في ترجمته لـ (لأبي صرمة الانصاري)<sup>(٦)</sup>، وكذا أخرجه النسائي<sup>(٧)</sup>، والطبراني<sup>(٨)</sup>، وغيرهم من الأئمة، فنسبوا

١) الموطأ، للإمام مالك بن أنس، كتاب الطلاق، باب: ما جاء في العزل، برقم: ٥٢٧، ج ٤، ص ٨٥٧.

٢) المسند، للإمام أحمد بن حنبل، من مسند ابي سعيد الخدي، برقم: ١١٦٤٧، ج ١٨، ص ١٩٠.

٣) صحيح البخاري، للإمام محمد بن اسماعيل البخاري، كتاب العتق، باب: من ملك من العرب رقيقاً، فوهب وباع وجامع وفدى وسبى الذرية، برقم: ٢٥٤٢، ج ٣، ص ١٤٨.

٤) سنن أبي داوود، لأبي داود سليمان بن الأشعث، كتاب النكاح، باب: ما جاء في العزل، برقم: ٢١٧٢، ج ٢، ص ٢٥٢.

٥) أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة، برقم: ٣٨٦٣، ج ٣، ص ١٥٢٣.

٦) المسند، للإمام أحمد بن حنبل، من مسند ابي سعيد الخدي، برقم: ١١٦٠٢، ج ١٨، ص ١٤٤.

٧) السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن النسائي، كتاب النعوت، في اسم الله الخالق، برقم: ٧٦٥١، ج ٧، ص ١٤٠.

٨) المعجم الكبير، للطبراني، برقم: ٨٣١، ج ٢٢، ص ٣٣٠.



التحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لكليهما، وعلى هذا فإن كلا الطريقتين صحيح، وبهذا لا يصح قول الحافظ ابن منده عن الطريق الأول أنه وهم. وأخرجه النسائي من وجه آخر (ان ابن محيريز وأبا صرمة سألا ابي سعيد الخدري...) (١)، وكذا أخرجه أبو عوانة (٢)، وغيرهم الاثمة، وعلى هذا يمكننا القول أن الطريق الذي ذكره الطبراني يحكم عليه بالإرسال، كون الحديث هو عن (ابي سعيد الخدري) وروي عن (صرمة العذري) وهو لم يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم. وهنا يتبين لنا جليا قول الحافظ ابن حجر حين قال: (هو على الاحتمال)، وذلك لتعدد وجوه الرواية، والاثمة أخرجوها في كتبهم على كل وجه، وأظن أن سبب تعدد الالفاظ في الإسناد هو يرجع الى تصرف الرواة، لكن عموما فقد يصح أن يكون (صرمة العذري) روى الحديث على الوجهين، وقد يحسن القول ذاته في (ابن محيريز) فقد يكون سمعه مرة (عن صرمة العذري عن النبي صلى الله عليه وسلم) ومرة (عن صرمة عن أبي سعيد الخدري)، ومرة (عن كليهما عن النبي صلى الله عليه وسلم)، فهذا كله محتمل.

### النتيجة:

التوقف عن القول بوهم طريق من الطرق السابقة للحديث، وذلك لتعدد وجوه الرواية عند الاثمة، وعليه يجب التوقف في رد اي طريق منها، وقبولها بالجملة، لاسيما وأن الحديث محفوظ في الصحيح وغيره.

### ٢٤. صيفي أبو المرقع:

(١) السنن الكبرى، لأبي عبدالرحمن النسائي، كتاب العتق، ذكر ما يستدل به على منع بيع أمهات الأولاد، برقم: ٥٠٢٦، ج ٥، ص ٥٨.

(٢) المستخرج، لأبي عوانة، كتاب الحج، باب: النهي عن العزل، برقم: ٤٣٤٦، ج ٣، ص ٩٧.



قال الحافظ ابن حجر: ذكره ابن منده، وقال: روى حديثه طلق ابن غنام، عن عمرو بن المرقع بن صيفي عن ابيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم: (نهى عن قتل النملة)<sup>(١)</sup>.

**التعقب: قال الحافظ ابن حجر: وفيه أوهام:**

**أحدها:** إعادة الضمير في جده على عمرو، وإنما هو على المرقع، والصحبة لوالد صيفي وهو رباح بن الحارث.

**ثانيها:** قوله عمرو، والصواب عمر بضم العين

**ثالثها:** النملة وإنما هو المرأة. والحديث على الصواب عند أبي داود والنسائي، وصححه الحاكم وغيره<sup>(٢)</sup>.

**بيان التعقب:**

ذكر الحافظ ابن حجر (صيفي أبو المرقع) في القسم الرابع من الإصابة، ثم نقل أن الحافظ ابن منده ذكره في الصحابة، وساق حديثه من طريق (طلق بن غنام)، في نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قتل النملة، لكن الحافظ ابن حجر بين أن الحديث الذي ذكره الحافظ ابن منده فيه أوهام في السند والمتن.

#### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن حجر أن الحافظ ابن منده أورد ترجمة (صيفي أبو المرقع) في كتابه وساق حديثه السابق من طريق (طلق بن غنام) وهذا مما لم أجده في كتابه وذلك بسبب السقط الواقع من الكتاب، لكن الأئمة أثبوا ذلك عن الحافظ ابن منده كأبي نعيم<sup>(٣)</sup>، وابن الأثير<sup>(٤)</sup> وغيرهم، وهو ما يؤيد صحة ما نقل الحافظ ابن حجر.

١) أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة، ج ٣، ص ١٥٢٥.

٢) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٣، ص ٣٨٢.

٣) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٣، ص ١٥٢٥.

٤) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٣، ص ٤٣.





والاوهام التي وقعت في رواية الحافظ ابن منده فقد لخصها الحافظ ابن حجر في ثلاثة أوهام، وسأبينها بالتفصيل:

**الوهم الاول:** هو حين أورد الحافظ ابن منده هذه الرواية في ترجمة (صيفي أبو المرقع) حيث جعل الضمير في جده على عمرو، وهو خطأ كما سيأتي بيانه، وإنما الصحيح هو يعود على المرقع، كونه معدود في التابعين هو وأبوه صيفي، وإنما الصحبة لوالد صيفي وهو رباح بن الحارث، وهذا هو الصحيح، فكل من ساق هذه الرواية جعلها من رواية (رباح بن الحارث أو الربيع كما سيأتي، فروى الإمام احمد بن حنبل بسنده فقال: (عن أبي الزناد، قال: حدثني المرقع بن صيفي، عن جده رباح بن الربيع، أخي حنظلة الكاتب، أنه أخبره: أنه خرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة غزاهما، وعلى مقدمته خالد بن الوليد، فمر رباح وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على امرأة مقتولة، مما أصابت المقدمة، فوقفوا ينظرون إليها، ويتعجبون من خلقها، حتى لحقهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على راحلته، فانفرجوا عنها، فوقف عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: ما كانت هذه لتقاتل. فقال لأحدهم: الحق خالدًا فقل له: لا تقتلوا ذرية، ولا عسيفا)<sup>(١)</sup>، ورواه عن (ابي الزناد) كل من (سفيان الثوري، وابن جريج، والمغيرة بن عبد الرحمن و عبد الرحمن بن أبي الزناد) كلهم رووا هذا الحديث بالإسناد نفسه، خلا (سفيان الثوري) فجعل الحديث من رواية (حنظلة الكاتب عن النبي صلى الله عليه وسلم)، وهنا خالف الإمام سفيان الثوري كل من روى الحديث عن (ابي الزناد) فحكم الأئمة بصحة رواية (ابن جريج، والمغيرة بن عبد الرحمن و عبد الرحمن بن أبي الزناد) وأعلوا رواية الامام (سفيان الثوري)، فقال الإمام البخاري: (هذا وهم)<sup>(٢)</sup>، وقال ابن ماجة بعد أن ساق الحديث من طريق (سفيان الثوري عن ابي الزناد..)، قال: (حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا قتيبة قال: حدثنا المغيرة بن عبد الرحمن، عن أبي

(١) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده، من مسند رباح بن الربيع، برقم: ١٥٩٩٢، ج ٢٥، ص ٣٧٠.

(٢) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٣، ص ٣١٤.



الزناد، عن المرقع، عن جده رباح بن الربيع، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه، قال أبو بكر بن أبي شيبة: يخطئ الثوري فيه<sup>(١)</sup>، وقال الإمام الترمذي: (حديث سفيان هذا خطأ إنما هو: عن المرقع، عن رباح بن الربيع، أخي حنظلة الكاتب. هكذا رواه غير واحد عن أبي الزناد)<sup>(٢)</sup>، وقال ابن أبي حاتم: (قال أبي وأبو زرعة: هذا خطأ؛ يقال: إن هذا من وهم الثوري؛ إنما هو المرقع بن صيفي، عن جده رباح بن الربيع أخي حنظلة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، كذا يرويه مغيرة ابن عبد الرحمن، وزياد بن سعد، وعبد الرحمن ابن أبي الزناد. قال أبي: والصحيح هذا)<sup>(٣)</sup>، وقال أبو جعفر الطحاوي: (فكان هذا الحديث مردودا إلى حنظلة الكاتب، ولا نعلم أحدا تابع الثوري على روايته كذلك، فممن خالفه في ذلك المغيرة بن عبد الرحمن الحزامي)<sup>(٤)</sup>، بل خالفه أيضا (ابن جريج، وعبد الرحمن بن أبي الزناد) كما سبق، وأخرجه ابن حبان من طريق (المغيرة بن عبد الرحمن)<sup>(٥)</sup>، ثم أخرجه من طريق (سفيان الثوري) فقال: (سمع هذا الخبر المرقع بن صيفي، عن حنظلة الكاتب وسمعه من جده، وجده رباح بن الربيع، وهما محفوظان)<sup>(٦)</sup>، وكذا أخرجه الطبراني<sup>(٧)</sup>، ورواه ابن أبي عاصم<sup>(٨)</sup>، وأخرجه أبو داود من طريق (أبو الوليد الطيالسي)<sup>(٩)</sup>، وغيرهم

١) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الجهاد، باب: الغارة، والبيات، وقتل النساء، والصبيان، برقم: ٢٨٤٢، ج ٢، ص ٩٤٨.

٢) العلل الكبير، للترمذي، ص ٢٥٩.

٣) علل الحديث، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ٣٤٠.

٤) شرح مشكل الآثار، للطحاوي، ج ١٥، ص ٤٣٧.

٥) أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب السير، في ذكر الخبر الدال على أن النساء والصبيان من أهل الحرب إذا قاتلوا قتلوا، برقم: ٤٧٨٩، ج ١١، ص ١١٠.

٦) المصدر نفسه، ج ١١، ص ١١٣.

٧) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، برقم: ٣٤٨٩، ج ٤، ص ١٠.

٨) أخرجه ابن أبي عاصم في الاحاد والمثاني، برقم: ١٢٠٣، ج ٢، ص ٤٠٧.

٩) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الجهاد، باب: في قتل النساء، برقم: ٢٦٦٩، ج ٣، ص ٥٣.



من الأئمة، وأنفرد الإمام النسائي فأخرجه من طريق ( هشام بن عبد الملك عن عمر بن المرقع بن صيفي بن رباح بن ربيع، عن ابيه عن جده رباح بن ربيع...به) (١)، وهو طريق غريب غير مشهور عند الأئمة، فالمحفوظ عندهم هو طريق ( ابي الزناد)، أما الطريق الذي ساقه الحافظ ابن منده فهو غير محفوظ عند الأئمة ولم يخرجوه في مصنفاتهم.

وهنا لا بد من التنبيه حول تسمية جده، فقال الحافظ ابن حجر هو ( رباح بن الحارث)، وهذا خلاف المحفوظ عند الأئمة، فلم يرد تسميته بهذا الاسم إلا في رواية (ابن جريج) وهو غير صحيح، فإن الأئمة مجمعون على أن أباه هو ( الربيع) كما قال الحافظ ابن منده: ( عن رباح بن الحارث، وهم، والصواب: رباح بن الربيع) (٢)، وليس (الحارث) كما قال الحافظ ابن حجر.

والخلاف وقع في تسميته هو، فقال بعضهم صواب هو ( رباح بن الربيع) بالباء، وقال آخرون أن الصواب هو (رياح بن الربيع) بالياء وهو على التفصيل التالي:  
فالإمام البخاري رجح أن الصحيح هو ( رباح بن الربيع) (٣)، وقال الترمذي: ( سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: رباح بن الربيع. ومن قال: رياح بن الربيع هو وهم. قال أبو عيسى: رباح بن الربيع أصح، وقد روى بعض ولد رباح غير هذا عن جده. وقال رباح بن الربيع) (٤)، وقال ابن حبان: ( من زعم أن اسمه رياح فقد وهم) (٥)، وغيرهم من العلماء.

أما ابن ابي حاتم فرجح أن الصواب هو ( رياح بن الربيع) بالياء، ورد على من سماه بغير هذا فقال: ( قال أبو حاتم: وقد أدخل محمد بن إسماعيل البخاري في باب

١ ( ) أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب السير، باب: قتل العسيف، برقم: ٨٥٧١، ج ٨، ص ٢٧.

٢ ( ) معرفة الصحابة، لابن منده، ص ٦١٨.

٣ ( ) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٣، ص ٣١٤.

٤ ( ) العلل الكبير، للترمذي، ص ٢٥٩.

٥ ( ) الثقات، لابن حبان، ج ٣، ص ١٢٧.



من كان يسمى: رباح من الطبقة الأولى من التاريخ: رباح بن الربيع الأسيدي أبا حنظلة الكاتب التميمي، روى عنه المرقع بن صيفي بن الرباح بن الربيع، عن جده رباح بن الربيع.

فقال أبي: هذا غلط.

قلت: إنما غلط يوسف بن عدي - أخو زكريا بن عدي - في حديث رواه عن ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن المرقع بن صيفي بن رباح؛ أن رباحا حدثه: (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كره قتل النساء في الغزو؛ وذلك أنه رأى امرأة مقتولة)، فظن البخاري أن ذاك صحيح، فجعله في أول ترجمة من اسمه رباح؛ وإنما هو: الرياح بن الربيع؛ روى عن عبد الرحمن بن أبي الزناد: محمد بن سعيد بن الأصبهاني وغيره، عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن المرقع بن صيفي بن رباح؛ أن رباحا حدثه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم. وكذلك رواه المغيرة بن عبد الرحمن، عن أبي الزناد، عن مرقع بن صيفي، عن جده رباح بن ربيع؛ قال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup>، وقد سبقه لهذا القول الإمام علي بن المديني<sup>(٢)</sup>، ونص على ذلك خليفة بن خياط<sup>(٣)</sup>، وغيرهم من العلماء، وهنا الأولى في هذا الاخلاف التوقف، وذلك بسبب كونه خلاف بين كبار الأئمة، ثم إنه لا يؤثر في تعقب الحافظ ابن حجر على ابن منده.

**الوهم الثاني:** هو قول الحافظ ابن منده في سند حديثه (عمر بن المرقع) وهذا غير صحيح، فإن الأئمة نصوا على أن اسمه هو (عمر بن المرقع) كابن أبي حاتم<sup>(٤)</sup>، وابن حبان<sup>(٥)</sup>، وابن شاهين<sup>(١)</sup>، والحافظ المزي<sup>(٢)</sup>، وغيرهم من الأئمة، وهو ما قاله الحافظ ابن حجر، وهو الصحيح.

(١) علل الحديث، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ٤٨٠.

(٢) العلل الكبير، للترمذي، ص ٢٥٩.

(٣) الطبقات، لخليفة بن خياط، ص ٨٧.

(٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٦، ص ١٣٤.

(٥) الثقات، لابن حبان، ج ٨، ص ٤٤٣.



**الوهم الثالث:** هو ما ساقه الحافظ ابن منده في المتن الحديث هو نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قتل النملة، فهذا بلا أدنى شك أنه تصحيف وقع في المتن، والصحيح هو المرأة كما سبق من رواية الأئمة، ومما يرد به على الحافظ ابن منده أنه أخرج الحديث في ترجمة (حنظلة الكاتب)<sup>(٣)</sup> من طريق الثوري، وكذلك في ترجمة (رياح بن الربيع)، من طريق (المغيرة بن عبدالرحمن)<sup>(٤)</sup>، فساق المتن على الوجه الصحيح، وهو ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر.

### النتيجة:

إن الرواية التي ذكرها الحافظ ابن منده في ترجمة (صيفي أبو المرقع) لا يمكن الجزم بصحتها، وذلك لمخالفتها ما هو محفوظ عند الأئمة من رواية (صيفي أبو المرقع) عن ابيه عن جده (رياح بن الربيع) عن النبي صلى الله عليه وسلم، في قتل المرأة في الحرب، وليس كما قال قتل النملة، وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر وهو الصواب.

## ٢٥. الضحاك بن عرفة السعدي:

قال الحافظ ابن حجر: روى ابن منده من طريق عبد الله بن عرادة، عن عبد الرحمن بن طرفة، عن الضحاك ابن عرفة: (أنه أصيب أنفه يوم الكلاب<sup>(٥)</sup>)، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخذ أنفا من ذهب<sup>(١)</sup>.

(١) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين، ص ١٣٦.

(٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، ج ٢١، ص ٥٠٧.

(٣) معرفة الصحابة، لابن منده، ص ٣٦٧.

(٤) معرفة الصحابة، لابن منده، ص ٦١٧.

(٥) قال السندي: قوله. يوم الكلاب، بضم كاف وتخفيف لام: اسم ماء كانت فيه وقعة مشهورة من أيام العرب، وليس من غزواته صلى الله عليه وسلم بل كان في الجاهلية، وبهذا الحديث أباح



**التعقب:** قال الحافظ ابن حجر: هكذا ورد، والمشهور أن الذي أصيب أنفه عرفجة، كذا أورده ابن المبارك عن أبي الأشهب عن أبي طرفة بن عرفجة، عن جده عرفجة<sup>(٢)</sup>.

#### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (الضحاك بن عرفجة) في القسم الأول من الإصابة<sup>(٣)</sup>، ثم ساق الحافظ ابن حجر حديثه الذي رواه الحافظ ابن منده من طريق (عبد الله بن عرادة)، وفيه أن ابن عرفجة أصيب أنفه، لكن الحافظ ابن حجر بين أن رواية الحديث بهذا السياق هو خلاف المشهور عند الأئمة، فإن الذي أصيب أنفه هو عرفجة أباه وليس ابنه كما روى الحافظ ابن منده.

#### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن حجر أن الحافظ ابن منده أورد ترجمة (الضحاك بن عرفجة) في كتابه، وساق حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم حين أصيبت أنفه فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخذ أنفاً من ذهب، وبين الحافظ ابن حجر أن الذي أصيبت أنفه هو أباه (عرفجة) وليس ابنه (الضحاك)، لكن هذا لم أجده في كتاب الحافظ ابن منده وسبب ذلك يعود إلى السقط الواقع من الكتاب، لكن الأئمة من بعد

أكثر العلماء اتخاذا الأنف من ذهب وربط الأسنان به)، كتاب حاشية السندي على سنن النسائي، لأبي الحسن السندي، ج٨، ص١٦٤.

١) أخرجه ابن عبد البر في الاستيعاب في معرفة الاصحاب، ج٢، ص٧٤٤.

٢) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج٣، ص٣٨٧.

٣) ذكره الحافظ ابن حجر في القسم الاول ثم أعاد ذكره مرة ثانية في القسم الرابع، ج٣، ص٤٠٨، وهو الصحيح.



الحافظ ابن منده أثبتوا ذلك عنه كابي نعيم<sup>(١)</sup>، وهذا يؤيد صحة ما نقل الحافظ ابن حجر .

والكلام حول الحديث الذي ذكره الحافظ ابن منده فقد وقع فيه وهم في موضعين: **الموضع الأول:** حين ظن الحافظ ابن منده أن الذي أصيبت أنفه هو (الضحاك بن عرفة) فنكره بسبب ذلك في الصحابة ومستدلا على صحة هذا الأمر بالحديث السابق، وقد جانب الصواب في هذا، فإن الذي أصيبت أنفه هو (عرفة بن أسعد) والمحفوظ عند الأئمة ذلك، فقد روى أبو داود الطيالسي فقال: (حدثنا أبو الأشهب، عن عبد الرحمن بن طرفة، عن جده عرفة بن أسعد أنه أصيب أنفه يوم الكلاب في الجاهلية فاتخذ أنفا من ورق فأنتن عليه فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخذ أنفا من ذهب)<sup>(٢)</sup>، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة<sup>(٣)</sup>، وأخرجه الإمام أحمد<sup>(٤)</sup>، بلفظ ذاته من طريق (أبو الأشهب، وسلم ابن زبير) كلهم عن (عبد الرحمن بن طرفة بن عرفة)، وأخرجه أبو داود من طريق (أبي الأشهب)<sup>(٥)</sup> بمثله، وكذا أخرجه الترمذي<sup>(٦)</sup>، وغيرهم من الأئمة، كلهم روي أن الذي أصيبت أنفه هو (عرفة)، وأورد الترمذي رواية صريحة يتكلم فيها (عرفة بن أسعد) عن الحادثة التي أصيب بها فقال الترمذي: (حدثنا أحمد بن منيع، حدثنا علي بن هاشم بن البريد، وأبو سعد عن أبي الأشهب، عن عبد الرحمن بن طرفة، عن عرفة بن أسعد، قال: أصيب أنفي يوم الكلاب في الجاهلية فاتخذت أنفا من ورق فأنتن علي، فأمرني رسول الله صلى

(١) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٣، ص ١٥٤٢.

(٢) مسند الطيالسي، لأبي داود الطيالسي، من مسند عرفة بن أسعد، برقم: ١٣٥٤، ج ٢، ص ٥٨٦.

(٣) مسند ابن أبي شيبة، لابن أبي شيبة، برقم: ٦١٨، ج ٢، ص ١٢٤.

(٤) المسند، للإمام أحمد بن حنبل، من مسند عرفة بن أسعد، برقم: ١٩٠٠٦، ج ٣١، ص ٣٤٤.

(٥) السنن، لأبي داود، كتاب الخاتم، باب: ما جاء في ربط الأسنان بالذهب، برقم: ٤٢٣٢، ج ٤، ص ٩٢.

(٦) سنن الترمذي، لأبي عيسى الترمذي، أبواب اللباس، باب: ما جاء في شد الأسنان بالذهب، برقم: ١٧٧٠، ج ٣، ص ٢٩٢.



الله عليه وسلم أن أتخذ أنفا من ذهب)<sup>(١)</sup>، وبهذا يتبين لنا قطعاً أن الذي أصيبت أنفه هو (عرفجة بن أسعد)، وهو الصحيح.

**الموضع الثاني:** هو الطريق الذي ذكره الحافظ ابن منده فهو غريب غير معروف عند الأئمة، وشذا الحافظ بذكره عما هو محفوظ، فإن هذا الحديث معروف من طريقين لا ثالث لهما طريق (أبو الأشهب جعفر بن حيان) وطريق (سلم ابن زبير) ومن روى هذا الحديث بغيرهما فقد أخطأ، كما قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عن حديث رواه محمد بن عمر بن الوليد بن لاحق التيمي، عن ابن جابر، عن عبد الرحمن بن طرفة، عن جده عرفجة؛ قال: أصيب أنفه يوم الكلاب، فاتخذ أنفا من ورق، فأنتن عليه، فأمرني أن أتخذ أنفا من ذهب؟

قال أبي: هذا الحديث ليس له أصل من حديث ابن جابر، لم يرو هذا الحديث غير أبي الأشهب، وسلم بن رزين.

قلت لأبي: فروى هذا الحديث عن ابن جابر سوى هذا الشيخ؟  
قال: لا.

قلت: فما حال هذا الشيخ: محمد بن عمر ابن الوليد؟

قال أبي: أمره مضطرب، روى عن شريك، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا تزوج العبد بغير إذن سيده، كان عاهراً.

قال أبي: هذا الحديث ليس من حديث شريك، رواه زهير والحسن بن صالح، ولا أعلم شريكاً روى هذا الحديث)<sup>(٢)</sup>، وهو الصحيح.

أما أبي نعيم فقال: (ذكره بعض المتأخرين، وقال: قاله ابن عرادة، عن عبد الرحمن بن طرفة بن عرفجة، وقال: عبد الرحمن بن الضحاك بن عرفجة، وهو وهم، وصوابه: عرفجة بن أسعد)<sup>(٣)</sup>، فبين أن الذي نقله الحافظ ابن منده عن ابن عرادة

(١) العلل الكبير، للترمذي، ص ٢٩٠.

(٢) علل الحديث، لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ٣٥١.

(٣) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٣، ص ١٥٤٢.





غير صحيح، فجاء الحافظ ابن الأثير معذرا للحافظ ابن منده فقال: ( وهذا لم يقله ابن منده وحده، وقد وافقه عليه غيره، وذكر أنه وهم، فلم يبق عليه حجة، والله أعلم<sup>(١)</sup> )، فتبين قوله أن الذي أصيبت أنفه هو ( الضحاك بن عرفة ) وهم لاشك فيه. أما الحافظ ابن عبد البر فحاول بيان هذه المسألة بالتفصيل فساق طرق الحديث بالتفصيل فقال: ( قال عبد الله بن عرادة، عن عبد الرحمن بن طرفة، عن الضحاك بن عرفة. وقال ثابت بن زيد أبو زيد، عن أبي الأشهب، عن عبد الرحمن بن طرفة، عن ابيه طرفة، أنه أصيب أنفه يوم الكلاب، فذكر مثله سواء. وقال ابن المبارك، عن جعفر بن حبان، قال: حدثني ابن طرفة عن عرفة عن جده - يعني عرفة - أنه أصيب أنفه يوم الكلاب ... مثله سواء.

فقوم جعلوا القصة للضحاك، وقوم جعلوها لطرفة، وقوم جعلوها لعرفة، وهو الأشبه عندي. والله أعلم<sup>(٢)</sup> )، فرجح أن الذي أصيبت أنفه هو ( عرفة ) وهو الصحيح. أما الحافظ ابن حجر فبين في موضع آخر في الإصابة أن مسألة من أصيبت أنفه مجمع عليها عند العلماء ولم يختلف فيها واحد منهم هو ( عرفة بن أسعد )، لكن الخلاف وقع في تسمية أبو ( عبد الرحمن بن الضحاك )، الراوي لهذا الحديث، فهل هو ( عبد الرحمن بن الضحاك ) أم هو ( عبد الرحمن بن طرفة )، فقال: ( وهي غفلة عجيبة، فإن الاختلاف إنما وقع في اسم التابعي وهو طرفة لا في اسم جده، وقول ابن عرادة عن عبد الرحمن بن الضحاك غلط فاحش، وإنما هو عبد الرحمن بن طرفة، وطرفة هو ابن عرفة بن أسعد، والذي أصيب أنفه هو عرفة<sup>(٣)</sup> ).

### النتيجة:

إن القول بأن الذي أصيبت أنفه يوم الكلاب هو ( الضحاك بن عرفة ) لا يمكن الحكم بصحته، بل هو خلاف المحفوظ عند الأئمة، فإن الثابت عندهم أن الذي

١ ( ) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٣، ص ٤٩.

٢ ( ) الاستيعاب في معرفة الاصحاب، لابن عبد البر، ج ٢، ص ٧٤٤.

٣ ( ) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٣، ص ٤٠٨.



أصيبت أنه يوم الكلاب هو ( عرفجة بن أسعد) كما سبق من رواية الإمام أحمد وغيره من الأئمة، وهو الصحيح، وإليه ذهب الحافظ ابن حجر.

### ٢٦. الطفيل:

قال الحافظ ابن حجر: هو ابن أخي جويرية بنت الحارث زوج النبي صلى الله عليه وسلم، ذكره ابن منده في الصحابة، وقال: روى الحسن بن سوار، عن شريك عن جابر- هو الجعفي، عن عمته أم عثمان، عن الطفيل بن أخي جويرية: سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (من لبس الحرير في الدنيا ... )<sup>(١)</sup>.

التعقب: قال الحافظ ابن حجر: وهو وهم من الحسن في قوله: سمع النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما رواه الطفيل عن عمته جويرية.

وقال الحافظ ابن حجر: وجابر ضعيف. والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (الطفيل ابن أخي جويرية) في القسم الرابع من الإصابة، ثم ذكر أن الحافظ ابن منده ذكره في الصحابة، وساق حديثه عن الحافظ ابن منده من طريق (الحسن بن سوار) وفيه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم، لكن الحافظ ابن حجر عد هذا وهما من (الحسن بن سوار)، وإنما الصحيح هو ما رواه الأئمة عن الطفيل عن عمته جويرية.

### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن حجر أن الحافظ ابن منده ساق ترجمة (الطفيل ابن أخي جويرية) في كتابه، واستدل على صحبته بالحديث السابق، وهذا مما لم أجده في كتاب الحافظ ابن منده، وذلك بسبب السقط الواقع من الكتاب، لكن الأئمة أثبتوا ذلك

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، برقم: ١٧٠، ج ٢٤، ص ٦٥.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٣، ص ٤٤٩.



عن الحافظ ابن منده كابي نعيم<sup>(١)</sup>، وابن الاثير<sup>(٢)</sup> وغيرهم، هو يدل على صحة ما نقل الحافظ ابن حجر.

والحديث الذي ساقه الحافظ ابن منده في ترجمة (الطفيل) هو مشهور، ومحفوظ عند الأئمة في كتبهم، ورواه كثير من الصحابة كـ(عمر بن الخطاب، وأبي هريرة، وعقبة بن عامر، وأبي سعيد الخدري، وأنس بن مالك، وأبي أمامة، وابن عمر، وابن الزبير وغيرهم رضوان الله عليهم)، فأخرجه الإمام احمد في مسنده، والبخاري ومسلم في صحيحهما، وأبي داود والترمذي في السنن وغيرهم من الأئمة أصحاب المصنفات، لكن لم يذكره واحد منهم من طريق (الحسن بن سوار) بسنده السابق عن (الطفيل ابن أخي جويرية رضي الله عنها)، فهذا الإسناد مروى على الغلط فهو غير محفوظ عندهم، يدخلوه في كتبهم، ويتبين لنا الوهم والغلط في الحديث من وجوه عديدة، وسأكتفي بذكر وجهين فقط:

**الوجه الاول:** من خلال النظر إلى سند الحديث، نجد أن فيه (الحسن بن سوار) عن (شريك) عن (جابر الجعفي)، فهؤلاء يحتاج الكلام فيهم إلى تفصيل:

أما (الحسن بن سوار) فهو مرضي عند الأئمة فقال عنه ابن سعد: (ثقة)<sup>(٣)</sup>، وقال أبو حاتم: (صدوق)<sup>(٤)</sup>، وقال ابن شاهين فيما نقله عن الإمام يحيى بن معين: (ليس به بأس)<sup>(٥)</sup>، ونقل الخطيب البغدادي أن الإمام احمد قال عنه: (هذا الشيخ ثقة ثقة)<sup>(٦)</sup>، وقال الذهبي: (ثقة)<sup>(٧)</sup>، وغيرهم من الأئمة، ولم ينكر عليه إلا حديث واحد، وهو غير هذا الحديث، وروى عنه كبار الأئمة كالإمام احمد، والترمذي، والحري وغيرهم، وعليه فالخطأ ليس منه في هذا الحديث.

١) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٣، ص ١٥٦٧.

٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الاثير، ج ٣، ص ٧٤.

٣) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٧، ص ٢٦٤.

٤) الجرح والتعديل، لابن ابي حاتم، ج ٣، ص ١٧.

٥) تاريخ اسماء الثقات، لابن شاهين، ص ٦٠.

٦) تاريخ بغداد، للحافظ العراقي، ج ٧، ص ٣٣٠.

٧) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ١، ص ٤٩٣.



أما (شريك) فهو الإمام أبو عبدالله شريك بن عبدالله النخعي، مقبول الرواية عند الأئمة ما لم ينفرد، وذلك بسبب سوء حفظه في آخر عمره، قال الذهبي: (أحد الأعلام، على لين ما في حديثه، توقف بعض الأئمة عن الاحتجاج بمفاريده)<sup>(١)</sup>، فأنكر الأئمة له أحاديث بسبب التفرد ومخالفته لما روى الجماعة، قال ابن عدي بعد ان ذكر له أحاديث أنكرت عليه: (ولشريك حديث كثير من المقطوع والمسند وأصناف، وإنما ذكرت من حديثه وأخباره طرفا وفي بعض ما لم أتكلم على حديثه مما أملت بعض الإنكار والغالب على حديثه الصحة والاستواء والذي يقع في حديثه من النكرة إنما أتى فيه من سوء حفظه لا أنه يعتمد في الحديث شيئا مما يستحق أن ينسب فيه إلى شيء من الضعف)<sup>(٢)</sup>، والكلام هنا أن (شريك القاضي) لم يتفرد بهذه الرواية، بل وافق في روايتها غيره من الأئمة، فصحت روايته هنا، وأخرجها الأئمة في كتبهم كما سبق، لكن من غير طريق الحافظ ابن منده، وهنا لا يمكن أن نعلق خطأ الرواية على الإمام شريك القاضي.

أما (جابر الجعفي) فقد تكلم الأئمة فيه بالجرح والرد لحديثه، فقال يحيى بن معين: (كذاب)<sup>(٣)</sup>، وقال عنه أيضا: (لا يكتب حديثه ولا كرامة)<sup>(٤)</sup>، وقال أبو حاتم: (يكتب حديثه على الاعتبار ولا يحتج به)<sup>(٥)</sup>، وقال أبو زرعة: (لين)<sup>(٦)</sup>، وقال ابن حبان: (قال أبو حنيفة: ما رأيت فيمن لقيت أفضل من عطاء ولا لقيت فيمن لقيت أكذب من جابر الجعفي ما أتيت به شيء قط من رأي إلا جاءني فيه بحديث وزعم أنه عنده كذا وكذا ألف حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينطق بها)<sup>(٧)</sup>، وهذا يدل على ضعف روايته وردها، ورد ابن حبان متعقبا قول الإمام أبي حنيفة، فقال: (

١) سير اعلام النبلاء، للحافظ الذهبي، ج٧، ص٢٤٦.

٢) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج٥، ص٣٥.

٣) تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، للإمام يحيى بن معين، ج٣، ص٢٨٠.

٤) المصدر نفسه، ج٣، ص٣٦٤.

٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٢، ص٤٩٨.

٦) المصدر نفسه، ج٢، ص٤٩٨.

٧) المجروحين، لابن حبان، ج١، ص٢٠٩.



هذا زعيم أهل الرأي وقائدهم وإمامهم في مذهبهم يطلق على جابر الجعفي الكذب ضد قول من انتحل مذهبه وزعم أن إطلاق مثله غيبة فإن احتج محتج بأن شعبة والثوري روي عنه فإن الثوري ليس من مذهبه ترك الرواية عن الضعفاء بل كان يؤدي الحديث على ما سمع لأن يرغب الناس في كتابة الأخبار ويطلبوها في المدن والأمصار وأما شعبة وغيره من شيوخنا فإنهم رأوا عنده أشياء لم يصبروا عنها وكتبوها ليعرفوها فربما ذكر أحدهم عنه الشيء بعد الشيء على جهة التعجب فتداوله الناس<sup>(١)</sup>، وهنا يمكن أن يكون خطأ الرواية التي ساقها الحافظ ابن منده من ( جابر الجعفي) فرواها على الخطأ فنسب الحديث إلى ( الطفيل ابن أخي جويرية) عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو خطأ، وسقط منه اسم ( جويرية رضي الله عنها)، فخالف ما هو محفوظ عند الأئمة.

**الوجه الثاني:** استحالة رواية ( الطفيل) عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو لم يدركه، وكونه معدود في التابعين، فلا يمكن قبول روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم، ومما يدل على صحة ذلك أن الأئمة رويوا هذا الحديث على الوجه الصحيح، فقال الإمام إسحاق بن راهويه: ( ذكر لنا عن شريك، عن جابر الجعفي، عن خالته أم عثمان، عن الطفيل ابن أخي جويرية، عن جويرية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من لبس الحرير في الدنيا ألبسه الله ثوبا من النار)<sup>(٢)</sup>، وهذا هو الوجه الصحيح في رواية هذا الحديث، وكذا رواه الإمام أحمد بن حنبل<sup>(٣)</sup>، والطبراني<sup>(٤)</sup>، وأبو نعيم<sup>(٥)</sup>، وغيرهم من الأئمة.

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٠٩.

(٢) مسند إسحاق بن راهويه، للإمام إسحاق بن راهويه، من مسند أم حبيبة، برقم: ٢٠٧٣، ج ٤، ص ٢٥٠.

(٣) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده، في مسند جويرية بنت الحارث، برقم: ٢٦٧٥٧، ج ٤٤، ص ٣٣٩.

(٤) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، برقم: ١٧١، ج ٢٤، ص ٦٥.

(٥) أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة، في ترجمة جويرية بنت الحارث، برقم: ٧٤٤٢، ج ٦، ص ٣٢٣١.



وقول الحافظ ابن حجر أن الوهم من (الحسن بن سوار) فهذا يبقى مجرد احتمال ولا أظنه يثبت، ويدل على ذلك هو أن الحديث جاء عند الطبراني<sup>(١)</sup> من طريق (علي بن الجعد) بمثل طريق (الحسن بن سوار)، فتابعه في روايته على هذا الوجه، وبهذا تنتفي نسبة الوهم الى (الحسن بن سوار).

وأخيرا يمكننا القول أن الحديث صحيح من كل الوجوه، وذلك أن الأئمة احيانا يروون الحديث على وجه الاختصار، فيحذفون الراوي عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا يقع كثير من كبار الأئمة في المذاكرة، لكن إذا حضر مجلس التحديث فيأتوا بالحديث على تمامه والله تعالى أعلم.

#### النتيجة:

إن الرواية التي ذكرها الحافظ ابن منده في ترجمة (الطفيل ابن اخي جويرية) لا يمكن الجزم بصحتها، كون (الطفيل) معدود في التابعين، وحديثه هذا إنما سمعه من عمته (جويرية بنت الحارث رضي الله عنها)، فهذا هو المحفوظ عند الأئمة في مصنفاتهم، وعليه لا يمكن القول بصحته بناء على هذه الرواية.

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، برقم: ١٧٠، ج ٢٤، ص ٦٥.



## المبحث الثاني تعقبات في نقد المتون

### ١. سعيد بن عبيد:

قال الحافظ ابن حجر: (( هو ابن أبي أسيد بن علاج بن أبي سلمة بن عبد العزى بن غيرة بن عوف بن ثقيف الثقفي. جد إسماعيل بن طريح الشاعر.

قال الحافظ ابن حجر: روى ابن منده، من طريق إسماعيل، حدثني أبي، عن جدي، أن أبا سفيان رمى سعيد بن عبيد جده يوم الطائف بسهم، فأصاب عينه، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: (يا رسول الله، إن هذه عيني أصيبت في سبيل الله، فقال: «إن شئت دعوت الله فرد عليك عينك، وإن شئت فعين في الجنة»، قال: عين في الجنة)<sup>(١)</sup>.

قال ابن منده: هذا غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

١) أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة بسنده قال: حدثناه محمد، قال: ثنا سعيد بن يزيد الحمصي، ثنا محمد بن عوف، ثنا محمد بن عبد الله بن حوشب، ثنا إسماعيل بن طريح بن إسماعيل بن سعيد بن عبيد الثقفي، من أهل الطائف حدثني أبي، عن جدي، أن أبا سفيان، رمى سعيد بن عبيد... به، برقم: ٣٢٦٩، ج ٣، ص ١٣٠٢.



**التعقب:** قال الحافظ ابن حجر: فيه لفظة منكرة، فإن أبا سفيان في حصار الطائف كان مسلماً، فكيف يرمي سعيداً، إن كان سعيد مسلماً؟ وأظن الصواب أن أبا سفيان رماه سعيد، ويؤيد ذلك ما أخرجه الزبير بن بكار من هذا الوجه، فقال: عن سعيد بن عبيد، قال: رأيت أبا سفيان يوم الطائف قاعداً في حائط يأكل فرميته، فأصبت عينه... فذكر الحديث.

وروى ابن عائذ، عن الوليد، عن سعيد بن عبد العزيز أن عين أبي سفيان أصيبت يوم الطائف.

وروى أبو الفرج الأصبهاني، من طريق أسامة بن زيد الليثي، عن القاسم بن محمد، قال: لم يزل السهم الذي أصاب عبد الله بن أبي بكر حتى قدم وفد الطائف، فأراهم إياه، فقال سعيد بن عبيد: هذا سهمي أنا بريته، وأنا رميت به. فقال أبو بكر: الحمد لله الذي أكرمه بيدك ولم يهنك بيده.

وله طريق أخرى في ترجمة عبد الله بن أبي بكر، فثبتت بذلك صحبة سعيد بن عبيد، وتحررت الرواية الأولى. (والحمد لله) (١).

#### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (سعيد بن عبيد) في القسم الأول من الإصابة، ثم نقل عن الحافظ ابن منده حديثه السابق، وفيه: أن أبا سفيان أصاب عينه يوم الطائف... الحديث، لكن الحافظ ابن حجر رد رواية الحافظ ابن منده، وبين الوهم الواقع فيها من خلال ما روى الأئمة، وأن الصحيح هو أن الذي أصيبت عينه يوم الطائف هو (أبو سفيان) وليس (سعيد بن عبيد)، وساق الحديث من وجوه لتأييد ما ذهب إليه.

#### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن حجر أن الحافظ ابن منده أورد ترجمة (سعيد بن عبيد) في كتابه، وروى حديثه عن إسماعيل عن أبيه عن جده، وهذا مما لم أجده في كتابه،

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٣، ص ٩٥.





وذلك بسبب السقط الواقع من الكتاب، لكن الأئمة اثبتوا ذلك عن الحافظ ابن منده كأبي نعيم<sup>(١)</sup>، وابن الأثير<sup>(٢)</sup> وغيرهم، وهذا يدل على صحة ما نقل الحافظ ابن حجر.

والكلام حول الحديث الذي ذكره الحافظ ابن منده في ترجمة (سعيد بن عبيد) لا يمكن الجزم بصحته، ويدل على ذلك أنه مخالف لما روى الأئمة الحفاظ في كتبهم، فإنهم رَووا أن الذي أصيبت عينه يوم الطائف هو (أبو سفيان)، وليس (سعيد بن عبيد)، وهذا هو الصحيح المحفوظ، وقد بين الحافظ ابن حجر ما روى الأئمة في كتبهم، وأطال النفس في ذلك، واستوعب الطرق، وبين أن الذي أصاب عين أبي سفيان هو سعيد بن عبيد، وهو ما ذهب إليه الأئمة قبله، فقال الحافظ ابن عساكر: (والصواب أن أبا سفيان رماه سعيد بن عبيد)<sup>(٣)</sup>.

أما ابن قانع فنفي في روايته أن يكون سعيد بن عبيد أصاب عين أبي سفيان، بل إن أبا سفيان أصيبت عينه يوم الطائف، ورماه سعيد بن عبيد فنقل الحادثة فقال: (حدثنا هاشم بن القاسم الهاشمي، نا الزبير بن بكار، نا يعقوب بن عيسى، نا إسماعيل بن طريح بن إسماعيل بن سعيد بن عبيد، عن أبيه، عن جده، عن سعيد بن عبيد الثقفي قال: رأيت أبا سفيان بن حرب يوم الطائف قاعدا في حائط ابن يعلى بن منية فأصيبت عينه فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله هذه عيني أصيبت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن شئت دعوت الله فرد عليك عينك وإن شئت الجنة، قال: الجنة)<sup>(٤)</sup>، ومن خلال هذه الرواية يتبين لنا أن (سعيد بن عبيد) رأى أبا سفيان أصيبت عينه يوم الطائف، وأنه ليس هو الذي أصاب عينه.

(١) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٣، ص ١٣٠٢.

(٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٢، ص ٤٨٥.

(٣) تاريخ دمشق، لابن عساكر، ج ٢٤، ص ٤٦٩.

(٤) معجم الصحابة، لابن قانع، ج ١، ص ٢٦٤.



وخلاصة القول يمكننا أن نجزم أن الذي أصيبت عينه يوم الطائف هو (أبو سفيان)، وليس غيره.

#### النتيجة:

إن الذي القول الصحيح المحفوظ عند الأئمة هو أن الذي أصيبت عينه يوم الطائف هو (أبو سفيان)، وليس (سعيد بن عبيد)، وهذا ما رجحه الحافظ ابن حجر في اعتراضه على رواية الحافظ ابن منده، وهو خلاف ما نقل الحافظ ابن منده وهو الصحيح.

#### ٢. سمرة بن ربيعة العدواني:

قال الحافظ ابن حجر: ويقال العدوي. روى ابن منده من طريق حرام بن عثمان، عن محمد وعبد الله ابني جابر، عن أبيهما أن سمرة بن ربيعة العدواني جاء إلى أبي اليسر يتقاضاه حقا له، فقال أبو اليسر لأهله: قولوا له ليس هو هنا، فجعل سمرة يستريح، فظن أبو اليسر أنه ذهب وأطلع رأسه فرآه سمرة، فقال أبو اليسر: أما سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (من انظر معسرا أظله الله في ظله...) الحديث، فقال سمرة: أشهد لسمعته يقول ذلك.

التعقب: قال الحافظ ابن حجر: أصل هذه القصة في مسلم بغير هذا السياق، وليس فيها لسمرة ذكر، بل فيها أن الدين كان لأبي اليسر على شخص آخر. وقد تقدم في الحارث بن يزيد شيء من ذلك. وحرام بمهملتين متروك<sup>(١)</sup>.

#### بيان التعقب:

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٣، ص ١٥١.



ذكر الحافظ ابن حجر (سمرة بن ربيعة العدواني) في القسم الأول من الإصابة، ثم نقل أن الحافظ ابن منده ذكر له حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم، لكن الحافظ ابن حجر بين (سمرة بن ربيعة) ليس له ذكر في الحديث، حيث إن الحديث قد ورد عند الإمام مسلم من غير ذكره فيه.

#### مناقشة الأقوال السابقة:

ذكر الحافظ ابن منده ترجمة (سمرة بن ربيعة العدواني) في كتابه<sup>(١)</sup>، وساق حديثه من طريق حرام بن عثمان، عن محمد، وعبد الله ابني جابر، عن أبيهما: أن سمرة بن ربيعة العدواني جاء يقاضي أبا اليسر حقا له، قال أبو اليسر لأهله: قولوا ليس ههنا أبو اليسر، فقالوا: ليس هو ههنا، فجلس سمرة بالفناء ليستريح، فظن أبو اليسر أنه قد ذهب، فاطلع أبو اليسر، فراه سمرة، فقال سمرة: ألم يقل أهلك ليس ههنا! قال: بلى وعن أمري كان ذلك، قال: ولم؟ قال: لأنه لم يكن حقا عندي فأقضيك، ولم أحب أن تكلمني وليس عندي، قال: آله، قال: آله، قال أبو اليسر: أفما سمعت ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن أنظر معسرا، أو فرج عنه، أظله الله في ظله يوم القيامة، قال سمرة: وأشهد لسمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم)، وهذا الحديث غير صحيح، وهو مخالف لما هو المحفوظ عند الأئمة، ويرد عليه من وجوه، وعلى التفصيل التالي:

**الوجه الأول:** أن حديث (من أنظر معسرا، أو وضع عنه، أظله الله في ظله..) مشهور ومحفوظ في كتب الأئمة، وذكره عن كثير من الصحابة كأبي هريرة، وابن عباس، وبريدة الأسلمي، وأبي اليسر الأنصاري، وغيرهم، أما الحافظ ابن منده فنكره عن (جابر بن عبد الله)، وذكر في سياقه إنظاره سمرة بن ربيعة لأبي اليسر، كما سبق، وقد خالف الحافظ ابن منده جمهور الأئمة في روايته السابقة، وذلك لأن

(١) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ٥٤٦، ص ٨١٦.



الأئمة أخرجوه من غير ذكر (سمرة بن ربيعة) كالإمام أحمد<sup>(١)</sup>، والدارمي<sup>(٢)</sup>، وابن ماجه<sup>(٣)</sup>، وابن أبي عاصم<sup>(٤)</sup>، وهو الصحيح.

**الوجه الثاني:** أن الإمام مسلما ذكر الحديث السابق عن (أبي اليسر)، وقصة إنظاره أحد الصحابة، لكنه لم يصرح باسمه، فقال الإمام مسلم حدثنا هارون بن معروف، ومحمد بن عباد، قالوا: حدثنا حاتم بن إسماعيل، عن يعقوب بن مجاهد أبي حزرة، عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت، قال: (خرجت أنا وأبي نطلب العلم في هذا الحي من الأنصار، قبل أن يهلكوا، فكان أول من لقينا أبا اليسر، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومعه غلام له، معه ضمامة من صحف، وعلى أبي اليسر بردة ومعافري، وعلى غلامه بردة ومعافري، فقال له أبي: يا عم إنني أرى في وجهك سفعة من غضب، قال: أجل، كان لي على فلان ابن فلان الحرامي مال، فأنتيت أهله، فسلمت، فقلت: ثم هو؟ قالوا: لا، فخرج علي ابن له جفر، فقلت له: أين أبوك؟ قال: سمع صوتك فدخل أريكة أُمي، فقلت: اخرج إلي، فقد علمت أين أنت، فخرج، فقلت: ما حملك على أن اختبأت مني؟ قال: أنا، والله أحدثك، ثم لا أكذبك، خشيت والله أن أحدثك فأكذبك، وأن أعدك فأخلفك، وكنت صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكنت والله معسرا قال: قلت: الله قال: الله قال: الله قال: الله قال: الله قال: فأتى بصحيفته فمحاها بيده، فقال: إن وجدت قضاء فاقضني، وإلا، أنت في حل، فأشهد بصر عيني هاتين - ووضع إصبعيه على عينيه - وسمع أذني هاتين، ووعاه قلبي هذا - وأشار إلى مناط قلبه - رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقول:

١) المسند، للإمام أحمد بن حنبل، برقم: ١٥٥٢١، ج ٢٤، ص ٢٧٩.

٢) سنن الدرامي، للدارمي، كتاب البيوع، باب: فيمن أنظر معسرا، برقم: ٢٦٣٠، ج ٣، ص ١٦٨٦.

٣) سنن ابن ماجه، لابن ماجه، كتاب الصدقات، باب: إنظار المعسر، برقم: ٢٤١٩، ج ٢، ص ٨٠٨.

٤) الأحاد والمثاني، لابن أبي عاصم، برقم: ١٩١٧، ج ٣، ص ٤٥٩.



من أنظر معسرا أو وضع عنه، أظله الله في ظله<sup>(١)</sup>، وكذا أخرجه ابن حبان<sup>(٢)</sup>، والطبراني<sup>(٣)</sup>، والبغوي<sup>(٤)</sup>، والحاكم<sup>(٥)</sup>، والبيهقي<sup>(٦)</sup>.

ولابد هنا من التنبيه أن في رواية الحافظ ابن منده كان أبو اليسر مدين، أما في رواية الامام مسلم فكان دائئا، وهذا لا إشكال فيه فلعله من تصرف الرواة، ولا يمكننا القول أنهما قصتين وأن أبو اليسر رجل آخر غير الذي ذكره الحافظ ابن منده فهذا مستبعد جدا، ثم أن الصحيح هو ما ذكره الامام مسلم وهو ما رجحه الحافظ ابن حجر كما سبق.

**الوجه الثالث:** أننا إن سلمنا جدلا أن (أبا اليسر) ذكر اسم قرينه في الحديث، فهو لم يذكر أن اسمه (سمرة بن ربيعة) بل ذكر غيره، كما قال ابن الجوزي: (اسم غريم أبي اليسر الحارث بن يزيد الجهني)<sup>(٧)</sup>، وهو ما أثبتته الحافظ ابن حجر في تعقبه على الحافظ ابن منده، ومن خلال ما سبق يتبين لنا خطأ رواية الحافظ ابن منده.

أما من وافق الحافظ ابن منده في ذكر (سمرة بن ربيعة) في الحديث، فهما أبو نعيم<sup>(٨)</sup>، وابن الأثير<sup>(٩)</sup>، وأظن أنهما قلدا الحافظ ابن منده في ما قال، ويدل على ذلك أنهما قالوا فيه ما قال من دون زيادة أو نقصان، واقتصرا على إيراد حديثه المعلول

(١) صحيح مسلم، للإمام مسلم بن حجاج، كتاب الزهد والرقائق، باب: من أنظر معسرا، برقم: ٣٠٠٦، ج ٤، ص ٢٣٠١.

(٢) صحيح ابن حبان، لابن حبان، كتاب البيوع، باب: (ذكر إضلال الله جل وعلا في القيامة في ظله من أنظر معسرا أو وضع له)، برقم: ٥٠٤٤، ج ١١، ص ٤٢٣.

(٣) المعجم الكبير، للطبراني، برقم: ٣٧٩، ج ١٩، ص ١٦٨.

(٤) معجم الصحابة، للبغوي، ج ٥، ص ٩٩.

(٥) المستدرک على الصحيحين، للحاكم، برقم: ٢٢٢٤، ج ٢، ص ٣٣.

(٦) السنن الكبرى، للبيهقي، كتاب البيوع، باب: (ما جاء في إنظار المعسر والتجاوز عن الموسر)، برقم: ١٠٩٧٥، ج ٥، ص ٥٨٤.

(٧) تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير، لابن الجوزي، ص ٤٦٨.

(٨) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٣، ص ١٤١٤.

(٩) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٢، ص ٥٥٥.



الذي فيه التصريح باسم (سمرة بن ربيعة) وهو غير صحيح كما سبق، ويدل على ذلك أيضا أنهما أورداه من طريقه نفسه، وعلى هذا يرد عليهم بمثل ما رد على الحافظ ابن منده، كون مخرج القول واحد.

### النتيجة:

إن الرواية التي ساقها الحافظ ابن منده في ترجمة (سمرة بن ربيعة)، في قصة إنظاره (أبا اليسر) لا يمكن الجزم بصحتها، وذلك لكونها مخالفة لما روى جمهور الأئمة كما سبق، وأن الثابت هو ما ذكره الأئمة في كتبهم، وهو عدم وجود ذكر لسمرة بن ربيعة، ثم إن اسم غريمه جاء مجهولا في الحديث، وفي هذا موافقة لما ذهب إليه الحافظ ابن حجر.

## المبحث الثالث

### تعقبات في النقل من الكتب

١. امرؤ القيس بن الفاخر بن الطماح الخولاني، أبو شرجبيل:

قال الحافظ ابن حجر: شهد فتح مصر، وله ذكر في الصحابة، قال ابن منده: قاله لي أبو سعيد بن يونس.



**التعقب:** قال الحافظ ابن حجر: لم أر في تاريخ ابن يونس التصريح بأنه من الصحابة<sup>(١)</sup>.

#### **بيان التعقب:**

ذكر الحافظ ابن حجر ( امرؤ القيس بن الفاخر ) في القسم الأول من الإصابة، ثم نقل عن الحافظ ابن منده أن ( امرؤ القيس بن الفاخر ) له ذكر في الصحابة، ونسب ذلك القول إلى ابن يونس، لكن الحافظ ابن حجر أعترض على ما نقل الحافظ ابن منده عن ابن يونس، ونفى أن يكون ابن يونس قال ذلك .

#### **مناقشة الأقوال السابقة:**

نقل الحافظ ابن حجر عن الحافظ ابن منده أنه ذكر أن أبا سعيد بن يونس قال: ( امرؤ القيس بن الفاخر ) له ذكر في الصحابة، وهذا القول لم أجده في كتابه، وذلك بسبب السقط الواقع من الكتاب، لكن الأئمة أثبوا ذلك عن الحافظ ابن منده كابن الأثير<sup>(٢)</sup>، والسيوطي<sup>(٣)</sup> وغيرهم، وهذا يدل على صحة ما نقل الحافظ ابن حجر. وما نقله الحافظ ابن منده عن ابن يونس لا يمكننا القول بصحته، وذلك أن كتاب التاريخ لابن يونس مفقود، وما بين أيدينا اليوم هو جهد لبعض الباحثين في جمع مادة الكتاب، حيث نجدهم أعتمدوا في جمع مادته من كتب عدة من بينها كتاب معرفة الصحابة للحافظ ابن منده، ولهذا فيه أنه قال: ( امرؤ القيس بن الفاخر بن الطماح بن شرحبيل الخولاني: أبو شرحبيل، ذكر أن له صحبة، شهد فتح مصر، ولا تعرف له رواية)<sup>(٤)</sup>، فإن ثبت هذا القول فهو يوافق ما ذهب إليه الحافظ ابن منده وإن كان غيره فقد خالف.

١ ( ) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٢٦٤.

٢ ( ) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٢٧٧.

٣ ( ) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي، ج ١، ص ١٧٠.

٤ ( ) التاريخ، لابن يونس، ج ١، ص ٤٩.



أما من وافق الحافظ ابن منده في ذكر (أمرؤ القيس بن الفاخر) في الصحابة نقلا عن ابن يونس فهو أبو نعيم فقال: (ذكره أبو سعيد بن عبد الأعلى في الصحابة، ولا حقيقة له)<sup>(١)</sup>، فهنا نفى الحافظ أبو نعيم أن يكون له ذكر في الصحابة، لكنه نسب ما ذكره لابن يونس، وهذا يقوي القول إن الحافظ ابن منده أصاب في نقله عن ابن يونس، وكذلك نقل الحافظ ابن الأثير عن ابن يونس القول بصحته<sup>(٢)</sup>.

### النتيجة:

التوقف في الجزم بصحة أو ضعف القول الذي نقله الحافظ ابن منده عن ابن يونس كون الأخير ذكره في كتابه التاريخ، وهذا الكتاب مفقود ولم يصل إلينا ومن الخطأ إعتقاد النسخة الموجودة اليوم، فإنما هي جمع لمادة الكتاب من الكتب التي نقلت عنه، ولهذا لا يمكن قبول التعقب لعدم تأكد من ثبوته والله تعالى أعلم.

## ٢. أهبان الغفاري، ابن أخت أبي ذر:

**التعقب:** قال الحافظ ابن حجر: وزعم ابن منده أن البخاري قال: إن أهبان بن صيفي هو أهبان ابن أخت أبي ذر، والذي رأيت في «التاريخ» التفرقة بينهما، نعم وحد بينهما ابن حبان. والصواب التفرقة<sup>(٣)</sup>.

### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (أهبان الغفاري) في القسم الرابع من الإصابة، ثم نقل الحافظ ابن حجر عن الحافظ ابن منده أنه زعم أن البخاري قال (أهبان بن صيفي هو أهبان ابن أخت أبي ذر)، لكن الحافظ ابن حجر اعترض على ما نقله الحافظ

(١) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ١، ص ٣٥٢.

(٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٢٧٧.

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٣٩٢.





ابن منده عن البخاري، وبين أن البخاري فرق بين (أهبان بن صيفي) و (أهبان ابن أخت أبي ذر)، وأن الذي لم يفرق بينهما هو ابن حبان، لكنه بين أن الصواب هو التفرقة بينهما.

#### مناقشة الأقوال السابقة:

نقل الحافظ ابن حجر أن الحافظ ابن منده ذكر ترجمة (أهبان الغفاري) في كتابه، وقال عنه هو (أهبان بن صيفي، هو أهبان ابن أخت أبي ذر)، ونسب ذلك القول إلى الإمام البخاري، وهذا مما لم أجده في كتابه، وذلك بسبب السقط الواقع من الكتاب، ولكن ما نقله الأئمة عن الحافظ ابن منده كابن الأثير<sup>(١)</sup>، يدل على صحة ما نقل الحافظ ابن حجر عنه.

أما الكلام حول ما نقله الحافظ ابن منده في ترجمة (أهبان الغفاري)، فنجد أن هناك وهما في النقل، وعدم صحة الكلام المنقول عن الإمام البخاري، ويتبين لنا ذلك من خلال الرجوع إلى كتاب التاريخ الكبير للإمام البخاري حيث نجده ذكر في كتابه ترجمتين:

**الأولى:** قال فيها: (أهبان بن صيفي الغفاري، أتاه علي بالبصرة ليخرج معه، كان اتخذ سيفاً من خشب فقال: إن شئت خرجت معك بهذا فإن خليلي وابن عمك أمرني إذا كان قتال بين فئتين من المسلمين أن أتخذ سيفاً من خشب، فاستل بعضه وهو في حجره فانصرف، قال لنا عثمان المؤذن عن عبد الله بن عبيدة عن عائشة بنت أهبان عن أبيها)<sup>(٢)</sup>.

**الثانية:** قال فيها: (أهبان ابن أخت أبي ذر، قال لي الصلت بن محمد أخبرني ابن مهدي سمع أبا عوانة عن داود بن عبد الله عن حميد بن عبد الرحمن عن أهبان ابن أخت أبي ذر: سألت أبا ذر: أي الرقاب أزكى؟ قال: سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال: ((أغلاها ثمناً، وخير الليل جوفه، وأفضل الشهور المحرم))، وقال لنا

(١) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٣٠٨.

(٢) التاريخ الكبير، للبخاري، رقم الترجمة: ١٦٣٤، ج ٢، ص ٤٥.



مسدد عن أبي عوانة عن عبد الملك عن محمد بن المنتشر عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعن أبي عوانة عن أبي بشر عن حميد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة والمحرم، وقال ابن المبارك وغندر عن شعبة عن أبي بشر عن حميد عن النبي صلى الله عليه وسلم، مرسل<sup>(١)</sup>.

وهذا دليل واضح، يدل على أن الإمام البخاري فرق بين الرجلين، وهو الصحيح المحفوظ، وقد وافقه الأئمة من بعده كابن أبي حاتم<sup>(٢)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٣)</sup>، وابن الأثير<sup>(٤)</sup> وغيرهم، وهو بخلاف ما نقل الحافظ ابن منده في زعمه أن البخاري لم يفرق بينهما، وعلى هذا يرد على الحافظ ابن منده ما نقل عن الإمام البخاري.

أما من وافق الحافظ ابن منده في عدم التفرقة بينهما فهو ابن حبان فقال: (أهبان بن صيفي ابن أخت أبي زر يروي عن أبي زر...)<sup>(٥)</sup>، وهذا خلاف الصواب كما سبق، ويدل على ذلك أنه ذكر في موضع آخر ترجمة (أهبان) فقال عنه: (أهبان بن صيفي أبو أسلم الغفاري له صحبة سكن البصرة...)<sup>(٦)</sup>، ولم يقل في ترجمته أنه ابن أخت أبي زر، وهو دليل واضح على التفرقة بينهما عنده، وعلى هذا فإن قوله لا يقوي ما قال الحافظ ابن منده، وذلك لمخالفتها ما هو محفوظ عند الأئمة.

### النتيجة:

رد القول الذي نقله الحافظ ابن منده عن الإمام البخاري في زعمه أنه لم يفرق بين (أهبان بن صيفي) و (أهبان ابن أخت أبي زر الغفاري)، كونه غير ثابت عن

١) التاريخ الكبير، للبخاري، رقم الترجمة: ١٦٣٥، ج ٢، ص ٤٥.

٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٣٠٩.

٣) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ١، ص ١١٧.

٤) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٣٠٨.

٥) الثقات، لابن حبان، رقم الترجمة: ١٨٠٠، ج ٤، ص ٥٤.

٦) المصدر نفسه، رقم الترجمة: ٥٧، ج ٣، ص ١٧.



الإمام البخاري، وبيان أن الصحيح هو التفرقة بينهما عند الإمام البخاري، ووافقه الأئمة من بعده على ذلك، وفي هذا موافقة ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر.

### ٣. جنادح بن ميمون:

قال الحافظ ابن حجر: قال ابن منده، عن ابن يونس: يعد في الصحابة، وشهد فتح مصر.

التعقب: قال الحافظ ابن حجر: وقرأت بخط مغلطاي: لم أره في تاريخ ابن يونس<sup>(١)</sup>.

### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (جنادح بن ميمون) في القسم الأول من الإصابة، ثم نقل عن الحافظ ابن منده أنه نقل عن ابن يونس أنه قال عن (جنادح بن ميمون) يعد في الصحابة، لكن الحافظ ابن حجر اعترض على ما نقله الحافظ ابن منده عن ابن يونس، ونفى أن يكون ابن يونس قال ذلك، ودليله في ذلك ما قاله الحافظ مغلطاي، وهو أن الذي نقله الحافظ ابن منده ليس له وجود في كتاب التاريخ لابن يونس.

### مناقشة الأقوال السابقة:

نقل الحافظ ابن حجر أن الحافظ ابن منده نقل عن أبي سعيد بن يونس أنه قال عن (جنادح بن ميمون) أنه معدود في الصحابة، وأنه شهد فتح مصر، وهذا القول لم أجده في كتابه، وذلك بسبب السقط الواقع من الكتاب، لكن الأئمة أثبوا ذلك عن الحافظ ابن منده كأبي نعيم فقال: (ذكره بعض المتأخرين)<sup>(٢)</sup>، وقصد بذلك الحافظ ابن منده، حيث إن هذه العبارة إذا أطلقها يقصد بها الحافظ ابن منده دون التصريح

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٦٠٧.

(٢) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٢، ص ٦١١.



باسمه كما نص الأئمة على ذلك، وابن الأثير أيضا نقل ذلك القول عن الحافظ ابن منده<sup>(١)</sup>، وهذا يدل على صحة ما نقل الحافظ ابن حجر عنه.

والكلام حول ما نقله الحافظ ابن منده عن ابن يونس فلا يمكن الجزم بثبوته فضلا عن صحته، كون كتاب ابن يونس مفقود، والظاهر أن النص الموجود اليوم في نسخة الكتاب المستلة من الكتب قد أخذ من كتاب معرفة الصحابة للحافظ ابن منده، ويدل على ذلك ما نقله الحافظ ابن حجر وكذلك مطابقة اللفظ المذكور حيث نجده قال: (جنادح بن ميمون: يعد في الصحابة، وشهد فتح مصر، ولا يعرف له حديث)<sup>(٢)</sup>، والله تعالى أعلم.

أما من وافق الحافظ ابن منده في ذكر (جنادح بن ميمون) في الصحابة فهو أبو نعيم، حيث ترجم له في كتابه فقال: (جنادح بن ميمون يعد في الصحابة شهد فتح مصر، لا يعرف له حديث، ذكره بعض المتأخرين وأحاله بذكره على أبي سعيد بن عبد الأعلى)<sup>(٣)</sup>، فهنا أثبت الحافظ أبي نعيم الصحبة له بناء على نقله عنه الحافظ ابن منده، ولم يعترض على قوله.

وابن الأثير أظن أنه نقل كلام أبي سعيد بن يونس من الحافظ ابن منده بالنص، وكونه شهد فتح مصر، ولم تعرف له رواية، لكنه زاد على ذلك ضبطه لاسم أبيه فقال: (جنادح: بالحاء في آخره)<sup>(٤)</sup>، ولكنه أحال ما نقل على الحافظ ابن منده، والحافظ أبي نعيم.

وما نقله الحافظ ابن حجر عن الحافظ مغلطاي قوله: (لم أره في تاريخ ابن يونس)<sup>(٥)</sup>، فهذا يبقى على الإحتمال، وذلك لكوني لم أجده فيما وصل إلينا من كتب

١) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٥٥٦.

٢) التاريخ، لابن يونس، ج ١، ص ٩٤.

٣) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٢، ص ٦١١.

٤) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ١، ص ٥٥٦.

٥) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ١، ص ٦٠٧.



الحافظ مغلطاي بن قليج، فلعله كتبه في حاشية من الحواشي التي كتبها على كتاب معرفة الصحابة للإبن الاثير أو غيره فلم يصل إلينا والله تعالى أعلم.

#### النتيجة:

التوقف في الجزم بصحة أو ضعف القول الذي نقله الحافظ ابن منده عن ابن يونس كون الاخير ذكره في كتابه التاريخ، وهذا الكتاب مفقود ولم يصل إلينا ومن الخطأ إعتقاد النسخة الموجودة اليوم، فإنما هي جمع لمادة الكتاب من الكتب التي نقلت عنه، ولهذا لايمكن قبول التعقب لعدم تأكد من ثبوته، وكذلك لعدم الوقوف على ما نقله الحافظ ابن حجر عن الحافظ مغلطاي بن قليج بسبب ضياع بعض كتب الحافظ مغلطاي وعدم وصلها إلينا والله تعالى أعلم.

#### ٤. جهم البلوي:

قال الحافظ ابن حجر: قال ابن منده: ذكرته فيمن اسمه الزبرقان، وله فضيلة. التعقب: قال الحافظ ابن حجر: كذا قال، ولم أراه في كتابه فيمن اسمه الزبرقان<sup>(١)</sup>.

#### بيان التعقب:

ذكر الحافظ ابن حجر (جهم البلوي) في القسم الأول من الإصابة، ثم نقل عن الحافظ ابن منده أنه ذكر (جهم البلوي) فيمن يسمى بالـ (الزبرقان)، لكن الحافظ ابن حجر اعترض على ما قال الحافظ ابن منده، وبين أنه لا وجود للاسم (الزبرقان) في كتاب الحافظ ابن منده، وعليه فلا يصح قوله إنه ذكره في كتابه.

#### مناقشة الأقوال السابقة:

نقل الحافظ ابن حجر عن الحافظ ابن منده أنه ذكر ترجمة (جهم البلوي) في كتابه معرفة الصحابة في من سمي بـ (الزبرقان)، وهذا الذي نقله الحافظ ابن حجر

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٦٢٤.



لم أجدّه في كتاب الحافظ ابن منده، وذلك بسبب السقط الواقع من الكتاب، ثم إنني لم أجدّه أحدا من الأئمة قال عن الحافظ ابن منده أنه ترجم في كتابه معرفة الصحابة لـ(جهم البلوي)، فالعهدة هنا على الحافظ ابن حجر فيما نقل.

### النتيجة:

التوقف عن القول بصحة التعقب الذي قاله الحافظ ابن حجر على الحافظ ابن منده في كونه ترجم في كتابه لـ(جهم البلوي) تحت اسم (الزبرقان)، وذلك بسبب عدم التثبت من وجوده عند الحافظ ابن منده، بسبب السقط الواقع من الكتاب، ثم إن الأئمة لم ينقلوا ذلك عن الحافظ ابن منده.

### ٥. خالد بن الطفيل بن مدرك الغفاري:

قال الحافظ ابن حجر: قال ابن منده: ذكره ابن منيع في الصحابة، وفيه نظر. وروى من طريق سفيان بن حمزة، عن كثير بن زيد، عن خالد بن الطفيل بن مدرك الغفاري أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث جده مدركا إلى مكة ليأتي بابنته، قال: وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد وركع قال: (أعوذ برضاك من سخطك ...)<sup>(١)</sup>.

التعقب: قال الحافظ ابن حجر: لم يورده ابن منيع إلا في ترجمة مدرك، وكلام ابن منده يوهم أنه ذكر خالد في الصحابة، وليس كذلك<sup>(٢)</sup>.

### بيان التعقب:

١) أخرجه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني، قال حدثنا يعقوب بن حميد، أنبانا سفيان بن حمزة، أن كثير بن زيد حدثهم عن خالد بن الطفيل بن مدرك الغفاري رضي الله عنه، عن جده قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد ورفع قال: «اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وأعوذ بعفوك من عقوبتك، وأعوذ بك منك، لا أبلغ ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك»، برقم: ١٠٠٦، ج ٢، ص ٢٥٣.

٢) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ج ٢، ص ٣١٣.



ذكر الحافظ ابن حجر (خالد بن الطفيل) في القسم الرابع من الإصابة، ثم نقل كلام الحافظ ابن منده عنه، وهو أن ابن منيع ذكره في الصحابة، وقال عن ذكره في الصحابة فيه نظر، لكن الحافظ ابن حجر اعترض على ما نقله الحافظ ابن منده، وبين أن ابن منيع لم يذكره في كتابه على أنه صحابي، وإنما جاء ذكره في ترجمة جده (مدرک الغفاري)، وعليه فلا يصح قوله أنه ذكره في كتابه.

#### مناقشة الأقوال السابقة:

إن الحافظ ابن منده ذكر ترجمة (خالد بن الطفيل بن مدرک الغفاري) في كتابه<sup>(١)</sup>، وقال في ترجمته: (ذكره ابن منيع في الصحابة، وفيه نظر، وروى حديثه عن حمزة بن مدرک، عن عمه سفيان بن حمزة، عن كثير بن زيد)، وهذا الذي نقله الحافظ ابن منده عن ابن منيع لا يمكننا الجزم بصحته أو خطأه، وذلك لعدم وجود كتاب ابن منيع في يومنا هذا، فكتاب (معجم الصحابة) أو (مسند الصحابة) كما سماه بعض العلماء لابن منيع من الكتب المفقودة، لكن الحافظ ابن حجر عد الكلام الذي نقله الحافظ ابن منده عن ابن منيع غير صحيح، وبين أن ابن منيع لم يذكره في الصحابة منفرداً، وإنما جاء ذكره في ترجمة جده (مدرک الغفاري)، وهذا أيضاً لا يمكننا الجزم به لعدم وجود الأصل حتى نرجع إليه، لكن الحافظ ابن حجر بلا شك قد اطلع على كتاب ابن منيع فنفي ما نقل ابن منده عنه، والعهد عليه هنا فيما نقل، والله تعالى أعلم.

والكلام حول صحبة (خالد بن الطفيل الغفاري)، فهي غير ثابتة، فقد ذكره البخاري<sup>(٢)</sup>، وأبو حاتم<sup>(٣)</sup>، وابن حبان<sup>(٤)</sup>، وغيرهم في (التابعين)، وهذا هو الصحيح،

١) معرفة الصحابة، لابن منده، رقم الترجمة: ٢٨٠، ص ٤٧٣.

٢) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٣، ص ١٥٧.

٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ٣٣٧.

٤) الثقات، لابن حبان، ج ٦، ص ٢٥٧.



وذلك لأنه لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم لصغر سنه، وإنما يروي عن أبيه وجده، وإنما الصحبة ثابتة لجدّه فقط.

أما من ذكره في الصحابة فهو (أبو نعيم<sup>(١)</sup>، وابن الأثير<sup>(٢)</sup>)، فأما أبو نعيم فذكره في الصحابة، وروى له حديثين، وكلا الحديثين معدود في مرويات جده، وإنما رواهما هنا إرسالا عن النبي صلى الله عليه وسلم، والصحيح هما من رواية جده عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يسمعهما من النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة.

أما ابن الأثير فنقل ما قال الحافظ ابن منده، وأبو نعيم بالنص، ونسب الكلام إليهما من دون التعقيب عليهما بشيء، وعلى هذا فيرد عليه بما رد على الحافظ ابن منده، وأبي نعيم، وأن الصحيح هو عدم ذكره في الصحابة.

#### النتيجة:

أن ما نقله الحافظ ابن منده عن ابن منيع من ذكر (خالد بن الطفيل) في الصحابة يبقى على الاحتمال، ولا يمكن الجزم بصحته أو خطأه، وذلك لعدم وجود كتاب ابن منيع، أما الكلام حول صحبة (خالد بن الطفيل) فكذلك لا يمكننا الجزم بذلك، ورجح الحافظ ابن منده عدم ثبوتها حيث قال عن ذكره في الصحابة فيه نظر، وهو أيضا ما رجحه الحافظ ابن حجر والله تعالى أعلم.

(١) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج٢، ص٩٥٦.

(٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج٢، ص١٢٨.





# الخاتمة

## النتائج والتوصيات



## الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه،  
والصلاة والسلام على نبينا وقره عيوننا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آل بيته  
الطيبين، وصحابته المطهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فقد تم هذا العمل المتواضع على ما فيه من النقص والتقصير، الذي أسأل الله  
الأجر فيما أصبت فيه، والمغفرة والعفو فيما أخطأت به، وسأوجز الكلام في الخاتمة  
فيما يأتي:

### أولاً: أنواع التعقبات وعددها:

بلغ عدد التعقبات تسعين تعقبا، بدون المكرر منها، وقد توزعت على ما يأتي:

١. التعقبات في نفي صحبة أثبتها ابن منده وعددها ( ١٨ تعقبا).
٢. التعقبات في إثبات صحبة نفاها ابن منده أو توقف في إثباتها وعددها ( ٣  
تعقبات).
٣. التعقبات في ضبط اسم الصحابي وعددها ( ١٦ تعقبا).
٤. التعقبات في كنية الصحابي ولقبه ونسبه، وعددها ( ١٢ تعقبا).
٥. التعقبات في عمود النسب وعددها ( ٨ تعقبات).
٦. التعقبات في الولادة والوفاة وعددها ( تعقبان اثنان).
٧. التعقبات في نقد الأسانيد وعددها ( ٢٦ تعقبا).
٨. التعقبات في نقد المتون وعددها (تعقبان اثنان).
٩. التعقبات في النقل من الكتب وعددها ( ٥ تعقبات).



### ثانياً: النتائج:

١. إن معرفة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وتمييزهم عن غيرهم من أجل العلوم، وأشرفها بعد العلم بكتاب الله تعالى، كونهم حملوا السنة المطهرة من أقوال النبي صلى الله عليه وسلم، وأفعاله، وتقريراته، وشمائله، وكل ما يتصل بحياة النبي صلى الله عليه وسلم، وعليهم بينى الحكم على الخبر، فمن ثبتت صحبته صار خبره موصولاً، ومن لم تثبت له الصحبة كان خبره مقطوعاً أو مرسلًا أو غير ذلك من العلل التي يرد أو يتوقف قبول الخبر بسببها.

٢. إن ( التعقبات ) ليس بالعلم الجديد كما يظن، بل هو علم نشأ بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم، فقد تعقب الصحابة (رضوان الله عليهم أجمعين) بعضهم على بعض في الأحاديث والأحكام وغيرها من المسائل، وأبت العصمة أن تكون إلا لكتاب الله تعالى، ولنبيه صلى الله عليه وسلم في أمور التبليغ.

٣. إن النظر في تعقبات الحافظ ابن حجر على الحافظ ابن منده وغيره من العلماء، يبين لنا جلياً سعة علم الحافظ ابن حجر، وشدة اطلاعه، وسبره لأقوال من سبقه من العلماء، حيث يأتي في الترجمة الواحدة بالكثير من الأقوال التي تبين وجه الصواب فيها، وكذلك نقده لكثير من أقوال الأئمة بصورة علمية تدل على علمه الواسع، ولذلك بلغت نسبة الصواب فيما تعقبه الحافظ ابن حجر على الحافظ ابن منده (٨٠٪).

٤. إن بعض التعقبات التي جانب فيها الحافظ ابن حجر الصواب ترجع إلى اختلاف النسخ أو تصرف الناسخ في النص أو الخطأ في النقل، وقد أفردت مبحثاً في التعقبات الصادرة عن الخطأ في النقل أو النقل على الخطأ.

٥. عند إمعان النظر في تعقبات الحافظ ابن حجر على الحافظ ابن منده وغيره من الأئمة، يتبين لنا أن الحافظ ابن حجر يعتمد كثيراً في تعقباته على الحافظ ابن



الأثير في كتابه أسد الغابة، فكثيرا ما يميل إلى رأيه في حسم المسألة، وأحيانا ينقل التعقب من الحافظ أبي نعيم، أو من الحافظ ابن عبد البر أو من كتاب الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة للحافظ مغلطاي بن قليج فقد استفاد منه كثيرا.

٦. كثيرا ما يعتمد الحافظ ابن حجر في تعقباته على نقد الإسناد من خلال النظر في رجاله المتكلم فيهم، أو عدم تحقق السماع فيما بينهم، أو نقد المتن من خلال مقارنته بما هو محفوظ عند الأئمة، من زيادة في ألفاظه أو حذف يخل بمعناه.

٧. تخطئة الحافظ أبي نعيم في أغلب أقواله التي قالها عن الحافظ ابن منده حين يصفه بالوهم أو الغلط، وذلك بسبب ما بينهما من كلام الأقران الخارج عن طوق العلم والعلماء، لا سيما وأنه كثيرا ما يقلده فيما قال، وينقل كلامه ولا يسميه، بل يوعر الطريق إلى معرفته بقوله: (ذكره بعض المتأخرين).

فهذه بعض النتائج من دراسة تعقبات الحافظ ابن حجر على الحافظ ابن منده في كتابه الإصابة في تمييز الصحابة.

### ثالثا: التوصيات:

١. أوصي بدراسة ما تبقى من تعقبات الحافظ ابن حجر على الحافظ ابن منده في كتابه الإصابة، وذلك من أجل تمام الفائدة باكتمال العمل.
٢. أوصي بدراسة التعقبات الأخرى التي تعقبها الحافظ ابن حجر على باقي الأئمة كابن منيع وغيره، وتكمن أهمية ذلك بأن بعض كتب هؤلاء الأئمة لا تزال مفقودة إلى يومنا هذا.
٣. أوصي بدراسة الأسانيد التي أعلمها الحافظ ابن حجر في كتابه الإصابة، وحكم عليها بالوهم أو الضعف بسبب تهمة رجالها أو الانقطاع أو الإرسال أو غيرها من العلل القادحة على حده.



٤. وأخيرا أوصي بدراسة مناهج الأئمة الذين ألفوا في الصحابة، وبيان أوجه الاختلاف في طريقة تأليفهم.

وفي ختام هذا العمل أسأل الله تعالى بمنه وكرمه أن أكون قد وفقت فيه، وأن يجعله خالصا لوجه الكريم، وأن يجعله ذخرا لي في الدنيا والآخرة، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والحمد لله رب العالمين

# الفهارس

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس الأحاديث النبوية والآثار.

فهرس الرواة المتعقب عليهم.

المصادر والمراجع.





		تمر اليمامة، فقال: أي تمر هذا؟ ..	
١٥٩	عبد الله الديلمي	أتينا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا: يا رسول الله، قد علمت من أين نحن...	٥.
٦٨	ابو حفصة الحبشي	اجتمعت أنا وثلاثون رجلا من الصحابة فأذنوا وأقاموا الصلاة وصليت بهم ...	٦.
٢٧٩	زهير الثقفي	إذا سميتم فعبدوا	٧.
١٨٤	بشر بن عطية	الأزد مني، وأنا منهم، أغضب لهم إذا غضبوا، ويغضبون إذا غضبت	٨.
١٧٣	أبي أمامة بن سهل بن حنيف	أسعد بن زرارة - وكان أحد النقباء يوم العقبة - أنه أخذته الشوكة....	٩.
١١٩	سالم بن وابصة	ألا إن شر السباع الأثعل....	١٠.
١٠١	سويد بن غفلة	ألم يبلغني أنك صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم مرة، قال: لا، بل مرارا....	١١.
٣١٢	سعيد بن عبيد	أن أبا سفيان رمى سعيد بن عبيد جده يوم الطائف بسهم...	١٢.
١٧٠	سلمة الجرمي	أن أباه، ونفرا من قومه أتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا: يا رسول الله...	١٣.
١٤٣	خارجة بن عمرو	إن الصدقة لا تحل لي ولا لأحد من أهل بيتي...	١٤.
٩٠	حصين بن مشنت	أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقطع مياها عدة..	١٥.
٣٢٦	خالد بن الطفيل بن مدرك الغفاري	أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث جده مدركا إلى مكة ليأتي بابنته، قال: وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد	١٦.





		وركع قال: أعوذ برضاك من سخطك ...	
٥٥	جابر بن عبدالله	أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب إلى جذع نخلة، فيسند ظهره إليها...	١٧.
٢٩٦	صيفي أبو المرقع	أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النملة...	١٨.
٢٧٠	حسان بن شداد	أن أمه وفدت به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله، إني وفدت إليك بابني هذا لتدعو له...	١٩.
٥٣	ابن سرين	أن باقوم الرومي أسلم، ثم مات فلم يدع وارثا....	٢٠.
٧٨	حنظلة بن علي	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه ورهطا معه سرية إلى رجل..	٢١.
١٩٠	حيان الأنصاري	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس يوم فتح خيبر، فأحل لهم ثلاثة أشياء كان ينهاهم عنها...	٢٢.
٢٨٩	ابن عباس	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أتى بجنابة سهل بن عتيك كبر عليها أربعاً	٢٣.
٣١٥	جابر بن عبدالله	أن سمرة بن ربيعة العدواني جاء إلى أبي اليسر يتقاضاه حقا له، فقال أبو اليسر لأهله: قولوا له ليس هو هنا...	٢٤.
٢٣٧	جابر بن عبدالله	أن عبدا كان لإبراهيم بن النحام فدبره، ثم احتاج إلى ثمنه...	٢٥.
٨٩	أبي عبد الرحمن	أن عثمان رضي الله عنه حين حوصر أشرف عليهم، وقال: أنشدكم الله، ولا أنشد إلا أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم،	٢٦.



		ألستم تعلمون... ..	
٤٦	ابو رهم	إن من أسرق السراق من يسرق لسان الأمير... ..	٢٧.
٤٤	ابو رهم السمعي	إن من أعظم الخطايا من اقتطع مال امرئ بغير حق... ..	٢٨.
١٠	جبير بن مطعم	أنا محمد، وأحمد وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر... ..	٢٩.
٢٦٦	حبيب بن مخنف	انتهيت إلى النبي صلى الله عليه وسلم يوم عرفة... ..	٣٠.
٢٩١	أبي طويل شطب الممدود	أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أرأيت رجلا عمل الذنوب كلها، فهل له من توبة؟... ..	٣١.
٣٠٢	الضحاك ابن عرفجة	أنه أصيب أنفه يوم الكلاب... ..	٣٢.
٣٢٢	ابو زر الغفاري	أي الرقاب أركى؟ قال: سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال: اغلاها ثمنا... ..	٣٣.
١٧٩	أبو سلمى الراعي	بخ بخ لخمس ما أتقلهن في الميزان... ..	٣٤.
١٤٢	أنس بن مالك	بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بسيسة عينا.... ..	٣٥.
٢٠٤	إبراهيم بن خالد بن سويد	جاء جبريل إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: يا محمد، كن عجاجا ثجاجا	٣٦.
٢٢٦	عائشة	جاءت امرأة رفاة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله، إن رفاة طلقني فبت طلاقى.. ..	٣٧.
٢٦٣	مجاهد	الحارث بن سويد، وكان مع النبي صلى الله عليه وسلم مسلما ولحق بقومه مرتدا ثم	٣٨.

		أسلم..	
٥٩	عروة بن الزبير	حدثني أبو مسعود أو بشير بن أبي مسعود، وكلاهما قد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم...	٣٩.
٢٧٣	دعامة بن عزيز	الحمى حظ المؤمن من النار	٤٠.
٣١٦	عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت	خرجت أنا وأبي نطلب العلم في هذا الحي من الأنصار، قبل أن يهلكوا، فكان أول من لقينا أبا اليسر....	٤١.
١٤٣	أبي رمثة التيمي	خرجت مع أبي، حتى أتينا النبي صلى الله عليه وسلم، فرأيت برأسه ردع...	٤٢.
٢٥٥	أبو هاشم الجعفي	دخلنا مسجد قباء وقد أسفروا...	٤٣.
٤٧	العرباض بن سارية	دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السحور...	٤٤.
٢٤٤	أمية بن خويلد	رأيت النبي صلى الله عليه وسلم أكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ	٤٥.
١٠١	سويد بن غفلة	رأيت النبي صلى الله عليه وسلم أهدب الشعور، مقرون الحاجبين...	٤٦.
٧٦	حنظلة بن علي الاسلمي	رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الخفين...	٤٧.
٧٨	ربيعة بن كعب	رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على خفيه...	٤٨.
١٧٤	الاسود بن أبي الاسود النهدي	ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الغار فدميت إصبغه...	٤٩.
١٥٩	ديلم الحميري	سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت: يا رسول الله، إنا بأرض باردة نعالج	٥٠.



		فيها....	
٣٠٦	الطفيل بن أخي جويرية	سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: من لبس الحرير في الدنيا ...	.٥١
٢٥٧	التيهان الأنصاري	سمع النبي صلى الله عليه وسلم، يقول في مسيره إلى خيبر، لعامر بن الأكوع...	.٥٢
١١٢	عبدالرحمن بن شبل	سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن ثلاث: عن نقرة الغراب...	.٥٣
٢٥٢	تميم	سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن سبأ أرجلا كان أو امرأة؟...	.٥٤
٢٤٢	إسماعيل بن سعيد بن عبيد	شهدت أمية بن أبي الصلت حين حضره الموت وأغمي عليه طويلا ثم أفاق...	.٥٥
٣٢٨	ركانة أبو محمد	صارعت النبي صلى الله عليه وسلم فصرعني...	.٥٦
٥٤	باقوم	صنعت لرسول الله صلى الله عليه وسلم منبرا من طرفاء الغابة ثلاث درجات....	.٥٧
٢٧٦	الربيع بن عمرو	طاعة النساء ندامة	.٥٨
٢١١	أمية بن خالد	عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يستتصر بصعاليك المهاجرين	.٥٩
٢٩٣	صرمة العذري	غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم بني المصطلق، فأصبنا كرائم العرب ...	.٦٠
١٧٢	عبد الرحمن بن أبي الرجال	فجاءت بنو النجار إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا: قد مات نقيبنا فنقب علينا	.٦١
٢٥٠	بشر بن معاوية	فمسح رأس بشر ودعا له ...	.٦٢
١٣٥	حيان	قال أبي ومضى بي معه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم...	.٦٣



٢٨٤	سفيان بن همام المحاربي	قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: انه قومك عن نبيذ الجر..	.٦٤
٢٤٧	إياس الجهني	قال معاذ: يا نبي الله، أي الإيمان أفضل؟...	.٦٥
٢٢٢	أبي الدرداء	قال: قال بلال لعمر: أقر أخي أبا رويحة الذي آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيني وبينه بالشام	.٦٦
٢٢٦	رفاعة القرظي	قال: نزلت هذه الآية في قوم أنا أحدهم...	.٦٧
١٠٦	ابو طلاسة	قدم علينا عبد الجبار بن الحارث بعد مبايعة النبي صلى الله عليه وسلم، ثم رجع...	.٦٨
٢٣٢	مصعب بن عبد الله	كان أصاب محمد بن حاطب حرق فذهبت به أمه أم جميل بن المجلل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فراقاه...	.٦٩
٢١٦	ابن عباس	كان أهل الجاهلية لا يورثون البنات ولا الأولاد الصغار حتى يدركوا	.٧٠
٢٠٢	سليمان بن ابي حثمة	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر على جنازتنا أربعاً وخمسة	.٧١
٥٦	بديل بن ميسرة	كان كم النبي صلى الله عليه وسلم إلى الرسغ..	.٧٢
١١٨	ضمرة بن ثعلبة	كان يحمل في معسكر العدو حتى يخرق الصف، ثم يعود....	.٧٣
٢٤	أم المؤمنين عائشة	كان يؤتى بالصبيان فيبرك عليهم...	.٧٤
٢٨٠	زياد بن عياض الأشعري	كل شيء رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يفعل رأيتمكم تفعلون غيره...	.٧٥
٢٨٦	سلام	الكلاب رجس إلا كلب صيد	.٧٦



١٤٣	حيان	كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم وأنا أوقد تحت قدر فيها لحم ميتة....	٧٧.
٨٠	خباب والد عطاء	كنت جالسا عند أبي بكر الصديق، فرأى طائرا...	٧٨.
١٠٣	عبدالرحمن بن أبي ليلى	كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتى رجل فقال: يا رسول الله، أصلي في الفراء؟...	٧٩.
١٧٨	أبان المحاربي	كنت في الوفد، فرأيت بياض إبط رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رفع يديه..	٨٠.
١١٧	ضمرة بن ثعلبة	لا يزال الناس بخير ما لم يتحاسدوا...	٨١.
١٥٢	ابن عباس	لما اجتمع القوم لغسل رسول الله صلى الله عليه وسلم، وليس في البيت إلا أهله: عمه العباس بن عبد المطلب....	٨٢.
١٦٥	سليط الأنصاري الاسلمي	لما خرج النبي صلى الله عليه وسلم في الهجرة خرج معه أبو بكر...	٨٣.
٨٦	بشر بن بشير الاسلمي	لما قدم المهاجرون المدينة استنكروا الماء وكانت لرجل من بني غفار...	٨٤.
٢٤	أنس بن مالك	لما ولد محمد بن طلحة أتيت به النبي صلى الله عليه وسلم ليحنكه...	٨٥.
٨٦	حنظلة بن علي الاسلمي	اللهم آمن روعتي، واستر عورتي واحفظ أمانتي...	٨٦.
٤٨	العرباض بن سارية	اللهم علم معاوية الكتاب والحساب وقه العذاب...	٨٧.
٦٦	ابو العشراء	لو طعنت في فخذها لأجزأك....	٨٨.
٢٤	عبدالرحمن بن عوف	ما كان يولد لأحد مولود إلا أتى به النبي	٨٩.



		صلى الله عليه وسلم فدعا له...	
١٦٦	السائب بن يزيد	مر بي النبي صلى الله عليه وسلم فقال لي: من أنت؟....	٩٠.
٤٧	ابو رهم	من أفضل الشفاعة، أن يشفع بين الاثنين في النكاح...	٩١.
٤٧	ابو ايوب الانصاري	من جاء يعبد الله لا يشرك به شيئاً، ويقوم الصلاة....	٩٢.
١	ابو هريرة	من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة	٩٣.
١٢٨	الأقرع الغفاري	نهى أن يتوضأ الرجل من فضل وضوء المرأة...	٩٤.
١٠٤	سويد بن غفلة	نهى عن الخذف....	٩٥.
١١٠	ثوبان	نهى عن نقرة الغراب، وافتراش السبع...	٩٦.
٤٩	رافع بن خديج	يا ابن أخي، لقد نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نكري محافلنا...	٩٧.
٧١	عبادة بن الصامت	يا بني إنك لن تجد طعم حقيقة الإيمان حتى تعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك..	٩٨.
٩٦	سعد بن المنذر الأنصاري	يا رسول الله أقرأ القرآن في ثلاث؟..	٩٩.
١١٤	ابن ثعلبة	يا رسول الله، ادع الله لي بالشهادة. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: ائنتي بشعرات..	١٠٠.
١١٧	ضمرة بن ثعلبة	يا ضمرة، أترى ثوبيك هذين مدخليك الجنة؟...	١٠١.
٣٨	ابراهيم بن عبدالرحمن العذري	يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ...	١٠٢.

**فهرس بأسماء الرواة المتعقب عليهم**

الصفحة	اسم الراوي	ت
١٧٧	أبان العبدي	.١



١٣١	أبجر المزني	.٢
٢٠٤	إبراهيم بن خلاد بن سويد الأنصاري	.٣
٣٨	إبراهيم بن عبد الرحمن العذري	.٤
٢٣٧	إبراهيم بن نعيم بن النحام العدوي	.٥
٤٤	أحزاب بن أسيد، أبو رهم السمعي	.٦
٤٩	إساف بن أنمار السلمي	.٧
١٧١	أسعد بن زرارة	.٨
١٢٤	الأسلع الأعرجي	.٩
١٧٩	أسلم الراعي، أبو سلمى	.١٠
٢٤١	إسماعيل بن سعيد بن عبيد	.١١
١٧٤	الأسود بن أبي الأسود النهدي	.١٢
١٢٨	الأقرع الغفاري	.١٣
٢٠٧	أكثم بن صيفي	.١٤
٣١٩	امرؤ القيس بن الفاخر بن الطماح	.١٥
٢١١	أمية بن خالد	.١٦
٢٤٤	أمية بن خويلد	.١٧
٣٢٠	أهبان الغفاري	.١٨
٢١٦	أوس بن ثابت الأنصاري	.١٩
٢٤٧	إياس بن سهل الجهني	.٢٠
٥٣	باقوم، مولى سعيد بن العاص	.٢١
٥٦	بديل - غير منسوب -	.٢٢
١٣٤	بسبس بن عمرو الجهني	.٢٣



١٨٣	بشر بن عطية	.٢٤
٢٤٩	بشر بن معاوية	.٢٥
١٣٦	بشير أبو جميلة	.٢٦
٥٩	بشير بن أبي مسعود الأنصاري البديري	.٢٧
٦٣	بلز، أبو العشاء الدارمي	.٢٨
٢٥٢	تميم - غير منسوب	.٢٩
٢٥٥	تميم بن يزيد أو ابن زيد	.٣٠
٢٥٧	التيهان الأنصاري	.٣١
٢١٩	ثابت بن المنذر	.٣٢
١٨٦	ثعلبة بن زيد	.٣٣
١١٤	ثعلبة، غير منسوب	.٣٤
١١٠	ثوبان، جد عمر بن الحكم بن ثوبان	.٣٥
٢٦٠	جرو السدوسي	.٣٦
٣٢٣	جنادح بن ميمون	.٣٧
٣٢٥	جهم البلوي	.٣٨
٢٣١	الحارث بن حاطب	.٣٩
٢٣٤	الحارث بن حاطب الانصاري	.٤٠
٢٦٣	الحارث بن سويد	.٤١
٢٦٧	حبيب بن مخنف الغامدي	.٤٢
٦٨	حبيش بن شريح الحبشي	.٤٣
٢٧٠	حسان بن شداد	.٤٤
١٣٨	حسيل	.٤٥



٧٣	حنش بن المعتمر، أبو المعتمر الكناني	.٤٦
٧٦	حنظلة بن علي الأسلمي	.٤٧
١٨٩	حيان بن نملة الأنصاري	.٤٨
١٤٢	حيان، غير منسوب	.٤٩
١٤٤	خارجة بن عمرو	.٥٠
٣٢٦	خالد بن الطفيل بن مدرك الغفاري	.٥١
٢٢٢	خالد بن رباح الحبشي	.٥٢
١٩٢	خالد بن عرفطة	.٥٣
١٩٥	خابب، مولى عتبة بن غزوان	.٥٤
٧٩	خابب، والد عطاء	.٥٥
١٤٨	خطاب بن الحارث الجمحي	.٥٦
١٥١	خولي بن أبي خولي	.٥٧
١٥٤	خير	.٥٨
٢٧٢	دعامة بن عزيز	.٥٩
تكرر في موضعين الأول صفحة ٨٢ والثاني صفحة ٢٧٥	دلجة بن قيس	.٦٠
١٥٩	ديلم الحميري	.٦١
٢٧٦	الربيع بن عمرو	.٦٢
١٥٧	الربيع بن كعب الأنصاري	.٦٣
١٩٨	رفاعة بن عرابة	.٦٤
٢٢٥	رفاعة بن قرظة	.٦٥
٨٥	رومة الغفاري	.٦٦

٢٧٩	زهير الثقفي	.٦٧
٩٠	زهير بن عاصم بن حصين	.٦٨
٢٨٠	زياد بن عياض الأشعري	.٦٩
تكرر في موضعين الأول صفحة ١١٩ والثاني صفحة ٢٨٢	سالم بن وابصة الأسدي	.٧٠
١٦٦	السائب بن يزيد	.٧١
٩٤	سعد بن المنذر الأنصاري	.٧٢
٣١٢	سعيد بن عبيد	.٧٣
٩٨	سفيان بن هانئ	.٧٤
٢٨٣	سفيان بن همام المحاربي	.٧٥
٢٨٦	سلام	.٧٦
١٦١	سلمة بن نفيح الجرمي	.٧٧
١٦٤	سليط الأنصاري	.٧٨
٢٠١	سليمان بن ابي حثمة	.٧٩
٢٢٨	سمرة بن جنادة	.٨٠
٣١٥	سمرة بن ربيعة العدواني	.٨١
٢٨٩	سهل بن عتيك الأنصاري	.٨٢
٢٠٠	سويد الأهلي	.٨٣
١٠١	سويد بن غفلة	.٨٤
٢٩١	شطب الممدود	.٨٥
٢٩٣	صرمة العذري	.٨٦
١٠٦	صهبان بن عثمان	.٨٧



٢٩٦	صيفي أبو المرقع	.٨٨
٣٠٢	الضحاك بن عرفة السعدي	.٨٩
٣٠٦	الطفيل	.٩٠



## المصادر والمراجع

### • القرآن الكريم .

١ . الآحاد والمثاني، لأبي بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخذ الشيباني (المتوفى: ٢٨٧هـ)، المحقق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراجعية - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٢ . الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما، للحافظ ضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (المتوفى: ٦٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: معالي الأستاذ الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٣ . اختصار علوم الحديث، للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية.

٤ . الأدب المفرد، للإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبي عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٥ . إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (المتوفى: ٩٢٣هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة: السابعة، ١٣٢٣هـ.

٦ . الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (المتوفى: ٤٤٦هـ)، المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٧ . الأسامي والكنى للإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه صالح، للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق:



عبد الله بن يوسف الجديع، مكتبة دار الأقصى - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م .

٨. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣ هـ)، المحقق: علي محمد الجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .

٩. أسد الغابة في معرفة الصحابة، للحافظ أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠ هـ)، المحقق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .

١٠. الاشتقاق، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١ هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

١١. الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢ هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ .

١٢. الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦ هـ)، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الخامسة عشر - أيار، مايو ٢٠٠٢ م .

١٣. إكمال الإكمال، (تكملة لكتاب الإكمال لابن ماكولا)، للحافظ محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (المتوفى: ٦٢٩ هـ)، المحقق: د. عبد القيوم عبد ريب النبي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ .

١٤. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢ هـ)،



- المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
١٥. الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال، للحافظ شمس الدين أبو المحاسن محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني الدمشقي الشافعي (المتوفى: ٧٦٥هـ)، حققه ووثقه: د. عبد المعطي أمين قلعجي، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان.
١٦. الإكمال في رفع الارتياح عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، المؤلف: سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا (المتوفى: ٤٧٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
١٧. الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة، للحافظ مغلطاي بن فليج المتوفى سنة (٧٦٢هـ)، تحقيق: السيد عزت مرسي، وإبراهيم اسماعيل القاضي، ومجدي عبدالخالق الشافعي، دار الحرمين - الرياض، الطبعة الأولى، عام ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، عدد الأجزاء: ٢.
١٨. الأنساب، لعبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى: ٥٦٢هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م .
١٩. الأنساب، للعلامة أبي المنذر سلمة بن مسلم العوتبي الصحاري، تحقيق: الدكتور محمد إحسان النص، الطبعة الرابعة، عام ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .
٢٠. تاريخ ابن معين، (رواية الدوري)، للإمام أبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي/ مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .





٢١. تاريخ ابن يونس المصري، للحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصديقي، أبو سعيد (المتوفى: ٣٤٧هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

٢٢. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م.

٢٣. التاريخ الأوسط، (مطبوع خطأ باسم التاريخ الصغير)، للإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٢٤. التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة، للإمام أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٢٥. التاريخ الكبير، للإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

٢٦. تاريخ المدينة لابن شبة، للإمام عمر بن شبة، (واسمه زيد) بن عبيدة بن ربيعة النميري البصري، أبو زيد (المتوفى: ٢٦٢هـ)، حققه: فهمي محمد شلتوت، طبع على نفقة: السيد حبيب محمود أحمد - جدة، عام النشر: ١٣٩٩هـ.

٢٧. تاريخ بغداد وذيولها، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٨. تاريخ دمشق، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.



٢٩. تحرير التعبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، لعبد العظيم بن الواحد بن ظافر ابن أبي الإصبع العدواني، البغدادي ثم المصري (المتوفى: ٦٥٤هـ)، تقديم وتحقيق: الدكتور حفني محمد شرف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي .

٣٠. تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للحافظ أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (المتوفى: ٨٢٦هـ)، المحقق: عبد الله نواره، مكتبة الرشد - الرياض.

٣١. التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، للحافظ شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٣٢. تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: د. إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م.

٣٣. التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، للحافظ أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: ٤٧٤هـ)، المحقق: د. أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٤. تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، للإمام أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: خليل بن محمد العربي، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٣٥. تقريب التهذيب، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، دار الرشيد - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.



٣٦. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، للحافظ أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان، حمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٣٨هـ - ١٩٦٩م.

٣٧. التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل، للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

٣٨. تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير، للحافظ جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي (٥٠٨هـ - ٥٩٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م.

٣٩. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، للإمام أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، عام النشر: ١٣٨٧هـ.

٤٠. تهذيب الأسماء واللغات، للحافظ أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، تخريج الأحاديث وتخريج أسماء الرجال: مصطفى عبد القادر عطا دار، الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

٤١. تهذيب التهذيب، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

٤٢. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزني (المتوفى:



- ٤٢٧هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٤٣. تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
٤٤. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، للحافظ محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (المتوفى: ٨٤٢هـ)، المحقق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.
٤٥. التوقيف على مهمات التعاريف، للحافظ زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، عالم الكتب - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٤٦. الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، للحافظ أبي الفداء زين الدين قاسم بن قطلوبغا السوداني الجمالي الحنفي (المتوفى: ٨٧٩هـ)، دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
٤٧. الثقات، للإمام محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
٤٨. جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للحافظ صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
٤٩. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، المعروف بـ(صحيح البخاري)، للإمام محمد بن إسماعيل أبو عبد الله



- البخاري (٢٥٦هـ)، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
٥٠. **الجرح والتعديل**، للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١هـ - ١٩٥٢م.
٥١. **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**، للحافظ شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
٥٢. **حاشية السندي على سنن النسائي (مطبوع مع السنن)**، للحافظ محمد بن عبد الهادي التتوي، أبو الحسن، نور الدين السندي (المتوفى: ١١٣٨هـ)، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٥٣. **حسن الظن بالله**، للإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: ٢٨١هـ)، المحقق: مخلص محمد، دار طيبة - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٥٤. **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، للحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - مصر، الطبعة: الأولى ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
٥٥. **الحطة في ذكر الصحاح الستة**، لأبي الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي (المتوفى: ١٣٠٧هـ)، دار الكتب التعليمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.



٥٦. ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، للإمام أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المحقق: بوران الضناوي - كمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

٥٧. رسالة ماجستير تعقبات الحافظ ابن حجر على غيره من العلماء من خلال كتابه تهذيب التهذيب، الباحث منصور سلمان نصار، الجامعة الاردنية، كلية الدراسات العليا، عام ٢٠٠٥.

٥٨. رسالة ماجستير تعقبات الحافظ ابن حجر في كتابه الإصابة على الحافظ أبي نعيم في كتابه معرفة الصحابة، للباحثة: دعاء محمد عفيفي، أشراف الدكتور: نافذ حسين حماد، الجامعة الإسلامية - غزة، كلية اصول الدين، عام ١٤٣٦-٢٠١٥.

٥٩. رفع الإصر عن قضاة مصر، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: الدكتور علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٦٠. الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، لأبي الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري، قدم له: فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور سعد بن عبد الله الحميد، فضيلة الشيخ الدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل، قدم له وراجع له ولخص أحكامه: فضيلة الشيخ أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليمانى، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

٦١. الزهد والرقائق، للإمام أبي عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المرزوي (المتوفى: ١٨١هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية - بيروت.

٦٢. سنن ابن ماجه، للإمام ابن ماجه أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم ابيه يزيد (المتوفى: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.



٦٣. سنن أبي داود، للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.

٦٤. السنن الكبرى، المؤلف: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرنؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٦٥. السنن الكبرى، للإمام أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجدي الخراساني، أبي بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٦٦. سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، للإمام أبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٦٧. سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.

٦٨. سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، للحافظ أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبي بكر المعروف بالبرقاني (المتوفى: ٤٢٥هـ)، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى، كتب خانه جميلي - لاهور، باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.

٦٩. سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، للإمام علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبي الحسن (المتوفى: ٢٣٤هـ)،



المحقق: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.

٧٠. سير أعلام النبلاء، للحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٧١. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبي الفلاح (المتوفى: ١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرنؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٧٢. شرح التبصرة والتذكرة، ألفية العراقي، للحافظ أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، المحقق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٧٣. شرح صحيح البخاري لابن بطلال، للحافظ ابن بطلال أبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى: ٤٤٩هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٧٤. شرح مشكل الآثار، للحافظ أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، عام ١٤١٥هـ - ١٤٩٤م.

٧٥. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، للإمام محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.





٧٦. الضعفاء الصغير، للإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

٧٧. الضعفاء الكبير، للإمام أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٧٨. الضعفاء والمتروكون، للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

٧٩. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للحافظ شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.

٨٠. طبقات الشعراء، لعبد الله بن محمد ابن المعتز العباسي (المتوفى: ٢٩٦هـ)، المحقق: عبد الستار أحمد فراج، الناشر: دار المعارف - القاهرة، الطبعة: الثالثة.

٨١. الطبقات الكبرى، للإمام أبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٨٢. طبقات خليفة بن خياط، للإمام أبي عمرو خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني العصفري البصري (المتوفى: ٢٤٠هـ)، رواية: أبي عمران موسى بن زكريا بن يحيى التستري، ومحمد بن أحمد بن محمد الأزدي، المحقق: د سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، سنة النشر: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.



٨٣. طريق الهجرتين وباب السعادتين، للحافظ محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين (المتوفى: ٧٥١هـ)، دار السلفية، القاهرة - مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٤هـ.

٨٤. العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، لتقي الدين محمد بن أحمد الحسني الفاسي المكي (المتوفى: ٨٣٢هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨ م.

٨٥. علل الترمذي الكبير، للإمام محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، رتبته على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٨٦. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للإمام أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، دار طيبة - الرياض/ دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٨٧. العلل، للإمام علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المدني، البصري، أبو الحسن (المتوفى: ٢٣٤هـ)، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، عام ١٩٨٠م.

٨٨. فتح الباب في الكنى والألقاب، للحافظ أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده العبدي (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر - السعودية - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٨٩. فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة - بيروت، عام ١٣٧٩هـ، رقم كتبه وأبوابه



وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله.

٩٠. فتح المغيـث بشرح الفية الحديث للعراقي، للحافظ شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، مكتبة السنة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٩١. فضائل القرآن، للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى - ١٤١٦هـ.

٩٢. الفوائد، للحافظ أبي القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد البجلي الرازي ثم الدمشقي (المتوفى: ٤١٤هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.

٩٣. القاموس المحيط، للحافظ مجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٩٤. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٩٥. الكامل في ضعفاء الرجال، للحافظ أبي أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.



٩٦. كتاب الضعفاء، للإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، المحقق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، مكتبة ابن عباس، الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٩٧. كتاب ذكر اسم كل صحابي روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمراً أو نهياً ومن بعده من التابعين وغيرهم ممن لا أخ له يوافق اسمه من نقلة الحديث من جميع الأمصار، لأبي الفتح محمد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بريدة الموصلي الأزدي (المتوفى: ٣٧٤هـ)، المحقق: أبو شاهد ضياء الحسن محمد السلفي، مراجعة: نظام يعقوبي، دار ابن حزم، الطبعة: الأولى.

٩٨. الكنى والأسماء، للإمام مسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشيري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٩٩. الكنى والأسماء، للحافظ أبي بشر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الأنصاري الدولابي الرازي (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٠٠. اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١٠١. لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن علي، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٤هـ.

١٠٢. لسان الميزان، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢م.



١٠٣. **المجتبى من السنن، السنن الصغرى للنسائي، للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.**
١٠٤. **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، للإمام محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.**
١٠٥. **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.**
١٠٦. **المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، مشيخة: الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢هـ)، تحقيق: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.**
١٠٧. **المراسيل، للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، المحقق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧.**
١٠٨. **مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، للحافظ عبد المؤمن بن عبد الحق، ابن شمائل القطيعي البغدادي، الحنبلي، صفي الدين (المتوفى: ٧٣٩هـ)، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.**
١٠٩. **المستدرک على الصحيحين، للإمام أبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.**



١١٠. **مسند ابن أبي شيبة**، للإمام أبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، المحقق: عادل بن يوسف العزازي و أحمد بن فريد المزيدي، دار الوطن - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م.
١١١. **مسند أبي يعلى**، للإمام أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى: ٣٠٧هـ)، المحقق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
١١٢. **مسند إسحاق بن راهويه**، للإمام أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بابن راهويه (المتوفى: ٢٣٨هـ)، المحقق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
١١٣. **مسند الإمام أبي حنيفة**، رواية أبي نعيم، المؤلف: للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، المحقق: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.
١١٤. **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
١١٥. **مسند الإمام الشافعي**، للإمام الشافعي أبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، رتبته على الأبواب الفقهية: محمد عابد السندي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، عام النشر: ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م.
١١٦. **مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار**، للإمام أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خالد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ)،



المحقق: مجموعة من العلماء، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى.

١١٧. **مسند الحميدي**، للإمام أبي بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي (المتوفى: ٢١٩هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الداراني، دار السقا، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م.

١١٨. **مسند الدارمي المعروف بـ(سنن الدارمي)**، للإمام أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى: ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م.

١١٩. **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم**، المعروف بـ(صحيح مسلم)، للإمام مسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١٢٠. **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار**، للإمام محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة، الطبعة: الأولى، عام ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

١٢١. **المصنف**، للإمام أبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي - الهند، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.

١٢٢. **المعجم الأوسط**، للإمام سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين - القاهرة.

١٢٣. **معجم البلدان**، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م.



١٢٤. **معجم الشيوخ**، للحافظ ثقة الدين، أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقق: الدكتورة وفاء تقي الدين، دار البشائر - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٢٥. **معجم الصحابة**، للإمام أبي الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء البغدادي (المتوفى: ٣٥١هـ)، المحقق: صلاح بن سالم المصراطي، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.
١٢٦. **معجم الصحابة**، للإمام أبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي (المتوفى: ٣١٧هـ)، المحقق: محمد الأمين بن محمد الجكني، مكتبة دار البيان - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، طبع على نفقة: سعد بن عبد العزيز بن عبد المحسن الراشد أبو باسل.
١٢٧. **المعجم الكبير**، للإمام سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة: الثانية.
١٢٨. **معجم مقاييس اللغة**، للحافظ أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، عام: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
١٢٩. **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم**، للإمام أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار - المدينة المنورة - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١٣٠. **معرفة الرجال (رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز)**، للإمام أبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: الجزء الأول: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.





١٣١. **معرفة الصحابة**، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
١٣٢. **معرفة أنواع علوم الحديث**، ويعرف بمقدمة ابن الصلاح، للحافظ عثمان بن عبد الرحمن، أبي عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: نور الدين عتر، دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
١٣٣. **مغني الأختار في شرح أسامي رجال معاني الآثار**، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
١٣٤. **المغني في الضعفاء**، للحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور نور الدين عتر.
١٣٥. **مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها**، للحافظ أبي بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاکر الخرائطي السامري (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تقديم وتحقيق: أيمن عبد الجابر البحيري، دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
١٣٦. **المؤتلف والمختلف**، للإمام أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
١٣٧. **الموضوعات**، للحافظ جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، عام ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.



١٣٨. الموطأ، للإمام مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى ١٧٩هـ)، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي - الإمارات، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

١٣٩. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

١٤٠. الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، للحافظ أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، أبي نصر البخاري الكلاباذي (المتوفى: ٣٩٨هـ)، المحقق: عبد الله الليثي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

١٤١. الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، المحقق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، عام النشر: ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١٤٢. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، للحافظ أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، الطبعة: ١٩٩٤م.



## ABSTRACT

This study aims at keeping track of Al-Hafiz Ibn Hajar in his book "El-Essabah" to what is written in "Maarifat Al-Sahabah" that was written by Al-Hafiz Abn manda. All the followed materials were gathered and studied by the researcher through applying the inductive approach as well as the critical analysis.

The study itself consists of an 'preface' four chapters and a conclusion. The preface focuses on the importance and objectives and to show the way that I followed it in my study. the first chapter is about the real meaning of "keeping track" and mention some previous studies and to identify those two authors' Ibn Hijr and Abn menda. The second chapter is about the keeping track of the companions and their real case' true or false. The third chapter is about details that related to the companion's name and the original reason for having such a name and about the real life that those companions were living since there were born to their death. The last chapter concerning keeping track of our prophet's speech' Hadeeth' and narrations and Transfer from the books. Then come and the conclusion' In which The most important results and recommendations.

Ministry of Higher  
Education and Scientific  
Research  
University of Iraq  
Faculty of Islamic Sciences  
Department of Hadith and its  
Sciences



**AL HAFITH BIN HAJAR FOIIOW IN EL  
ESSABAH BOOK ON AL HAFIITH ABN MANDA  
IN MAARIFAT ALSAHBA  
FROM the LETTER( AL ALF) TO the LETTER  
( AL ALEN)**

A letter of introduction to Council of University of Iraq  
It is part of a master's degree in Islamic sciences requirements  
Industry (Prophetic hadith)

By the student  
ALAA MOHAMMAD ABD

Supervised by  
Assistant professor Dr. KASAM MOHAMMAD AHMED

١٤٤٠

٢٠١٨